جينيفر لاكي

إبستمولوجيا الجَماعات

نديم للترجمة

ترجمة: هدى العواجي

تقديم: صلاح إسماعيل



دار الروافد الثقافية ـ ناشرون

ابن النديم للنشر والتوزيع

ابن النديم للنشر والتوزيع   دار الروافد الثقافية - ناشرون

جينيفر لاكي

إبستمولوجيا الجَماعات

ترجمة

هدى العواجي

تقديم

صلاح إسماعيل

إبستمولوجيا الجَماعات

العنوان الأصلي للكتاب

The Epistemology of Groups
Jennifer Lackey

إبستمولوجيا الجَماعات

ترجمة: هدى العواجي

الطبعة الأولى، 2022
عدد الصفحات: 280
القياس: 17 × 24
الترقيم الدولي ISBN: 978-614-466-145-1
الإيداع القانوني: السداسي الثاني/ 2022

ابن النديم للنشر والتوزيع
وهـــران: 51 شارع بلعيد قويدر
ص.ب. 357 السانيا زرباني محمد
تلفاكس: 88 97 25 41 213+
خلـــوي: 03 76 20 661 213+
Email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون
الإمارات العربية المتحدة – مركز الأعمال
مدينة الشارقة للنشر – المنطقة الحرة
خلوي: 28 28 69 3 961+
Email: rw.culture@yahoo.com
info@dar-rawafed.com
www.dar-rawafed.com

توزيع: دار الروافد الثقافية - ناشرون
هاتف: 37 04 74 1 961+
ص.ب. 113/6058
بيروت–لبنان

المحتويات

إهداء

إلى بارون، وإيزابيلا، وكاثرين

تقديم

صلاح إسماعيل*

1. تمهيد

شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً على العراق عام 2003 بدعوى أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، ثم تبين للعالم عدم صحة هذه الدعوى، وقال الناس: لقد كذبت الإدارة الأمريكية.

كانت نظرية المعرفة (الإبستمولوجيا) التقليدية تنسب المعرفة إلى الذات العارفة الفردية، وتركز على الفاعلين الأفراد وحالاتهم الاعتقادية، مثل "يعتقد زيد بقضية معينة". أما أن ننسب الحالات المعرفية إلى الجماعات، مثل "كذبت الإدارة الأمريكية"، فهذا تحول في الإبستمولوجيا إلى الفاعل الجماعي.

وفي الحياة العادية نتكلم عن الفاعلين الجماعيين، فنقول: "أكدت منظمة الصحة العالمية أن عدد الوفيات بسبب الإصابة بفيروس كورونا في العالم تخطى أربعة ملايين"، و"قررت الشركة رفع أسعار خدماتها"، وَهَلُمَّ جَرّاً. ودراسة الفاعل الجماعي والحالات المعرفية للجماعة تقع في صميم نظرية المعرفة الجماعية، التي يتطلب إدراكها أن ننظر في نظرية المعرفة التقليدية.

(*) أستاذ بجامعة القاهرة.

2. نظرية المعرفة التقليدية

المعرفة، في صورتها التقليدية، علاقة إدراكية تقوم بين الذات العارفة وموضوع المعرفة. ولا تقوم هذه العلاقة على الإحساس أو الانفعال فحسب، وإنما لا بد من أن تفكر الذات في الموضوع. وعندما تفكر الذات في موضوع، فهي إما أن تصدق به، أو تنكره، أو تتوقف عن الحكم. وهكذا يكون الاعتقاد تفكيراً مع تصديق في قضية معينة. ولكن الاعتقاد شرط ضروري للمعرفة وليس كافياً، لأن المرء قد يتمسك أحياناً باعتقادات كاذبة لا تمثل معرفة. ومن ثم يأتي الشرط الثاني ليقرر أن المعرفة اعتقاد صادق، ومع ذلك فالصدق أيضاً شرط ضروري للمعرفة وليس كافياً، لأن بعض الاعتقادات الصادقة يؤيدها الحظ ولا تؤيدها الأدلة أو قدرة العارف. ومن ثم يأتي الشرط الثالث، وهو التسويغ الذي يعني امتلاك القدرة أو الأسباب الجيدة التي تسوغ الاعتقاد وتجعله مقبولاً.

وهذه الشروط الثلاثة ضرورية على انفراد، وكافية بالاشتراك معاً. وعندما تشترك معاً نحصل على التعريف المعياري القائل إن المعرفة اعتقاد صادق مسوغ. ونعبّر عن ذلك بالصيغة: يعرف شخص ما (س) قضية معينة (ق) إذا

1 - اعتقد (س) بأن (ق). و

2 - كانت (ق) صادقة. و

3 - كان (س) مسوغاً في الاعتقاد بأن (ق).

ودافع عن هذا التعريف فلاسفة مثل كلارنس لويس، وألفريد أير، وroderick تشيزم (Lewis 1950: 9; Ayer 1956: 35; Chisholm, 1957: 16). وانبرى إدموند جيتير في مقالة من ثلاث صفحات بعنوان "هل الاعتقاد الصادق المسوغ معرفة؟" (Gettier 1963: 121-123) ليثبت بمثالين مضادين أن صيغة هذا التعريف غير كافية. وجد الفلاسفة في حل مشكلة جيتير (إسماعيل 2020: 50-62)، وكان ذلك إيذاناً بتحول كبير في الإبستمولوجيا المعاصرة، نشأت عنه نتائج

كثيرة، لعل أبرزها ظهور فروع جديدة مثل الإبستمولوجيا الطبيعية عند كواين في مقال "الإبستمولوجيا متطبعة" عام 1969، وإبستمولوجيا الفضيلة عند إرنست سوسا في مقال "الطوافة والهرم" عام 1980، والإبستمولوجيا الاجتماعية عند ألفين جولدمان في مقال "أسس المعارف الاجتماعية"، وستيف فولر في مقال "في تنظيم ما هو معروف: طريق إلى الإبستمولوجيا الاجتماعية" وذلك في عدد خاص من مجلة تركيب Synthese عام 1987.

ورغم تباين أهداف هذه الفروع الجديدة، إلا أنها تشترك في التأكيد على السمة الجماعية للمعرفة. فالقصد من وراء الإبستمولوجيا الطبيعية هو التفسير العلمي (Quine 1982: 72)، والرأي عند كواين أن هذا التفسير يأتي نتيجة لمشاركة حقول معرفية كثيرة، أو قل مع بيرس إن "الجماعة هي مركز الصدق وليس الفرد". وتؤكد إبستمولوجيا الفضيلة على أن الفضائل العقلية -مثل التعقل والاجتهاد والانفتاح العقلي- تتطور كأحسن ما يكون التطور داخل الجماعة وفي سياق المجتمع، والنظر إلى الفاعلين العقلاء (وكذلك الجماعات) بوصفهم المصدر الرئيس للتقييم المعرفي.

وفي فلسفة العقل وفلسفة الفعل، هناك دراسات ناضجة تطور نظريات متنافسة حول ماهية الجماعات وكيف تفعل ما تفعله. وازدهرت أيضاً نظرية المعرفة الاجتماعية وأقامت روابط مع مجالات أخرى من الفلسفة. ومع بدء هاتين العدستين الفلسفيتين الآن في الاصطفاف، فإن المشهد الجديد أمامنا هو نظرية المعرفة الجماعية - وهي خطوة طبيعية تالية للإبستمولوجيا الاجتماعية. (Brady and Fricker 2016:1)

3. الإبستمولوجيا الاجتماعية

الإبستمولوجيا الاجتماعية فرع حديث من فروع نظرية المعرفة. ظهرت بصورة واضحة في عام 1987، وتدرس المعرفة من وجهة نظر اجتماعية، وتهدف إلى كشف الجوانب الاجتماعية في مشروع المعرفة، مثل دراسة

الخصائص المعرفية للأفراد التي تنشأ من علاقتهم بالآخرين، إلى جانب الخصائص المعرفية للجماعات أو الأنظمة الاجتماعية. أما موضوعاتها فهي الشهادة، والاختلاف، والتنوع، والنسبية المعرفية، وإبستمولوجيا العلم، وإبستمولوجيا الجماعات، وإبستمولوجيا التربية، والدليل في القانون، وَهَلُمَّ جَرّاً. وإن شئت تعريفاً موجزاً للإبستمولوجيا الاجتماعية فقل هي دراسة مفهومية ومعيارية للأبعاد الاجتماعية للمعرفة. (إسماعيل 2020: 277)

قدمت نظرية المعرفة التقليدية النزعة الفردية individualism في صورتين. فأما أولاهما فهي أنها جعلت مركز بحثها الفرد، وتناولت الفرد بمعزل عن محيطه الاجتماعي، ونظرت إليه بوصفه عارفاً مستقلاً. وأما ثانيتهما فهي افتراضها أن الفرد هو موضع الخصائص المعرفية مثل الاعتقاد والمعرفة والعقلانية، وأن الاختبار النهائي لليقين لا بد من أن يوجد في الوعي الفردي. وهذا واضح عند أبي حامد الغزالي في "المنقذ من الضلال" وعند ديكارت في "التأملات في الفلسفة الأولى". وجاءت الإبستمولوجيا الاجتماعية لترفض الصورة الأولى من الفردية وتؤكد على الأبعاد الاجتماعية وبين الشخصية للمعرفة. وتطورت إبستمولوجيا الجماعات كرد فعل على الصورة الثانية من الفردية المعرفية.

4. إبستمولوجيا الجماعات

1.4 تحديد المفهوم

إبستمولوجيا الجماعات epistemology of groups (وتسمى أيضاً نظرية المعرفة الجماعية collective epistemology) حقل فرعي من الإبستمولوجيا الاجتماعية. تهدف إلى استكشاف الخصائص والعمليات المعرفية على مستوى الجماعة. ظهرت بصورة واضحة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، فعُقِدت لها مؤتمرات وطنية ودولية، وكرست لها أعداد خاصة من المجلات، وظهرت البحوث والكتب التي تعنى بموضوعاتها الأساسية مثل معرفة الجماعة، واعتقاد

الجماعة، وتسويغ الجماعة، وفهم الجماعة، وعقلانية الجماعة وموضوعيتها، وفضيلة الجماعة، واختلاف الجماعة، واستقطاب الجماعة، وذكاء الجماعة، وَهَلُمَّ جَرّاً.

ولطالما يُقال إن الجماعات تتحمل مسؤولية أفعالها، وكثير منها له أهمية أخلاقية وقانونية واجتماعية. عندما فُصِل الأطفال عن والديهم أو أولياء أمورهم على الحدود الأمريكية المكسيكية كجزء من سياسة الهجرة الأمريكية، مثلاً، قيل إن إدارة ترامب مسؤولة عن الأضرار التي عانتها هذه العائلات. ولكن هل تخضع الجماعة للتقييم المعياري بحكم كون أعضائها كذلك، أم أنها تمثل فاعلاً في حد ذاتها؟ تعتمد الإجابة عن هذا السؤال على فهم المفاهيم الأساسية في إبستمولوجيا الجماعات، حيث لا نستطيع أن نُحمل إدارة ترامب المسؤولية من دون أن نحدد أولاً ما تعتقده وما تعرفه.

يرى أنصار التفريغ أن ظواهر الجماعة، مثل اعتقادات الجماعة، يمكن فهمها فهماً كاملاً في حدود الأعضاء الأفراد وحالاتهم. وتبعاً لهذه الطريقة، لا تختلف حالات الجماعات اختلافاً مهماً عن حالات العارفين الأفراد، ومن ثم يتبين أن الإبستمولوجيا الجماعية تقبل الرد على نطاق واسع أو تقبل الرد تماماً إلى الإبستمولوجيا الفردية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يتمسك أنصار التوسع بأن ظواهر المجموعة تتجاوز الأعضاء الأفراد وحالاتهم، أو تختلف عنهم بطريقة أخرى. وفي هذه الطريقة يقال غالباً إن الجماعات لها "إرادتها المستقلة". ويكمن حسم بعض المسائل في هذا الخلاف في صميم فهم إسناد المسؤولية الجماعية. (Lackey 2021: 3)

وفي "إبستمولوجيا الجماعات" تحاول جينيفر لاكي البرهنة على أننا لا نجد ما يقنعنا في أية طريقة من هاتين الطريقتين. فالجماعات أكثر من أعضائها، ولكن ليس لأن لديها "إرادتها المستقلة"، كما يعتقد أنصار التوسع. عوضاً عن ذلك، تُظهر كيف تعتمد ظواهر الجماعة -مثل الاعتقاد والتسويغ والمعرفة- على ما يفعله أعضاء الجماعة الأفراد أو ما يستطيعون فعله عند خضوعهم للمتطلبات

المعيارية على مستوى الجماعة. ويسمح هذا الإطار بالتوزيع الصحيح للمسؤولية عبر الجماعات وأفرادها.

الهدف الأساسي من هذا الكتاب إحراز تقدم في فهم هذه الأفكار الحاسمة في نظرية المعرفة الجماعية - اعتقاد الجماعة، واعتقاد الجماعة المسوغ، ومعرفة الجماعة، وتقرير الجماعة، وأكاذيب الجماعة. وذلك لإلقاء الضوء على ما إذا كانت الجماعات هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية عن الأفعال الجماعية، أم أعضاؤها الأفراد، أم تقع المسؤولية على الطرفين معاً. (Lackey, 2021: 3)

2.4 ما طبيعة الجماعة المعرفية؟

يحسن بنا أن نلقي نظرة على طبيعة الجماعة المعرفية، والتمييز بين أنواعها قبل الوقوف على خواصها المعرفية. ركزت أدبيات كثيرة على ما يمكن أن نسميه جماعات المهام الصغيرة (مثل فرق البحث العلمي واللجان وهيئات المحاكم). يَعرِف أعضاء هذه الجماعات أنهم أعضاء في الجماعة ويتفاعلون لفعل أشياء مختلفة - حل المشكلات، وإكمال التجارب، ووضع السياسات، واتخاذ قرار بشأن الحكم. وهذه الجماعات تكون مؤقتة أحياناً ولا تحتفظ بالضرورة بالهوية عند تغيير عضوية الجماعة. ويمكن تشكيل جماعة مهام صغيرة لإكمال مهمة واحدة ثم حلها عندما تبلغ غايتها. وركزت بعض الأدبيات على جماعات أكثر استقراراً وتنظيماً - تلك التي لديها آلية صنع القرار وأدوار محددة تسمح للأعضاء بمغادرة الجماعة من دون حلها. وتشمل هذه جماعات أكبر مثل المؤسسات والشركات. ويمكن مقارنة كلا النوعين من الجماعات، الجماعة الصغيرة الموجهة نحو المهام والمؤسسة، مع جماعات التجمع، مثل مجموعة الأشخاص المنتظرين في محطة حافلات. (Tollefsen 2020: 263-264)

في محاولة تحديد الجماعة المعرفية، رأى بعض الباحثين مثل مارجريت جيلبرت (Gilbert 2004: 96) أنه يمكن إسناد الحالات العقلية إلى شخصين أو

أكثر على افتراض أنهم يشكلون جماعة مؤسسة مثل الأسرة أو المحكمة، على حين يمكن إسناد حالات عقلية إلى شخصين أو أكثر من دون افتراض أنهم يشكلون جماعة مؤسسة مثل رواد مطعم معين.

واقترح كريستيان ليست وفيليب بيتيت (List and Pettit 2011: 44) إمكان تمييز "مجرد التجمعات" من "الجماعة" على أساس أن الأولى تتبدل هويتها مع تغيير المنتسبين إليها مثل ركاب عربة قطار، على حين تصمد هوية الثانية مع تغير المنتسبين إليها مثل القبيلة.

وتناقش جينيفر لاكي مثل هذه الاقتراحات لتحديد طبيعة الجماعة، وتنقدها. وترى أن السمة التي تميز الجماعة هي الخضوع للتقييم المعيارى normative assessment مثل الثناء واللوم على المستويين المعرفي والأخلاقي، والإسناد المناظر للمسؤولية، والحساب، ونحو ذلك.

إذا استطعنا أن نتمسك بصورة ملائمة بأن المجموعة، ج، مسؤولة عن الفعل، ف، فهذا يكفي للنظر إلى ج بوصفها مجموعة بالمعنى الملائم. (Lackey 2021:12)

4 .3 اعتقاد الجماعة

هناك وجهة نظر إقصائية ترى أنه من الخطأ القول إن الجماعات تعتقد بأشياء معينة ومن ثم يكون إسناد الاعتقاد إلى جماعة أمراً مجازياً، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، هناك وجهة نظر تفريغية ترى أنه من الصواب القول إن الجماعات تعتقد بأشياء ولكن مثل هذه المزاعم تصير صحيحة تماماً عن طريق أعضاء أفراد في جماعات يعتقدون بأشياء. وعلى هذا النحو، اعتقاد الجماعة إما أنه مجازي وإما يقبل الرد كلية إلى اعتقادات الأفراد. (Lackey 2021: 4)

تعترض جينيفر لاكي على هذين الرأيين، وتقدم حجة تستند إلى كذب الجماعة على النحو الآتي (Ibid.: 5):

1 - الجماعات تكذب.

2 - لا يمكن فهم كذب الجماعات من دون أن يكون للجماعات اعتقادات حقيقية.

3 - إذن، الجماعات لديها اعتقادات حقيقية.

وهناك طريقتان لفهم طبيعة اعتقاد الجماعة. فأما أولاهما فهي وجهة النظر الإجمالية، التي وفقاً لها يُفهم اعتقاد الجماعة على أنه ليس أكثر من "إجمال" اعتقادات أعضاء الجماعة. وأما الأخرى فهي وجهة النظر اللا-إجمالية، حيث يُنظر إلى الجماعات بوصفها كائنات لها "إرادتها المستقلة" ويُنظر إلى اعتقاد الجماعة على أنه يشمل الأفعال التي تحدث على المستوى الجماعي، مثل القبول المشترك لقضية. ومع المعقولية الأولية للطريقة الإجمالية، إلا أنه من الحكمة المتعارف عليها الآن في نظرية المعرفة الجماعية أن اعتقاد الجماعة يجب أن يُفهم في حدود لا-إجمالية. تعترض جينيفر لاكي على هذا التناول عبر إظهار أن تقارير القبول المشترك تفتقر إلى الموارد اللازمة لتفسير كيف يمكن للجماعات أن تكذب، وبنحو أكثر عمومية، يُقال إن اعتقاد الجماعة لا يمكن تحديده عبر العمليات التي تخضع للتحكم الإرادي المباشر للأعضاء، وتدافع عن وجهة نظر جديدة تسميها مقاربة الفاعل الجماعي:

> يتحدد اعتقاد الجماعة جزئياً عن طريق علاقات بين أسس اعتقادات الأعضاء، حيث تنشأ هذه العلاقات فقط على المستوى الجماعي، وتكون حاسمة خصوصاً بقدر ما تكون الجماعة قادرة على العمل بصفتها فاعلاً. وفي الوقت نفسه، يتشكل اعتقاد الجماعة جزئياً عن طريق الاعتقادات الفردية للأعضاء. وبهذه الطريقة تكون وجهة النظر الناتجة لا هي إجمالية تماماً ولا هي لا-إجمالية. (Ibid.: 20)

4.4 اعتقاد الجماعة المسوغ

وفيما يتعلق باعتقاد الجماعة المسوغ، تطور جينيفر لاكي وجهة نظر هي مقاربة الفاعل الإبستمولوجي الجماعي:

> تفهم الجماعات على أنها فاعل معرفي بحد ذاتها، تلك التي لديها قيود إثباتية ومعيارية تظهر فقط على مستوى الجماعة، مثل الحساسية تجاه العلاقات بين الأدلة التي يمتلكها أعضاء الجماعة والالتزامات المعرفية التي تنشأ من العضوية في الجماعة. وتؤثر هذه القيود تأثيراً مهماً فيما إذا كانت الجماعات لها اعتقاد مسوغ. ومع ذلك، في الوقت نفسه، لا يزال تسويغ الجماعة مسألة تسويغ للأعضاء إلى حد كبير، حيث يُفهم الأخير على أنه يشمل كلاً من الاعتقادات وأسسها. والنتيجة هي وجهة نظر لا توسع نظرية المعرفة الجماعية ولا تفرغها، ولكنها عوضاً عن ذلك تدرك أن الاعتقادات المسوغة لدى جماعة تتقيد بالاعتقادات المسوغة للأعضاء، ولكن لا تقبل الرد إليها في النهاية. (Ibid.: 13)

5.4 معرفة الجماعة

تفحص جينيفر لاكي وجهتَي نظر رائدتين عن معرفة الجماعة، تتسمان بالطبيعة التوسعية اللا-إجمالية، وتمثلان تحديات جدية أمام تقريرها عن اعتقاد الجماعة المسوغ. فأما أولاهما فهي التي يدافع عنها ألكسندر بيرد (Bird 2010; 2014) ويُشار إليها باسم "المعرفة الاجتماعية"، ومثالها النموذجي هو ما يسمى بالمعرفة التي تمتلكها الجماعة العلمية، حيث لا يعرف فرد واحد قضية بعينها، ولكن تؤدي المعلومات دوراً وظيفياً في الجماعة. وأما الثانية فهي "المعرفة الجماعية"، التي تشغل حالياً مكانة مهمة في قانون الولايات المتحدة، حيث يمكن أن تُنسب المعرفة إلى جماعة عبر تجميع أجزاء من المعلومات التي يمتلكها أفرادها. وتؤكد جينيفر لاكي أن المعرفة الاجتماعية والمعرفة الجماعية على هذا النحو:

تقطعان الصلة الحاسمة بين المعرفة والفعل، وتفسحان المجال أمام مفاسد خطيرة، ليس فقط من الناحية المعرفية، ولكن أيضاً من الناحية الأخلاقية والقانونية. ذلك أن أجزاء من المعلومات التي يمكن الوصول إليها فقط لأعضاء الجماعة، أو الأمثلة الفردية للمعرفة التي يتم تجميعها دون اتصال، لا ترقى إلى مستوى المعرفة الجماعية بأي معنى قوي. (Lackey 2021: 137)

6.4 أكاذيب الجماعة

وأنت تجد أن الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب تنصب على حالات الجماعة، وأن الفصلين الأخيرين يتعلقان بإجراءات الجماعة: يعالج الرابع تقرير الجماعة، ويناقش الخامس أكاذيب الجماعة. وفي حين تشترك نظريات جينيفر لاكي عن حالات الجماعة في سمات كل من وجهات النظر التفريغية والتوسعية، نراها أكثر تعاطفاً مع الآراء التوسعية عندما يتعلق الأمر بإجراءات الجماعة. وسر ذلك أنه يمكن للجماعات تعيين متحدثين رسميين يمكنهم التوكيد والكذب نيابة عن الجماعة.

ونظراً لأن ما تقوله الجماعة يمكن أن ينفصل عما يقوله أفرادها، تزعم جينيفر لاكي أن الجماعة قد تكذب عندما لا يكذب أي فرد، وقد تخفق الجماعة في الكذب مع أن كل فرد يفعل ذلك. وترى أن المزية الأساسية في تقريرها أنه يمسك بالعلاقة الدقيقة والمعقدة في كثير من الأحيان التي يمكن أن توجد بين معظم الجماعات والمتحدثين باسمها. وبهذه الطريقة، يقدم تقريرها الأساس لفهم كيفية مسؤولية الجماعات عن أكاذيبها، وتحديد متى يكون من المناسب تتبع هذه المسؤولية إلى أفراد الجماعة والمتحدثين الرسميين الذين يمثلونها. (Ibid.:15)

جينيفر لاكي صاحبة إنتاج أصيل في إبستمولوجيا الجماعات. وهي في هذا الكتاب تبني على أعمالها السابقة (Lackey 2013; 2014; 2016; 2018a; 2018b) من أجل تقديم رؤية جديدة ومتكاملة ومقنعة. وقد أحسنت الباحثة هدى العواجي

صنعاً بترجمتها لهذا العمل، لأنه ينطوي على ثراء معرفي جرى عرضه بمنهجية دقيقة، وأنه قراءة أساسية لأي شخص يريد التعمق في نظرية المعرفة الجماعية، وأنه عمل شائق في مجال جديد بالنسبة إلى المكتبة العربية. والمترجمة حقيقة بالثناء والتقدير لحرصها على تمثل المصطلح الفلسفي وتحري وضوح اللغة ودقتها.

وأنت عندما تقرأ هذا الكتاب، ستجد أنك تنغمس في مشكلات معرفية منوعة ليس هذا فحسب، وإنما تصارع مشكلات قانونية وأخلاقية وسياسية واجتماعية أيضاً. فالكتاب يطور نظريات لها جاذبية تتجاوز الفلسفة لتمتد إلى تخصصات مثل علم النفس الاجتماعي والاقتصاد والقانون والعلوم السياسية.

المراجع:

Bird, Alexander. 2010. "Social Knowing: The Social Sense of 'Scientific Knowledge?." *Philosophical Perspectives* 24: 23-56.

Bird, Alexander. 2014. "When is there a group that knows? Scientific knowledge as social knowledge," *Essays in collective epistemology,* Jennifer Lackey (ed.). Oxford: Oxford University Press, 42-63.

Ayer, A. J. 1956. The Problem of Knowledge, London¤ Macmillan.

Brady, Michael S. and Miranda Fricker. 2016. (eds.). *The Epistemic Life of Groups Essays in the Epistemology of Collectives*, "Introduction," Oxford: Oxford University Press, 1-8.

Chisholm, Roderick. 1957. *Perceiving: A Philosophical Study*, Ithaca New York: Cornell University Press.

Gettier, Edmund. 1963. "Is Justified True Belief Knowledge." *Analysis* 23: 121-123.

Gilbert, Margaret. 2004. "Collective Epistemology." *Episteme* 1: 95-107.

Lackey, Jennifer. 2013. "Lies and Deception: An Unhappy Divorce" *Analysis*, 73(2): 236-248.

Lackey, Jennifer. 2014. "Socially Extended Knowledge." *Philosophical Issues*, 24: 282-298.

Lackey, Jennifer. 2016. "What Is Justified Group Belief?." *The Philosophical Review*, 125(3): 341-396.

Lackey, Jennifer. 2018a. "Group Assertion." *Erkenntnis*, 83: 21-42.

Lackey, Jennifer. 2018b. "Group Lies." *Lying: Language, Knowledge, Ethics, and Politics*, Eliot Michaelson and Andreas Stokke (eds.). Oxford University Press. 262-284.

Lackey, Jennifer. 2020. "Group Belief: Lessons from Lies and Bullshit." *Aristotelian Society Supplementary Volume*, 94(1): 185-208.

Lackey, Jennifer. 2021. *The Epistemology of Groups*, Oxford University Press.

Lewis, Charence Irving. 1950. *Analysis of Knowledge and Valuation,* La Salle, Illinois: Open Court Publishing Company.

List, Christian and Phillip Pettit. 2011. *Group Agency: The Possibility, Design, and Status of Corporate Agents.* Oxford: Oxford University Press.

Quine, W.V. 1982. *Theories and Things,* 2nd printing, Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Tollefsen, Deborah Perron. 2020. "The Epistemology of Groups," *The Routledge Handbook of Social Epistemology*, Miranda Fricker, Peter J. Graham, David Henderson, and Nikolaj J. L. L. Pedersen (eds.). New York and London: Routledge, 263-273.

إسماعيل، صلاح. 2020. نظرية المعرفة: مقدمة معاصرة، الطبعة الأولي، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

إقرار بالفضل

قضيتُ أعواماً طويلة أفكر في قضايا إبستمولوجيا المجموعات، لذا قد تطول قائمة من عليّ شكرهم لمساعدتهم إياي حتى يخرُج هذا العمل إلى النور، غير أني أتقدم بجزيل الشكر إلى أولئك الذين زوّدوني بملحوظات مهمة في فصل أو أكثر من هذا الكتاب، وهم آن باريل، وجاريد بيتس، ومايكل براتمان، وجيسيكا براون، وتوم كارسون، وفابريزيو كارياني، وجي. آدم كارتر، وديفيد كريستنسن، ومايكل دي باول، وجوش ديفر، ودون فاليس، وساندي جولدبيرغ، وألفين جولدمان، وجون غريسو، وألان هازلت، وماريا يانكوفيتش، ونيك ليونارد، وكيرك لودفيغ، وإليوت مايكلسون، وفيديريكو بينيلاس، وجيم بريور، وفلورنسيا ريمولدي، وجون سيرل، وأندرياس ستوك، وديب توليفسن.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى أعضاء جامعة وارسو، ولقاء جمعيّة إنديانا الفلسفية في كلية هانوفر، وجامعة ميشيغان الغربية، والندوة التي ناقشت إبستمولوجيا المجموعات في جامعة نورث وسترن، وجامعة بوينس آيرس، وجامعة وورويك، وندوة الإبستمولوجيا الاجتماعية في هلسنكي في فنلندا، ومؤتمر «GAP.9» في أوسنابروك في ألمانيا، وندوة دُعيت للمشاركة فيها في القسم الشرقي لجمعية APA في واشنطن العاصمة، ومؤتمر «الاعتماد المعرفيّ على الأفراد والأدوات» بمدريد في إسبانيا، والمؤتمر الكولومبيّ الثالث للمنطق والإبستمولوجيا وفلسفة العلم في بوغوتا في كولومبيا، وجامعة تورنتو في ميسيسوجا، وجامعة سانت أندروز، والندوة الجنوبية الغربية للإبستمولوجيا في

جامعة نيو مكسيكو، وندوة «الكذب والخداع» الدولية بجامعة يوهان غوتنبرغ في ماينتس بألمانيا، ومؤتمر «قصديّة الجماعات» التاسع في جامعة إنديانا، وجامعة نيويورك، وجامعة كونيتيكت، وجامعة ماساتشوستس في أمهيرست، وجامعة جورجيا، وجامعة رادبود، والمؤتمر السابع عشر للجمعية الفلسفية للبلدان الأمريكية في سلفادور بالبرازيل، وندوة الإبستمولوجيا الاجتماعية بسانت أندروز في إسكتلندا، وندوة الغرب الأوسط للإبستمولوجيا في نوتردام، وجامعة تكساس في أوستن، وجامعة نبراسكا-لينكولن، وطلابي في ندوات الخريجين بجامعة نورث وسترن.

كما أنني مدينة لابنتي إيزابيلا ريد لعملها الدؤوب والشاق في هذا الكتاب؛ إذ حين أوشكتُ على اليأس من إنهائه، تدخلَتْ إيزابيلا بروحها السخية لمدّ يدِ عونٍ كان هذا المشروع بأمسّ الحاجة إليه.

وأتوجه بالشكر العظيم إلى زوجي بارون ريد؛ أذكى قُرّائي وأقوى أنصاري وأنفع ناقدٍ لي، قرأ كل جملةٍ في هذا الكتاب بعنايةٍ بالغة، غالباً أكثر من مرة، وأمَدّ كل حجةٍ فيه من عقله الثاقب ومقدرته على استخراج أفضل صورة مما كنتُ أودّ قوله. لقد تعلمت من بارون أكثر من أيّ إنسان آخر في حياتي (باستثناء والدتي التي علمتني المشي والتحدث!)، وغالباً ما أشعر -تماشياً مع موضوع الكتاب- أنني وبارون نُشكّل مجموعة فلسفية مُشترَكة ذات «إرادة مستقلة».

أهدي هذا الكتاب لبارون، وابنتينا إيزابيلا وكاثرين، لإثرائهم حياتي بما لا تصفه الكلمات: لبارون، على دعمه الذي لا ينقطع، ودعابته الذكية، ومحبته التي لا مثيل لها، وعلى ذلك التواصل الفكريّ العميق القائم بيننا. لإيزابيلا، على الروح المِعطاءة، وذلك القدر من الحكمة والشجاعة، الذي تجاوز سنواتِ عمرها، لصُحبتها التي لم تزل تدهشني. ولكاثرين، على طريقتها الفريدة والآسِرة في النظر إلى العالم، لإبداعها الخلاق ولروحها المُغامِرة.

مدخل

في عام 2005، علِمَت شركة فولكس فاجن في أمريكا، أن سياراتها التي تعمل على وقود الديزل لا تنطبق عليها معايير الانبعاثات في الولايات المتحدة، وعِوضاً عن خفض مستويات الانبعاثات الفعلية، أدخلت الشركة المصنِّعة برمجيّات تُظهِر في أثناء الاختبار مستوياتِ انبعاثٍ أقل بكثير مما تكون عليه في أثناء القيادة. قبل أن يكتشف فريق من جامعة ويست فيرجينيا هذه الخدعة، ثُبِّتت تلك الأجهزة (defeat devices) في 11 مليون سيارة ديزل بيعَت في أنحاء العالم بين عامي 2008 و2015. استوفَت نتائج الاختبار المُزيّفة شروط الانبعاثات، لكن تلك السيارات «تُسبّب تلوثاً من أنابيب العادم أكثر 40 مرة ممّا تسمح به وكالة حماية البيئة الأمريكية»[1]. وجد بعد ذلك علماء في جامعة ماساتشوستس (MIT) أن تلك الانبعاثات الزائدة ستسبب 60 حالة وفاة مبكرة في أنحاء الولايات المتحدة، و1200 في أوروبا؛ إذ كانت ألمانيا وبولندا وفرنسا وجمهورية التشيك المناطق الأكثر تضرُّراً[2].

أدلى مايكل هورن -الرئيس التنفيذي لفولكس فاجن في أمريكا آنذاك- بشهادته أمام لجنة الرقابة والتحقيقات التابعة لمجلس الطاقة والتجارة في أكتوبر 2015، بشأن فضيحة الخداع في اختبار الانبعاثات، فقال رداً على أقوال

---

(1) https://www.chicagotribune.com/news/sns-bc-us--volkswagen-emissions-scheme20150921-story.html, accessed August 8, 2019.

(2) http://news.mit.edu/2017/volkswagen-emissions-premature-deaths-europe-0303, accessed August 8, 2019.

المُشرّعين: «كل ما في الأمر أن اثنين من مهندسي البرمجيّات فعلاها لسببٍ ما. وبحسب علمي لم يكن قراراً مشتركاً، بل فعل أفراد»(3). ثم أخبرهم هورن بفَصْل الشركة ثلاثة من موظفيها بسبب هذه البرمجيّات التي أدت إلى التوصل لنتائجَ مزيّفة في الاختبار.

رداً على شهادة هورن، قال النائب كريس كولينز، وهو أيضاً مهندس: «لا يمكنني قبول تصوير الشركةِ الأمرَ على أنه اقتراف مهندسَيّ برمجيّات محتالَين، وفصلها ثلاثة أشخاص. الأمر أضخم من ذلك بمراحل»(4)، ثم تابع كولينز: «إما أن تكون شركتكم برُمّتها فاقدةً الأهلية في محاولة الإتيان بملكية فكرية، ولا أصدق هذا لثانية واحدة، وإما أن ثمة تواطؤاً بأعلى المستويات يُجرى تحت غطاء هائل حتى اليوم»(5).

يقع ردّ فعل شركة فولكس فاجن على الفضيحة ضمن أحد الاتجاهات في مَبحث المسؤولية الجماعية: إن اللوم واقع بكُليّته على بضعةِ موظفين أفراد، دون أن يمَسّ الشركة ذاتها أيٌّ منه.

أما في الاتجاه الآخر، فنرى حالة كهذه: في اليوم السادس من شهر مارس لعام 1984، وجَّهَت وزارة الدفاع الأمريكية اتهاماً لشركة ناشيونال سيميكوندكتر، بأن الأخيرة قد باعت للوزارة بين عامي 1978 و1981، 26 مليون شريحة حاسوب لم يُختَبر أداؤها كما يجب، ثم زوَّرَت سجلاتها لإخفاء هذا الاحتيال(6). وقد استُعمِلت هذه الشرائح التي يحتمل أن تكون معطوبة في أنظمة توجيه الطائرات وأنظمة الأسلحة النووية والقذائف الموجهة وقاذفات

---

(3) https://www.latimes.com/business/autos/la-fi-hy-vw-hearing-20151009-story.html, accessed August 7, 2019.

(4) https://www.latimes.com/business/autos/la-fi-hy-vw-hearing-20151009-story.html, accessed August 7, 2019.

(5) https://www.washingtonpost.com/news/the-switch/wp/2015/10/07/volkswagens-pullingthe-plug-on-its-2016-american-diesel-cars/, accessed August 7, 2019.

(6) نوقِشت هذه الحادثة بكل اقتباساتها في فيلاسكيز (2003).

الصواريخ وغيرها من المعدات العسكرية الحساسة. ولتأكيد خطورة الموقف، أشار مسؤولٌ حكوميّ إلى أنه في حال تعطلت إحدى هذه الشرائح فـ «قد يتوجه صاروخ إلى مدينة كليفلاند عِوضاً عن هدفه المقصود».

اعترف المسؤولون في شركة ناشيونال سيميكوندكتر بإسقاط الاختبارات المطلوبة، وتزوير تلك الوثائق، وعليه وافقوا على دفع 1,75 مليون دولار غراماتٍ لهذا الاحتيال على الحكومة، غير أن الشركة رفضَت تقديم اسم أي فردٍ من الذين شاركوا في اتخاذ قرار إسقاط الاختبارات وتزوير الوثائق، أو مَن شارك في تنفيذ هذه المهام. اعترض المستشار القانوني لوزارة الدفاع مجادلاً بأن «الشركة لا تتصرّف إلا عبر موظفيها ومشرفيها»، وبذلك لن تملك الحكومة أي ضمان بعدم تورط شركة ناشيونال سيميكوندكتر في الاحتيال مرة أخرى. ردّ على هذا الرئيس التنفيذي للشركة، فقال: «نختلف تماماً مع ما طرحته وزارة الدفاع. لقد ذكرْنا مراراً وتكراراً أننا نتحمل المسؤولية بصفتنا شركة، وما زلنا متمسّكين بذلك الموقف». لاحقاً، أكَّد متحدث باسم الشركة هذا الموقف: «لن ندع [أفرادنا] يتعرضون للأذى. نشعر أنها مسؤولية الشركة، [وإنما هي] مسألة أخلاق». فنجحت شركة ناشيونال سيميكوندكتر، ولم يخضع أي موظفٍ فيها للمساءلة الجنائية أو المدنية عن الجريمة، ولم تُفرَض عقوبات إلا على الشركة بصفتها شركة.

إذن، وعلى عكس نهج فولكس فاجن، تحملت شركة ناشيونال سيميكوندكتر المسؤولية الكاملة على مستوى الشركة عن الاحتيال على الحكومة، ورفضَت أن يقع اللوم على أيّ موظف فرد.

ترتبط هاتان الطريقتان المُتباينتان لوصف المسؤولية الجماعية ارتباطاً وثيقاً بنقاش مركزيّ في الدراسات السابقة في إبستمولوجيا المجموعات. فمن ناحية، يرى منظرو النزعة التفريغية أن الظواهر الجماعية، كاعتقاد المجموعات مثلاً، يمكن فهمها بالكامل بالنظر إلى الأعضاء الأفراد وحالاتهم. ووفقاً لهذا النهج، لا تختلف حالات الجماعات كثيراً عن الحالات الإبستمولوجية الفردية، وبذلك

نخرج بإبستمولوجيا جماعية يُمكن ردّها -سواء كليّاً أو إلى حد كبير- إلى إبستمولوجيا الأفراد. أما أصحاب النزعة **التوسعية**، من ناحيةٍ أخرى، فيرون أن ظواهر المجموعة من المهم أن تتجاوز، أو لنقل تتباين عن، الأعضاء الأفراد وحالاتهم؛ لذلك يُقال عادةً إن للمجموعات «إرادة مستقلة» كلياً[7]. ولا يمكن تسوية جزء من هذه الخلافات إلا بعد فهم أبعاد المسؤولية الجماعية، إذ لو سلَّمْنا مثلاً بأن شركة ناشيونال سيميكوندكتر كائنٌ يتجاوز أعضاءَه من حيث تحمل مسؤولية الاحتيال على الحكومة، فمن الضروري تحديد ما إذا كانت الشركة **اعتقدَت** أو **علِمَت** بشأن إسقاط الاختبارات المطلوبة وتزوير تلك الوثائق، وما إذا كانت قد **كذبَت** على الحكومة بسلوكها الاحتياليّ هذا. إننا ما لم نُجرِ قراءات متأنية لهذه الحالات الجماعية، فلن يبدو منطقياً أن نقول ببساطة إن شركة ناشيونال سيميكوندكتر تتحمل -بصفتها شركة- المسؤولية الكاملة عن سلوكياتها.

إن الهدف الرئيس لهذا الكتاب أن يتقدم خطوةً نحو استيعاب هذه المفاهيم الحاسمة في إبستمولوجيا الجماعات: اعتقاد المجموعة، اعتقاد المجموعة المسوَّغ، معرفة المجموعة، تقرير المجموعة، أكاذيب المجموعة. وذلك ليتسنى إلقاء الضوء على ما إذا كانت المجموعات أم أفرادها أم كل الطرفين يجب أن يتحمل مسؤولية الأفعال الجماعية.

1.0 في وجودِ اعتقادات للمجموعات

من أكثر الاعتراضات التي أسمعها مراراً على المشاريع المتناولة إبستمولوجيا المجموعات، ما يمكن صياغته على النحو الآتي: المجموعات ليست حواملَ ملائمة للحالات الإبستمولوجية، فلكي تكون عارفاً أو معتقداً بقضيةٍ ما بنحو مسوَّغ، فإن ذلك يتطلب اعتقاداً، وبما أن الاعتقاد حالة عقلية

(7) انظر بيتيت (2003).

فليس للمجموعات بأي وجهٍ مُعتبَر حالات عقلية، وما نسبتنا -بحسب الاعتراض- حالات الاعتقاد أو المعرفة إلى المجموعات إلا بمعنى فضفاض/ مجازيّ. يقول مثلاً أنتوني كوينتون:

> «إننا نُسهب الحديث بطبيعة الحال عن أفعال المجموعة وخواصّها العقلية كما لو أننا نتحدث عن أفراد، فنُلبِس المجموعات اعتقادات وعواطف ومواقف، ونجعلها تتخذ القرارات وتقطع الوعود؛ لكن لا شك أن مثل هذه الأساليب مجازيّة. إن إسناد محمولات عقلية إلى مجموعةٍ ما هو إلا دائماً طريقة غير مباشرة لإسناد تلك المحمولات إلى أعضاء المجموعة، والإسناد هنا لهذه الحالات العقلية -كالاعتقادات والمواقف- ما هو إلا إسناد أطلقتُ عليه الإسناد الإجمالي؛ فالقول إن الطبقة الصناعية العامِلة عازمة على مقاومة القوانين المناهضة لنقابات العمال، ما هو إلا قول بأن كلّ أفراد الطبقة أو معظمهم عزموا على ذلك» (Quinton 1975/1976, p.17).

وفي هذا السياق، توجد وجهتا نظر متباينتان في اعتقاد المجموعات؛ فالنزعة **الإقصائية** من جهة، ترى أن من الخطأ تماماً القول إن المجموعات تعتقدُ بأمرٍ ما، وعليه يكون إسناد الاعتقاد إلى المجموعات ببساطة مجازياً. ومن جهةٍ أخرى، فإن النزعة **التفريغية** التي أشرنا إليها آنفاً، ترى أن من الصواب تماماً القول إن المجموعات تعتقد بأمرٍ ما، ولا يَصدُق هذا إلا برَدّه كلياً إلى أفراد تلك المجموعات، الذين بدورهم يعتقدون بذلك.

في أيّ من هاتين القراءتين، يمكن القول إن كتاباً في إبستمولوجيا المجموعات يضلِّل القارئ؛ إذ إن المجموعات ليست فاعلاً إبستمولوجياً بحد ذاتها، لعدم حيازتها أيَّ اعتقادات ملائمة، وعليه فإنها لن تمتلك معرفة أو اعتقادات مسوَّغة. وبذلك لن يخرج الحديث في اعتقاد المجموعات عن كونه إما مجازيّاً وإما يمكن رده كليّاً إلى اعتقادات الأفراد.

ولأن أيّ قارئ لهذا الكتاب الآن ينزع إلى هذا النحو من التفكير، لن يرى على الأرجح أيّ جدوى من متابعة القراءة، لعلي أبدأ بتقديم حجّة مُضادة بإيجاز شديد.

أنطلق ابتداءً من افتراض أن المجموعات تكذب، وسأناقش هذه المسألة على مدى الكتاب، وبالأخصّ في الفصلين الأول والخامس، غير أن هذا لا يبدو محل نزاعٍ كبيرٍ بوجه خاص؛ اكتب في محرك البحث جوجل: «فيسبوك تكذب»، وستظهر لك قائمة طويلة من المقالات، ذلك وقد أُجبِرَت الشركات على دفع مليارات الدولارات من جراء اقترافها الكذب. وبعد العنوان الرئيس في صحيفة بزنس إنسايدر (Business Insider) بعام 2009 الذي يقول «2,3 مليار دولار غرامة على شركة فايزر في أكبر تسوية لترويج أدوية مُضلِّل»، كُتِبَ في السطر الأول: «لا ينطوي الترويج دائماً على حقائق، ولكن عندما تقرر أن تكذب فأنت تقرر أن تدفع الثمن، ولا سيّما إذا صادف وكنتَ شركة أدوية عملاقة»[8]. أما على مستوى شخصي، فهَب أن رئيسك في الجامعة قد وعدك في أثناء تعيينك بتمويلٍ لبحثك، لكنك علمت -فيما بعد، حين لم يوفوا بالوعد- أن الجامعة قالت لك هذا مع علمها التامّ أنها لا تملك الموارد لتلتزم ما قالته؛ يبدو من الطبيعي حينها أن تقول وبنحوٍ ليس فيه من المجازيّة شيء: «جامعتي كذبت علي».

مع وَضع ما سبق في الحسبان، إليك الحُجّة:

1. المجموعاتُ تكذب.
2. لا يمكن فهم أكاذيبِ المجموعات دون أن يكون للمجموعات اعتقادات حقيقية.
3. إذن، للمجموعات اعتقادات حقيقية.

---

(8) https://www.businessinsider.com/pfizer-to-pay-23-billion-in-biggest-fine-every-for-deceitful-advertising-2009-9, accessed August7, 2019.

سأناقش أكاذيب المجموعة بمزيد من التفصيل في الفصلين الأول والخامس، لكن لنقل بإيجاز شديد؛ إن الكذبة سواء أتت من فرد أو مجموعة، ما هي إلا تقرير أن المرء لا يعتقد بما يقول، إنما قصَد الخداع. وثمة إجماعٌ، حتى في الخلافات التي تناقش تفاصيل كيفية فهم الكذب، على أنه ينطوي وبنحو حاسمٍ على غياب الاعتقاد من الطرف الكاذب. إذن فالمقدمة رقم (1) تسندها ممارساتنا الاجتماعية على نطاق واسع، بما في ذلك مفاهيمنا عن المسؤولية الأخلاقية والقانونية، أما (2) فتقع ضمن الاعتبارات الكبرى لطبيعة الكذب. ثم إن ما أعنيه بـ«حقيقية» أن تلك الاعتقادات ليست كلاماً فضفاضاً أو يمكن ردّها بالكامل إلى اعتقادات الأفراد، إنما هو الوجه المُعتبَر لوجود اعتقاداتٍ للمجموعات ذاتها.

ولستُ آملةً بطبيعة الحال أن تقف هذه الحُجّة عند هذه النقطة، إنما أرجو أن هذا قد دفعَ القارئ المُتشكّك إلى الانضمام للركب، وأن يرى مشاريع إبستمولوجيا المجموعات تستحق الاكتشاف.

2.0 طبيعة المجموعات

قد يُطرَح سؤال مبدئيّ آخَر على مشاريع إبستمولوجيا المجموعات: أيّ نوعٍ من الكائنات الجماعيّة ستكون موضع النظر؟ إذ للمجموعات أنواع عديدة كما هو واضح، فنرى من جهةٍ مجموعات ذات هَيكلة متسقة بسياساتٍ وإجراءاتٍ صارمة وتواصل دائم بين الأعضاء، كالشركات والجامعات وهيئات المحلفين والمجالس التنفيذية. ثم نرى من جهة أخرى تجمُّعات لأفرادٍ بلا هيكلة رسمية أو تواصل بين الأعضاء، كـ «طلاب جامعة نورث وسترن العُسْر» و«سكان نيويورك ذوي الشعر الأحمر». وبين هاتين الجهتين تقع مجموعات بدرجات متفاوتة من الهيكلة والتواصل، كالحكومات والمجتمعات العلميّة والأمريكيين والنساء.

إن تناول ظواهر المَجموعات غالباً ما يقوم مباشرةً على أساس ما إذا

كانت المجموعة نموذجيّة، فأولئك الذين يميلون إلى التقييد يركزون عادةً على المجموعات ذات الهيكلة المتسقة والتواصل الدوريّ بين الأعضاء؛ وأوضح مثال على هذا ما طرحه فريدريك شميت حين جادل -متفقاً مع مارجريت جيلبرت- بأنه «لا يشكل عددٌ من الأفراد مجموعةً إلا حين يُعرِب كل عضو علانيةً عن رغبته في العمل بالشراكة مع أعضاء المجموعة الآخرين» (Schmitt 1994, p.260). إن هذا المفهوم للمجموعة يقتضي مستوى متقدّماً من التواصل بين الأعضاء، وهذا يستبعد كل أشكال التجمعات عدا الرسمي منها، لذا ليس من المستغرب أن يُكثِر شميت من استعمال هيئة المحلفين مثالاً نموذجياً للمجموعات. أضِف إلى ذلك أن منطلقاً كهذا يُعَد ذا تأثير مباشر في رؤيته الظواهرَ الجماعية الأخرى -كاعتقاد المجموعة المسوّغ- إذ اعتمَدَ اعتماداً حاسماً على مفهوم القبول المشترك، وغنيٌّ عن البيان أن ثمة وجهاً مُعتبَراً لا تكون فيه طائفة عريضة من المجموعات -كالحزب الديموقراطي أو جامعة نورث وسترن- بوضع ملائم حتى لقبولٍ مشترك، وذلك لكِبر حجمها وتفرّقها وتكوّنها من أعضاء بمستويات متفاوتة من السلطة[9].

---

(9) يميّز آخرون تجمُّع الأفراد عن الفاعل الجماعي، إذ يَلزم التأهل للأخيرة استيفاء متطلبات صارمة. يقول ياسبر كالستروب على سبيل المثال: «إن الجماعة لا تكون فاعلاً جماعياً إلا إذا (1) عزم أعضاؤها على أن هذه الجماعة ستفعل وتبني المواقف بنحو مشترك؛ أي أن يعزم كلّ فردٍ فيها على أداء ممارسات مشتركة، والخروج بمواقف جماعية، (2) أن يعزم كلّ فردٍ على القيام بدوره، (3) أن يقوم بذلك الدور لاعتقاده بأن الآخرين قد عزموا أيضاً على القيام بأدوارهم [...] ثمة شروط مغايرة لكنها تتصل بالموضوع تخصّ مركز الجماعة كما هو محدد في اتفاقيتها؛ إذ لا تكون الجماعة فاعلاً جماعياً إلا إذا وضع أعضاؤها (المؤسّسون) أهدافاً مشتركة واتفقوا على كيفية المُضيّ لتحقيقها، وأدخلت المجموعةُ الغاياتِ والوسائلَ باتفاقيتها التي بدورها إما تتجسد في منظومة رسمية من القوانين، وإما يُستَدلّ على وجودها بممارسات المجموعة وأفرادها. وفي حال استيفاء متطلبات كل هذين الجانبين من الشروط، يتوحَّدُ تجمع الأفراد في تشكيل فاعل عقلاني قائم بذاته» (Kallestrup 2016). لا بد أن يتضح للقارئ أن كثيراً من الجماعات التي تمارس عملاً مشتركاً =

ثم نجد على الطرف الآخر أولئك الذين يميلون إلى مَنحى أكثر تساهلاً للظواهر الجماعية، إذ يركزون عادةً على المجموعات الكبيرة غير المُهَيكلة، كتلك التي تُمرّر فيها المعلومات بين الأعضاء؛ ذهب ألكسندر بيرد مثلاً إلى أن المجتمعَ العلمي يمثل مجموعة نموذجية في حُجّته التي تناول فيها ظاهرة أسماها «المعرفة الاجتماعية»، حيث لا تتبع حالات المجموعة الحالات العقلية للأعضاء الأفراد[10]. وقد جادلَ مؤخراً سورين هارنو كلاوسن أيضاً بأن:

«علينا أن نُتيحَ إمكان توزيع العناصر على أعضاء المجموعة، تلك العناصر التي هي إلى جانب الصدق (أو في حالة المعرفة الكيفية: المُلاءَمة للمهمة المَعنيّة) ضرورية وكافية على حدّ سواء لكي تعرف المجموعة؛ كالمثال الشائع الذي طرحَه هاتشينز (1995) للمعرفة المُوزَّعة، حين وصف كيف يُمكن لطاقم سفينةِ الإبحار بنجاح وبجهودٍ يتضافر فيها العديد من الأفراد، كل منهم يؤدي مهمته المُخَصّصة الدقيقة، دون أن يلزمه معرفة أي شيء عن مهام الآخرين، ولا الواجبات العامة أو طرائق دمج تلك المساهمات المتباينة. وأقترح أن يكون هذا المثال نموذجاً لمعرفة الجماعات، عوضَ أمثلة هيئة المحلفين أو مجلس إدارةٍ يتحتم عليه الخروج بقرار مُحَدّد» (Klausen 2015, p.823).

يطرح كلاوسن هنا نموذجاً لمجموعة لا تقتصر على إلغاء مزاولة كل أنواع التداول الجماعي، كالذي نراه في هيئة المحلفين، بل تدع أيضاً الأعضاء جاهلين تماماً ما يخص أفعال بقية الأعضاء والأهداف الجماعية، وإذا انطلقنا من هذه الرؤية، فسوف نستبعد مباشرةً أيّ قولٍ يستلزم دراية/ممارسة مشتركة من أيّ نوع.

= لن تستوفي هذه الشروط، كتلةٍ من الغرباء يعملون معاً لإنقاذ سابحٍ يغرق؛ ستؤخَذ قطعاً هذه المجموعة -حتى في أدنى اعتبارٍ- بوصفها فاعلاً جماعياً، ذلك مع عدم استيفائها شروط كالستروب الصارمة.

(10) انظر بيرد (2010).

لقد قُدِّمت في الدراسات السابقة عدة محاولات ذات أهمية نظرية وعملية للتمييز بين أنواع المجموعات هذه، إحداها طرَحَت تمييزاً شائعاً بين **المجموعات** المُؤسَّسة وغير **المُؤسَّسة**، يُوضِّح الفارق فيها عادةً بتقديم أمثلةٍ لكل نوع عوضاً عن التعريفات أو المعايير؛ تقول مارجريت جيلبرت على سبيل المثال:

«ثمة إسناد للحالات العقلية إلى شخصين أو أكثر بافتراض أنهم يُشكلون مجموعة مُؤسَّسة تنتمي إلى صنف بعينه، كالاتحاد (union) والمَحكمة والمجموعة النقاشية والأسرة وما إلى ذلك، في حين أن ثمة إسناداً آخر للحالات العقلية إلى شخصين أو أكثر دون أيّ افتراض بأنهم يُشكلون مجموعة مُؤسَّسة سلفاً» (Gilbert 2004, p.96)[11].

على أننا نُسلّم بوجود اختلافات مهمة بين مَحكمة ما -مثلاً- وتجمُّع لطلاب جامعة نورث وسترن العُسْر؛ إلا أن اعتبار «التأسيس» السمة الأولى بالنظر، سواء عملياً أو نظرياً، أمرٌ مشكوك فيه. هَب أني أتمَمتُ، دونَ علم الطلاب العُسْر بجامعة نورث وسترن، ملءَ كلّ المستندات اللازمة ليكونوا رسميّاً نادياً بالحرم الجامعي؛ ستعترف الجامعة بهم الآن، وبذلك سيشكلون مجموعة مُؤسَّسة، إلا أن من الواضح أن هذه الحالة الرسمية **بحد ذاتها** لن تغير المجموعة بأيّ نحوِ فارِق. لا يبدو إذن أن التمييز بين كون المجموعات مُؤسَّسة أو غير مُؤسَّسة يمثل اختلافاً ذا أهمية مُعتبَرة.

جادل كريستيان ليست وفيليب بيتيت (2011) بأن الشركة مجموعة، لكن طلاب جامعة نورث وسترن العُسْر مجرد تجمُّع، ويكمن الاختلاف في: هل التجمُّع **يصمد مع تغير منتسبيه أم لا يصمد؟** يقولان:

«تأتي تجمّعات الأفراد في صورِ عدة، فمنها ما تتبدل هويتُه مع أيّ تغير في

---

(11) انظر أيضاً لاهرودي (2007) وبيرد (2010).

منتسبيه، كتجمع أناسٍ في غرفة معيّنة أو عربة قطار، ومنها ما له هوية تصمد مع تغير المنتسبين، كالتجمعات التي تشكل أمّة أو جامعة أو مُنَظمة ذات هدف معطى. إننا نُطلِق على الأولى 'مجرد تجمُّعات'، والأخيرة 'مجموعات'، وتركيزنا هنا على المجموعات» (List and Pettit 2011, p.44).

غير أن أهمية هذا الاختلاف ليست بيِّنَة هنا أيضاً؛ فمن ناحية، قد لا تصمد شركةٌ ما بعد إقالة رئيسها التنفيذي، ولا طائفة بعد وفاة زعيمها، ولا جماعة سياسية بعد الإطاحة بديكتاتورها، غير أن ثمة اختلافاً واضحاً بين هذه المجموعات وطلاب جامعة نورث وسترن العُسْر. من الناحية الأخرى، قد يصمد تجمّعُ أفرادٍ يحاولون إنقاذَ حوتٍ على الشاطئ على مدار 36 ساعة[12] على حدوث تغيرات في منتسبيه[13]، وتبقى أوجه تباين عديدة بين هذا النوع من المجموعات وجمعيّة طبيّة أو قسم أكاديمي؛ يبدو إذن أن مجموعات نموذجية قد لا تستطيع الصمود مع تغير المنتسبين، في حين أننا نرى أمثلة تقليدية لـ'مجرد تجمُّعات' قادرة على ذلك. بذلك يُخفِق أيضاً إمكان الصمود مع تغير المنتسبين في تعيين تمييز جوهريّ نظرياً بين الكائنات الجماعية.

إلا أن ثمة تمييزاً لا نزاع في أهميته الواقعة على مستويات عدّة، كالمستوى الأخلاقي والإبستمولوجي والقانوني والعملي؛ وهو قدرة المجموعة أو عجزها عن **ممارسة التداول أو التفكير الجماعي**، إذ يتضمن هذا التفكير -على أدنى تقدير- حساسية تجاه الأدلة، ومقدرة على المشاركة في مراجعة الاعتقادات، وتمَوضُعاً في محلٍّ ملائم للتقييم المعياري. إننا نجد مثلاً مجالس إدارة المدارس غالباً ما تلتقي لمناقشة القضايا المتصلة بأهدافها، وتفحُّصِ أفكارٍ

(12) هذا مثال مستمد بتصرّف من ليست وبيتيت (2011) لتوضيح مفهوم 'مجرد تجمُّع'.

(13) على سبيل المثال، حين تُمنَح مكافأة تقديراً لجهود أولئك الذين كانوا ينقذون الحوت، فإنها ستشمل كل الأشخاص الذين شاركوا في عملية الإنقاذ بأي وقت كان، وبذلك ستكون هذه المجموعة موضع ثناء أو أصناف أخرى من التقويم المعياريّ بطرائق لا تتحقق في مجرد تجمعات الأفراد.

الأطراف، والنظر في الاعتراضات، والرد عليها باسم المجموعة، مع تقييم مختلف الأدلة، ومراجعة اعتقاداتها الجماعية عند الضرورة. على الطرف النقيض، وبعيداً عن الظروف الاستثنائية، لا يمارس طلاب جامعة نورث وسترن العُسْر هذه الأنواع من الأنشطة لعدة أسباب؛ أولها: أن أفراد التجمعات كطلاب جامعة نورث وسترن العُسْر لا يرون غالباً أنفسهم بوصفهم مجموعة، لذا لا ينخرطون بأيٍّ من صور التفكير مع الأعضاء الآخرين. ثانياً: قد تأتي أنواع التجمعات هذه منتشرة على نطاق واسع، بل وتتداخل في مجموعاتٍ أكبر منها؛ ما يجعل من المستحيل عمَلياً تحقق تفكير جماعي، ولا سيما حين لا تُقام أيّ اجتماعات/مناسبات رسمية تُمكّنهم من ذلك. ثالثاً: إن ما يوحِّد غالباً هذه المجموعات سماتٌ بعينها، كأن تكون أعسر؛ سماتٌ لا تحمل نصيباً وافراً من القيمة أو المنفعة العامة.

لنُطلق -تسهيلاً للطرح- على تلك المجموعات القادرة على ممارسة التفكير الجماعي **مجموعات تداولية**، وتلك التي لا يمكنها ذلك **مجموعات غير تداولية**.

يجب هنا تأكيدُ أمرَين بشأن المجموعات غير التداولية؛ الأول: أن عدم تمكن هذه المجموعات من ممارسة التفكير الجماعي ما هو إلا سمة عرَضية تأتي ببساطة من الظروف المُحيطة، وهي سمة يمكن بالتأكيد أن تتغير بين لحظةٍ وأخرى؛ قد تدعو -على سبيل المثال- إدارة جامعة نورث وسترن أن يجتمع كلّ الطلاب العُسْر في قاعة لمناقشة ما إذا كان الحرم الجامعي يلبّي احتياجاتهم، لم تكن المجموعة قبل هذا اللقاء قادرة على ممارسة التفكير الجماعي وبذلك لم تكن تداولية، ولكن بمجرّد أن وجد الأعضاء أنفسهم في قاعة واحدة يشتركون في صفة بارزة معينة، أصبحَ بإمكانهم التفكير معاً بوصفهم مجموعة، وبهذا شكّلوا مجموعة تداولية، فبوسع أيّ طالبٍ الآن مثلاً أن يشارك الآخرين أدلة تكشف عدد الفصول الدراسية التي لا تحتوي على مناضد للطلاب العُسر، وإحصاء المضايقات التي يتعرض لها كلٌّ منهم لأنه أعسر، وما إلى ذلك، ثم يمكنهم أن يحددوا موقفاً يخصّ مُلاءَمة الحرم الجامعي لاحتياجاتهم بوصفهم

مجموعة. وعليه فكون مجموعةٍ ما غير تداولية، لا يعني بالضرورة أن تلك خاصيّة دائمة لها[14].

ثانياً: على عدم تمكن المجموعة غير التداولية من ممارسة التفكير الجماعي، إلا أن ثمة وجهاً للقول بإمكان حيازتها اعتقادات مجموعة، وإن كانت اعتقادات تختلف عن تلك التي لدى أختها التداولية. هَب مثلاً أنّي مسؤول عن السلامة في جامعة نورث وسترن، ورغبتُ في اكتشاف ما إذا كان الطلاب العُسْر يعدّون الحرمَ الجامعيّ مُصَمماً بطريقة تلائم احتياجاتهم، فأرسلتُ استبانة من أجل هذا الغرض لكل الطلاب العُسْر، ثم بعد تلقي النتائج استخرجتُ مُجمَل آرائهم بناء على الأغلبية العظمى، وعلى هذا الأساس قدّمتُ تقريراً بأن طلاب نورث وسترن العُسْر يعتقدون أن الحرم الجامعي ليس ملائماً لاحتياجاتهم الخاصّة. سيكون من المألوف قبول هذا الإسناد للاعتقاد وعدم عدِّه مغلوطاً، فمجموعة طلاب جامعة نورث وسترن العُسْر اعتنقوا حقاً هذا الاعتقاد، لكن ليس بالطريقة ذاتها التي قد تفعلها مجموعة قادرة على التفكير الجماعي.

في حين أن وجود المجموعات التداولية يقوم على سماتٍ معيّنة كالهيكلة المناسبة والقواعد التأسيسيّة والتكامل الاجتماعي الملائم وما إلى ذلك، قد تنشأ مجموعات غير تداولية ببساطة من اهتمام داخلي أو خارجي؛ إذ قد يُجري -على سبيل المثال- شخصٌ ما، إما أعسر وإما يهتم بالعُسْر، استبانة على كل طلاب جامعة نورث وسترن العُسْر، ثم يستخرج مُجمَل آرائهم ويعلن اعتقادَهم بصفتهم مجموعة غير تداولية. ويمكن قول الشيء ذاته للتجمّعات الأخرى من الأفراد، كذوي الشعر الأحمر في نيويورك. إن ذلك الاهتمام أدى إلى ظهور المجموعة، وتلك الاستبانة واستخراج المجمل كشفَ عن اعتقادِها.

إن لتمكّن المجموعة من ممارسة التفكير الجماعي أهمية بالِغة، بخلاف السمات التي نوقِشت آنفاً مثل ما إذا كانت المجموعة مُؤسَّسة أو بإمكانها

(14) الأمر ذاته إن كانت تداوليّة بطبيعةِ الحال.

الصمود مع تغير المنتسبين. إذ يمكن -على سبيل المثال- تقييم تجمّعٍ قادر على وزن الأدلة ومراجعة اعتقاداته الجماعية على أساس **عقلاني وغير عقلاني**، الأمر الذي ليس بممكنٍ فعله مع تجمع لا يقدر على ذلك، قد تمتلك بطبيعة الحال إدارة جامعة نورث وسترن بعد إجراء استبانةٍ للطلاب العُسْر فيها، دليلاً على أن لديهم اعتقادات تتعارضُ جماعياً فيما بينها، فتُجرِي الإدارة التقويمَ على هذا الأساس، لكن هذا لا يعدو كونه تقويماً لاعتقادات تجمعِ أفراد، لا لاعتقاداتِ كائن جماعي (collective entity).

إن التقييم الصائب لمجموعةٍ ما بأنها غير عقلانية، توازيه المسؤولية التي قد يحملها هذا الكائن الجماعي من جراء ذلك القصور؛ إذا اعتقد مجلسُ إدارةِ المدارسِ بنحو غير عقلاني بوجوب إيقاف برنامج الشرف في مدرسة ثانوية محلّية، فيُمكن تحميله المسؤولية بوصفه مجموعة عن هذا القصور الإبستمولوجي، وإن تقدَّمَ المجلس واتخذ قراراً بوصفه فاعلاً جماعياً بإيقاف البرنامج، فيُمكن تحميله المسؤولية الأخلاقية والقانونية عن الآثار التي ستُحدِثها هذه الخطوة في المجتمع، قد يوصم المجلس -مثلاً- بخدمة مصالحِه الذاتية إذا أشارت الأدلة إلى أن ذلك القرار اتُخِذ لمجرد منافعَ سياسيّة، أو قد تُرفَع دعوى قضائية ضد المجلس إذا رأى الآباء أن إيقافَ البرنامج كان سبباً في عدم تزويد أطفالهم بالفرص التعليمية المطلوبة. وعلى هذا؛ فإن ثمة قِيَماً مهمّة إبستمولوجية وميتافيزيقية وأخلاقية وقانونية وعملية تتبع القدرة على ممارسة التفكير الجماعي.

إلى جانب المجموعات التداولية وغير التداولية، ثمة ما يُمكن أن نطلق عليه **مجرّد تجمُّعات**؛ وهي دوائرُ من الأفرادِ تجمعها سمة مشتركة دون تلقيها اهتماماً داخلياً أو خارجياً، كما الوضع الراهن لطلاب جامعة نورث وسترن العُسْر، إذ لا أحد من أعضاء هذا التجمع أو من خارجه أبدى اهتماماً في هؤلاء بِعَدِّهم عُسْراً، ويمكن لهذا بطبيعة الحال أن يتغير كما رأينا؛ فيُنظِّم الطلاب العُسْر لأنفسهم مجموعة تداولية تلتقي أسبوعياً في اجتماعٍ لمناقشة أحوالهم، وتشكيل قوانينَ تخصّ كيفية اتخاذ القرارات فيما بينهم، وانتخاب مجلس إدارة

يمثل مصالحهم رسمياً في الحرم الجامعي، أو أن يأتي -عوض ذلك- عضوٌ ليس أعسر لكن تشغلهُ قضايا العدالة فيحوّلها إلى مجموعة تداولية بفعل اهتمامه.

إلا أن ثمة سمة أعمّ -قد تتقاطع مع التمييز التداولي/غير التداولي[15]- تمثل نوع المجموعات التي ستكون محور هذا الكتاب، وهي **الخضوع للتقييم المعياريّ**، واهتمامي على وجه الخصوص بتلك المجموعات الخاضعة خضوعاً ملائماً للتقويم المعياريّ كالثناء واللوم، على المستويين الإبستمولوجي والأخلاقي، وما يوازي ذلك من إسناد المسؤولية والمُساءلة وما إلى ذلك. وبيان هذا بإيجاز: إذا كان بمقدورنا أن نُحمِّل المجموعة (أ) بنحوٍ ملائمٍ مسؤولية ممارسة (س)، فإن هذا كافٍ لِعَدِّ (أ) مجموعة بالوجه المَعنيّ في هذا الكتاب.

3.0 نبذة موجَزة عن الفصول

ينقسم هذا الكتاب إلى خمسة فصول، أتناول في الفصل الأول سؤال: كيف علينا أن نفهم وجه حيازة المجموعاتِ لاعتقادات؟ ما يُقبَل في إبستمولوجيا الجماعات يتمثل في القول إن اعتقاد المجموعة لا بد أن يُفهَم من زاويةٍ توسعية أو لا-إجمالية، الأمر الذي يقع في نقيض ما طرحه أنتوني كوينتون باقتباسنا السابق له، وتحفز ذلك القول عادةً تلك الحالات التي تزعم أنها تُثبِت إمكان عَدّ مجموعةٍ ما أنها تعتقد بنحو ملائم بأن (س)، مع عدم اعتقاد أيّ من أعضائها بأن (س). إذا صَدَق هذا؛ فلا يمكن فهم اعتقاد المجموعة -ولا حتى جزئياً- بالنظر إلى اعتقادات أعضائها الأفراد، وهذه هي الدعوى السلبيّة للاتجاه اللا-إجمالي. أما الدعوى الإيجابية فمفادها أن اعتقاد المجموعة يُعرَف بالنظر إلى ما يفعله الأعضاء، والذي عادةً ما يكون قبولاً مشتركاً؛ فما اعتقاد المجموعة -على وجه التقريب- إلا نتيجة اتفاقِ أعضائها اتفاقاً مشتركاً على

---

(15) يجب أن أشير هنا إلى أنه على اهتمامي بالتقييم المعياري لكلّ من المجموعات التداولية وغير التداولية، إلا أن التقييم المعياري للمجموعات التداولية يميلُ إلى كونه أنفع وأهمّ لتعزيز فهمنا للمشهد المعرفي والأخلاقي والقانوني.

قبول قضية بعينها بوصفها قضية للمجموعة، حتى وإن لم يعتقد بها أيُّ عضو.

في هذا الفصل، أعارِض هذا الاتجاه بطرح اعتراضٍ جديدٍ كلياً على النهج المُتَّخذ لفهم اعتقاد المجموعات بعمُومِه، فأبيّن الافتقار الشديد عند مقاربات القبول المشترك إلى مواردَ تُمكّنها من تفسير كيف يمكن للمجموعات أن تكذب وتمارس الهُراء، وأجادل -بوجه أعمّ- بأن اعتقاد المجموعة لا يمكن تحديده بحالاتٍ أو آلياتٍ تخضع لتحكم الأعضاء الطوعيّ المباشر (direct voluntary control)، ثم أبيّن أن حالات اعتقاد المجموعات في مثل هذه المقاربات اللا-إجمالية لا تتسق البتة مع أسُس اعتقادات الأعضاء؛ الأمر الذي يُفقِد اعتقاد المجموعة توجُّه 'أن يُطابق العقلُ العالمَ'، ويجعله غير مناسبٍ للتقييم الإبستمولوجي الملائم والتداول الجماعي، وأوضّح كيف أن الحالات الأصل المطروحة لدعم المقاربات اللا-إجمالية يُمكِن تفسيرها كُليّاً دون الحاجةِ إلى افتراض اعتقادٍ للمجموعة.

ثم أنتقل إلى تطوير رؤية جديدة والدفاع عنها، أسميها **مُقارَبة الفاعل الجماعيّ**، ومفادُها أن اعتقاد المجموعة تُحدِّده جزئياً تلك العلاقات القائمة بين أسُس اعتقادات الأعضاء، تلك العلاقات التي لا تنشأ إلا على المستوى الجماعي، والضرورية على وجه الخصوص مع مُمَارسة المجموعة الفاعلية الجماعية، ذلك في حين أن اعتقاد المجموعة أيضاً تُحدِّده جزئياً اعتقادات الأعضاء؛ وبهذا نتتهي إلى رؤية ليست إجمالية تماماً ولا غير إجمالية.

أنتقل في الفصل الثاني إلى مسألةٍ من المُستغرَب أنها لم تحظ باهتمامٍ كافٍ في الدراسات السابقة؛ وهي اعتقاد المجموعة المسوّغ، وكما هو الجدل القائم في اعتقاد المجموعة، ثمة من يعتنقون هنا نزعة **توسعية** لا تتضمّن فيها الحالة التسويغية (justificatory status) لاعتقاد المجموعة إلا الأفعال أو السّمات الناشئة على مستوى المجموعة، كالقبول المُشترَك للأسباب، ثم نجد من الناحية الأخرى من يعتنق نزعة **تفريغية** يُؤخَذ فيها اعتقاد المجموعة المسوغ على أنه ليس إلا مُجمَل اعتقادات الأعضاء المسوغة.

أقدّم في هذا الفصل اعتراضاتٍ جديدة على هاتين النزعتين؛ فضدّ المقاربات التوسعية، أُبيّن كيف أنها تواجِه ما أسمّيه 'مشكلة التلاعب غير المشروع بالأدلة'، أي إن إتاحة تلك المُقارَبات لتسويغ الاعتقادات الجماعية أن يتحقق بطرائقَ طوعيّةٍ بالكامل، إنما هو تمكين من التلاعب غير المشروع بالأدلة المتاحة للمجموعة، وهذا يقطع الصلة بين تسويغ المجموعة المعرفي والإفضاء إلى الصدق، ثم أجادل ضدّ المقاربات التفريغية بأنها تؤدي إلى 'مُفارَقة تسويغ المجموعة' إذ ينتهي الأمر بالمجموعة إلى كونها تعتقِد بنحو مسوغ بأن (س) و(لا-س) في الوقت ذاته.

ثم أطوِّر وأدافع عن دعوى إيجابية في اعتقاد المجموعة المسوغ، تتقاطع من جوانبَ مهمّة مع مقاربتي بالفصل الأول في اعتقاد المجموعات، أسمّيها **مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ**؛ ومفادُها أن المجموعات تُعَدّ فاعلاً إبستمولوجياً بحد ذاتها بقيود معيارية ودليلية يقتصر وجودها على المستوى الجماعي، كالحساسية تجاه العلاقات القائمة بين الأدلة التي يمتلكها الأعضاء، والالتزامات الإبستمولوجية الناشئة عن العضوية في المجموعة، إذ تؤثر هذه القيود تأثيراً بالغاً فيما إذا كان للمجموعات اعتقاد مسوغ، وتظل -في الوقت ذاته- مسألة تسويغ المجموعة في مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ عائدة إلى حدٍ كبيرٍ لتسويغ الأعضاء فيها، باعتبار أن الأخير يشمل اعتقاداتهم وأسُسها، وبذلك فإننا نخرُج بوجهة نظرٍ لا تُفرّغ إبستمولوجيا المجموعات ولا تُوَسّعها، بل تضع في الحُسبَان أن الاعتقادات الجماعية المسوغة مقيدة في -دون إمكان ردّها كلياً إلى- اعتقادات أعضائها المسوغة.

وفي الفصل الثالث، أتناول وجهتَي نظر رائدتين في مَبحث معرفة المجموعات، تتسمان بالطبيعة التوسعية اللا-إجمالية، تمثلان تحدياتٍ مُباشِرة لتفسير اعتقاد المجموعة المسوغ كما جاء مطوَّراً في الفصل الثاني؛ أما وجهة النظر الأولى، فقد طوَّرها ودافع عنها بإسهاب ألكسندر بيرد، ويشير إليها عادةً بالمعرفة الاجتماعية (social knowledge)، ومثالها النموذجيّ تلك المعرفة التي

يُزعَم أنها بحوزة المجتمع العلمي، حين لا يَعرِف أيُّ فرد في هذا المجتمع قضية بعينها، لكن تؤدي المعلومات دوراً وظيفياً محدّداً فيه. أما وجهة النظر الأخرى، فهي المعرفة الجماعية (collective knowledge) التي تَشغل حالياً مكانة مهمّة في قانون الولايات المتحدة؛ إذ يمكن -وفقاً لوجهة النظر هذه- أن تُنسَب المعرفة إلى مجموعةٍ عند جمع أجزاءِ المعلومات التي يمتلكها أعضاؤها، وإذا أصاب أيٌّ من وجهتَي النظر هاتين، فسيلزم عن ذلك عدم صواب تفسيري الذي أطرحه لاعتقاد المجموعة المسوغ، وتحديداً في الجزئيّة التي تشترط حيازة بعض أعضاء المجموعة ذاتهم تلك الاعتقادات المسوغة المَعنيّة.

أوضِّح في هذا الفصل أن المعرفة الاجتماعية والجماعية تقطعان تلك الصّلة المُهمّة القائمة بين المعرفة والفعل، وتُفسِحَان المجال لتجاوزاتٍ خطِرة، ليس فقط من الجانب الإبستمولوجي، بل والأخلاقي والقانوني كذلك. إن أجزاء المعلومات التي ليست متاحة إلا لوصول أعضاء المجموعة، وحالات المعرفة الفردية التي تُجمَع دون تواصل، لا ترقى لأن تكون معرفةً للمجموعة بأي وجهٍ مُعتبَر، وبذلك أستنتجُ أنه لا المعرفة الاجتماعية ولا المعرفة الجماعية هما معرفة جماعية بحق، وعليه لا يمثل أيٌّ منهما تحدياً لما أطرحُه في مقاربة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ.

أنتقل في الفصل الرابع إلى فهم ما يعنيه أن تقرِّر (assert) المجموعةُ قضيةً ما، ولإحكام هذا المفهوم أهمّية بالِغة، لكونه يُمكّن من مُحَاسبة الجماعات -كالشركات مثلاً- أخلاقياً وقانونياً عمّا تقوله. أبدأ بتمييز صنفين من تقرير المجموعات؛ التقرير المُنَسّق والتقرير القائم على السلطة، وأجادل أن الأخير هو المفهوم الأساس، ثم أبيّن كيف أن النزعة التفريغية في تقرير المجموعات، التي ترُدّ تقرير المجموعة إلى تقريرات الأفراد، مُضلِّلة؛ فبإمكان مجموعةٍ ما أن تقرر صراحةً قضيةً ما، في حين أنه لا عضو فيها قد قرَّر ذلك. ثم أطرحُ دعوى إيجابية توسعية في تقرير المجموعة، **المجموعة ذاتها هي المُقرِّر فيها**، حتى وإن جاء التقرير قياسياً عن طريق متحدث رسميّ (أو متحدثين)، أو فاعل مُفوَّض

آخر (أو فاعلين)، ممّن بحوزتهم سُلطة التحدث باسم المجموعة. ويسند هذه الدعوى كونُ سماتِ التقرير النموذجية لا تتحقق إلا على المستوى الجماعيّ فقط، ومن المزايا المركزية لمقاربتي هذه تقديمُها إطاراً للتمييز بين أن تقع مسؤولية تقريرٍ ما على مستوى الجماعة، ومتى يجب أن تقع على فردٍ بعينه لم يتحدّث إلا نيابة عن نفسه.

أتناول في الفصل الأخير من هذا الكتاب أكاذيبَ المجموعات، التي على شيوعها وعُمْقِ آثارها التي تكون غالباً بعيدة المدى، كما رأينا آنفاً في حالتَى فولكس فاجن وشركة ناشيونال سيميكوندكتر، لم تُشهَد من قبل أيّ مُعالجةٍ فلسفيةٍ لأكاذيب المجموعات[16]. وعليه فإن هذا الفصل يشق الطريق لسدّ تلك الفجوة المُستَغربة في الدراسات السابقة، وذلك بالتركيز على ماهيّة أكاذيب المجموعات، فبعد تقديم تفسيرٍ لكيفية فهم أكاذيب الأفراد، سأتساءَل أولاً عمّا إذا كان يمكن فهم أكاذيب المجموعة من حيث أكاذيب أعضائها. ثم ثانياً، عن إمكان تعيين أكاذيب المجموعة من حيث اتفاق أعضائها المُشترَك على الكذب. وبعد بيان أوجهِ خطأ هذين الرأيين، أقدم تفسيري لأكاذيب المجموعات، الذي يميل ميلاً حاسماً إلى كون **المجموعة** ذاتها هيَ من يُقدّم الإفادة المُعطاة؛ فبما أن ما تقوله المجموعة قد يأتي منفصلاً عما يقول أعضاؤها الأفراد، أجادل بأن المجموعة قد تكذب مع عدم كذب أي عضوٍ فيها، وقد لا يتحقق كذبها مع أن كل عضوٍ فيها يمارس الكذب. إن ممّا يُميّز تفسيري هذا أنه يسلط الضوء على تلك العلاقة التي يَغلُب أن تكون دقيقة ومعقدة، والتي قد تقوم بين مجموعات كثُر ومتحدثيها الرسميين، وعليه فإن التفسير يضع حجرَ الأساس لفهم كيف تكون المجموعات مسؤولة عن أكاذيبها، ولتحديد المواضع الملائمة التي تمَسّ فيها هذه المسؤولية أعضاء المجموعة ومتحدثيها الرسميين الممثّلين لها.

(16) الاستثناء الوحيد عند لاكي (b2018).

4.0 صورة عامة

لِنعُد إلى الحالتين اللتين ناقشناهما في بداية هذا المدخل، ليس لدى المقاربات التي تنحو منحى تفريغيّاً خالِصاً للظواهر الجماعية إلا ما يُحمِّل أعضاء المجموعات وحدهم مسؤولية الأفعال، إذ وفقاً لهذا الاتجاه، لا يوجد في نهاية المطاف إلا أفرادٌ يعتقدون ويعرفون ويقرِّرون ويكذبون وهلمّ جرا، وبهذا فإنه لا وجود حقاً لحالاتٍ/أفعالٍ لكائنات جماعية يقع عليها الثناء واللوم، ويتماشى إطار الرؤية هذا تماماً مع الطريقة التي حاول بها الرئيس التنفيذي لشركة فولكس فاجن الأمريكية التعامل مع فضيحة الغش في اختبار الانبعاثات، إذ إن كل ما في الأمر -بحسب قوله- بضعَة مُحتالين من مهندسي البرمجيات، دون مسؤولية تمَسّ الشركة ذاتها، وعليه فقد عالجَ فصْلُ هؤلاء الموظفين المسألةَ بالكامل. غير أن هذا الرد، كما وضَّح النائب كريس كولينز وغيره، ليس غير مُرضٍ فحسب، بل إلى حدّ كبير غير قابل للتصديق؛ إذ إن خداعاً بهذا الحجم ينطوي بلا شكّ على درجةٍ من جدارة اللوم تتوجه للشركة ذاتها، فلا يمكن أن يُثبَّت جهاز صُمّم قصداً لإظهار نتائجَ مزيفة في 11 مليون سيارة بوقودِ ديزل بيعَت في أنحاء العالم، دون تواطؤ أو -على الأقل- إهمال من أعلى مستويات القيادة والإشراف. وبذلك فالمقاربات ذات النزوع التفريغيّ الخالِص للظواهر المعرفية الجماعية تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقديم التشخيص الصائب لحالةٍ كهذه، ولإخضاع الأطراف المعنية للمُساءَلة على حدّ سواء.

من ناحية أخرى، تميل المقاربات التوسعية الخالِصة للظواهر الجماعية إلى إلقاء حِمل مسؤولية أفعال المجموعة على المجموعات وحدها؛ الأمر الذي يُتيح للأعضاءِ النجاة من اللوم كلياً أو إلى حدٍّ كبير، فالنشاط -بحسب هذا الاتجاه- القائم على المستوى الجماعي، هو الذي يُحدّد ما إذا كانت المجموعات تعتقد وتعرف وتقرِّر وتكذب وما إلى ذلك، وبهذا فإنه لا وجود حقاً لحالاتٍ/أفعالٍ فردية هنا يمكن إيقاع الثناء أو اللوم عليها، وتدخل ضمن هذا الإطار وفي مشهدٍ مثاليّ، تلك الطريقة التي تعاطت بها شركة ناشيونال سيميكوندكتر مع إسقاط

الاختبارات المطلوبة، وتزوير تلك الوثائق، فقد قبلَت الشركة المسؤولية الكاملة عن الاحتيال على الحكومة، وقبلَت دفع غراماتٍ تصل إلى 1,75 مليون دولار، إلا أنها رفضَت وبشدّة أن يقع أيّ لوم على الموظفين الأفراد، غير أن الشركات -كما بيَّن المستشار القانوني لوزارة الدفاع- لا تتصرّف إلا عبر موظفيها ومشرفيها، إذ لا يمكن حدوث نشاط غير قانونيّ بهذا الحجم دون معرفة الأفراد ومشاركتهم. وعليه فالمقاربات ذات النزوع التوسعيّ الخالِص للظواهر المعرفية الجماعية تفتقر إلى الموارد اللازمة لتقديم تشخيصٍ يشمل أنشطة الأفراد الجديرة باللوم، ولإخضاع كل الأطراف المَعنيّة للمُساءَلة على حدّ سواء.

لا شك أن أعضاء المجموعة -وفقاً للنزعة التوسعية- قد يخضعون للمُساءَلة من جراء قبولهم المشترك للقضية المَعنيّة، غير أن ذلك ليس كافياً من جهتين على الأقل؛ فمن جهة، سيوزِّع هذا المسؤوليةَ بالتساوي، إذ لا وجه مُعتبَر لترجيحِ القبول المشترك عند البعض دون غيرهم، ذلك مع أن من البيِّن في الحالات الفعلية التفاوت الكبير لأدوار الأعضاء في أفعال المجموعة غالباً، وبذلك تقع عليهم درجاتٌ مُتفاوتة من جدارةِ الثناء واللوم. أما من الجهة الأخرى، فمن المهم أن يوجد إطار نظري يتجاوز القبول المشترك، يُعيّن مسؤولية الأعضاء في الفعل الجماعي؛ فالمجموعات تقوم عادةً بهيكلة معقدة، إذ يمكن لمَن هم في أعلى مستويات القيادة تجنب القبول المشترك كلياً، ثم المشاركة في الفعل الجماعي بطرائقَ أدقّ وأشد ضرراً.

إن وجهات النظر التي طوّرتُها ودافعتُ عنها في هذا الكتاب، تتجاوز كل هذه المزالِق، ذلك لكوني أجادل بأن اعتقاد المجموعة واعتقاد المجموعة المسوغ يشملان اعتقادات الأعضاء وحالاتهم الإبستمولوجية، ويشملان أيضاً العلاقات والمتطلبات المعيارية الناشئة على المستوى الجماعي؛ وعليه فإن ما أطرحه ليس تفريغياً ولا توسعياً خالِصاً، بل يُقدّم عوضَ ذلك إطاراً يمكن فيه توزيع المسؤولية على المجموعات وأعضائها على حد سواء، وإني أرى في هذا مزيّة جوهريّة لهذا الكتاب. لم تُحسِن شركتَا فولكس فاجن وناشيونال

سيميكوندكتر التصرُّف في مسألة إسناد المسؤولية، وقد أدى ذلك إلى حدوث تراجعٍ حادّ لديهما، وعدم رضا المُتأثرين بردودها. إننا بحاجةٍ إلى إطارٍ نفهم فيه المُساءَلة بوجهها الكامل، للتعاطي مع مثل هذه الحالات، وهذا ما تقدّمه أطروحَتي.

إلى جانب ذلك، ومع كون ما أطرحه في تقرير المجموعة وأكاذيبها توسعيّاً إلى حدٍ كبير، إلا أنه يقدم أيضاً الموارد اللازمة لإجراء توزيعٍ ملائمٍ للمسؤولية بين الجماعات وأعضائها الأفراد؛ فعلى سبيل المثال، يمتلك المتحدثون الرسميون سلطة التحدث نيابة عن مجموعاتهم، وحين يقدمون تقريراً أو يكذبون بصفتهم الرسمية ممثّلين للمجموعة، فإن المجموعة ذاتها هي التي تقرر أو تكذب، ويمكن تطبيق اعتبارات مماثلة على نطاقٍ أوسعَ في أفعال الجماعات التي تُنَفّذ عبر فاعلٍ مُفوَّض. إذن، فالصلة القائمة بين المسؤولية والمجموعات بيِّنةٌ تماماً فيما أطرحه، غير أن علاقة المجموعات بمتحدثيها الرسميين تُقدّم هي الأخرى الموارد اللازمة لمُساءلة الأعضاء كذلك؛ فالمتحدثون الرسميون عادةً ما يختارهم أعضاءٌ في المجموعة لا تقتصر مسؤوليتهم على ضمان أنّ ما يُقال باسم المجموعة دقيق ومَدرُوس، بل وعلى إبقاء أولئك المتحدثين على اطلاع تامّ، إذ يوجد غالباً -حين تسوء الحال بأيٍ من هذين النطاقين- أفرادٌ بعينهم جديرون باللوم بوضوح. ذلك إضافة إلى كَون المتحدثين الرسميين عادة -وليس دائماً- أعضاءً في المجموعات التي يمثلونها؛ فرئيسُ قسمِنا -على سبيل المثال- عضوٌ بمجموعتنا، وهو متحدثنا الرسمي عند التداول مع العميد بشأن قرارات التوظيف، يمكننا بطبيعة الحال أن نتصوّر مشهداً يقع فيه القسم بمأزق من جراء قرار جماعي اتخذناه، فيتلقى الرئيس بصفته المتحدث الرسمي لوماً أشدّ، أو لوماً مغايراً، إذ يُحتمَل أنه أخفى معلومات مهمة كانت لتؤثر في اتخاذنا القرار، أو أنه نقلَ موقفنا نقلاً غير دقيق في محادثتِه مع العميد. وفقاً لأطروحتي، يتحمل القسم مسؤولية تقريره الذي نقله المتحدث الرسمي، ويقع كذلك لومٌ على الرئيس منفرداً لدوره في تلك العملية.

بقيَت مسألة أخيرة تستحق الإشارة قبل الانطلاق: أجادِل في الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب دفاعاً عن تفسيراتٍ للظواهر الجماعية -كاعتقاد المجموعات واعتقاد المجموعات المسوغ- تتضمن كمِرسَاةٍ إبستمولوجية -إن جاز التعبير- حالات الأعضاء الأفراد، لذا فإن ما أطرحه -على سبيل المثال- في اعتقاد المجموعات واعتقاد المجموعات المسوغ، يتطلب أن يُمثّل بعضُ أعضاء المجموعة على أقل تقدير تلك الحالات المَعنيّة. إلا أني أدافع بالفصلين الأخيرين في مبحثَي تقرير المجموعات وأكاذيب المجموعات عن تفسيراتٍ ذات نزوع توسعيّ قوي؛ بعبارة أخرى، أبيِّن كيف أن المجموعات يمكن أن تقرر وتكذب في حين أنه لا عضو فيها على درايةٍ بتلك القضية، فكيف نفهمُ عدم الاتساق هذا دون أن نقحم فرضياتٍ إضافيةٍ بغرض تفسيره؟

لا ينبغي الأخذ بمقارباتٍ ذات نزوع توسعيّ قوي إلا حين يكون بمقدرة المجموعة منح السلطة لفاعلٍ، أو كائنٍ يقارب دور الفاعل، ليتصرف نيابة عنها؛ كأن تمنح مجموعةٌ ما لمُحامٍ سلطةَ التحدث باسمها، والكذب باسمها، والهُراء باسمها، والفعل باسمها، وبهذا سيُمكِن -في كلّ هذه الحالات- قيامُ أفعالٍ للمجموعة عبر أفعال طرفٍ آخر، حتى وإن جهلت المجموعة ذاتها الأمر تماماً، وعليه ستأتي تفسيراتُ كلّ هذه الظواهر بطبيعةٍ توسعيةٍ قوية. على خلاف الأمر حين لا يكون بمقدرة المجموعة أن تمنح السلطة لطرفٍ آخر ليعتقد باسمها، أو يرغب باسمها، أو يعتقد بنحو مسوغ أو يعرف باسمها؛ إذ سيتطلب أيّ تفسيرٍ لهذه الظواهر أن يُمَثّل بعضُ أفرادِ المجموعة -على الأقل- تلك الحالات المَعنيّة.

الفصل الأول

اعتقاد المجموعات

دروس مُستفادَة من الأكاذيب والهُراء

جرَت العادة على قول إنّ المجموعات والكائنات الجماعيّة الأخرى تعتقد بالقضايا[1]؛ سأل صحفيّون -على سبيل المثال- سارة هاكابي ساندرز في مؤتمرات صحفية بالبيت الأبيض، عمّا إذا كانت إدارةُ ترامب "تعتقد بتغيُّر المناخ"[2] أو "تعتقد بخطأ العبودية"[3]، وجاء في موقع منظمة ACLU of Illinois الإلكتروني أنها "تعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا ينبغي تقييد الحقوق على أساس توجّه الفرد الجنسي أو هويته الجندريّة"[4]، ووفقاً للجنة الرئاسية المَعنيّة

---

(1) إن مناقشة ما يميّز المجموعة عن مجرد تجمّع من الأفراد تقع خارج نطاق هذا الفصل، وقد تناولتُها بإيجاز في المدخل، انظر أيضاً جيلبرت (1989 و2004)، وبيرد (2010)، وليست وبيتيت (2011)، وريتشي (2013). لن أنخرط مباشرة مع أولئك الأكثر تشَككاً في وجود اعتقادات المجموعة، لكن للاستزادة من هذا النوع من الحُجَج انظر روبرت (2005 و2011) وهيوبنر (2014)، غير أني إذا أصبتُ فيما أجادل به في هذا الفصل، فسأقدّم أسباباً مُلزِمة للإقرار بوجود اعتقادات للمجموعات.

(2) https://www.washingtonpost.com/news/energy-environment/wp/2017/11/03/trumpadministration-releases-report-finds-no-convincing-alternative-explanation-for-climatechange/?utm_term=.a8be9a994df0, accessed January 15, 2017.

(3) https://townhall.com/tipsheet/laurettabrown/2017/10/31/april-ryan-asks-whitehouse-iftrump-administration-believes-slavery-is-wrong-n2403031, accessed January 15, 2017.

(4) https://www.aclu-il.org/en/issues, accessed January 15, 2017.

بحادثة التسرُّب النفطي لشركة BP في خليج المكسيك، فإن الأخيرة وشركة هاليبرتون اعتقدتا بوجود عيوب في الإسمنت المُستعمَل ببئر النفط قبل وقوع الانفجار (انفجار Deepwater Horizon)[5].

هذه فقط بضعة أمثلةٍ من أخرى لا حصر لها، ولا تخفى أهمية فهم هذه المزاعم نظرياً وعملياً على حدّ سواء؛ فإذا لم ندرك ما يعني أن تعتنقَ مجموعةٌ ما اعتقاداً، فلن يكون بوسعنا فهم إسنادنا الشائع إلى الكائنات الجماعية[6] الأفعال التي تمارسها، أو كان عليها ممارستها، والمسؤولية الموازية لذلك الواقعة على عاتقها. لو أنّ شركة BP اعتقدَت -على سبيل المثال- بوجود مشكلاتٍ في البئر قبل حدوث التسرُّب النفطي في خليج المكسيك، لوجب على الشركة اتخاذ إجراءات لإصلاحها، ولاستحقت اللوم بلا شك على الأضرار البيئية الهائلة التي نتجت عن ذلك.

بصفة عامة، يوجد نهجان لفهم طبيعة اعتقاد المجموعات، أما الأول فالنهج **الإجماليّ** الذي يؤخذ فيه اعتقاد المجموعة على أنه ليس إلا «إجمال» اعتقادات أعضاء المجموعة، أما الآخر فالنهج **اللا-إجماليّ**، الذي يرى

---

(5) https://www.theguardian.com/environment/2010/oct/29/bp-oil-spill-bp, accessed January 15, 2017.

ردّاً على هذا «قالت شركة هاليبرتون إنها لا تعتقد أن الإسمنت الرغوي المُستعمَل في البئر قد تسبب في وقوع الحادثة، وذكرَت في بيان أصدرته للرد: 'تعتقد هاليبرتون بأن التفاوت الكبير بين اختبارات الإسمنت الداخلية ونتائج اختبارات اللجنة قد يعود للاختلافات في خليط الإسمنت المُختبَر'، وأضافت الشركة: 'اختبرَت اللجنة الإسمنت الجاهز والمواد المضافة، في حين اختبرَت شركة هاليبرتون ذلك الخليط من الإسمنت والمواد المضافة التي كانت موجودة على الحفارة النفطية في الوقت الذي أجريَت فيه اختبارات هاليبرتون'. 'تعتقد شركة هاليبرتون بأنه لو أجْرَت BP اختباراً للطبقة الإسمنتية، أو فسرَت BP وغيرها اختبار الضغط السلبي بنحو ملائم، لكان لهذه الاختبارات أن تكشف عن أدنى مشكلةٍ في إسمنت هاليبرتون'».

(6) سأستعمل كلاً من 'مجموعة' و'جماعة' و'مجموعات' و'كائنات جماعية' بالترادف.

المجموعات على أنها كائنات «بإرادة مستقلة»، ويُؤخَذ فيه اعتقاد المجموعة شاملاً الأفعال التي تَحدُث على المستوى الجماعي[7] كالقبول المشترك لقضيةٍ ما. ومع المعقولية المبدئيّة للتفسير الإجمالي، إلا أن من المُسلَّم به الآن في إبستمولوجيا الجماعات أن اعتقاد المجموعة يجبُ أخذه بنهج لا-إجمالي، غير أني أقدِّم في هذا الفصل تحدياتٍ للأخير، فأطرح اعتراضات جديدة أراها حاسمة على هذا النهج المُتّخذ لمعالجة اعتقاد المجموعة. ثم أنتقل إلى تطوير رؤية جديدة والدفاع عنها، أسمّيها «مقاربة الفاعل الجماعيّ» ومفادُها أن اعتقاد المجموعة تُحدِّده جزئياً تلك العلاقات القائمة بين أُسُس اعتقادات الأعضاء، تلك العلاقات التي لا تنشأ إلا على مستوى الجماعات والضرورية خصوصاً مع استطاعة المجموعة مُمَارسة الفاعلية الجماعية، ذلك في حين أن اعتقاد المجموعة أيضاً تُحدِّده اعتقادات الأعضاء إلى حدٍ كبير، وبهذا تكون الرؤية الناتجة ليست إجمالية تماماً ولا غير إجمالية.

1.1 الإجمالية واللا-إجمالية وجهاتُ نظرٍ في اعتقادِ المجموعات

لنبدأ بالمقاربة الإجمالية التقليدية، التي يُفهَم فيها اعتقادُ مجموعةٍ بأن (س)، بالعودة إلى أعضاء تلك المجموعة الذين يعتقدون بأن (س). ويُمكن صياغة الصورة المحافِظة منها (CSA) على النحو الآتي:

CSA: تعتقد المجموعة (أ) بأن (س) إذا وفقط إذا اعتقد كل أعضاء (أ) أو معظمهم بأن (س).

بإمكان CSA أن تفسر جزءاً من الأمثلة التقليدية المَطروحة في اعتقاد المجموعة على الوجه الصائب، فمن المعقول مثلاً القول إن مجتمع جامعة

(7) هذه العبارة مُستمَدة من بيتيت (2003).

نورث وسترن يعتقد بأن مؤسستهم تقع في إلينوي، لكون كل -أو على الأقل معظم- أعضائِه يعتقدون بذلك. غير أن الأمثلة الشائعة الأخرى في اعتقاد المجموعة لا يبدو أنها تتسق جيّداً مع هذه الصورة. هَب مثلاً أن رئيس الجامعة قد أصدر بياناً يقول فيه إن مجتمع نورث وسترن يعتقد بأن نظام 'ربع العام' المُتّخذ لا يخدِم نجاح الطلاب الأكاديميّ، ثم هَب كذلك أن هذا الاعتقاد لم يعتنقه سوى دائرة صغيرة لكنها ذات نفوذٍ في مجتمع نورث وسترن، كالإدارة مثلاً أو لجنةٍ عُيِّنت للإشراف على القضية. قد يظلّ من المقبول أن ننسب ذلك الاعتقاد -بأن نظام 'ربع العام' لا يخدِم نجاح الطلاب- إلى مجتمع نورث وسترن، على أنه لم يعتقد بهذا كل أعضائه ولا معظمهم. ومن أجل ما يشابه هذه الحالات، عادةً ما يُقدَّم النهج الإجمالي بصورةٍ أكثر تحرُّراً (LSA) على النحو الآتي:

LSA: تعتقد المجموعة (أ) بأن (س) إذا وفقط إذا اعتقد بعض أعضاء (أ) بأن (س).

إن من المقبول وفقاً لهذه الصورة من النهج الإجمالي، أن ننسبَ إلى المجموعة (أ) الاعتقاد بأن (س) حتى وإن لم يعتقد بهذا إلا عضو واحد بالمجموعة، فقد يكفي مثلاً أن يعتقد رئيسُ الجامعةِ وحده أن نظام 'ربع العام' لا يخدم نجاح الطلاب الأكاديميّ، كي يُنسَب هذا الاعتقاد بنحو ملائم إلى جامعة نورث وسترن، وقد ينطبق الأمر أيضاً مع رئيس تنفيذي يعتنق اعتقاداً داخل شركته، أو قائد داخل طائفته، أو ديكتاتور داخل نطاق شعبه.

عُدَّ النهج الإجمالي في اعتقاد المجموعات، حتى مع هذا التعديل، بمواجهة اعتراضٍ قاصِم، إذ جادل البعض بأنه يمكن القول وبنحو ملائم إن المجموعة تعتقد بأن (س)، **حتى حين لا يعتقد أيّ عضو فيها** بأن (س). والحالة التقليدية لهذه الحالة حين تعزم مجموعةٌ أن تجعل رأياً ما يظهر بوصفه 'موقفاً' لها، مع أنه لم يعتنق أي عضو فيها حقاً ذلك الرأي، انظر ما يلي على سبيل المثال:

قسم الفلسفة: يَدرُس قسم الفلسفة في إحدى الجامعات الرائدة قضية اختيار المرشح النهائيّ الذي سيُمنَح القبول في برنامج الدراسات العليا. وبعد ساعاتٍ من النقاش، توصَّل كلُّ أعضاء القسم إلى اتفاقٍ مشتركٍ بأن جين سميث هي المرشح الأكثر تأهلاً من بين الطلاب المتقدمين، دون أن يعتقد بهذا أيٌّ من الأعضاء في الواقع؛ بل اعتقد جميعهم بأن جين سميث هي المرشح التي من المُرجَّح أن توافق عليها إدارة الجامعة.

جادلَ البعضُ هنا بأن قسم الفلسفة قد اعتقد بأن جين سميث هي المرشح الأكثر تأهلاً للقبول مع عدم اعتقاد أيٍّ من أعضائه بذلك، وتسند هذا القول أفعالُ المجموعة: فقد قرَّرَت المجموعة أن جين سميث هي المرشح الأكثر تأهلاً، ودافعَت عن هذا الموقف، وقدَّمت اللازم لانضمامها إلى القسم وما إلى ذلك. وفي هذا بيان **عدم** ضرورة وجود اعتقاد فرديّ بأن (س)، ولا من عضو واحد بالمجموعة، كي تعتقد المجموعة بأن (س)[8].

يُمكن أن نقرأ المشهد الذي جرَت فيه حادثة قسم الفلسفة بقراءاتٍ مختلفة؛ أما القراءة الأولى القياسية فهي **التسوية**، فإذا اعتقد نصفُ أعضاء المجموعة -مثلاً- بأفضلية المرشح (م)، في حين اعتقد النصفُ الآخر بأفضلية المرشح (ن)، فقد يتوصّلون إلى تسوية بحلٍّ وسَط، فيقدمون المرشح (ي) بوصفه مرشحهم الرئيس. أو هَب أن طرفاً في إحدى الشركات يعتقد بأن الحد الأدنى المناسب لسن العمل هو 18 عاماً، في حين يعتقد آخر بأنه 16 عاماً، حينها قد تأخذ المجموعة موقفاً ينصّ على أنه 17 عاماً. أما القراءة الشائعة الأخرى لمشهد حادثة قسم الفلسفة، فهي **اتباع القواعد المفروضَة من الخارج**؛

(8) لهذا النوع من الحُجَج، انظر جيلبرت (1989)، وشميت (1994)، وتوليفسن (2007 و2009)، وبيرد (2010). طرحت فريكر (2010) حالات مشابهة تخصّ فضائل المجموعات، لكنها اقترحَت إمكان تطبيق اعتبارات مماثلة لتلك الحالات على اعتقادات المجموعة (see p.241).

على سبيل المثال، قد تتوصّل هيئة محلفين إلى نتيجةٍ تقول ببراءةِ المُدَّعى عليه اتباعاً لأمر استبعاد كل شهادات السّماع (Hearsay)، ذلك مع أن كلّ مُحلّفٍ منهم يعتقد بأنه مذنب. وقد تحكم لجنة تقييمٍ بأن الدراسة المُقَدّمة غير قابلة للنشر، لأنها لا ترقى إلى المعايير الصّارمة لتلك المجلة، مع أن كل فردٍ في المجموعة يعتقد شخصياً بخلاف هذا. ذلك إلى جانب قراءة ثالثة للمشهد أعلاه؛ وهي **اعتبارات براغماتية**، إذ يعود اختيار أعضاء قسم الفلسفة جين سميث، إلى كونهم اعتقدوا أن من المُرجَّح أن توافق عليها الإدارة. أو هَب أن مجموعةً من القادة السياسيين يطرحون وجهات نظر لا يعتقد أيٌّ منهم بها، لكنهم رأوا بوصفهم جماعة أن هذه المواقف ستزيد من فُرَصِهم للانتخاب مرة أخرى إلى مناصبهم.

جادل كذلك معارضو النهج الإجماليّ في اعتقاد المجموعات بأنه يُمكن القول وبنحو ملائم إن المجموعة لا تعتقد بأن (س)، حتى حين يعتقد كلّ فردٍ من أعضائها بأن (س)؛ وعليه فوجود اعتقاد فرديّ بأن (س) عند كلّ أعضاء المجموعة ليس **كافياً** كي تعتقد المجموعة بأن (س). انظر ما يأتي:

> **قسم الفلسفة 2:** في قسم الفلسفة ذاته الذي يَدرُس قضية اختيار المرشح النهائيّ الذي سيُمنَح القبول في برنامج الدراسات العليا، يعتقد كل فردٍ من أعضاء القسم بأن أفضل حمّص بالفلفل الأحمر في شيكاغو يوجد في متجر هول فودز (Whole Foods).

على إجماع الاعتقادات الفردية في هذه الحالة، جادلَ البعضُ بعدم صواب القول إن قسم الفلسفة يعتقد بأن أفضل حمّص بالفلفل الأحمر في شيكاغو يوجد في متجر هول فودز، ذلك لكون تقييم حمّص الفلفل الأحمر لا علاقة له إطلاقاً بأهداف المجموعة ومقاصدها[9].

---

(9) للاستزادة من هذه الحجج، انظر جيلبرت (1989) وشميت (1994). يصوغ شميت =

إن هذه الإشكالات حفّزَت تفسيراً لا-إجمالياً أصبح شائعاً ومقبولاً الآن على نطاق واسع في اعتقاد المجموعة؛ تفسيراً لا يرُدّ اعتقاد المجموعة بأن (س) إلى بعض أو كلّ أعضائها المعتقدين بذلك، ويرى أن في غاية الأهمية فهم اعتقاد المجموعة ذاتها بأن (س) من حيث كونه يتجاوز، أو لنقل يتباين عن، اعتقاد أيّ عضو فيها بذلك.

= هذه النقطة -مستَمِداً من جيلبرت (1989)- على النحو الآتي: «قد تتباين مجموعتان في اعتقاداتهما مع أنهما بالأعضاء ذاتهم؛ فقد يتطابق أعضاء لجنة المكتبة وأعضاء لجنة الغذاء، وتختلف اللجنتان كلياً بمقاصدهما، فتُصدِران أحكاماً في قضايا مغايرة كلياً، وبناءً على ألوان مختلفة كلياً من الأدلة. يمكن أن يعتقد كل عضو في لجنة المكتبة بأن ثمة مليون مجلّدٍ بالمكتبة، فتعتقد بذلك لجنة المكتبة، وتبقى لجنة الغذاء لا تحمل هذا الاعتقاد. وعليه فالشرط الإجماليّ في غايةِ الضعف» (1994, p.261).
يُركز هذا الاعتراض المُوجَّه لجانب الكفاية بالنهج الإجمالي على الاتساق مع أهداف المجموعة ومقاصدها، غير أنه يوجد نوع آخر من الأمثلة المضادة، فقد جادلَت جيلبرت (1987) على سبيل المثال بأنه قد يعتقد كل أعضاء (أ) بأن (س)، دون أن يقال إن المجموعة (أ) ذاتها تعتقد بأن (س)؛ وذلك لأن كل عضو فيها غير راغب أو غير قادر على الإعراب عن اعتقاده بأن (س). تقول:

> «هَب أن أحد علماء الأنثروبولوجيا كتب: 'تعتقد قبيلة زوني بأن الشمال منطقة قهر ودمار'، ثم هَب أن الكاتب قدّمَ مُنطلقاته بهذه الصورة: يعتقد كل عضو في قبيلة زوني بأن الشمال منطقة قهر ودمار، لكنّه يخشى إخبارَ أي عضو آخر باعتقاده؛ إذ يخشى أن يسخر منه الآخرون، ظاناً أنهم قطعاً لن يعتقدوا هم أيضاً بذلك.
> ما الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها هنا؟ لا شك أن هذا يشير على أقل تقدير إلى أننا حين ننسب اعتقاداً ما إلى مجموعة، فإن هذا لا يعني ببساطة اعتناق معظم أعضائها هذا الاعتقاد؛ ما يعني أن اعتقاد معظم أعضاء مجموعةٍ ما بأن (س) لا شك أنه غير كافٍ منطقياً كي تعتقد المجموعة بذلك» (Gilbert 1987, p.187).

لعلّ جيلبرت كان عليها تمييز مثل هذه الحالات عن اعتقاد المجموعة الضمنيّ (implicit)، يقول مثلاً جي. أنجيلو كورليت: «... قد تعتنق مجموعة ما، صانعة للقرارات، اعتقاداً دون إدراكه أو قبوله رسمياً، وقد يعود ذلك لكون الاعتقاد مُتَضمّناً في أحد الاعتقادات التي تقبلها المجموعة. على سبيل المثال، يبدو أن كلّ جماعةٍ تعتقد ضمنياً بأنها مجموعة، مع أنها قد لا تُقيم تكتلاً مؤهلاً ليكون كذلك» (Corlett 2007, p.236).

توجد صورتان مركزيّتان للنهج اللا-إجمالي؛ الأولى وربما ذات القبول الأكبر، ما يمكن أن نطلق عليها **مُقارَبة القبول المشترك** (سنشير إليها فيما بعد بـ JAA)، وصياغتها الأكثر شيوعاً عند مارجريت جيلبرت على هذا النحو:

JAA: إن المجموعة (أ) **تعتقد بأن** (س) إذا وفقط إذا قبِل أعضاء (أ) قبولاً مُشترَكاً بأن (س). يقبل أعضاء (أ) **قبولاً مشتركاً** بأن (س) إذا وفقط إذا كان من المعرفة الشائعة في (أ) أن الأعضاء وبصورة فرديّة قصداً وعلناً]...[أعربوا عن استعدادهم المُشترَك لقبول (س) مع أعضاء (أ) الآخرين. (Gilbert 1989, p.306)[10]

يكمن الوجه الأهمّ لهذه المقاربة في كون القبول المُشترَك لا يتطلب اعتقادَ أيّ عضو في المجموعة المَعنيّة، تقول أيضاً جيلبرت:

«لا بد من فهم أن: (1) القبول المشترك للقضيّة (س) من مجموعةٍ تتضمن الأعضاء X وY وZ، لا يستلزم القولَ إن ثمة مجموعة فرعية من المجموعة المتضمِّنة X وY وZ يعتقد كل أعضائها فردياً بأن (س). (2) إن مَن ينخرط في القبول المشترك لـ(س)، إنما هو يقبل أن يلتزم بذلَ ما في وسعه لجعل أيّ مساعٍ مُشترَكة [...] بين أعضاء (أ) تُقام على افتراضِ أن (س) صادقة، ويحق له أن يتوقع دعم الآخرين لتحقق ذلك. (3) ليس على الفرد قبول التزامٍ أن يعتقد أو أن يحاول الاعتقاد بأن (س)، لكن (4) إذا كان يعتنق اعتقاداً غيرَ متسقٍ مع (س)، فإنّ عليه في أقل تقدير عدم الإعراب عن هذا الاعتقاد» (Gilbert 1989, pp.306-7).

(10) يعتنق جيلبرت (1987، 1993، 1994، 2002، 2004)، وشميت (1994)، وتوميلا (1992)، وتوليفسن (2007 و2009) تفسيرات لاعتقاد المجموعة تتضمن القبول المشترك، وسأناقش ما طرحه توميلا بشيءٍ من الإسهاب لاحقاً في هذا الفصل.

وبذلك فإنه وفقاً لوجهة نظر جيلبرت اللا-إجمالية، وما دامت المجموعة قد قبلت بأن (س) قبولاً مُشترَكاً بالطريقة المُوضَّحة أعلاه؛ فهذه المجموعة تعتقد بأن (س)[11]. وعليه ليس ضرورياً ولا كافياً -بحسب مقاربة القبول المُشترَك- ليتحقق اعتقاد مجموعةٍ ما بأن (س) أن يعتقد بعضُ أعضائِها الأفراد بذلك؛ ليس ضرورياً لكون قبول الأعضاء المُشترَك لا يتطلب اعتقادهم الفرديّ، وليس كافياً لكون اعتقاد أعضاء المجموعة لا يتضمّن قبولهم المشترك للقضية المَعنيّة[12]. إذن وفقاً لهذه المقاربة، اعتقدَ قسم الفلسفة بالحالة الأولى المذكورة آنفاً بأن جين سميث هي المرشح الأكثر تأهلاً للقبول، مع عدم اعتقاد أيّ من أعضاء القسم بذلك؛ وذلك لأنهم اتفقوا اتفاقاً مشتركاً على جعل هذا 'موقفاً' للمجموعة. أما في الحالة الثانية، فلم يعتقد قسم الفلسفة بأن أفضل حمّص بالفلفل الأحمر في شيكاغو يوجد في متجر هول فودز، مع اعتقاد كلّ عضو بالقسم بهذا، وذلك لأن الأعضاء لم يقبلوا هذه الدعوى بصورة مشتركة. إذن

(11) قالت جيلبرت في موضع آخر: «ما هو ضروري منطقياً وكافٍ منطقياً على حدّ سواء كي يَصدُق إسناد الاعتقاد إلى المجموعة [...] أن [...] يكون كل أعضاء المجموعة أو معظمهم قد أعربوا عن استعدادهم ليجعلوا رأياً ما 'موقفاً' للمجموعة» (Gilbert 1989, p.289).

(12) يكفي أن نشير هنا إلى وجود فرقٍ بين الاعتقاد والقبول؛ فليس قبول (س) مطابقاً للاعتقاد بأن (س)، والعكس بالعكس. لمناقشات مُفصّلة في هذا الفرق انظر مثلاً فان فراسن (1980)، وستالناكر (1984)، وكوهين (1989 و1992)، وراي (2001)، وهكلي (2007 و2011). وعلى أن هؤلاء لم يُجمِعوا بطبيعة الحال على ما يعنيه هذا التميز بدقة، إلا أن فيما يلي أربعة اختلافات وَرد ذكرُها بين القبول والاعتقاد:
1. يمكن أن يقبل المرء قضايا لا يعتقد بها، في حين لا يمكنه الاعتقاد بما لا يقبله.
2. غالباً ما يكون القبول مُحصّلة اعتباراتٍ تخصّ أهداف المرء، والتي تنتُج بدورها عن تبنّي سياسة بعينها للسعي نحو هدفٍ بعينه.
3. يُنتِج الاعتقاد شعوراً. على وجه التحديد، شعوراً بأن أمراً ما صادق.
4. قد يكون القبول طوعيّاً، في حين لا يمكن للاعتقاد أن يكون كذلك. (Wray 2001, p. 325).

فهذه المقاربة تقدم النتيجة الحدسيّة الصائبة في كلتا الحالتين[13].

غير أن مقاربة القبول المشترك كما قدّمَتها جيلبرت تواجه إشكالاً مباشراً: يغلُب أن تكون المجموعات كبيرة، بلجانٍ أو مجالسَ نُصبت لاتخاذ القرارات نيابة عن المجموعة بكُليّتها. على سبيل المثال:

> **الجمعية الطبية**: عقدَ مجلسُ إدارةِ الأكاديمية الأمريكية لطبّ الأطفال اجتماعاً عزم فيه على أن موقف الأكاديمية الرسميّ يتمثل بوجود فوائد صحية مهمّة للختان، وأن الأكاديمية ستشرع بنشرها بكل الوسائط المتاحة[14]. ذلك في حين أن كل الأطباء الأعضاء بهذه الأكاديمية يدركون أن الأدلة ليست قطعية، وعليه فإن لديهم شكوكاً تمنعهم من اعتناق هذا الاعتقاد فردياً.

بصورتها الراهنة، لن تقبل مقاربة JAA اعتقادَ المجموعةِ الواردِ في حالة **الجمعية الطبية**، وذلك لكون أعضاء الأكاديمية الأمريكية لطبّ الأطفال لم يقبلوا قبولاً مشتركاً بوجود فوائد صحية مهمّة للختان، إذ لم يستوفِ -على وجه

(13) تَجدُر الإشارة هنا إلى أن مقاربة القبول المشترك لا ترصد -في أحسن أحوالها- إلا اعتقادات **المجموعات التداولية** كما أسميتها بالمدخل، وتتميّز هذه المجموعات عن **المجموعات غير التداولية** بقدرتها على ممارسة التفكير الجماعي الذي يشمل التداول والمراجعة والحساسية تجاه الأدلة التي تقوم جميعاً بصورة جماعية. ما هو مركزيّ في سياقنا هذا أن أعضاء المجموعات غير التداولية ليسوا قادرين على ممارسة القبول المشترك على النحو الذي تتطلبه المقاربة؛ على سبيل المثال، إذا أجريتُ دراسة على طلاب نورث وسترن العُشْر ثم استخرجتُ مجمل اعتقاداتهم تبعاً للأغلبية، فقد يكون من الملائم تماماً القول -بحسب هذا النهج- إن طلاب جامعة نورث وسترن يعتقدون بعدم وجود مناضدَ كافيةٍ تناسبُ احتياجاتهم، لكن بالنظر إلى أن هؤلاء الطلاب لا يُعرِّفون أنفسَهم بوصفهم مجموعة، فلن يتمكنوا من ممارسة تداول جماعي بشأن احتياجاتهم أو قبول تلك القضية قبولاً مشتركاً؛ إذن وعلى استحباب وجود مقاربة مُوحَّدة تُنسَب فيها الاعتقادات بنحو ملائم إلى المجموعات التداولية وغير التداولية -على حد سواء-، إلا أن مقاربة القبول المشترك ليست كذلك.

(14) هكذا تفعل 'المجموعات الهرَميّة' بحسب جولدمان (2004).

التحديد- شرط القبول المشترك إلا نسبة ضئيلة للغاية من أعضاء المجموعة؛ أي مجلس الإدارة. وهذه الهيكلة للكائن الجماعيّ في غاية الشيوع: غالباً ما تكون المجموعات ضخمة، ما يجعل من الصعب عمَلياً، إن لم يكن من المستحيل، مشاركة كل أعضائها بأيّ نوع من النشاط المشترك؛ وعليه إما تُنتَخب وإما تُعَيّن مجموعةٌ أصغر وأكثر قابلية للإدارة لتمثيل المجموعة الكبرى واتخاذ القرارات لمصلحتها. ونظراً إلى وقوع حالة **الجمعية الطبية** في صميم تلك الحالات التي أُقيمَت مقاربة القبول المشترك في اعتقاد المجموعات من أجل استيعابها، فلا مناص من تعديلٍ يُجرَى على JAA.

اقترحَ رايمو توميلا صورة مغايرة من هذه المقاربة، أتى بها على نحو يجعلها تتجاوز تماماً الإشكالات التي واجهَت JAA، كما يأتي:

JAA2: إن المجموعة (أ) تعتقد بأن (س) في الظروف الاجتماعية والمعيارية (و) إذا وفقط إذا كان بالمجموعة (أ) أعضاء فاعلون (ع$_1$، ...، ع$_م$) في مناصبَ خاصة (م$_1$، ...، م$_م$)، حيث:

(**1'**) بأداء الفاعلين (ع$_1$، ...، ع$_م$) مهامهم الاجتماعية في المناصب (م$_1$، ...، م$_م$) وانخراطهم في منظومة السلطة بالمجموعة (أ)؛ يقبلون «قصداً» قبولاً مُشترَكاً بأن (س). وما داموا قد انخرطوا في منظومة السلطة تلك، فعليهم مواصلة قبول القضية (س) والاعتقاد بها تحت هذا الظرف.

(**2'**) يوجد اعتقاد مُتبادَل بين الأعضاء الفاعلين (ع$_1$، ...، ع$_م$) بما مفاده (1').

(**3'**) بما أن (1')، فإن أعضاء (أ) غير الفاعلين (كاملي العضوية وذوي الدراية الكافية) ينزعون ضمنيّاً إلى قبول (س) -أو على أقل تقدير يجب عليهم ذلك- باعتبارهم أعضاء في (أ).

(**4'**) يوجد اعتقاد متبادل في (أ) بما مفاده (3'). (Tuomela 1992, pp.295-6)

تُشابِه مقاربة توميلا في اعتقاد المجموعات ما طرحته جيلبرت إلى حدّ كبير، غير أن الأولى تقتضي وبنحو حاسم أن يشارك فقط «الأعضاء الفاعلون»

بالقبول المشترك للقضية المَعنيّة، فالأعضاء الفاعلون -وفقاً لتوميلا- هم أولئك المسؤولون عن محتوى اعتقاد المجموعة، الذي بدوره تُحدِّده قوانينها وأنظمتها؛ على سبيل المثال، قد نرى في مؤسسةٍ أو شركةٍ كبيرةٍ أن مجلس الإدارة هم الأعضاء الفاعلون، في حين أن الموظفين العاملين بخط الإنتاج أو بقسم خدمة العُمَلاء هم الأعضاء غير الفاعلين. إن 2JAA بهذا التعديل، وعلى خلاف JAA، تقدِّم حُكماً بأن الأكاديمية الأمريكية لطبّ الأطفال قد اعتقدَت بوجود فوائد صحية مهمّة للختان، في حالة **الجمعية الطبية**، وذلك لكون مجلس الإدارة يتألف من أعضاءَ فاعلين بالوجه المَعنيّ[15]. وبذلك سأسلِّم فيما يأتي بأن 2JAA هي مقاربة القبول المشترك النموذجيّة في اعتقاد المجموعات[16].

---

(15) على أن JAA2 أفضل بكثير من JAA حين يتعلق الأمر بمجموعاتٍ تحكمُها لجنة أو مجلس إدارة، إلا أن كلتيهما تواجهان مشكلاتٍ لتأييدهما وجود اعتقاداتٍ لمجموعات تقوم على الديكتاتورية، انظر الآتي على سبيل المثال:
الكنيسة الكاثوليكية: أعلن البابا بصفته الرسميّة إن استعمال تقنيات المُساعَدة على الإنجاب فعل غير أخلاقي وفقاً للكنيسة الكاثوليكية، وفي حين أن البابا ذاته يعتقد بصدق هذا، إلا أنه أعلن دون مناقشة هذه القضية مع أيّ عضو آخر بالكنيسة، بما فيهم الكرادلة والأساقفة العاملين معه عن قرب.
في مثل هذه الحالات، قد يكون من المتسق القول إن الكنيسة الكاثوليكية تعتقد بعدم أخلاقية استعمال تقنيات المُساعَدة على الإنجاب، إلا أن مناصِراً لـ JAA2 قد يُجادِل بأن الجماعات المحكومة ديكتاتورياً تضم عضواً فاعلاً واحداً فقط -الديكتاتور- وعليه لا يبدو صواباً القول بحدوث أيّ قبول **مشترك**؛ يمكن أن يوجد قبول -بطبيعة الحال- بما أن البابا قد يقبل ويعتقد كذلك بعدم أخلاقية تقنيات المُساعَدة على الإنجاب، إلا أن مفهوم الاشتراك في أمرٍ ما بحدّ ذاته يَفترِض سابقاً وجود أكثر من فرد واحد. وبذلك تبدو المقاربة JAA2 غير قادرة على تفسير كثير من تلك الاعتقادات -على أقل تقدير- التي تتبناها مجموعات تحت حكم ديكتاتوري. ومع أني أعدّ هذا إشكالاً حقيقياً في أي مقاربةٍ للقبول المشترك، إلا أنَ هدفي الرئيس في هذه المرحلة تحديداً انتقاء مقاربة لا-إجمالية نموذجية في اعتقاد المجموعات هي أقدَر على تفسير المعطيات المَعنيّة. لذلك وبالنظر إلى أن JAA2 أقدر من JAA على استيعاب الاعتقادات الواردة في حالات عديدة مثل **الجمعية الطبية**، فإن ما سيأتي من نقاش سيتوجّه إليها.

أما الصورة الأخرى للنهج اللا-إجمالي التي لاقت قبولاً حسناً في الدراسات السابقة، يمكننا تسميتها **مقاربة استخراج مُجمَل المقدمة** (سنشير إليها فيما بعد بـ PBAA)، ومؤيّدها الأكبر فيليب بيتيت، الذي أقام وجهة نظره - كغيره من اللا-إجماليين- على زعم إمكان القول وبنحو ملائم إن المجموعة تعتقد بأن (س) حتى حين لا يعتقد أيٌّ فردٍ من أعضائها بأن (س)، إلا أن بيتيت -وعلى خلافهم- وضع مشروعه في إطار استخراج مُجمَل الأحكام؛ حيث «إجراءات استخراج المُجمَل آليّاتٌ يمكن لمجموعةٍ متعددةِ الأعضاء استعمالها لدمج [/ لإجمال] اعتقادات الأفراد أعضاء المجموعة أو أحكامهم، على نحو يُفضِي إلى اعتقادات أو أحكام جماعية تعتنقها المجموعة بكُليّتها» (List 2005, p.25)[17]. فالإجراء الديكتاتوري مثلاً «حين تَصدُر الأحكام الجماعية دائماً عن عضو ثابت في المجموعة حُدِّد سابقاً [الديكتاتور]» (List 2005, p.28)، ويُحدِّد هذا الإجراء اعتقاداتِ مجموعةٍ مُعطاة بالعودة إلى اعتقادات عضو واحد فيها؛ أي الديكتاتور. أما إجراء الأغلبية «حين لا تَحكُم مجموعةٌ ما بصدق قضيةٍ ما إلا حين تَحكُم أغلبية أعضاء المجموعة بصدقها»، ويُحدِّد هذا الإجراء اعتقاداتِ مجموعةٍ مُعطاة بالنظر إلى اعتقادات أغلبية أعضائها الأفراد (List 2005, p.27). هذان مثالان فقط لإجراءات استخراج مُجمَل الأحكام، والأمثلة فيها تطول كما سنرى لاحقاً.

مع وضع ما سبق في الحُسبَان، يطلب منا بيتيت النظر في الحالة الآتية:

> **المصنع**: يناقش موظفو مصنعٍ ما قرار ما إذا كانوا سيتنازلون عن زيادة الأجور، لإنفاق أموال تلك الزيادة على تنفيذ مجموعةٍ من تدابير السلامة في مكان العمل. إذ يُفترَض بالموظفين أن يتخذوا قرارهم على أساسِ النظر

(16) انظر أيضاً توميلا (1993 و1995).

(17) للاستزادة في نظرية استخراج مُجمَل الأحكام انظر ليست وبيتيت (2002 و2004)، وديتريش (2005)، وليست (2005)، وبولي وفان هيس (2006).

في ثلاث قضايا مستقلة: «أولاً، تقدير شدّة الخطر. ثانياً، مدى فاعلية تدابير السلامة التي يُرَجَّح أن توفرها التضحية بزيادة الأجور. ثالثاً، ما إذا كان بمقدرة كل عضو فردياً احتمال التضحية بالزيادة. وبهذا فإن الموظف منهم إذا اعتقدَ أن الخطر جسيم إلى حدٍّ كافٍ، وأن تدابير السلامة فعالة إلى حدٍّ كافٍ، وأن التضحية بالأجر تُطاق إلى حدٍّ كافٍ، فسيذهب صوته للتضحية بالأجر، وإلا فسيذهب ضدها» (Pettit 2003, p.171).

تصوّر الآن أن موظفي المصنع الثلاثة أدلوا بأصواتهم على النحو الآتي:

	خطر جسيم؟	تدابير فعالة؟	خسارة تُطاق؟	تضحية بالأجر؟
A	نعم	لا	نعم	لا
B	لا	نعم	نعم	لا
C	نعم	نعم	لا	لا

في حالة المصنع أعلاه، اعتقدَ كل الأعضاء الثلاثة في المجموعة بعدم التضحية بالأجور، وذلك لأن كلّ فرد منهم قد أدلى بـ'لا' في عمود النتيجة، إلا أن المجموعة ذاتها قد تعزم على التوصّل إلى اعتقادها الجماعي عبر إجراء استخراج مُجمَل المقدمة؛ فتُحدِّد اعتقاد المجموعة عبر أغلبية الأصوات الواردة في أعمدة المقدمة.

وفقاً لبيتيت، إذا حُدِّد اعتقادُ المجموعةِ عبر أصوات الأعضاء بالمقدمة، فسيَنتجُ أن المجموعة تقبل التضحية بالأجور، وذلك لوجود 'نعم' أكثر من 'لا' بكل عمود من أعمدة المقدمة. وبمثل هذه الحالة، «ستُقيم المجموعة حُكماً على مسألة التضحية بالأجور يتعارض مباشرة مع إجماع أصوات أعضائها؛ حُكماً يقع بأقصى درجات الانقطاع عن أحكام أعضائها المتطابقة» (Pettit 2003, p.183). وهذا التفاوت بين اعتقاد المجموعة واعتقادات أعضائها أصبح يُعرَف باسم **المُفارَقة الاعتِقادية** أو **المُعضلة الخطابية**، وقد دفع هذا بيتيت إلى استنتاج أن

المجموعات ما هي إلا ذوات قصديّة مختلفة عن أعضائها الأفراد، ووجودها متجاوز لهم، يقول: «إن تلك الانقطاعات بين أحكام الجماعة ومقاصدها من جهة، وأحكام الأعضاء ومقاصدهم من جهةٍ أخرى، تُظهِر بجلاءٍ الوجهَ الذي يصبح فيه اتحادٌ اجتماعيٌّ ذاتاً قصديّة تختلف عن أعضائها» (Pettit 2003, p.184).

إذن يمكن بحسب بيتيت فهمُ اعتقاد مجموعةٍ ما بأن (س) من حيث جَمع أغلبية الاعتقادات الفردية بأن (س) عند الأعضاء بإجراء استخراج مُجمَل المقدمة؛ وذلك ما دام تجمّع الأفراد هذا يشكّل مجموعة. علاوة على ذلك، وانطلاقاً من الإشكالات المطروحة في سياق نقاش مقاربة القبول المشترك، يمكننا أن نضيف أن على الأعضاء المَعنيّين أن يكونوا أعضاءَ فاعلين؛ وعليه فإن الصياغة الأكثر دقة كما يأتي:

PBAA: إن المجموعة (أ) **تعتقد بأن** (س) إذا وفقط إذا أدلَتْ أغلبية الأعضاء الفاعلين بأن (س) في أعمدة المقدمة[18].

لننتقل الآن إلى ظاهرتين لم تُناقشا قط بالدراسات السابقة في إبستمولوجيا الجماعات؛ وهما أكاذيب المجموعات وهراء المجموعات.

---

(18) لا بدّ أن أؤكد أنه وعلى وجود إجراءاتٍ عديدة لاستخراج المُجمَل، وما يقتضيه ذلك من اختلافٍ في فهم اعتقاد المجموعات من حيث استخراج مُجمَل الأحكام، إلا أن الإجراء القائم على المقدمة هو الإجراء الوحيد المرتبط بمفهوم لا-إجمالي لاعتقاد المجموعة، ولهذا أتيتُ بصياغة لـ PBAA تشمل شرطَي الضرورة والكفاية في اعتقاد المجموعة؛ إذ حين **يُفهَم اعتقاد المجموعة بصورة لا-إجمالية في نموذج استخراج مُجمَل الأحكام**، لن تعتقد مجموعةٌ ما بأن (س) إلا عندما يُدلِي أغلبية الأعضاء الفاعلين بأن (س) في أعمدة المقدمة. ويتسق هذا مع وجود مفاهيم أخرى إجمالية لاعتقاد المجموعة داخل هذا النموذج، كتلك التي تنتجُ عن إجراء ديكتاتوري أو إجراء الأغلبية، وسأناقش هذه النقطة بمزيد من التفصيل لاحقاً في هذا الفصل.

2.1 أكاذيب المجموعات وهراؤها

ابتداء، أعُدّ ما يأتي كذب مجموعةٍ نموذجيّ:

> **شركة تبغ**: تَعلمُ شركة فيليب موريس -إحدى أكبر شركات التبغ في العالم- عن الكم الهائل من الأدلة العلمية التي لا تكشِف فقط عن إمكان إدمان التدخين، بل وأيضاً صلته بسرطان الرئة وأمراض القلب. وفي حين أن أعضاء مجلس إدارة الشركة يعتقدون بصدق هذه النتيجة، إلا أنهم اتفقوا جميعاً اتفاقاً مشتركاً، لِمَا قد يؤول إليه الأمر مالياً، على أن الموقف الرسميّ لشركة فيليب موريس أن التدخين لا يسبب إدماناً شديداً، ولا يضرّ بصحة الفرد. ثم نُشِر هذا الموقف بكل وسائطها الإعلانيّة.

بما أنّ هدفي في هذا الفصل ليس تقديم أطروحةٍ في الكذب، سأستعمل هنا تفسيراً للكذب سأناقشه لاحقاً في الفصل الخامس[19].

الكَذِب: إن (م) يكذب على (ن) إذا وفقط إذا (م): 1- قال لـ(ن) إن (س)، 2- اعتقدَ بأن (س) كاذبة، 3- قصَد أن يُضَلّل[20] (ن) بشأن (س) بقول إن (س).

إذن سأفترض أنه ليتحقق كذب المجموعة (أ)، يجب استيفاء كل تلك الشروط الثلاثة: على المجموعة (أ) أن تقول إن (س)، في حين أنها تعتقد بأن

(19) انظر أيضاً لاكي (2013). ويجب أن نشير إلى أن الشرط الوحيد الذي سيلعب دوراً حاسماً في حُجَجي في هذا الفصل هو الشرط الثاني؛ وهو شرط مقبول حتى في وجهات النظر المتضاربة في ماهيّة الكذب.

(20) لحجج ضد إدراج شرط الخداع في تفسير الكذب، انظر سورِنسن (2007 و2010)، وفاليس (2009)، وكارسون (2010). وللاطلاع على ردٍ عليها انظر لاكي (2013) والفصل الخامس.

(س) كاذبة، وقد قصدَتْ سابقاً أن تكون مُضلِّلة[21].

ومع أن أسئلة عدة قد تُطرَح في طبيعة اعتقاد المجموعة وقصدها وما إلى ذلك، إلا أنّ من المعقول -على أقل تقدير- اعتبار شركة فيليب موريس قد استوفت على حدٍّ سواء الشرطين الأول والثاني بحالة **شركة تبغ**؛ وهذا أمرٌ ظاهرُ الوَجاهة يدعمه إجراء بحث سريع على شبكة الإنترنت عن 'شركة تبغ والكذب'، الذي سيكشف عن قائمة مطولة من مقالاتٍ ومواقعَ على الإنترنت تدافع تحديداً عن الحُكم القائل إن شركات التبغ قد كذبت على الجمهور. ورَدَ -على سبيل المثال- في مقالةٍ نُشِرت عام 2005 بصحيفة لوس أنجلوس تايمز: «وجد المحلفون في المحكمة العليا لمقاطعة لوس أنجلوس أن شركة فيليب موريس قد أخفت معلوماتٍ تخصّ مخاطر التدخين وإدمانه، وذلك بقصدٍ سابقٍ للاحتيال على مدخنين مثل فريدريك ريلر في مارينا دِل ري، الذي توفي في سبتمبر 2003 عن عمر يناهز 64 عاماً [...]، إن فريدريك ريلر في مرئيّ مُسجَّل قد 'اعترَفَ بأنه يشعر بالإحراج والخجل لكونه صدَّقَ أكاذيب شركة فيليب موريس وخداعها حين زعمت عدم وجود دليل علميّ وَجيه على أن السجائر تسبب سرطان الرئة'»[22]. وبذلك فإني أعدّ المشهد الموصوف بحالة **شركة تبغ** أعلاه، الذي يشابه الحالة الفعليّة لشركة فيليب موريس في جوانبَ حاسمة، هو تماماً نوع المشاهد التي نطمئن فيها إلى صدق إسناد الكذب إلى مجموعةٍ ما.

انطلاقاً من التسليم بوجود أكاذيب مجموعات، أودّ الآن أن أقترح سَنّ المَطلب الآتي على كل طرحٍ يحاول تقديم تفسير معقول لاعتقاد المجموعات:

مَطلَب كذب المجموعة: ليكون تفسير اعتقاد المجموعة كافياً، لا بد أن يشمل التفسيرُ المواردَ اللازمة للتمييز بين أن تقرّر المجموعة الاعتقادَ بأن (س) من

(21) سأناقش هذا بإسهاب في الفصل الخامس، لكنه كافٍ هنا لأغراضنا الحالية.

(22) https://www.latimes.com/archives/la-xpm-2005-mar-05-fi-smoke5-story.html, accessed July 29, 2020.

جهة، والحالات النموذجيّة التي تكذب فيها المجموعة بشأن (س) من جهةٍ أخرى.

لا أعتقد أن هذا المَطلَب يحتاج إلى كثيرِ جَدل: إذا لم تستطع أطروحة مَعنيّة بتفسير اعتقاد المجموعة أن تميز بين حالاتِ اعتقاد المجموعة النموذجيّة وتلك الحالات الظاهرة التي يغيب فيها اعتقاد المجموعة، فإن هذه الأطروحة جوهريّاً مَغلوطة. والإشكال هنا لا يقتصر على أن عدم استيفائها 'مَطلَب كذب المجموعة' يكشف عن عجزها العميق في فهم طبيعة اعتقاد المجموعات، بل لوجود دوافع أخلاقية وقانونية كبيرة توجب تحميل المجموعات -كالشركات والمشاريع التجارية والحكومات- مسؤولية أكاذيبها والعواقب المترتبة على تلك الأكاذيب على حدّ سواء. في حالة **شركة تبغ** على سبيل المثال، ليس الأمر مجرّد فضولٍ فكريّ لفحص ما إذا كانت أطروحةٌ ما في اعتقاد المجموعة ستتوصّل إلى التفسير الصائب، بل هي قضية مهمة أيضاً لنتمكن من تحميل شركة فيليب موريس المسؤولية الأخلاقية والقانونية -بنحو مناسب- عن أكاذيبها بشأن مخاطر التدخين الصحيّة والوفيات التي نتجَت عن ذلك.

مع أخذ هذا في الحُسبَان؛ سأبيّن الآن كيف أن المقاربتين اللا-إجماليتين لاعتقاد المجموعات السائدتين في الدراسات السابقة، وهما: JAA2 وPBAA، لا تقدِران على استيفاء 'مَطلَب كذب المجموعة' المذكور آنفاً.

لنبدأ بمقاربة القبول المشترك: أول نقطة لا بد من ملاحظتها أن شركة فيليب موريس -وفقاً للمقاربة JAA2- **قد اعتقدَت** بأن التدخين لا يسبّب إدماناً شديداً، ولا يضرّ صحة الفرد في حالة **شركة تبغ**؛ فالأعضاء الفاعلون بالشركة -أي مجلس الإدارة- لم يقبلوا هذه القضية قبولاً مشتركاً فحسب، بل وفعلوا ذلك عبر ممارستهم السلطة وبوجود اعتقادٍ مُتبادَل. إضافة إلى ذلك، ولِكون السلطة التي يمتلكها مجلس الإدارة جزءاً من هيكلة الشركة ذاتها، فحتى أعضاء المجموعة غير الفاعلين قبلوا ضمنياً تلك القضية بدرايةٍ منهم. وبذلك فقد

استوفت شركة فيليب موريس كل شروط JAA2 من (1') حتى (4')؛ ما أدى إلى تحقق اعتقاد المجموعة بأن التدخين لا يسبّب إدماناً شديداً، ولا يضرّ بصحة الفرد. ومع أن المشهد الموصوف في حالة **شركة تبغ** كذب مجموعةٍ نموذجيّ، إلا أن JAA2 تعده مثالاً اعتيادياً لمجموعة تُعرِب عن اعتقادها بنحو مثاليّ، وعليه فإن مقاربة القبول المشترك لاعتقاد المجموعات ليست غير صحيحة فحسب، بل ومغلوطة جوهرياً.

ثم لا ينبغي أن يكون الاستنتاج الآتي مُفاجئاً: إن الموقف الموصوف لحالة **شركة تبغ** يماثل في بنيته تقريباً ذلك الذي في حالة الجمعية الطبية، باستثناء أن دافع القبول المشترك في الأولى مكاسب ماليّة وفي الأخيرة صحة المجتمع العامّة؛ لكن بما أن المقاربات اللا-إجمالية لاعتقاد المجموعات لا تضع أي شروط تخصّ دافع القبول المشترك، فلن يؤثر هذا التباين في تحديد ما إذا كنا أمام مجموعةٍ تكذب أم مجموعةٍ تُعرِب عن اعتقادها. بصيغة أخرى، في الوقت الذي تمثل فيه حالة **شركة تبغ** كذب مجموعةٍ نموذجيّ، ويرى مؤيدو مقاربة القبول المشترك أن حالة **الجمعية الطبية** تمثل اعتقاد مجموعةٍ نموذجيّ، لا ترسم المقاربة أي تمييزٍ بين الحالتين[23].

إننا ما إن نلحظ هذا، حتى يغدو جليّاً كيف أن ثمة ظواهر أخرى تماثل أكاذيبَ المجموعات تُخفِق مقاربة القبول المشترك أيضاً في تمييزها عن اعتقاد المجموعات. على سبيل المثال، وعلى أن مفهوم هاري فرانكفورت في الهُراء لم تُناقَش قط صلته بالكائنات الجماعية -بحسب علمي-، إلا أن من الواضح أن المجموعات قد تُمَارس الهُراء تماماً كما يمارسه الأفراد. تأمّل مثلاً ما يأتي:

> **شركة نفط**: بعد تسرُّب النفط في خليج المكسيك، بدأت شركة بريتش

(23) تسهيلاً للطرح، أُكثِر من إقامة مقارناتٍ بين أكاذيب المجموعات واعتقاداتها، غير أن هذا لا بد أن يُفهمَ -تحديداً- بصفته مقارنة بين أفعال كذبٍ وأفعال إعرابٍ عن اعتقاد.

بتروليوم (BP) استعمال المشتتات في عملية التنظيف؛ الأمر الذي أثار انتقادات الجماعات البيئية على نطاق واسع؛ بسبب مستوى سُمّيتها. وردّاً على هذا الاحتجاج، عَقد مجلس الإدارة التنفيذية بالشركة اجتماعاً انتهى بقبول أعضاء المجلس قبولاً مشتركاً أن المشتتات المُستعمَلة آمنة ولا تمثل أيّ خطر على البيئة؛ موقفاً أذاعته الشركة في أبرز وسائل الإعلام. غير أنه تبيَّنَ فيما بعد أن المجلس قد توصل إلى هذا الموقف بتجاهل تامّ للحقائق، إذ وجدوا ببساطة أن هذا الموقف يخدم غرض الحفاظ على المال والسُّمعة.

إن مشهد **شركة نفط** أعلاه مثال تقليدي على ما يُمكِن أن نطلق عليه **هُرَاء المجموعات**، الذي يصفه فرانكفورت من منظور فرديّ على النحو الآتي:

«يستحيل أن يكذب أحَدٌ دون أن يعتقد بأنه يعرف الصّدق، بخلاف إنتاج الهراء الذي لا يتطلب هذا الاعتقاد؛ وعليه فإن المرء حين يكذب يَستجيبُ للصدق، وهو بذلك يحترمه. إن الرجل الصادق لا يقول إلا ما يعتقد بصدقه، وبذلك لا بد للكاذب في المقابل أن يَعُدّ أقواله كاذبة، غير أن كل هذا يسقط عند مَن يُمارس الهراء؛ فهو ليس إلى جانب الصدق ولا إلى جانب الكذب، إن نظره ليس على الحقائق البتة -على عكس الرجلين الصادق والكاذب- إلا فيما يتقاطع مع رغبته في الإفلات من تبعات ما يقول. إنه لا يكترث فيما إذا كانت أقواله تطابق الواقع على نحو صائب، بل يختارها أو يختلقها بما يتناسب مع أغراضه» (Frankfurt 2005, pp.6-55).

وفي حين أن المجموعة في حالة **شركة تبغ** قد اعتقدَت بأن التدخين يسبب إدماناً شديداً ويضرّ بصحة الفرد، وأصدرَت تقريراً بخلاف ذلك بقصد سابق للخداع؛ نجد أن المجموعة في حالة **شركة نفط** لم تعتقد بأن المشتتات المُستعمَلة آمنة، أو أنها لا تشكل خطراً على البيئة، غير أنها قرَّرَت هذا فقط لخدمة أغراضها. وفي كلتا الحالتين -الأولى (كذب المجموعة) والأخيرة

(مُمَارسة المجموعة الهراء)-، لم تعتقد المجموعتان بما قرَّرتاه؛ إلا أنه وفقاً لمقاربة القبول المشترك، جاء موقف المجموعة في حالة **شركة نفط** كما جاء في **شركة تبغ**، مثالاً جليّاً على اعتقاد مجموعةٍ بما تقرر؛ وذلك ليس فقط -كما أسلفنا- لكون الأعضاء الفاعلين بشركة بريتش بتروليوم -مجلس الإدارة التنفيذية- قد قبلوا قبولاً مشتركاً أن المشتتات المُستعمَلة آمنة ولا تشكل خطراً على البيئة، بل وأيضاً لأن شروط 2JAA الأخرى قد استُوفيَت بنحو ملائم. إذن تُسلّم مقاربة القبول المشترك بأن المجموعة تعتقد بأن (س)، سواء في الحالات النموذجيّة لمجموعةٍ تعتقد بأن (لا-س)، أو بتلك الحالات النموذجيّة الأخرى لمجموعةٍ لا تعتقد بأن (س).

هذا يحفز مَطلَباً ثانياً يتوجّه إلى كل أطروحة تحاول تقديم تفسير معقول لاعتقاد المجموعات، يمكننا صياغته كما يأتي:

مَطلَب هراء المجموعة: ليكون تفسير اعتقاد المجموعة كافياً، لا بد أن يشمل التفسيرُ المواردَ اللازمة للتمييز بين أن تقرّر المجموعة الاعتقادَ بأن (س) من جهة، والحالات النموذجيّة التي تمارس فيها المجموعة الهراء بشأن (س) من جهةٍ أخرى.

نظراً إلى كون الكذب والهراء يستلزمان جميعاً عدم الاعتقاد، فإن ضرورة استيفاء 'مَطلَب كذب المجموعة' و'مَطلَب هراء المجموعة' أمر لا منازعة فيه من أجل الخروج بتفسير يمكن الدفاع عنه لاعتقاد المجموعات، وإني أعُدّ إخفاق مقاربة القبول المشترك في استيفاء هذه المطالب يمثل اعتراضاً قاطعاً على مفهوم اعتقاد المجموعة فيها.

تَجدُر الإشارة هنا إلى أن هذه الاعتراضات المطروحة -أكاذيب المجموعات وهراء المجموعات- لم تُوَجَّه من قبل إلى أي مقاربة قبولٍ مشتركٍ في اعتقاد المجموعات، فقد كان الاستشكال التقليدي الذي أثير ضد تلك

المقاربات يركز على كون حالات اعتقاد المجموعة النموذجيّة تُغاير من نواحٍ مهمّة حالات اعتقاد الأفراد، إذ جادلَ مثلاً كي. براد راي وأنتوني مايرز وراؤول هكلي بأن اعتقاد المجموعات طوعيّ مباشر بنحو أكبر بكثير ممّا هو عليه بالحالة الفردية[24]. وإذا أعدنا النظر في حالة **الجمعية الطبية** التي اتفق فيها مجلس إدارة الأكاديمية الأمريكية لطبّ الأطفال اتفاقاً مشتركاً على وجود فوائد صحية مهمّة للختان، نجد أنه حين يُحدِّد اعتقادَ المجموعة موقفٌ رسميٌّ توصلت إليه هيئة معنيَّة بصناعة القرار بهذه الطريقة، فسيصبح بوسع أولئك الأعضاء ببساطة **أن يختاروا** أن تعتقد المجموعة بأن (س)، في حين لا يبدو أن بوسع الأفراد مجرد اتخاذ قرار بالاعتقاد بأن (س) بطريقة مماثلة [25]. كذلك جادل البعض بأن اعتقاد المجموعة بهذا المعنى أقل احتكاماً للأدلة بكثير مما يكون عليه في حالات الفرد الاعتقادية (individual's doxastic states). على سبيل المثال، زعم كي. براد راي أن بوسع المجموعات -بخلاف الأفراد الفاعلين- أن تختار ما تعتقد بناءً على أهدافها، في حين أكّدَ كريستوفر مكمان أن المجموعات عادةً ما تدافع عن مواقف -باعتبارها صائبة- لم تتخذها إلا لأسباب أداتيّة صِرْفة[26]، إذ قد يتمثل هدف الأكاديمية الأمريكية بحالة **الجمعية الطبية** في تعزيز صحة عدد أكبر من الأطفال، لهذا اختار أعضاء مجلس الإدارة فيها عزل شكوكهم الشخصية، ليحاولوا إمضاء ذلك الهدف الكبير. إن طريقة تكوين الاعتقادات هذه -بحسب هذا القول- غير متحققة في الحالات الفردية؛ فالمواقف الاعتقادية في الأخيرة ذات حساسية مباشِرة تجاه الأدلة أشدّ بكثير.

يمكن بطبيعة الحال تقديم ردود على هذه الاعتراضات دفاعاً عن مقاربة القبول المشترك، وقد قُدّمَت بالفعل؛ فقال بعضهم -مثلاً- لعل كون اعتقاد

(24) انظر راي (2001 و2003) ومايرز (2002) وهكلي (2007 و2011).

(25) للاطلاع على دفاع تقليدي عن القول بافتقار الأفراد إلى التحكم الطوعيّ المباشِر باعتقاداتهم؛ انظر ألستون (1988).

(26) انظر راي (2003) ومكمان (2003) على التوالي.

المجموعة طوعيّاً أكثر من الاعتقاد الفردي -بهذه المقاربة- ليس إلا مسألة درجةٍ لا نوعٍ، فمن الثابت امتلاك الأفراد تحكماً طوعيّاً على سبُل اكتسابهم الاعتقاد والحساسية تجاه الأدلة وما إلى ذلك، وهذه جميعاً تؤثر تأثيراً مباشراً في ماهية الاعتقادات المُكوَّنة. في حين تساءل البعض الآخر: هل ينبغي أن نتوقع وجود سمات الظواهر الفردية -كالاعتقاد- بحوزة نظيراتها الجماعية[27]؟ فنظراً إلى التباين الشاسع بين الكائنات على المستويين الفردي والجماعي، ليس من المفترض أن يكون امتلاكهما خواصَّ مختلفة أمراً مفاجئاً، ثم إن الأفراد غالباً ما **يتخذون** اعتقادات بعينها لأسباب أداتيّة صِرفة؛ فقد يعتقد السياسيّ مثلاً أنه يفعل ما هو أفضل للدولة لأن في هذا وسيلة وخدمة لصورته، وهلمّ جرا.

إن هدفي الأساس هنا ليس تقييم هذه الردود بفحصٍ مطوَّل، بل الإشارة إلى أن عدم تمكن مقاربة القبول المشترك من استيفاء مَطلبَي كذب المجموعة وهرائها لم يُلاحَظ بالدراسات السابقة في اعتقاد المجموعات من قبل، حتى تلك الردود المُقدَّمة على الاعتراضات التقليدية ليس فيها -كما سأبين الآن- رد ملائم يمكن تقديمه أمام إخفاق المقاربة هذا.

أولاً، قد يدفع مؤيدٌ لمقاربة القبول المشترك في اعتقاد المجموعات استنتاجي بقوله: إذا كان الاختلاف الجوهري بين حالتَي **شركة تبغ وشركة نفط** من جهة، وحالة **الجمعية الطبية** من جهةٍ أخرى، يكمن في دافع ذلك القبول المشترك، فلِمَ لا يُضاف ببساطة إلى المقاربة (JAA2) شرط يقتضي نوعاً من الدوافع اللازمة لتحقق اعتقاد المجموعات؟

كيف يمكن إقامة شرط كهذا؟ لا يمكن أن يقتضي ببساطة **ألا يكون** القبول المشترك مدفوعاً بقصد الخداع؛ إذ في حالات هراء المجموعة لا وجود لقصدٍ كهذا وبقيَ الاعتقاد غيرَ متحقق. كما لا يمكن للشرط أن يقتضي **ألا يأتي** القبول

(27) انظر جيلبرت وبيلكمان (2014).

المشترك مع تجاهل تامّ للحقائق؛ فالكاذب -كما قال فرانكفورت آنفاً- **يحترم** الصدق، إنما يُعمِل احترامه هذا في إخفاء ذلك الصدق عن جمهوره.

لعلّ من الأجدر إذن إضافة شرط **إيجابي**: على القبول المشترك أن يكون مدفوعاً بالحساسية تجاه الحقائق أو الأدلة المتاحة أو تجاه أيّ سِمَة ملائمة إبستمولوجياً، غير أن هذا الاقتراح محكوم عليه بالإخفاق لسببين على الأقل؛ أما الأول فلكون دافع القبول المشترك بحالة **الجمعية الطبية** هو صحة المجتمع العامّة، وليس الحساسية تجاه أي سمة ذات بُعد إبستمولوجيّ مهم، وبما أن مناصري القبول المشترك يرون أن **الجمعية الطبية** تمثل حالة اعتقاد مجموعةٍ نموذجي، فإن إضافة شرط كهذا لتحقق اعتقاد المجموعة بالكاد يخدِم المقاربة؛ فالأكاديمية الأمريكية لطبّ الأطفال في تلك الحالة لن تستوفي هذا الشرط. ثانياً، يمكن أن يُنتِج التفكير الرغبويّ اعتقاداً بلا شك، سواء على مستوى الفرد أو الجماعة، وسَنّ شرط إبستمولوجي إيجابي من الواضح أنه لن يُستوفَى هنا؛ إذ ليس الاعتقاد الناتج عن التفكير الرغبويّ حساساً لأي سمة إبستمولوجية ملائمة، مع أن كونه اعتقاداً أمر لا نزاع فيه.

قد يتخذ مؤيّدٌ لمقاربة القبول المشترك إستراتيجية أخرى يدفع بها اعتراضي، فيأتي بطريقةٍ يُدخِل بها أكاذيب المجموعة وهراءَها ضمن إطار المقاربة؛ فيقول مثلاً فيما يخصّ الأكاذيب: هَب أن مجموعة ما تداولت مسألة (س)، فقَبِل أعضاؤها قبولاً مشتركاً بأن (س)، إلا أنهم اتفقوا بعدها وبنحو مشترك كذلك أن ما سيُذيعونه هو (لا-س) بقصد سابقٍ لخداع الجمهور؛ بذلك سيرقى قبولهم المشترك بأن (س) إلى كونه اعتقاداً للمجموعة بحسب هذه المقاربة، ولاتفاقهم على إذاعة أن (لا-س) بقصد الخداع، فالمحصّلة استيفاء شرطَي المفهوم التقليدي للكذب، وبذلك يمكن لمقاربة القبول المشترك (2JAA) تمييز اعتقاد المجموعة عن كذب المجموعة.

ومع أن هذا المشهد الموصوف ممكن بطبيعة الحال، إلا أنه يمكن أيضاً لأعضاء مجموعةٍ ما الانتقال مباشرة إلى خطوة إقامة اتفاق مشترك أن (لا-س)،

ثم نشر هذا للجمهور بقصدِ الخداع، كما جاء بحالة **شركة تبغ**. قد يُقال إن من البيِّن أن كل أفراد المجموعة يعتقدون بأن (س)، غير أن هذا لا يستلزم اعتقاد المجموعة ذاتها بأن (س) نظراً إلى طبيعة 2JAA اللا-إجمالية؛ وعليه فما تزال **شركة تبغ** تقدم حالة نموذجيّة لكذب المجموعة تعجز مقاربة القبول المشترك عن تفسيرها.

أما فيما يخصّ ممارسَة المجموعة الهراء، فالحال أسوأ؛ إذ لا يبدو أن لدى مقاربة القبول المشترك أيّ موارد لتمييزه من اعتقاد المجموعة، فإذا قبلت مجموعة ما قبولاً مشتركاً أمراً ثم اتفقت على أن تُعرِبَ عن آخر، فإن هذا لن يغدو سوى كذب مجموعةٍ لا أكثر، لكن إذا قبلت مجموعة ما قبولاً مشتركاً أمراً بتجاهل تامّ للحقائق، فسينقلب الأمر ببساطة إلى ما تراه المقاربة (2JAA) حالةً تقليديةً لتحقق اعتقاد المجموعات؛ فلا مَوضِع بين الأمرين لتفسير هراء المجموعات[28].

لننتقل الآن إلى مقاربة استخراج مُجمَل المقدمة (PBAA) في اعتقاد المجموعات، وتقييم أداء هذا الاتجاه اللا-إجمالي مع 'مَطلَب كذب المجموعة' و'مَطلَب هراء المجموعة.' انظر ابتداءً الحالة الآتية:

استخراج مُجمَل أحكام شركة تبغ (أو: شركة تبغ-مجمل): ناقشَ أعضاء مجلس إدارة شركة فيليب موريس ما إذا كان تدخين السجائر آمناً على صحة المدخنين، وكان يُفترَض بأعضاء مجلس الإدارة اتخاذ قرارهم على أساسِ النظر في ثلاث قضايا مستقلة: أولاً، مدى دعم الأدلة المُتاحة للاستنتاج القائل بعدم وجود صلة بين التدخين وسرطان الرئة. ثانياً، ما إذا وُجِدَ ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التدخين لا يسبب انتفاخ الرئة. ثالثاً، ما إذا وُجِدَت بيانات تدعم نفي الصلة بين التدخين وأمراض القلب. حيث إذا اعتقد أحد

(28) لحُجّة أخرى ضد تفسير القبول المشترك للاعتقاد -التي استُمِدّت من حججٍ لي تتناول الدواحض سأذكرها في الفصل الثالث-، انظر كارتر (2015).

أعضاءِ مجلس الإدارة بأن الأدلة تشير إلى نفي صلة التدخين بالسرطان، وأنه لا يسبب انتفاخ الرئة وغير مرتبطٍ بأمراض القلب، فسيذهب صوته لكون التدخين آمناً على صحة المدخنين، وإلا فسيذهب خلاف هذا. وبذلك جاءت أصوات أعضاء مجلس الإدارة كما يأتي:

	لا سرطان رئة؟	لا انتفاخ رئة؟	لا أمراض قلب؟	آمن على الصحة؟
A	نعم	لا	نعم	لا
B	لا	نعم	نعم	لا
C	نعم	نعم	لا	لا

وبعد الإدلاء بالأصوات ولتبعات ذلك المالية، عزم أعضاء مجلس الإدارة على أن شركة فيليب موريس ستنشُر بكل وسائطها الإعلانية أن التدخين آمن على صحة المدخنين.

اقتفاء لما طرحه بيتيت؛ تتمثل إحدى طرائق تحديد اعتقاد المجموعة في حالة **شركة تبغ-مجمل** أعلاه بأن نستخرج مُجمَل المقدمة، ولكون «نعم» أكثر من «لا» في كل عمودٍ من أعمدة المقدمة، فإن المجموعة قد اعتقدَت بأن التدخين آمن على صحة المدخنين؛ فقد كان الحل الذي طرَحَه بيتيت لإشكال تَعارُض اعتقادات الأفراد مع اعتقاد المجموعة -في الحالة الأصل- أن استنتج تحقُّق الاعتقاد الجماعي بأن الشركة يجب أن تتخلى عن زيادة الأجور لإنفاق الأموال المُدَّخرة على تدابير سلامة مكان العمل، ذلك مع عدم اعتقاد أيّ موظف بهذا، وعليه فإن على نتيجة **شركة تبغ-مجمل** بالمثل أن تُشيرَ إلى تحقق الاعتقاد الجماعي بأن التدخين آمن على صحة المدخنين، على عدم اعتقاد أيّ عضو بمجلس إدارة فيليب موريس بذلك، ثم ما إعراب الشركة في وسائطها الإعلانيّة بعد ذلك أن التدخين آمن إلا نَشْرها اعتقاداً للمجموعة.

لكن ألا يُفضِي بنا الأمر إلى الإشكال ذاته الذي عانته مقاربة القبول المشترك: فالموقف الوارد في **شركة تبغ-مجمل** يبدو كذب مجموعةٍ نموذجيّ

وبصورة ظاهرة الوَجَاهة، لكن هذا الاتجاه يراه مثالاً قياسياً على مجموعةٍ تُعرِب عن اعتقادها؟ بل ويمكننا لجعل هذه الحالة أقوى حُجيَةً أن نتصور مجيء الأصوات «نعم» الواردة في أعمدة المقدمة مدفوعةً -جزئياً على الأقل- بدوافعَ اقتصادية تتماشى مع ذلك الاعتقاد؛ لعل -مثلاً- أعضاء مجلس الإدارة قد مالوا إلى البحث عن أدلة قطعيّة نهائيّة تربط التدخين بسرطان الرئة أو انتفاخ الرئة أو أمراض القلب، تستلزم أن يصوّتوا بـ«لا» في أعمدة المقدمة؛ إذ لو لم توجد منافع اقتصادية من جراء بيع السجائر لانخفضَت معاييرهم العالية هذه التي منعَت القول بالسلب، وعليه فإن وجود «نعم» أكثر من «لا» في كل عمودٍ من أعمدة المقدمة في حالة شركة **تبغ-مجمل** يعود بمعظمه إلى المكاسب المالية التي يعِدُ بها تقليل مخاطر التدخين الصحية، وبذلك فإن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة قد اعتقدَ فردياً بأن التدخين يضر بصحة المدخنين، في حين أن وجهة النظر الجماعية للشركة بأنه آمن؛ اعتقاداً للمجموعة قام على رغبتها بتحقيق منافع اقتصادية، وبمجرد نشر الشركة وجهة النظر هذه بكل وسائطها الإعلانية -لمكاسب مالية كذلك-، سيبدو المشهد مثالاً تقليدياً على كذب المجموعات، في الوقت الذي تراه مقاربة PBAA مثالاً لا نزاع فيه على مجموعةٍ تُعرِب عن اعتقادها.

إذا ظل هذا في موضع شك، فتصوَّر أعضاء مجلس الإدارة جلوساً في غرفة اجتماعاتِ شركة فيليب موريس ينظرون إلى الجدول الذي يعرض نتائج أصواتهم، يعلم كلٌّ منهم أنه يعتقد فردياً بأن التدخين ليس آمناً على صحة المدخنين، إلا أنهم جميعاً يوافقون على أنه ينبغي للشركة نشر خلاف ذلك بوسائطها الإعلانية، ثم هَب أن من الواضح لكل عضو بمجلس الإدارة كذلك أن قرار نشر هذا الرأي -أن التدخين آمن على صحة المدخنين- قد اتُخِذ لتجنب مخاسر مَاليّة هائلة؛ غنيٌّ عن البيان أن الأخير كافٍ لاستيفاء «قصد الخداع» في الكذب، إذ كان بإمكان المجلس أن يختار -عوضَ ذلك- إعلان أن البيانات التي تتناول التدخين والأمراض الأخرى متفاوتة أو غير قطعيّة. إذن؛ لا سبيل كما أرى لإنكارِ تحقق كذب المجموعة النموذجيّ بحالة شركة

تبغ-مجمل، على أن مقاربة PBAA تقول بأن ما تحقق هنا اعتقاد مجموعة. لاحِظ أننا بالكاد نعُدّ هذا كافياً لصدّ الاتهامات بمسؤولية شركة فيليب موريس الأخلاقية والقانونية عن الوفيات المتصلة بالتدخين، إذ ليس لأعضاء مجلس الإدارة إلا الرد بأنهم قد استعملوا إجراءَ 'استخراج مُجمَل المقدمة' توصلوا به إلى رأي مجموعتهم الذي يفيد اعتقادها بأن التدخين آمن، وعلى أن إسناد المسؤولية الأخلاقية والقانونية قد لا يستلزم الاعتقاد على الدوام، إلا أنه غالباً ما يستلزم ذلك على الأقل؛ ما يقدم سبباً إضافياً لاستنتاج أن المجموعة في حالة **شركة تبغ-مجمل** تكذب.

قد يسأل أحدهم هنا مباشرة: لمَ لا نستخرج مُجمَل أحكام أعضاء مجلس الإدارة في **شركة تبغ-مجمل** ببساطة عبر إجراءٍ مختلف؟ إذ لم ينشأ الإشكال في المقام الأول إلا من الاعتماد على إجراء 'استخراج مُجمَل المقدمة'، فإلى جانب الإجراء الديكتاتوري وإجراء الأغلبية -المذكورَين آنفاً-، ثمة ألوانٌ من الإجراءات الأخرى؛ كإجراء الأغلبية العظمى الذي تعتقد فيه المجموعة بصدق قضيةٍ ما حين تعتقد أغلبية عظمى من الأعضاء بأنها صادقة، وإجراء الإجماع «إذ تُصدِر المجموعة حُكْماً على قضيةٍ ما إذا وفقط إذا أجمَع أعضاءُ المجموعة على تأييد ذلك الحُكم» (List 2005, p.30). وإجراء استخراج مُجمَل النتيجة؛ إذ يُحَدّد اعتقاد المجموعة عبر أغلبية الأصوات الواردة في أعمدة النتيجة، والذي إذا استُعمِل في حالة **شركة تبغ-مجمل** فلا شك أن الناتج اعتقاد أعضاء مجلس الإدارة جميعاً -من جهة-، والمجموعة بكُليَّتها -من جهة أخرى-، بأن التدخين ليس آمناً على صحة المرء.

إلا أن في هذه الخطوة إشكالَين على الأقل، أما الأول فلا يوجد في اتجاه استخراج مُجمَل الأحكام ما يستبعد استعمال 'استخراج مُجمَل المقدمة' في حالات مثل **شركة تبغ-مجمل**، أو يُلزِم باستعمال قاعدةٍ تقوم على النتيجة؛ وعليه يُمكِن ببساطة أن تنصّ الحالة على أن رأيَ المجموعة ستُحدِّده الأصوات الواردة بالمقدمة، سواء كان ذلك لأن أعضاء مجلس الإدارة اتفقوا على هذه

الاستراتيجية منذ البدء، أو لأنهم عزموا على استخراج المُجمَل بهذه الطريقة بعد رؤية نتائج الأصوات، أو لأنه كُتِب في اللوائح الداخلية لشركة فيليب موريس، أن اعتقادات المجموعة ستُؤسَّس على اعتقادات أعضائها الواردة في المقدمة، أو لأنها طريقة واعدة لتحقق عقلانية المجموعة. أما الإشكال الثاني، فتذكَّرْ ما يجادل به هذا الفصل: أجادل بأن المُقاربَات اللا-إجمالية في اعتقادِ المجموعات تفتقر إلى المَوارد اللازمة لتفسير أكاذيب المجموعة وهُرَاء المجموعة، والإجراء الوحيد -بين إجراءات استخراج المُجمَل المَعنيّة- الداعم للنزعة اللا-إجمالية هو ذلك القائم على المقدمة؛ فالإجراءات الأخرى تأخذُ اعتقادَ المجموعة بالعودة إلى اعتقادات فردٍ ما أو طائفة من الأعضاء فيها، كالديكتاتور أو الأغلبية أو الأغلبية العظمى وما إلى ذلك. وحتى لو ردَّ بيتيت على هذا الإشكال الذي أزعمُ فيه أن النزعة اللا-إجمالية لا يمكنها استيعاب أكاذيب المجموعة، فاقترَحَ استعمال إجراءٍ داعمٍ للنزعة الإجمالية، فسيظل من الصعب على هذا أن يُنقِذ الأمر من سطوة الإشكال.

لننتقل الآن إلى فحص استطاعة مقاربة PBAA تقديم تفسير ملائم لهُرَاء المجموعة من عدم استطاعتها. يوجد مشهدان جديران بالنظر هنا، ولكل منهما نتيجة مغايرة، فإذا قال -من جهة- مؤيدٌ لهذه المقاربة بتحقق اعتقاد المجموعة بالحالات التي يدلي فيها أفرادُ كائنٍ جماعيٍّ بأصواتهم إيجابياً على قضيةٍ ما، مع عدم اعتقادهم بها فردياً، فستَظهر على الفور حالات إشكالية في هراء المجموعة؛ إذ قد نتصور ببساطة حالة مماثلة تماماً لحالة **شركة تبغ-مجمل**، باستثناء أن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة قد أدلى بصوته في تجاهل تامّ لصدق الدعاوى الواردة، ثم استُخرِجَ مُجمَل أحكامهم عبر إجراء يقوم على المقدمة، ونُشِرَ للجمهور بأن التدخين آمن لمكاسب مالية لا أكثر؛ لن ترى هذا مقاربة PBAA إلا مثالاً واضحاً على مجموعةٍ تقرر اعتقادَها، في حين أن الحكم الأكثر معقوليّة أن شركة فيليب موريس لم تكن تمارس إلا الهراء على الجمهور. أما إذا قال -من جهة أخرى- مؤيدٌ لهذه المقاربة إن اعتقاد المجموعة لا يتحقق إلا بحالات يدلي فيها أفرادُ كائنٍ جماعيٍّ بأصواتهم على قضيةٍ ما

لاعتناقهم فردياً ذلك الاعتقاد، فلن يغدو الأمر سوى **شركة تبغ-مجمل** كما وُصِفت تماماً، باستثناء أن قرار استخراج مُجمَل المقدمة وقرار إذاعة النتيجة التي تفيد بأن التدخين آمن قد اتُخِذا دون أي اعتبار للصدق؛ وهذا مثال تقليدي على هراء المجموعة كما يظهر، إلا أن مقاربة PBAA تَعُدّه مثالاً واضحاً على إعرابٍ عن اعتقاد مجموعة.

جديرٌ بي التنبيه هنا إلى أن ما أناقشه، وكما كان الأمر في مقاربة القبول المشترك، لا يعني عدم وجود أيّ مشهد مُمكن باستطاعة مقاربة PBAA أن تفسِّر فيه بمعقولية حالة لكذب مجموعة أو هراء مجموعة، خذ مثالاً لحالة: هَب أنه في **شركة تبغ-مجمل** قد أدلى كل عضو في مجلس إدارة فيليب موريس بـ«لا» في كل أعمدة المقدمة والنتيجة المذكورة آنفاً، وبذلك سيتحقق اعتقاد الشركة بأن التدخين ليس آمناً أياً كانت طريقة استخراج مُجمَل أحكام المجموعة المُستعمَلة؛ هَب الآن أنه ومع معرفتهم بأنهم يعتقدون فرديّاً وجماعيّاً بأن التدخين ليس آمناً، إلا أن المجلس قد قرر إبلاغ الجمهور أنه آمن، إما بقصد خداعهم وإما بتجاهل تامّ للحقائق؛ وبذلك سنخرج بحالة يُمكِن لـ PBAA أن تفسر فيها بمعقوليةٍ كذب المجموعة وهراءها على حدٍّ سواء. إلا أن ثمة سببَين يجعلان هذا لا يؤثر في الحجج الواردة بهذا الفصل؛ أولاً، إن حُجَجي تبيّن أن ثمة هراء/أكاذيب نموذجيّة للمجموعات تقبلها مقاربة PBAA بوصفها أمثلة واضحة على مجموعاتٍ تُعرِب عن اعتقاداتها، وهذا لا يتعارض بطبيعة الحال مع وجود حالات أخرى من هراء/أكاذيب للمجموعات باستطاعة هذه المقاربة استيعابها على نحو ملائم. ثانياً، تستهدف حُجَجي المقاربات اللا-إجمالية لاعتقادات المجموعة، وإجراء استخراج مُجمَل الأحكام الوحيد الداعم للنزعة اللا-إجمالية هو ذلك القائم على المقدمة، كالمشهد الموصوف في **شركة تبغ-مجمل**. وكما قلتُ آنفاً، لن يصدّ اعتراضي القائل بعدم استطاعة اللا-إجمالية تفسير أكاذيب المجموعة تقديم أحدهم حالاتٍ يتمكن فيها إجراءٌ إجماليٌ من استخراج المُجمَل.

3.1 هشاشة الحُكْم

على أني أعدّ عدم استيفاء مَطلبَي كذب المجموعة وهرائها يُقيم اعتراضات حاسمة على مقاربة القبول المشترك ومقاربة استخراج مُجمَل المقدمة -في اعتقاد المجموعات- على حدٍّ سواء، إلا أن ثمة نقطتين أخريَين ضد المقاربتين علينا مناقشتهما، سأتناول في هذا الجزء الأولى، وهي ظاهرة هشاشة الحُكْم.

لنبدأ مع مقاربة JAA2: لاحِظ ابتداء أن أعضاء المجموعة قد يقبلون قبولاً مشتركاً أن (س)، ليس في تجاهل تامّ للحقائق -كما في ممارسة الهراء-، ولكن باهتمامٍ ضئيلٍ بها، وهذا يحدث بجلاء تحديداً حين تأخذ مجموعةٌ ما رأياً لأسبابٍ براغماتية. انظر ما يأتي على سبيل المثال:

> **قسم التاريخ**: يَدرُس قسم التاريخ في إحدى الجامعات الرائدة قضيّة اختيار المرشح النهائي الذي سيُمنَح القبول في برنامج الدراسات العليا، وبعد ساعاتٍ من النقاش، لم يزالوا على خلاف كبير فيما إذا كانت ماري جونز الأكثر تأهلاً بين المتقدمين أم توماس براون. وحين لم يتبقَّ إلا ثلاث دقائق على انتهاء الاجتماع، أعلن رئيس القسم أنهم سيضطرون إلى الاجتماع مرة أخرى غداً إذا لم يُتوَصَّل إلى قرار؛ ما دفع أحد الأعضاء إلى اقتراح اسم متقدّمٍ آخَر من قائمة القبول المُنتَقاة، وهو روبرت لي. وعلى أنه لم يعتقد أيّ عضو في القسم حقاً بأن روبرت لي هو المرشح الأكثر تأهلاً للمقعد الأخير المتاح، إلا أنهم جميعاً قبلوا هذا الاقتراح قبولاً مشتركاً لإنهاء الاجتماع بالوقت المحدد دون الاضطرار إلى تخصيص يوم آخر لهذه القضية، فشرع بعد ذلك قسم التاريخ في إبلاغ كليّة الدراسات العليا بموقفه أن روبرت لي أكثر المتقدمين تأهلاً لآخر مقعد متاح للقبول.

كما نرى في حالة **قسم التاريخ**، أمضَى أعضاء القسم عدّة ساعاتٍ في مناقشة قضية المتقدمين لبرنامج الدراسات العليا، أحصوا فيها قائمة مُنتَقاة من

المرشحين بالنظر إلى مؤهلاتهم، وعليه لم يوجد -كما هو واضح- تجاهل تامّ للحقائق في عملية تداولهم بعمومها. إلا أن قبولهم المشترك أن روبرت لي هو المرشح الأكثر تأهلاً للمقعد الأخير، ثم إبلاغهم بذلك، مدفوع بكُلّيتهِ برغباتهم العمَلية لإنهاء الاجتماع بالوقت المُحَدد وعدم تخصيص يوم آخر لهذه القضية؛ ما يفضي إلى حالةٍ تقع في صُلب ما يمكن أن نطلق عليه **هشاشة الحُكْم**. ولنقل إن حُكْم المجموعات يأتي هشاً بهذا المعنى إذا تحقق ما يأتي: إذا تداوَلَ أعضاء المجموعة الأدلة ذاتها في وقت1 ووقت2 دون أيّ تغير مَعنيّ بالمعلومات في أثناء هذه المداولات، وكان من المرجح وبشدة أن تختلف أحكام المجموعة في هذين الوقتين. إن اعتقاد المجموعة -كما أزعم- مقرون **بثبات المتغيّرات الأخرى**[29]، ولا يتسق مع هشاشة أحكامٍ كهذه، ذلك لأن الاعتقاد حالة مستقرة نسبياً سواء كان على مستوى الفرد أو المجموعة، فلن نقول مثلاً إنك تعتقد أنني جديرة بالثقة إذا كنتَ تبدّل رأيك في هذا كل بضع دقائق دون أيّ تغير مماثل في الأدلة المَطروحة، كذلك لا ينبغي أن نقول إن قسم التاريخ يعتقد أن روبرت لي المرشح الأكثر تأهلاً إذا كنا في كل مرة نُرسِل فيها تلك المجموعة إلى غرفةٍ للتداول بشأن هذا، ودون أيّ اختلاف في الأدلة، سيظهر لنا جواباً مختلفاً. وبذلك وعلى كونِ حالة المجموعة في قسم التاريخ تُعَدّ -بحسب مقاربة JAA2- مثالاً جليّاً على اعتقاد المجموعة، إلا أن هشاشة الحكم فيها جعلت الأخير خاطئاً.

ويمكن طرح حالة مماثلة لبيان إشكال المقاربة الأخرى PBAA، كما يأتي:

---

(29) أهدِف هنا إلى تضمين تلك الحالات النادرة التي قد يجادل فيها أحدهم بأن الاعتقاد قد يحضُر ويذهب دون تغيّر في الأدلة؛ كالتدخل المباشر في الدماغ. أشكر ناثان لوفر على تعليقه الذي كان سبباً لإضافة هذه الفقرة.

استخراج مُجمَل أحكام قسم التاريخ (أو: قسم التاريخ-مجمل): يَدرُس ثلاثة أعضاء من قسم التاريخ في إحدى الجامعات الرائدة، قضيّة اختيار المرشح النهائي الذي سيُمنَح القبول في برنامج الدراسات العليا، إذ يُفترَض بالأعضاء أن يتخذوا قرارَهم على أساس النظر في ثلاث قضايا مستقلة: أولاً، مستوى تميز عيّنة المتقدم الكتابية. ثانياً، مستوى رصانة رسائله. ثالثاً، مستوى تميز خلفيته الدراسية. فإذا اعتقدَ أحد الأعضاء بأن العيّنة الكتابية لطالبٍ ما محل إعجاب أكبر، ورسائله هي الأكثر رصانة، وبأفضل خلفية دراسية، فسيُدلي بصوتِه لاختيار هذا الطالب، وإلا فالعكس. وبذلك أتت أصوات الأعضاء في قضية اختيار روبرت لي -أحد المرشحين في القائمة المُنتَقاة- كما يأتي:

	أفضل عينة كتابية؟	أفضل رسائل؟	أفضل خلفية دراسية؟	**أفضل مرشح؟**
A	نعم	لا	نعم	لا
B	لا	نعم	نعم	لا
C	نعم	نعم	لا	لا

وبعد إتمام الإدلاء بالأصوات، أعلنَ رئيس القسم أن عليهم، إذا لم يتوصّلوا إلى قرار الآن، الاجتماعَ مرة أخرى غداً، فقرَّر الأعضاء استعمال إجراء 'استخراج مُجمَل المقدمة' للخروج برأي قسم التاريخ، لكي لا يضطروا إلى الاجتماع مرة أخرى؛ فنَتجَ أن المجموعة تعتقد بأن روبرت لي هو أفضل مرشح للقبول، وبُلِّغَت بهذا الإدارة بعد ذلك.

كما في حالة **قسم التاريخ**، درَس أعضاء قسم التاريخ في هذه الحالة قضية المتقدمين لبرنامج الدراسات العليا بالنظر إلى مؤهلاتهم، وعليه لم يوجد كما هو واضح تجاهل تامّ للحقائق، لكنهم اختاروا استعمال إجراء 'استخراج مُجمَل المقدمة' اختياراً لم يأتِ إلا بدافع تجنب عقد اجتماع آخر للقسم، ما يُعرّض الحالة الناتجة لهشاشة الحُكْم؛ إذ لو تداول أعضاء المجموعة الأدلة ذاتها بوقت

مغاير دون أي تغير مَعنيّ بالمعلومات المطروحة في أثناء التداول، لكان من المرجح وبشدة أن يخرج قسم التاريخ بوجهة نظر مختلفة، ولكون قرار الأعضاء أن يستخرجوا مُجمَل اعتقاداتهم عبر إجراءٍ قائمٍ على المقدمة، لم يكن مدفوعاً إلا بقيد قرينَة عمَليّة لا يوجد ما يدعو إلى افتراض ظهورها بسياق آخر، فإن قسم التاريخ لا يبدو أنه يعتقد بأن روبرت لي هو الأكثر تأهلاً بين المرشحين، مع أن مقاربة PBAA تَحكُم أنه كذلك.

أودّ أن أعود هنا خطوة إلى الوراء لمناقشة سمةٍ تشترك فيها ظاهرة هشاشة الحُكْم مع إشكالات أكاذيب المجموعة وهرائها، ثم تقديم تشخيص أعمق لإخفاق المقاربات اللا-إجمالية في تفسير اعتقاد المجموعات. لاحِظ ابتداءً أن القبول المشترك واختيار إجراءٍ لاستخراج المُجمَل، هما أفعال تخضع للتحكم الطوعيّ المباشِر لأعضاء المجموعة، إذ التحكم الطوعيّ هو الذي مكّنَ أعضاء شركة فيليب موريس من أن يقرروا ببساطة أن يقبلوا قبولاً مشتركاً أن التدخين آمن، وهو الذي أتاح لأعضاء قسم التاريخ أن يختاروا قبول روبرت لي بوصفه الأكثر تأهلاً، وأتاح للأعضاء ذاتهم أخذ إجراء مُجمَل المقدمة لتحقيق نتيجة بعينها. وبذلك قد تدفع الأعضاءَ كذلك عواملُ عديدَة منفصلة تماماً عن الاستجابة لما هو عليه العالم، بدءاً من المنافع الاقتصادية لشركة فيليب موريس، وانتهاء بأهواء زملاء الأقسام ورغبتهم في إنهاء الاجتماعات بوقتٍ محدد.

وهنا يَكمُن الإشكال: إن للاعتقادات توجُّه **'أن يُطابق العقلُ العالمَ'**، قيل -على سبيل المثال- إن الاعتقادات تهدف إلى الصدق، وبهذا فهي تهدف إلى أن تطابق العالم، أو إن الاعتقادات تقوم أو تُعَدّ ملائمة حين تطابق العالم. وبعيداً عن التفاصيل، تختلف الاعتقادات اختلافاً مهماً عن الرغبات؛ فللرغبات توجُّه **'أن يُطابق العالمُ العقلَ'**، إذ تهدف الرغبات إلى أن يكون العالم على نحو معين، ولا تصبح مُلبَّاة إلا حين يطابقها العالم، يقول مارك بلاتس: «لا بد من تغيير الاعتقادات لتلائم العالم، لا العكس»، في حين «لا بد من تغيير العالم -

وبلا هوادة- ليلائم رغباتنا، لا العكس» (Platts 1979, p.257)[30]. إلا أن اعتقاد المجموعات قد يفتقر وبشدة عند فهمِه وفقاً للمقاربات اللا-إجمالية إلى مطابقةِ العقل العالمَ هذه؛ فقبول أعضاء شركة فيليب موريس بحالة شركة تبغ قبولاً مشتركاً أن التدخين آمن، لم يكن بهدف مطابقة موقف الشركة مع العالم، أو حتى الاستجابة لما هو عليه العالم، بل على العكس تماماً؛ استجابَ موقف الشركة للصورة التي تودّ أن يكون عليها العالم، لذلك فهو يتصل بالرغبة أكثر من اتصاله بالاعتقاد، إذ رغبت الشركة أن يكون التدخين آمناً فقبلتْ قبولاً مشتركاً أنه كذلك في محاولةٍ لجعل العواقب كما لو كان العالم حقاً على هذه الصورة؛ وعليه فإن موقف شركة فيليب موريس ينزع إلى توجُّه 'أن يُطابق العالمُ العقلَ'[31].

بما أن مطابقة العقل العالمَ من السمات المُميِّزة للاعتقاد، ولعدم استطاعة اللا-إجمالي ضمان تحققها في اعتقاد المجموعات، فلا شك أننا بحاجةٍ إلى البحث عن تفسيرات أخرى من أجل فهم هذه الظاهرة.

4.1 هشاشة الأُسُس

لننتقل إلى الإشكال الأخير في النزعة اللا-إجمالية، الذي أسمّيه هشاشة الأُسُس، بادئين بصورة إصابته مقاربة 2JAA، انظر مثلاً الحالة الآتية:

> **قسم اللغة الإنجليزية**: ناقشَ قسم اللغة الإنجليزية بإحدى الجامعات الرائدة قضيّة اختيار المرشح النهائي الذي سيُمنَح القبول في برنامج الدراسات

(30) لا يؤيد بلاتس ذاته وجهة النظر هذه.

(31) أشرتُ سابقاً إلى أن الاعتراض القياسيّ على المقاربات اللا-إجمالية يتمثل في كون اعتقاد المجموعة ينتهي به الأمر طوعياً مباشراً بصورة أكبر بكثير ممّا هو عليه اعتقاد الأفراد، وفي حين تقوم حجتي هنا أيضاً -جزئياً- على طوعيّة القبول المشترك واختيار إجراءٍ لاستخراج المُجمَل على حد سواء، إلا أن شاغلي الرئيس هو اتخاذ بنية الاعتقاد توجُّهاً للمطابقة خاطئاً بالنموذج اللا-إجمالي.

> العليا، فقبِلَ كل أعضاء القسم قبولاً مشتركاً أن سارة بيترز أفضل المرشحين، إلا أن نصفهم قد قبل بذلك لاعتقادهم بأن تأهلها عالٍ، في حين قبل النصف الآخر لاعتقادهم بأن مستوى تأهلها في غاية الضعف؛ فقد صادَفَ أن يضمّ النصف الأخير موظفين ساخطين وَدُّوا إفساد قسمهم، ولن يكون «أفضل المرشحين» -برأيهم- إلا فرداً سيتسبَّب على الأرجح بخفض التصنيفات العالميّة للبرنامج.

إن مقاربة القبول المشترك -كما أسلفنا- تعُدّ هذه الحالة مثالاً جليّاً على تحقق اعتقاد المجموعات، لكن لاحِظ: بما أن قبول أعضاء قسم اللغة الإنجليزية المُشتَرك للقضية القائلة إن سارة بيترز أفضل المرشحين أتى لأسباب مغايرة، بل ومتضادّة، فقد أصابت الموقفَ الناتجَ هشاشةُ أسُسٍ لا نراها في حالات الاعتقاد القياسية. لنقل إذن: إن موقف مجموعةٍ ما يأتي هشَّ الأساس إذا تعارضَت أسس اعتقادات جماعة فرعية مُعتبَرة من أعضائها مع أسس اعتقادات جماعة فرعية مُعتبَرة أخرى. وغنيّ عن البيان وجه إصابة موقف القسم بشأن سارة بيترز أعلاه بتلك الهشاشة؛ إذ تكفي ملاحظة كيف أن أيّ دليل سيمتلكه القسم مستقبلاً يخصّ مؤهلات سارة بيترز، سواء كان لمصلحتها أم ضدها، سيُعَدّ معارضاً لاعتقاد المجموعة؛ إذ سيتسبَّب مثلاً الدليل الداعم لتأهلها بأن يَكُفّ أولئك الموظفون الساخطون عن عدِّها أفضل المرشحين، وسيُقنِع الدليل المقوّض لتأهلها النصف الآخر من أعضاء القسم بكونها لم تعُدْ أفضل مرشح للقبول، وقد يأتي بطبيعة الحال هذا المثال بصورٍ أكثر تعقيداً، فيعتقد ربع أعضاء المجموعة بأن (س) للسبب (د)، ويعتقد ربعٌ آخر بأن (س) للسبب (ر)، وهلمّ جرا؛ كلما ازداد عدم تجانس مُنطلَقات القبول المشترك عند أعضاء المجموعة، ازدادت هشاشة أساسِ الموقف الناتج.

إن هشاشة الأسُسِ هذه لا تتوافق -بزعمي- مع اعتقاد المجموعات، لسببين على الأقل؛ أما الأول فلا بد أن يكون اعتقاد المجموعة ممّا يخضع للتقييم الإبستمولوجي بنحو ملائم، والحالات هشة الأسُسِ ليست كذلك؛ إذ

يجب -على وجه التحديد- أن تكون اعتقادات المجموعات قابلة للتقييم بوصفها عقلانية أو غير عقلانية، مسوَّغة أو غير مسوَّغة، مدحوضة أو غير مدحوضة وهلمّ جرا. وعندما تعتنق مجموعة ما اعتقاداً هشَّ الأساس بهذه الصورة، فإنه لا يمكن حتى إعطاء تقييم واحد مُتَّسق، إذا حصل -مثلاً- قسم اللغة الإنجليزية على دليلٍ إضافيٍّ ضدّ تأهل سارة بيترز، فهل سيصبح اعتقاد القسم بأنها أفضل المرشحين اعتقاداً غير عقلاني؟ أم غير مسوغ؟ أم مدحوضاً؟ لا يمكن إعطاء إجابة واحدة هنا، فعند النظر إلى الأمر انطلاقاً من أُسُس اعتقادٍ معينة سيُعَدّ ذلك الدليل ضد اعتقاد القسم، وعند النظر انطلاقاً من أُسُسٍ أخرى فسينقلب ليكون داعماً لذلك الاعتقاد. وإن هذا الافتقار الشديد للاتحاد يكشف أن موقفاً يُزعَم انتماؤه بمُفرَده إلى مجموعةٍ ما، ليس في الواقع إلا حزمة اعتقاداتٍ للأفراد.

هذا لا يعني -بطبيعة الحال- أن على كل أعضاء المجموعة حيازة اعتقادٍ للأسباب ذاتها، فإحدى المزايا المعرفية لاعتقاد المجموعة هي إمكانُ أن يعتنقَ كلُّ أعضاء المجموعة اعتقاداً ما لأسباب متباينة يدعم بعضها بعضاً؛ ما قد يجعل الموقف الناتج **أحسَن حالاً** إبستمولوجياً من أيّ موقفٍ للأعضاء يؤخذ مُفرَداً، غير أن ما يهمنا هنا أن اعتقاد المجموعة لا يمكن أن يكونَ هشَّ الأساس، فهذا يستلزم تضاربَ أُسُسِ الاعتقادات التي يعتنقها الأفراد تضارباً شديداً.

أما السبب الثاني، فلا بد أن يكون اعتقاد المجموعة ممّا يمكن إدراجه بنحو متسق في التداولات الجمَاعيّة المتعلقة بالأفعال المستقبلية للمجموعة، والحالات هشة الأُسُسِ لا يمكن معها فعل ذلك. على سبيل المثال، إذا ناقشَ قسمُ اللغة الإنجليزية فعلاً سيتخذه، فعليه التوصل إلى قراراتٍ كانت لتأخذها مجموعةٌ تعتقدُ بأن سارة بيترز أفضل المرشحين؛ كترشيحها للحصول على زمالة جامعية أو إعطائها خطاب دعمٍ جيد، غير أن هذا لن يحدُثَ في واقع الأمر، إذ سيتداول نصفُ أعضاء القسم تداولاً ليس معهوداً إلا لمجموعةٍ تعتقد

بأن سارة بيترز أسوأ مُرَشح، وعليه سينشأ خلافٌ حادٌّ بين الأعضاء بشأن الأفعال المستقبلية المتعلقة بهذه القضية، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إما إلى عدم التحرُّك وإما إلى عدم الاتساق وإما إلى تغيّر أسُسِ بعض الأعضاء.

لا أخالها تصعبُ ملاحظة وجودِ إشكالٍ في هشاشة الأسُس يواجه مقاربة PBAA كذلك، إذ يمكننا ببساطة أن نفترض حالة مماثلة لـ **قسم التاريخ-مجمل** تماماً، إلا أن أصوات الأعضاء الواردة في أعمدة المقدمة مصابةٌ بهشاشةِ أسُس؛ فصوت العضو A لأفضلية العينة الكتابية لروبرت لي قد جاء -مثلاً- للسبب (ج)، وليكن لأن العينة تاريخيّة، في حين جاء صوت العضو C بأفضلية العينة للسبب (~ج)، أي لكونها ليست تاريخيّة؛ فالعضوان A وC لديهما تفسيران مختلفان للدَّور الذي اتخذه الجانب التاريخيّ في العينة، إذ رأى A أن ذلك الجانب كان محور الورقة الأساس، في حين لم يره C إلا دخيلاً داعماً لورقة غير تاريخية بأصلها. أما العضو B فجاء صوته بأفضلية رسائل روبرت لي للسبب (ب)، أي لأنها أظهرَت مهنيّته، أما صوت العضو C فجاء بأفضلية الرسائل للسبب (~ب)، أي لأنها أظهرت عدم مهنيّته؛ فهو يُفضّل المُحِبّ للتخصّص عوضاً عمّن هو بدرجة عالية من المهنيّة، وبذلك انطلق العضوان B وC من رؤى مغايرة لما ينطوي عليه النشاط المهني. ثم جاء أخيراً صوت العضو A بأفضلية خلفية روبرت لي الدراسية للسبب (ي)، أي لكونها شاملة، في حين جاء صوت B بأفضلية الخلفية للسبب (~ي)، أي لكونها محدودة؛ فهو يقدِّرُ العمقَ عِوضَ الشمول، وبذلك اختلف العضوان A وB في رؤيتهما لوجه الشمول في خلفية روبرت لي الدراسية، إذ يُقيم العضو A وزناً عند التقييم للمجالات البينية.

وبذلك أتت أصوات الأعضاء على النحو الآتي:

	أفضل عينة كتابية؟	أفضل رسائل؟	أفضل خلفية دراسية؟	أفضل مرشح؟
A	نعم / (ج)	لا	نعم / (ي)	لا
B	لا	نعم / (ب)	نعم / (~ي)	لا
C	نعم / (~ج)	نعم / (~ب)	لا	لا

لا حاجة إلى مزيد بيانٍ كيف أن مقاربة PBAA تعُدّ هذا مثالًا جليّاً على تحقق اعتقاد قسم التاريخ بأن روبرت لي أفضل المرشحين، غير أن موقف القسم الناتج -وكما في حالة قسم اللغة الإنجليزية- هش الأساس بنحو يجعله غير صالح للتقييم الإبستمولوجي الملائم؛ فلو حصَلَ قسم التاريخ -مثلاً- على دليل إضافي يخصّ عينة روبرت لي الكتابية، لصَعُب تحديد ما إذا كان هذا الدليل سيجعل اعتقادَ القسم -بأن روبرت لي أفضل المرشحين- غير عقلاني أم غير مسوغ أم اعتقاداً مدحوضاً، فعند النظر انطلاقاً من أسُس معينة قد يُعَدّ الدليل ضد الاعتقاد، وعندما ننظر انطلاقاً من أسُس أخرى قد يأتي الدليل لمصلحة الاعتقاد. وكما رأينا آنفاً، لا تتوافق هذه الهشاشة في الأسُس مع اعتقاد المجموعات.

إذن فظاهرة هشاشة الأسُس تقدّم سبباً إضافياً لرفض النزعة اللا-إجمالية في اعتقاد المجموعات.

5.1 مُقارَبة الفاعل الجماعيّ

لقد رأينا كيف أن الإشكال الجوهري الذي يواجه المقاربتَين اللا-إجماليتين التقليديتين في اعتقاد المجموعات -2JAA وPBAA- يتمثل بعدم قدرتهما على استيفاء مَطلبَي كذب المجموعة وهرائها؛ إشكالاً أراه سبباً حاسماً لرفض تلك المقاربات، لكن لاحِظ: تقطع هذه الحُجّة مسافة لا بأس بها نحو إحياءِ نهج إجماليّ عام في اعتقاد المجموعات، والسبب: كان يُنظَر تقليدياً إلى الإجمالية على أنها هي النهج الحدسيّ لفهم ظاهرة اعتقاد المجموعات، إلى أن أتت حالات مثل قسم الفلسفة وقسم الفلسفة 2 فقوّضَت ذلك؛ إذ زُعِمَ أنها تدل

على أن الاعتقادات الفردية بأن (س) عند أعضاء المجموعة ليست ضروريّة ولا كافية لتعتقد المجموعة بأن (س)؛ لكن إذا كان المشهد المَوصوف في حالة **قسم الفلسفة** لا يمكن تمييزه من أكاذيب المجموعة النموذجيّة وحالات الهراء، فلا شك أنه لا ينبغي لنا التسليم بعد الآن بأن قسم الفلسفة -حين قَبِل قبولاً مشتركاً أن جين سميث المرشح الأكثر تأهلاً لبرنامج الدراسات العليا- قد اعتقدَ بتلك القضية؛ وبذلك يسقط أحد الأسباب المركزية التي دعَت إلى رفض النزعة الإجمالية في المقام الأول.

غير أننا رأينا -كذلك- كيف أن إشكالات الهشاشة، ولا سيما الواقعة على مستوى الأسُس، تستبعد تماماً إمكان فهم اعتقاد المجموعات داخل الإطار الإجمالي، حتى وإن اعتقدَ كلّ عضو من أعضاء المجموعة بأن (س)، وذلك لأنهم قد يفعلون ذلك لأسبابٍ في غاية التضارب؛ ما يجعل الموقفَ الناتجَ غير صالح للتقييم الإبستمولوجي وللتداولات المستقبلية بشأن أفعال المجموعة، وعليه لن تكون هذه الحالة اعتقاداً للمجموعة. إن القضايا المتعلقة بالحُكْم وهشاشة الأسُس تدلّ -وبنحو شديد الأهمية- على أن لاعتقاد المجموعات ارتباطاً حاسماً بفهمنا المجموعات على أنها **فاعلة** بحد ذاتها؛ فعندما يُشكِّل الأفراد مجموعة ما، تنشأ بين اعتقاداتهم علاقات لا يمكن تقييمها على الوجه الملائم إلا على المستوى الجَماعيّ، وكشْفُ ما إذا كانت هذه العلاقات متسقة معاً -مثلاً- أو غير متسقة، أمر بالغ الأهمية من أجل تقييم مدى مناسبة الموقف الاعتقاديّ لتحديد أفعال المجموعة، وطبيعة هذه العلاقات القائمة على المستوى الجَماعي تؤثر تأثيراً مباشراً فيما إذا كان فعلُ المجموعةِ عقلانياً أم مُسوَّغاً، انطلاقاً من مواقفها الاعتقادية.

لذلك أقترح المُقارَبة الآتية في اعتقاد المجموعات، التي تتجاوز كل تلك الإشكالات التي تعانيها الأطروحات الأخرى:

مُقارَبة الفاعل الجماعيّ: تعتقد المجموعة (أ) بأن (س) إذا وفقط إذا: 1-

> اعتقدَت نسبة مُعتبَرة من الأعضاء الفاعلين في (أ) بأن (س)، 2- يُنتِج جَمع أسُس اعتقاداتهم بأن (س) حزمةً اعتقاديةً متسقة جوهرياً[32].

توجد خمس سمات في مُقارَبة الفاعل الجماعيّ تجدر ملاحظتها؛ أما الأولى فإن إضافة الشرط الأول، الذي يقتضي اعتقاد نسبة مُعتبَرة من الأعضاء الفاعلين، يُمكّن مقاربتي من استيفاء مَطلبَي كذب المجموعة وهراء المجموعة. ولرؤية ذلك، لاحِظ عدم تحقق هذا الشرط في حالة **شركة تبغ**، حين لم يعتقد أيّ عضو في مجلس إدارة شركة فيليب موريس بأن التدخين لا يسبب إدماناً شديداً، ولا يضرّ بصحة الفرد، كما أنه لم يتحقق في حالة **شركة نفط**، حين لم يعتقد أيّ عضو في مجلس الإدارة التنفيذية لشركة بريتش بتروليوم (BP) أن المشتتات المُستعمَلة آمنة؛ وعليه فإن مقاربة الفاعل الجماعيّ هذه قادرة على أن تشمل الحكم القائل بكذب شركة فيليب موريس في الحالة الأولى، وممارسة شركة بريتش بتروليوم الهراء في الحالة الثانية، وبذلك فإن لدى هذه المقاربة الموارد اللازمة للتمييز بين مجموعةٍ تُعرِب عن اعتقادها من جهة، وكذب المجموعة أو مُمَارستها الهراء من جهةٍ أخرى.

أما السمة الثانية، فهي تجاوُز مقاربة الفاعل الجماعيّ إشكال هشاشة الحُكْم؛ فاعتقاد المجموعة بحسب هذه المقاربة لا تُحدِّده تلك العوامل الخاضعة لتحكم الأعضاء الطوعيّ المباشر، كالقبول المشترك أو اختيار الإجراء الذي يُستَخرج به المُجمَل، وما نشوء هشاشة الحُكْم إلا بسبب هذا المستوى من الطوعيّة. في حالة **قسم التاريخ** مثلاً، اختارَ الأعضاء بكل بساطة قبول روبرت لي بوصفه الأكثر تأهلاً، وقد تسبَّب هذا الاختيار -الذي ارتكز بكُليّتهِ على عوامل براغماتية- بجَعْل حُكْم المجموعة هشاً، ولو أنهم تداولوا القضية ذاتها

(32) أحد الدروس التي عادةً ما تُستَخلص من مفارقة التمهيد (Preface Paradox) أنه ليست كلّ أنواع عدم الاتساق غير عقلانية؛ وعليه فإن هدف إضافة «جوهرياً» هنا هو إتاحة المجال للمجموعات كي تعتقد، حتى عند وقوع عدم الاتساق هذا.

بالأدلة ذاتها لكن دون القلق بشأن انتهاء الاجتماع بعد خمس دقائق، لكان من المرجّح وبشدة أن يتوصلوا إلى نتيجة مغايرة. كذلك في حالة **قسم التاريخ- مجمل**، عولِجَ اختيار الإجراء الذي يُستخرَج به المُجمَل بصورة مباشرة، وبمجرد أن رجَت المجموعة التوصل إلى النتيجة المنتظرة؛ ما جعَلَ اعتقاد المجموعة في الحالتَين خاضِعاً لأهواء الأعضاء ورغباتهم المؤقتة. في المقابل، يؤمِّن الشرط الأول في مقاربة الفاعل الجماعيّ وجود علاقة وثيقة بين اعتقاد المجموعة واعتقادات الأفراد، بنحو لا يتيح للتحكم الطوعيّ أن يكون على مستوى المجموعة أكبر مما هو عليه على مستوى الأفراد، وحصيلة ذلك اعتقاد مجموعةٍ لم يعُدْ أكثر عرضةً لهشاشة الحُكْم من الاعتقادات الفردية.

ويتصل ذلك بالسمة الثالثة؛ إن لاعتقاد المجموعة بحسب مقاربة الفاعل الجماعيّ توجُّه المطابقة الصائب، فبما أن لاعتقادات الأفراد توجُّه 'أن يُطابق العقلُ العالمَ'، وبما أن اعتقادات الأفراد هذه تضع اللبنات الأساس لاعتقاد المجموعة بحسب وجهة النظر هذه؛ فذلك يُكسِب اعتقاد المجموعة هو الآخر توجُّه 'أن يُطابق العقلُ العالمَ'.

رابعاً، لأن الشرط الثاني في مقاربة الفاعل الجماعيّ يقتضي ألا تكون أسس اعتقادات الأعضاء الفاعلين غير متسقة، فالمقاربة تتجاوز إشكال هشاشة الأسس؛ إذ في حالاتٍ مثل **قسم اللغة الإنجليزية** على وجه الخصوص، أدَّى التضارب الشديد في أسباب الأعضاء عند قبولهم أن سارة بيترز أفضل المرشحين، إلى عدم تحقق الشرط الثاني؛ ما جعل الموقف الناتج لا يُعَدّ اعتقاداً للمجموعة. لكن كيف علينا فهم هذا الشرط الذي يقتضي اتساق الأسباب؟ تتعدد سبُل فهمه؛ إحداها أن يُفهَم تحقق الاتساق عند وجود أدلة داعمة، وعدم الاتساق عند نقصها[33]، يمكن كذلك فهم تحقق الاتساق عند تجاوز سُلطة الدِّقة؛ أي يجب للخروج بحزمة متسقة من الاعتقادات، ألا يوجد

(33) انظر كولودني (2007).

حزمة نظيرة لها أفضل أو أسوأ عند النظر إلى مستوى الدقة العام، والعكس بالعكس[34]. ولا أتخذ هنا أيّ موقف بشأن كيفية فهم هذا المفهوم تحديداً، إنما يكفي لأغراضنا هنا أن يوجد -حدسياً- عدم اتساقٍ في أسُس الأعضاء في حالات مثل **قسم اللغة الإنجليزية**، ووجود أطروحات متاحة بوسعها تفسير ذلك.

أما السمة الخامسة فعلى أن مقاربة الفاعل الجماعيّ ليست ذات نزوع إجمالي بسيط، إلا أنها تواجه الاعتراض ذاته الذي تقدمه حالات مثل **قسم الفلسفة 2**؛ والذي مفاده أنه قد يعتقد كلّ فردٍ من أعضاء المجموعة بأن (س)، دون أن يكون لهذا الاعتقاد صلة البتة بأهداف المجموعة ومقاصدها، فقد اعتقدَ كل فردٍ من أعضاء قسم الفلسفة -مثلاً- بأن أفضل حمّص بالفلفل الأحمر في شيكاغو يوجد بمتجر هول فودز، على انفصال هذا انفصالاً تاماً عن اهتمام هذا الكائن الجَماعي وأهدافه. ويكمُن الإشكال هنا -المتوجِّه لمقاربتي- أنه بما أن أسُس اعتقادات الأفراد أتت متسقة، فسينتهي المطاف بقسم الفلسفة معتقداً بوجود أفضل حمّص بالفلفل الأحمر في شيكاغو بمتجر هول فودز، مع أن هذا حدسيّاً الحكم الخاطئ.

ورداً على ذلك، لاحِظ أنه يوجد فرق بين مجموعةٍ لديها اعتقاد من جهة، ومجموعةٍ لديها اعتقاد وثيق الصّلة أو مهم من جهة أخرى؛ لا شيء يخصّ -بحد ذاته- القول إن قسم الفلسفة يعتقد بوجود أفضل حمّص بالفلفل الأحمر في شيكاغو بمتجر هول فودز، كل ما في الأمر أن هكذا اعتقادات لا تهمنا كثيراً كي نسنِدها إلى المجموعة، ويَصدُق هذا أيضاً في حالة الأفراد، على عدم حَجْبنا الاعتقاد هنا. على سبيل المثال، من المرجح أنك تعتقد بأن البرتقال لا يُنجِبه حيوان الكنغر، وأن عمر الأرض أكثر من 20 عاماً، غير أني لا أنسب هذه الاعتقادات صراحةً إليك إلا بظروفٍ استثنائية، لماذا؟ لأن

---

(34) انظر بريجز وكارياني وإيسوران وفيتلسون (2014).

مثل هذه الاعتقادات ليست موضع اهتمامي، ولا يستلزم هذا عدم اعتناقك إياها، ما ينطبق ذاته -وفقاً لمقاربة الفاعل الجماعيّ- على حالة المجموعة.

تَجدُر الإشارة إلى أن اللا-إجمالي، بلجوئِه إلى مثل هذا الاعتراض، يلتزم مفهوماً على الطرف النقيض تماماً من الحدسيّة في الاعتقاد، سواء جاء الأخير جماعيّاً أو فردياً. هَب مثلاً أن كلّ عضو في منظمة بيتا (PETA) يعتقد بأن فيلم 'المواطِن كين' (Citizen Kane) أعظم فيلم شهده التاريخ على الإطلاق، لن تعتقد المنظمة -وفقاً للاعتراض- بهذا في الوقت1 لعدم وجود صلةٍ تربطه بأهداف المجموعة، غير أن المجموعة ستعتقد به لاحقاً في الوقت2 بمجرد أن يُعلِن رئيسها أن المنظمة ستبدأ بعمل تقييم شامل لتصوير/ وصف الحيوانات في الأفلام؛ لم يتغير أيّ شيء في سيكولوجية أيّ عضو داخل المجموعة، أو ما القضايا التي يقبلها، إلا أن المجموعة اكتسبَت ذلك الاعتقاد بمجرد إعلانٍ أعلنه رئيسها، وأرى هذه المحصّلة سبباً إضافياً للشك في قوة هذا الاعتراض.

سادساً، لعلّنا نعود هنيهةً إلى الحالات التي بدأ بها هذا الفصل، لكيلا يُظَنّ أنها تمثل حقاً إشكالاً لمقاربة الفاعل الجماعيّ مفاده: إذا كان الوصف الحدسيّ لحالة قسم الفلسفة -مثلاً- يقول بتحقق اعتقاد المجموعة أن جين سميث هي الأكثر تأهلاً لبرنامج الدراسات العليا، مع أنه لم يعتقد عضو فيها بذلك، فإن مجرد كون الحالة تطابق في صورتها الهيكلية كذب المجموعة وهراءها، لا يقوّضُ حدسيّة هذا الوصف. بعبارة أخرى، تصف حالة قسم الفلسفة مشهداً يبدو فيه اعتقاد المجموعة حاضراً، بغض النظر عن تشابهها مع حالات يغيب فيها ذلك الاعتقاد بوضوح.

لكن دعني أقل -رداً على ذلك- إن وجه حدسيّة اعتناق المجموعة ذلك الاعتقاد ليس واضحاً لي إطلاقاً. توجد في الواقع عدّة طرائق أخرى معقولة لوصف هذه الحالة لا تتضمن اعتقاداً البتة، إذ يمكننا القول مثلاً إن الموقف

الرسمي لقسم الفلسفة يتمثل بأنّ جين سميث هي المُرَشَّح الأكثر تأهلاً لبرنامج الدراسات العليا، أو إن قسم الفلسفة قد عزمَ على **قبول** ذلك[35]، أو إن هذا **رأيه العلَنيّ** وما إلى ذلك؛ كل هذه الأوصاف توضح -دون التذرُّع بمفهومِ اعتقاد المجموعات- بأن للمجموعة علاقة بتلك القضية التي ليس على أيّ فردٍ اعتناقها، علاقة تقوم دون أي التزامٍ كإرادة المجموعة التي تتجاوز إرادة مجموع أعضائها. وبإمكاني قول مثل هذا في حالة هيئة المُحلّفين؛ إذ قد يتوصل المحلفون إلى نتيجةٍ بإدانة/براءة المُدَّعى عليه انطلاقاً من قوانين وُجِّهوا باتباعها، دون أن يكون بينهم -في واقع الأمر- محلف واحد يعتقد بتلك النتيجة، وبذلك يأتي حُكْم المجموعة بأن -لِنقُل- المدعى عليه بريء مع عدم اعتقاد أي عضو فيها بصدق ذلك.

إذن فإن مسألة حدسيّة اعتناق المجموعة اعتقاداً لم يعتنقه أحد من أعضائها في حالة **قسم الفلسفة** تبدو لي أمراً غنيّاً عن البيان.

سيضفي تأمّلُ النظيرِ الفرديِّ للحالة دعماً أكبر لهذا الاستنتاج؛ هَب أن عضواً واحداً من قسم الفلسفة قد أبلغَ الإدارة بأن جين سميث هي الأكثر تأهلاً لبرنامج الدراسات العليا دون أن يعتقد بهذه القضية، كيف سنصِفُ هذا المشهد؟ يتمثل الجواب القياسي بأن العضو قبِلَ القضية دون أن يعتقد بها، لكن لِمَ لا نقول هذا في حالات مماثلة تماماً من جميع الجوانب باستثناء أن المَعنيّ مجموعة لا فرد؟ لماذا بمجرّد دخول كائن جماعي تنقلبُ سيكولوجية القبول إلى اعتقاد؟ إن عدم وجود إجابة وجيهة -كما يبدو- يُبطِل استعمال حالة **قسم الفلسفة** لرفض مقاربة الفاعل الجماعيّ.

في الختام، سأشير إلى بضع نقاطٍ عامة في اعتقاد المجموعات، ودروس في مُنتَهى الأهمية نَخرجُ بها من النظر في أكاذيب المجموعات (والظواهر الشبيهة كممارسة الهُرَاء). إن ما أطرحه عموماً محل معارضة خصومٍ من جانبين

---

(35) طوّرَ هذا الرد بإسهاب راي (2001) ومايرز (2002) وهكلي (2007).

مختلفين جذرياً[36]؛ يرى الجانب الأول ألا وجود -ببساطة- لاعتقادٍ للمجموعات، وأي حديثٍ بخلاف ذلك ليس إلا مجازياً، وأن معاملة اعتقاد المجموعات بوصفه ظاهرة جديرة بالمُعالجَة الفلسفية بحد ذاتها أمر -بحسبهم- مغلوط إلى أبعد حد. أما الجانب الآخر، فيُصرّ على حيازة المجموعات «إرادة مستقلة»[37]، وأن حالاتها العقلية تتجاوز -أو تتباين عن- مجموع حالات أعضائها، فلا يقوم -بحسبهم- اعتقاد المجموعة على اعتقادات الأفراد، ولا حتى جزئياً، فالظاهرتان مختلفتان تماماً. وإن ما آمله أن هذا الفصل قد بيَّنَ كيف أن إنعام النظر في أكاذيب المجموعات من شأنه أن يكشِف وجه خطأ هذين الجانبين جميعاً؛ فإذا انطلقنا ممّا أعُدّه واقعاً لا نزاع فيه -أي إن المجموعات تكذب- فسيتضح تماماً وجه حيازة المجموعات اعتقاداتٍ حقيقية، وحاجتها إلى عدم الانفصال عن اعتقادات الأفراد على حدٍّ سواء.

لفهم هذا؛ لاحِظ -ابتداء- أننا حين نتحدث عن مجموعاتٍ تكذب، فالأمر ليس ببساطة مجازياً، إذ عندما قال فريدريك ريلر في المرئيّ المُسجَّل إنه صدَّقَ أكاذيب شركة فيليب موريس حين زعمَت عدم وجود دليل علمي وجيه على أن السجائر تسبب سرطان الرئة[38]، لم يكن يتحدث حديثاً فضفاضاً، بل نسبَ كذبة كاملة إلى الشركة، تماماً كما قد ينسبها إليك أو إلي؛ وعليه فالمجموعات يُمكِن أن تكذب، وحين تفعل قد تأتي العواقب وخيمة.

لكن لاحِظ: إننا ومن أجل فَهم ما يعنيه أن تكذب مجموعةٌ ما، نحتاج إلى

---

(36) قد يُظَنّ أن هذا التمييز يقتصر على الفرق بين النزعتين الإجمالية واللا-إجمالية، لكن هذا يُجانب الصواب؛ إذ لا يعني أخْذ الإجمالي -مثلاً- اعتقادَ المجموعة بالنظر إلى اعتقادات الأفراد تبنّيه صورة من صور النزعة الإقصائية في اعتقاد المجموعات، واهتمامي هنا بمعارضة أولئك المناهضين للتنظير بشأن اعتقاد المجموعة لِعدِّهم الحديث في هذه الظاهرة ليس إلا مجازياً.

(37) انظر على سبيل المثال بيتيت (2003).

(38) انظر النقاش السابق في هذا والوارد في الجزء 2.1 من هذا الفصل.

تصوُّرٍ رصينٍ لما يَعنيه أن تمتلك المجموعة اعتقاداً؛ فالشرط الضروري المُتفَق عليه في مختلف التصورات المعقولة للكذب -حتى تلك التي على خلاف شديد- يتمثل بأن الكاذب إما أن يعتقد بأن القضية التي يقولها كاذبة، وإما لا يعتقد بأنها صادقة[39]، وعليه فإنّ مَفهوم اعتقاد المجموعة يقع في صميم فهمنا أكاذيبَ المجموعات، ولكوني أرى وقوع كذب من المجموعات أمراً لا نزاع فيه، فإني أرى حيازتها الاعتقادات ممّا لا شكَّ فيه كذلك[40].

غير أنه لا يمكن -كما رأينا في هذا الفصل- أخْذ مفهوم اعتقاد المجموعات -اللازم من أجل التنظير في أكاذيب المجموعات- وفقاً لما طُرِحَ داخل الإطار اللا-إجماليّ، والذي يقدِّم نتائجَ مغلوطة لحالات الأكاذيب النموذجيّة؛ وبذلك فإن على اعتقاد المجموعة أن يكون ذا صلةٍ وثيقةٍ باعتقادات الأفراد، وإلا سيُتاح المجال أمام سماتٍ كالدوافع الاقتصادية لتحدِّد كُليّاً ما إذا كانت المجموعة تمتلك اعتقاداً، ومن ثم ما إذا كانت تكذب، فإذا أتى -على سبيل المثال- الاعتقاد بأن التدخين آمن خادماً لمصالح شركة فيليب موريس الاقتصادية، فكل ما يجب فعله -بحسب معظم المقاربات اللا-إجمالية- من أجل ردّ جدارة اللوم على خداع المدخنين؛ إدخال أعضاء المجموعة الفاعلين في غرفةٍ وجَعْلهم يتفقون على أن التدخين آمن ثم فجأة: أصبحَت فيليب موريس تعتقد بأن التدخين آمن، ولا وجود لكذبٍ في إبلاغ الجمهور بذلك حتى أمام محاكم القضاء. إذا بدا لك هذا الاستنتاج مغلوطاً في صميمه -كما بدا لي-، فعليك النظر في الطرح الذي دافع عنه هذا الفصل في اعتقاد المجموعات.

---

(39) انظر مثلاً الإحالات الواردة في الهامش 36.

(40) لا يتعارض هذا مع تأييدي القول إن كثيراً من الظواهر المُسمّاة 'اعتقاد مجموعة' ليست حقاً كذلك؛ إذ أعد السواد الأعظم من هذه الحالات -كما قلت سابقاً- موقفاً رسمياً للمجموعة أو قبولاً أو حُكْماً وما إلى ذلك.

6.1 الخلاصة

لقد رأينا كيف أخفقَت المقاربات اللا-إجمالية في استيفاء مَطلبَي كذب المجموعة وهراء المجموعة، وكيف أن اعتقادَ المجموعة لا تُحدِّده حالات أو آليّات تخضع لتحكم الأعضاء الطوعيّ المباشر، ثم رأينا كيف أن المقاربات اللا-إجمالية تجانب الصواب حين ترى مواقفَ تنخر فيها هشاشة الحُكْم وهشاشة الأسُس بوصفها اعتقادَ مجموعات، الأمر الذي يُفقِد الأخير توجُّه 'أن يطابق العقلُ العالَمَ' ويجعله غير صالح للتقييم الإبستمولوجي الملائم والتداول الجَماعي؛ وبذلك فإن التوجه الراهن في الإبستمولوجيا الذي يرى أن النزعة اللا-إجمالية هي الخيار الأوحد خاطئ في صُلبه.

لقد دافعتُ -عوضاً عن هذه النزعة- عن مقاربة الفاعل الجماعيّ، التي أرى فيها اعتقاد المجموعة يعود بدرجة كبيرة إلى اعتقادات أعضائها، غير أنه مقيَّد كذلك وبصورة مهمة بالعلاقات التي لا تنشأ إلا على مستوى الجماعات، خصوصاً حين تمارس المجموعة فاعليتها الجماعية؛ وبذلك أخرجُ بأطروحةٍ لا ينجو فيها اعتقاد المجموعة من هشاشة الحُكْم وهشاشة الأسُس فحسب، بل وتستوفي كذلك مَطلبَي كذب المجموعة وهراء المجموعة، وعليه تقدِّم الموارد اللازمة لتحميل المجموعات مسؤولية أكاذيبها ومُمَارستها الهراء.

الفصل الثاني

ما الاعتقاد الجماعي المسوَّغ؟

يشيع القول إن المجموعات تعتقدُ بالقضايا، كمَا رأينا في الفصل الأول، وفي حين يرقى بعض تلك الاعتقادات إلى كونه معرفة ويتعثر البعض الآخر، يبقى التسويغ المعرفيّ ضمن السِّمات المركزية التي تُميّز بين هاتين الفئتين، لكن كيف يجب أن نفهم **اعتقاد مجموعةٍ ما اعتقاداً مسوغاً** بأن (س)؟[1].

غنيّة عن البيان أهمية هذا السؤال نظرياً وعمَلياً على حدّ سواء؛ إننا إذا لم نفهم تسويغ اعتقاد المجموعات لن نستطيع فهم إسنادنا الإبستمولوجي الشائع إلى الكائنات الجماعية، وفهم الأدلة التي تمتلكها أو عليها امتلاكها، والقضايا التي تعرفها أو عليها معرفتها. إلى جانب ذلك، تشغل الحالة التسويغيّة لهذه الاعتقادات موضعاً في غاية الأهمية من أجل تحديد ما إذا كانت المجموعات مسؤولة أخلاقياً وقانونياً عن أفعالٍ صدرَت منها، وعليه هل يجب أن تخضع للمُساءلة. إذا كانت إدارة بوش -على سبيل المثال- قد اعتقدَت بنحو مسوغ بأن العراق لم تمتلك أسلحة دمار شامل، فإن الإدارة لا تُعَدّ قد كذبت على الجمهور بقولها خلاف ذلك فحسب، بل ستقع عليها أيضاً جدارة اللوم الكامل عن مئات الآلافِ من الأرواح التي رحَلَت دون داعٍ في حربِ العراق.

(1) سأكرِّر قول 'اعتقاد مجموعةٍ ما بنحو مسوغ' بقضية معطاة، أو 'تسويغ المجموعة'، أو 'تسويغيّة المجموعة'، غير أن هذه جميعاً تعود إلى التسويغ المعرفي للمجموعات.

إلا أن موضوع تسويغ المجموعات لم يحظَ باهتمام كبير في الدراسات السابقة وبنحو يُثير الاستِغراب، أما القِلّة الذين تناولوه فكانوا على قسمين؛ منهم من فضَّل النزعة **التوسّعية**، التي تتعامل مع المجموعات على أنها كائنات تدور في فلكها الخاص بعيداً عن حالات اعتقادات أعضائها الإبستمولوجية، إذ لا تتضمّن الحالة التسويغيّة لاعتقاد المجموعة -بحسب هؤلاء- إلا الأفعال أو السمات التي تنشأ على مستوى الجماعات كالقبول المشترك للأسباب، ثم نرى -في القسم الآخر- من نزَعَ إلى **التفريغية**، حيث يُفهَم اعتقاد المجموعة المسوغ على أنه ليس إلا مُجمَل اعتقادات الأعضاء المسوغة.

أقدم في هذا الفصل اعتراضاتٍ جديدة على هذين النهجين، إن أصبتُ فيها فإننا بحاجةٍ إلى البحث عن تفسير ملائم لاعتقاد المجموعة المسوغ خارج ما قيل في النهجين المذكورين آنفاً كلياً؛ وبذلك فإني ومن هذه الاعتراضات أُقيم بناءَ دعوى إيجابيّة أواصل تطويرها والدفاع عنها، تتسق في زوايا مهمّة مع مقاربتي لاعتقاد المجموعة الواردة في الفصل السابق، أطلقتُ عليها **مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ**: حيث المجموعات تُعَدّ بحد ذاتها فاعلاً إبستمولوجياً حين تمتلك اعتقادات مسوغة تستجيب للأدلة والشروط المعيارية الناشئة فقط على المستوى الجماعي، مع كونها مقيدة تقييداً مهمّاً بالحالة الإبستمولوجية لاعتقادات أعضائها.

1.2 حُجَج التفاوت

يَجدُر بنا قبل الانتقال إلى تفسير تسويغ المجموعات بيان نقطتَين في موضوع هذا الفصل؛ أما الأولى فإن محل النظر والتحليل -في كل الآراء التي سنطرحها- التسويغ **الاعتقاديّ لا القَضَويّ**، وعليه فالسؤال المطروح متى يكون لدى المجموعة اعتقاد مسوغ -أي أنْ تعتقد المجموعة بنحو مسوغ بأن (س)-، وليس عمّا إذا كان لدى المجموعة تسويغ للاعتقاد بقضيةٍ ما دون الاعتقاد بها بالضرورة -أي حيازة المجموعةِ تسويغاً للاعتقاد بأن (س)-. ثانياً، لا تُعالِج

تلك الآراء إلا التسويغ **المعرفي**، الذي يؤدي دوراً مركزياً في تحويل الاعتقاد الصادق إلى معرفة(2)، وعليه لن يُدرَج التسويغ العمَلي والأخلاقي فيما يلي من نقاش.

لنبدأ مع وضع ما سبق في الحُسبَان بالنزعة التوسعية في تسويغ اعتقاد المجموعات، حيث الداعم الأساس لهذه النزعة **حُجَج التفاوت**، التي يُزعَم أنها تدل على إمكان حدوثِ تفاوتٍ في الحالة التسويغية بين اعتقاد المجموعة واعتقادات أعضائها؛ إذ قد تعتقد المجموعة -بحسب قولهم- بأن (س) بنحو مسوغ مع عدم اعتقاد أيّ فرد من أعضائها بأن (س) بنحو مسوغ. وتنقسم الحالات التي تُطرَح من أجل إثبات هذا إلى نوعين رئيسَين، دعنا نسمِّهما: **حالات الأدلة المغايرة**، وحالات **التفاوُت في ظروف المُخاطَرَة المعرفية**.

لمثالٍ من النوع الأول انظر ما يأتي:

> **أدلة مغايرة**: تداولَت هيئة المحلفين ما إذا كان المُتّهم بجريمة القتل بريئاً أم مذنباً، وقد كان كلّ عضو من أعضاء الهيئة على درايةٍ بوجود دليل يُشير إلى أن المُدّعى عليه قد شوهِد وهو يهرب من مسرح الجريمة وقد تناثر الدم على ملابسه، غير أن هذا الدليل يُعَدّ من شهادات السماع التي -على جدارتها بالاعتماد- غير مشروعة في القضاء؛ وعليه وبالنظر إلى الأدلة المشروعة فقط، اعتقدَت هيئة المحلفين بوصفها مجموعة وبنحو مسوغ ببراءة المُدّعى عليه، على عدم اعتقاد أيّ من المحلفين شخصياً بهذه القضية بنحو مسوغ، لأن دليل شهادة السّماع الجديرة بالاعتماد قد دحَضَ القضية عند كل فردٍ منهم.

إن حالاتٍ من هذا النوع تشيع في الدراسات السابقة للإبستمولوجيا

---

(2) لا شك أن هذا لا يعني أن المعرفة ليست إلا اعتقاداً صادقاً مسوَّغاً (انظر مثلاً جيتير 1963)، لكن هذا التسويغ المعرفي مفتاح التمييز بين المعرفة ومحض الاعتقاد الصادق.

الجماعية، إلا أن فريدريك شميت قدَّمَ صورة مُطوَّرة ومفصَّلة؛ إذ وفقاً لما طرحه (1994)، لا تؤدي حالات الأدلة المغايرة دورها بوصفها حُجَجاً للتفاوت إلا حين تتضمن مجموعات ميثاقية، و«المجموعة الميثاقية مجموعة أُسِّسَت لأداء فعل أو أفعال معينة»، و«ليس لها وجود خارج وظيفتها» (1994، pp.272-3). بعبارة أخرى، يقتصر أداء المجموعات الميثاقية في وظائفها، وإلا فهي مُعرّضة لعدم الوجود؛ كالكونغرس الأمريكي ونادي سييرا وهيئات المحلفين، فهذه جميعاً مجموعات من هذا النوع، ثم بحسب خصوصيّة كل ميثاقٍ يمكن أن تحكم المجموعة معايير إبستمولوجية بعينها، كاستبعاد شهادات السّماع في المحاكم القانونية، وبذلك:

> «... إن مجموعة غير قانونية قد لا تصبح مسوغة لاعتقادٍ ما حين يمتلك أحد أعضائها شهادة سماع مضادّة، وقد تبقى محكمة ما مسوَّغة مع وجود عضو فيها لديه شهادة سماع مضادّة، وذلك لكون المحكمة بصفتها القانونية تستبعد شهادات السّماع استبعاداً لا غبار عليه، فما صفتها القانونية إلا الصفة الوحيدة التي تعمل بها» (Schmitt 1994, p.274).

بما أن هيئة المحلفين في أدلة مغايرة مجموعة ميثاقية، جادلَ شميت بأن ميثاقها قد منَعَها النظرَ في دليل شهادة السماع التي تفيد هرب المُدَّعى عليه من مسرح الجريمة وقد تناثر الدم على ملابسه. وبلا هذه الشهادة الحاسمة، ستعتقد هيئة المحلفين وبنحو مسوغ بأن المُدَّعى عليه بريءٌ من جريمة القتل هذه. لكن نظراً إلى عدم خضوع المحلفين بوصفهم أفراداً لتلك المعايير الخاصة التي تُقيّد ما يؤخَذ من الأسباب وما يُرَدّ، أصبح لدى كل منهم داحض -يتمثل بدليل شهادة السماع- يمنعه الاعتقادَ ببراءة المُدَّعى عليه؛ وبذلك اعتقدَت هيئة المحلفين وبنحو مسوغ بأن المُدَّعى عليه بريء مع عدم اعتقاد أي فردٍ من أعضائها بهذا بنحو مسوغ.

خذ مثالاً على النوع الآخر من الحالات:

تفاوُت في ظروف المُخاطَرَة: أُعطيَ قسمُ الفلسفة الإذن بتوظيف أستاذ مساعد، وأن يُعيّن لهذه المهمة لجنة فرعية مكونة من ثلاثة أفراد، وحين نظروا في ملف المتقدِّم فريد جونز، تفاوتَت ظروف المُخاطَرَة المعرفية بين الأعضاء واللجنة فيما يخصّ قبول القضية القائلة إن جونز مرشَّحٌ مؤهل، إذ «تحدِّد ظروف المخاطرة هذه قدرَ الأدلة اللازمة من أجل القبول، وعليه ومع أن الأفراد والمجموعة -بكُليّتها- تناولوا الأدلة ذاتها وأكسبوها القيمة ذاتها؛ وصَلَت المجموعة إلى مشارفِ القبول بخلاف كل فردٍ من أعضائها. ولعدم وجود حدّ لازم إبستمولوجياً، فقد استوت عقلانية المجموعة والأعضاء إبستمولوجياً» (Mathiesen 2011, p.41).

تقوم هذه الحالة -بحسب كاي ماثيسن- على التفاوت في تحمُّل المُخاطرَة المعرفية، الذي يمكن أن يكون لدى الفاعلين، إذ قيل -مثلاً- إذا كان أحد الفاعلين مُجازِفاً معرفياً وكان الآخر حَذِراً معرفياً، فقد يقفان على الدليل ذاته فيعتقد الأول بأن (س) بنحو معقول، في حين يُعلّق الأخير الاعتقاد بشأن (س) وبنحو معقول كذلك[3]. إلى جانب هذا، يمكن لعواملَ براغماتية أن تحدِّد هذا التفاوُت في ظروف المُخاطرَة المعرفية؛ تقول ماثيسن:

> «إن للفاعل العمَليّ أهدافاً أو مصالح معينة؛ وفي حالة لجنة التوظيف، حدَّدَ المسؤول عن اللجنة أهدافها العملية التي تتمثل بترشيح 'مُؤهَّلين' لذلك المنصب، وعليه قد تختلف أهداف الأعضاء العملية تماماً عن أهداف المجموعة هذه، فقد يفضِّل الأفراد 'شخصياً' أن يبقوا -مثلاً- متشككين غاية التشكك في مدى تأهل أحد الأفراد، ولكن لحاجتهم بصفتهم مجموعة إلى تقديم مجموعةٍ من الأسماء إلى القسم، فسيصبح ذلك التشكك في غير محله عند تفكيرهم الجماعيّ» (Mathiesen 2011, p.40).

---

(3) انظر ليفي (1962)، وفاليس (2006)، وريجز (2008)، وماثيسن (2011).

نظراً إلى المَصالح العمليّة للجنة التوظيف في حالة **تفاوُت في ظروف المُخاطَرَة**، جازفَت المجموعة معرفياً أكثر من أي فرد من أعضائها؛ وحصيلة هذا -وفقاً لماثيسن- أنه ومع أن قدر الأدلة المتاحة للمجموعة والأعضاء -على حد سواء- كافٍ لإقامة اعتقاد مسوغ، إلا أن ظروف المخاطرة لم تُتِح الاعتقاد إلا عند المجموعة. وبذلك اعتقدَت لجنة التوظيف بنحو مسوغ بأن جونز مرشح مؤهل، مع عدم وجود أي عضو فيها يعتنق هذا الاعتقاد بنحو مسوغ.

قيل إن حُجَج التفاوت التي تتضمن أدلة مغايرة وظروفاً متفاوتة للمخاطرة تدعم استنتاجَين؛ أحدهما سلبيّ والآخر إيجابيّ. أما السلبيّ:

النزعة اللا-إجمالية: إن اعتقاد المجموعة (أ) المسوغ بأن (س) لا يمكن أن ينحصرَ فهمُه في النظر إلى اعتقاد كلّ أو بعض أعضاء (أ) بأن (س) بنحو مسوغ.

أما الاستنتاج الإيجابيّ فهو كالآتي:

النزعة التوسعية: إن اعتقاد المجموعة (أ) المسوغ بأن (س) يُفهَم بالنظر إلى اعتقاد المجموعة ذاتها المسوغ بأن (س)، والذي يتجاوز -أو يتباين عن- اعتقادات أعضاء (أ) المسوغة بأن (س).

إذن، وفقاً للنزعة اللا-إجمالية التوسعية، لا يمكن ردّ اعتقاد مجموعة مسوغ بأن (س) إلى اعتقادات كلّ أو بعض الأعضاء المسوغة بأن (س)؛ إنما المجموعة ذاتها تُمثّل الذات العارفة لذلك الاعتقاد المسوغ[4]. وسنُلقي فيما يلي

(4) قد يتساءَل القارئ هل **اعتقاد** المجموعة أم **تسويغها** الذي يتجاوز -أو يتباين عن- اعتقادات الأعضاء المسوغة بأن (س)، وبما أنه يمكن النظر إلى التسويغ بنحو منفصل كُليّاً عن الاعتقاد حين يكون التسويغ الاعتقادي موضعَ النظر، فإن قضايا هذا الفصل ستعالج التسويغ، غير أن معظم المنظرين الذين نزعوا إلى التوسعية في التسويغ هم توسعيون أيضاً في الاعتقاد؛ فقد جادلوا بأن كلاً من التسويغ المعرفي والاعتقاد ليسا في جوهرهما إلا مسألة قبولٍ مشترك، انظر مثلاً شميت (1994).

نظرة فاحصة على الصورة النموذجية للنزعة اللا-إجمالية التوسعية: مقاربة القبول المُشترَك.

2.2 الصورة النموذجيّة للا-إجمالية التوسعية: مُقارَبة القبول المشترك

يُمكِننا أن نُطلِق على وجهة النظر التوسعية التي حظيت بالقبول الأكبر في تسويغ المجموعات **مُقارَبة القبول المشترك** (JAA)[5]، وقد طوَّر شميت صورة من JAA ودافعَ عنها في كتابه (1994) حين جادلَ بأن:

JAA-S: تعتقد المجموعة (أ) بنحو مسوغ بأن (س) إذا وفقط إذا: كان لدى (أ) سبب وجيه للاعتقاد بأن (س)، واعتقدَتْ (أ) بأن (س) لهذا السبب[6]؛ حيث تمتلك (أ) السبب (د) للاعتقاد بأن (س) إذا وفقط إذا: أعرَبَ كل أعضاء (أ) علانية وبنحوٍ ملائمٍ عن استعدادِهم لقبول (د) قبولاً مشتركاً بوصفه سببَ المجموعة لتعتقد بأن (س). (Schmitt 1994, p.265)[7]

إذن، وبناءً على وجهة النظر هذه، لا يُحدِّد هل السبب المُعطى هو بحوزة المجموعة أم لا إلا قبول أعضائها المشترك، ويمكن بعد ذلك استخراج الأفضليّة الإبستمولوجية لذلك السبب من عدم أفضليته بالنظر إلى السِّمات التقليدية التي يُكتسَب بحسبها التسويغ؛ كأن يَنتُج عن عملية جديرة بالاعتماد،

(5) لعل من الواضح أن لهذه ما يميزها من مقاربة القبول المشترك في اعتقاد المجموعات التي نوقشت في الفصل الأول.

(6) أضفتُ جملة «واعتقدَتْ بأن (س) لهذا السبب» إلى ما طرحه شميت؛ فلولاها لانفصلَت اعتقادات المجموعة تماماً عن أسباب المجموعة.

(7) لكون شميت يتحدث عن **امتلاك** المجموعات أسباباً، سأعتمد هذا التعبير فيما يلي من نقاش، لكن يجب التنبُّه إلى أن الأمر لا يقتصر على حيازة المجموعات تلك الأسباب فحسب، بل وإقامتها الاعتقادات المَعنيّة على أساس هذه الأسباب.

أو استناده إلى أدلة كافية وهلمّ جرا. وقد فضَّلَ شميت لتحديد الأفضليّة الإبستمولوجية لأسباب المجموعة تفسير الجدارة بالاعتماد، ومع وجود أسئلةٍ جديرةٍ بالعناية عن جدارة اعتقاد المجموعة بالاعتماد، إلا أن الجانب الذي أضاف به شميت مساهمةً جوهريةً في إبستمولوجيا الجماعات يتمثل في مُقارَبة القبول المشترك لأسباب المجموعة.

وفي حين أن القبول المشترك -بحسب شميت- يحدِّد أسبابَ المجموعة، إلا أن «الإحالة إلى ما كان ليفعله الأعضاء **بنحو ملائم** ضرورية؛ فالأسباب التي تمتلكها المجموعة تشمل ما هو متاح داخل المجموعة ولها، ولا تقتصر على ما يقبله الأعضاء حقاً قبولاً مشتركاً بوصفه سبباً» (Schmitt 1994, p.266, original emphasis). على سبيل المثال، هَب أن أعضاء جمعية الرّفق بالحيوان في الولايات المتحدة لم يقبلوا علانية قبولاً مشتركاً أن خطأ القسوة على الحيوانات الأخلاقيّ يمنحهم سبباً للاعتقاد بضرورة مُعارَضة نشاط الكلاب المُتقاتلة، قد يبقى السبب متاحاً للمجموعة في جميع التزاماتهم الأخرى.

إلى جانب ذلك، ومع أن شميت لم يذكر مزايا طرحهِ هذه؛ إلا أن إدراجَ ما كان ليفعله الأعضاء ضروريّ كذلك لتفسير الحالات التي يبدو فيها السبب (د) بحوزة مجموعةٍ ما، دون أن يقبل كل أعضائها (د) حقاً قبولاً مشتركاً، وهذا يَحدُث -مثلاً- حين يكون أحد الأعضاء مريضاً أو خارج المدينة، فيتعذّر حضورُه تلك التداولات، أو حين يكون حجم المجموعة بدرجةٍ من الضخامة يستحيل معها عمَلياً حدوث قبول مشترك، وما دام -في مثل هذه الحالات- أعضاء المجموعة كانوا ليقبلوا (د) قبولاً مشتركاً، فإن هذا يُعَدّ سبباً تمتلكه المجموعة[8].

(8) إلى جانب ذلك، قال شميت إنه لن يقدم ماهيةً محدَّدة للقبول الملائم، لكن النقطة الأهمّ لأغراضنا هنا أن 'الملائم' ليس مفهوماً إبستمولوجياً، يقول شميت: «لا يستوي القبول المشترك الملائم لسببٍ ما وكون هذا السبب وجيهاً؛ قد يُقبَل (د) بوصفه سبباً، قبولاً مشتركاً ملائماً، حتى وإن كان غير وجيه» (1994، p.266)، حيث يَغلُب أن تُحدِّد ما 'القبول المشترك الملائم' هيكلة المجموعة أو متطلباتها الإجرائية.

أما راؤول هكلي، فدافعَ عن صورةٍ أخرى من JAA، صاغها كما يأتي:

JAA-H: تعتقد[9] المجموعة (أ) بنحو مسوغ بأن (س) جماعياً «إذا وفقط إذا: كان بوسع المجموعة الدفاع عن (س) بنجاحٍ ضدّ التحديياتِ المعقولةِ، وذلك عبر تقديم أسباب أو أدلة مقبولة جماعيّاً عند المجموعة داعمةٍ لـ(س) وفقاً للمبادئ المعرفية المقبولة جماعياً عند المجتمع المعرفي في المجموعة؛ إذ يُحدِّد المجتمع المعرفي ما يُعَدّ دفاعاً ناجحاً وتحدياً معقولاً وما لا يُعَدّ» (Hakli 2011, p.150).

في حين أن شميت قدّم مقاربة للقبول المشترك في أسباب المجموعات، ثم دافعَ عن تفسير الجدارة بالاعتماد لما يجعل تلك الأسباب وجيهة إبستمولوجياً، أيَّدَ هكلي كذلك مقاربة للقبول المشترك في أسباب المجموعات، ثم طوَّرَ وجهةَ نظر جدَليّة فيما يجعل تلك الأسباب وجيهة إبستمولوجياً؛ إذ لا تملك المجموعة -بحسبه- إلا «أسباباً أو أدلة مقبولة جماعيّاً عند المجموعة»، وما يجعل هذه الأدلة أو الأسباب وجيهة إمكان استعمالها لإقامة دفاعٍ ناجحٍ عن (س) ضدّ التحدياتِ المعقولةِ التي -بدورها- يُحدِّدها القبولُ الجماعيُّ للمجتمع المعرفي.

إن أخصّ ما يميز مقاربة JAA عند مؤيديّ حُجَج التفاوت، قدرتها على تفسير كيف يمكن للمجموعات اعتناق اعتقاداتٍ مسوغةٍ لا يعتقد بها أيّ عضو بنحو مسوغ، ودعمها بذلك النزعة التوسعية في تسويغ المجموعات؛ إذ في حالة أدلة مغايرة على سبيل المثال، يمكن أن نفسّر اعتقاد هيئة المحلفين المسوغ ببراءة المُدَّعى عليه -الذي لم يعتنقه أي عضو بنحو مسوغ- وفقاً لصورتَي JAA كالآتي: كان أعضاء هيئة المحلفين ليُعربوا علانية وبنحو مشترك عن استعدادهم

(9) تَجدُر الإشارة إلى أن هكلي يقدِّم أطروحة في تسويغ قبول المجموعات لا في اعتقاد المجموعات، لكن ليس في الحُجَج الواردة في هذا الفصل ما يقتضي هذا التميز.

لقبول الأدلة المشروعة بوصفها أسباباً لهم للاعتقاد ببراءة المتهم، وبما أنه يمكننا الافتراض أن هذه الأدلة المشروعة قد نتجَت عن عمليّة جديرة بالاعتماد[10]، وبوسع هذه الأدلة تقديم دفاعٍ ناجحٍ ضدّ التحديات المعقولة، فقد اعتقدَتْ هيئة المحلفين بهذه القضية وبنحو مسوغ، ذلك مع أن الأفراد ليسوا غير معتقدين ببراءة المتهم فحسب، بل لا يملكون أيضاً مسوِّغاً للاعتقاد بهذه القضية، لكون دليل شهادة السماع يقدِّم داحضاً لها.

وبالمثل في حالة تفاوُت في ظروف المُخاطَرَة: كان أعضاء لجنة التوظيف ليُعربوا علانية وبنحو مشترك عن استعدادهم لقبول الأدلة المتاحة بوصفها أسباباً للاعتقاد بأن جونز مُرشَّح مؤهل، ولأنه يمكننا الافتراض -كذلك- أن هذه الأدلة قد نتجَت عن عمليّة جديرة بالاعتماد وبوسعها تقديم دفاعٍ ناجحٍ ضدّ التحديات المعقولة، فإن لجنة التوظيف قد اعتقدَتْ بهذه القضية بنحو مسوغ، ولأن الأعضاء بوصفهم أفراداً حذِرون أكثر معرفيّاً، لم يعتقدوا بأن جونز مُرشَّح مؤهل ولم يكونوا مسوغين لهذا الاعتقاد، ومحصّلة ذلك اعتقاد لجنة التوظيف بتأهل جونز، اعتقاداً مسوغاً، مع أنه لا عضو فيها قد اعتنق هذا الاعتقاد بنحو مسوغ. وعليه فإن مقاربة JAA تتعاطى مع حُجَج التفاوت التقليديّة بسهولة.

3.2 إشكالات مُقارَبة القبول المشترك

يمكن أن تُثار اعتراضات على المحتوى الجدليّ ومحتوى الجدارة بالاعتماد الواردَين على التوالي في JAA-H وJAA-S؛ إذ فيما يتعلق بالأخير مثلاً (JAA-S)، ليس من الواضح إطلاقاً ما إذا كانت الجدارة بالاعتماد ستتبع كما ينبغي حدوساً توسعيّة في التسويغ المعرفي، فإذا كانت هيئة المحلفين في الحالة المذكورة آنفاً قد أقامت اعتقاداً ببراءة المُدَّعى عليه فقط على أساس الأدلة المشروعة لا غير، فهل نتجَ هذا عن عملية جديرة بالاعتماد؟ لا وبلا

(10) سأقدم اعتراضاً على هذا الافتراض فيما يلي.

شك؛ فإقامة اعتقادات بتجاهلٍ لتلك الأدلة نموذجٌ لعمليةٍ ليست كذلك، فأنّى لمنظر القبول المشترك الذي ينزع -كذلك- إلى الجدارة بالاعتماد أن يخرجَ بالحُكْم المنشود في حالة **أدلة مغايرة**؟ أما في الأول (JAA-H) فتوجد اعتراضات شاعَت على نطاق واسع تواجهها التفسيرات الجدَلية لتسويغ الأفراد المعرفي يمكننا طرحها هنا أيضاً؛ على سبيل المثال، كيف ستتعامل وجهة النظر هذه مع المتحدثين المتمكّنين من الإقناع إذا قدموا أسباباً غير وجيهة معرفياً؟ أو مع المجتمعات المعرفية شديدة السذاجة التي تعُدّ الدفاعات الضعيفة دفاعات ناجحة؟

بيدَ أني سأوجّه هنا اعتراضاً على جوهر مقاربة JAA؛ أي ما تُؤسَّس عليه أسباب المجموعات في القبول المشترك، وهو اعتراض يمَسّ كل الأطروحات اللا-إجمالية التوسعية في تسويغ المجموعات الواردة في الدراسات السابقة.

سيُعيننا ابتداء التنبُّه إلى سِمَتين في JAA؛ أما الأولى فمن أجل أن يُقال إن في حوزة المجموعة سبباً ما، لا يمكن أن يُطلَب من كل أعضاء المجموعة أن يُعرِبوا علانية[11] عن استعدادهم لقبول السبب (د) قبولاً مشتركاً بوصفه سببَ المجموعة لتعتقد بأن (س)، فهذا من شأنه أن يجعل تسويغ المجموعة في غاية الصعوبة؛ هَب -مثلاً- أن قسم الفلسفة يَدرُس مسألة ما إذا كان سيقدم مقعداً ببرنامج الدراسات العليا لطالبةٍ ذات تأهل مرتفع، فأعرَب كل أعضاء القسم بنحو ملائم عن استعدادهم ليقبلوا قبولاً مشتركاً أن تميُّز العينة الكتابية لهذه الطالبة سبب للاعتقاد بضرورة قبولها، باستثناء عضو واحد منَعه تحيّزه الجنسي وبشدّة عن قبول هذا؛ لا شك هنا أن لدى قسم الفلسفة سبباً للاعتقاد بضرورة قبولها ببرنامج الدراسات العليا، أياً كانت كيفية فهمنا لطبيعة الأسباب؛ فلن يؤثر عضو متحيّز جنسياً في القسم لا يقبل بأيِّ حال أن يكون تميُّز عينة المرأة الكتابية سبباً لقبولها، لا في اعتقاد المجموعة بتميُّز العينة، ولا في تميُّز العينة

(11) من أجل سلاسة التعبير سأُسقِط في مواضعَ كثيرة لفظ 'علانية'.

الفعلي؛ وعليه وبعيداً عما إذا كان المرء يرى أن الأسباب حالات سيكولوجية أو وقائعية أو كلتاهما، إن تحيّز عضو واحد في مجموعةٍ ما يرفض بشدّة قبول سببٍ ما تحت أي ظرف من الظروف ليس أمراً كافياً لتفقد المجموعة هذا السبب، وبذلك لا بد من فهم مقاربة JAA على أنها تتطلب انخراط **بعض** الأعضاء -فقط- في القبول المشترك.

لا شك في عدم كفاية اشتراط ألا ينخرط **كل** الأعضاء؛ فللأعضاء المجموعات أدوار متباينة إلى حدٍّ كبير، وليس إلا بعضهم بحوزته السلطة أو القدرة ليُحدّد مُخرَجات المجموعة بكُليّتها، وغالباً ما يُطلَق على أولئك الذين بحوزتهم سلطة صناعة القرار -كما رأينا في الفصل السابق- مسمى **أعضاء فاعلين**[12] على سبيل المثال، قد يمتلك أُمناء مبنى يعود لشركة محاماةٍ سلطة تحديد ما إذا كان ازدحام الرُّدهة سبباً للشركة لكي تضع أرضياتٍ خشبية عوض السّجاد، دون أن يكون بوسع أولئك الأمناء أن يقرروا هل تمثل تفاصيلُ قضيةٍ من القضايا سبباً لطلب إغلاقها نيابة عن العميل؛ وبذلك يجب أن تُفهَم مقاربة JAA على أنها تتطلب ليس فقط إعراب **بعض الأعضاء** بنحو ملائم عن استعدادهم لقبول السبب (د) قبولاً مشتركاً بوصفه سببَ المجموعة لتعتقد بأن (س)، بل وأيضاً أن يكونوا **أعضاء فاعلين**[13].

مع وضع ما سبق في الحُسبَان، سأنتقل الآن إلى ما أعدُّهُ اعتراضاً حاسماً على جميع صُور مقاربة القبول المشترك؛ اعتراضاً يكشف عن الكيفية التي تجعل فيها مقاربةُ JAA تحقُّقَ تسويغِ المجموعاتِ أمراً في منتهى السهولة. انظر ما يأتي:

---

(12) انظر مثلاً توميلا (2004).

(13) وبذلك فإن أحد شروط التفسير التوسعيّ الذي طرَحه رايمو توميلا لتسويغ المجموعات أن «يوجد جانب اجتماعي تسويغي خاص، يجب فيه على أعضاء المجموعة الفاعلين -على الأقل- [...] أن يتشاركوا سبباً موحّداً مسوِّغاً لـ [...] (س)» (Tuomela 2004، 113).

تجاهُل الأدلة: إن شركة فيليب موريس من أكبر شركات التبغ عالمياً، ويعلَمُ كل فردٍ من أعضائها الفاعلين شخصياً عن الكم الهائل من الأدلة العلمية التي لا تكشِف عن إمكان إدمان التدخين فحسب، بل وأيضاً صلته بسرطان الرئة وأمراض القلب، وفي حين يعتقد كلّ فردٍ من أولئك الأعضاء بأن مخاطر التدخين تقدِّم للشركة سبباً للاعتقاد بضرورة وضع مُلصَقات تحذيرية على علب السجائر، إلا أن أيّاً منهم لم يُعرِب بنحو ملائم، لِمَا قد يؤول إليه الأمر مالياً وقانونياً، عن استعداده لقبول أن مخاطر التدخين تقدِّم للشركة سبباً للاعتقاد بضرورة وضع تلك المُلصَقات.

هل تملك شركة فيليب موريس سبباً للاعتقاد بضرورة وضع مُلصَقات تحذيرية على علب السجائر؟ نعم وبلا شك؛ فكل أعضاء المجموعة على درايةٍ بالأدلة العلمية التي تكشف عن مخاطر التدخين، وبذلك يعتقدون بضرورة وضع تلك المُلصَقات، ومجرّد تجاهل الشركة غير المشروع لتلك الأدلة، ورفضها رفضاً دوغمائياً قاطعاً أن تقبل وقائعَ لا تروق لها بنحو مشترك، لا ينفي حيازتها ذلك السبب. ويدعم هذه المحصّلة كوننا قطعاً سنُحمّل شركة فيليب موريس مسؤولية التبعات الوخيمَة الناجِمة عن التدخين، وذلك لأن لديها -برأينا- سبباً وجيهاً يدعوها إلى تحذير الناس من مخاطر السجائر، غير أن مقاربة JAA ترى أن الشركة لا تمتلك سبباً لوضع مُلصَقات تحذيرية على علب السجائر، ولو فعلت الشركة ذلك فهي تتصرّف دون سبب.

خذ الآن حالة أخرى:

تلفيق الأدلة: إن شركة فيليب موريس من أكبر شركات التبغ عالمياً، ويعلَمُ كل فردٍ من أعضائها الفاعلين شخصياً عن الكم الهائل من الأدلة العلمية التي لا تكشِف عن إمكان إدمان التدخين فحسب، بل وأيضاً صلته بسرطان الرئة وأمراض القلب، غير أن كل هؤلاء الأعضاء قرَّروا، فقط لِمَا قد يؤول إليه الأمر مالياً وقانونياً، أن يقبلوا قبولاً مشتركاً قولاً مفاده: إن كل العلماء

الذين اشتغلوا في صِلة التدخين بالمشكلات الصحية كاذبون. وعليه قبِلَ الأعضاء أيضاً قبولاً مشتركاً أن كذب العلماء يقدِّم لشركة فيليب موريس سبباً للاعتقاد بأن نتائج الدراسات التي تُظهِر صِلة التدخين بسرطان الرئة وأمراض القلب غير جديرةٍ بالاعتماد.

لعلّ من البيِّن عدم حيازة الشركة سبباً وجيهاً للاعتقاد بأن نتائج الدراسات -التي تُظهِر صِلة التدخين بالمشكلات الصحية- غير جديرةٍ بالاعتماد، بل الشركة لا تمتلك سبباً غيرَ وجيهٍ أيضاً كما هو ظاهر. ولملاحظةِ هذا؛ انظر كيف لفق الأعضاء تماماً لدوافع مالية وقانونية صِرفة أن العلماء المشتغلين بهذه القضايا كاذبون، ثم قبلوا قبولاً مشتركاً أن هذا من شأنه تقديم سببٍ للشركة لترفض تلك الدراسات بِعَدِّها غير جديرةٍ بالاعتماد. لكن لا شك بعدم كفاية الأمر لتمتلك المجموعة السبب المَعنيّ، ومن سبُل ملاحظة ذلك؛ أن الأسباب -حتى غير الوجيه منها- غالباً ما تُتَخذ لتقديم أعذار لأفعال بُنِيَتْ عليها. هَب أن تلميذة لي قالت إن عدم إحالتها إلى المصادر التي استعانَت بها كان لاعتقادها بعدم ضرورة الإشارة إلى مواد قد تضمّنَها مقررُنا الدراسيّ؛ ليس بالضرورة أن يسوّغ هذا السبب سرقتها الفكرية، لكنه قدَّم عذراً لعدم إحالتها إلى تلك المصادر، إذ يمكنني بهذا -مثلاً- فهم سلوكها، وكيف انتهى الأمر بمثل هذه الطالبة النجيبة إلى ممارسة عدم النزاهة الأكاديمية، فأخفف مساءلتها، بخلاف ما إذا كانت قد أسقطَت تلك الإحالات اللازمة عمداً. غير أنه لا وجه إطلاقاً يُقال فيه في حالة تلفيق الأدلة إن قبول الأعضاء المشترك لدعوى مُلَفقة من شأنه أن يقدم لشركة فيليب موريس عذراً لإسقاطها جدارة الدراسات العلمية بالاعتماد، بل عوضاً عن تخفيف المسؤولية الذي قد نراه مع الأسباب غير الوجيهة؛ يظهر أن الشركة هنا مذنبة أكثر من جرّاء أفعالها التي بُنِيَت على قبول أن الأدلة العلمية غير جديرةٍ بالاعتماد، لكون تلفيق الأدلة أتى عمداً وبدراية تامّة، ذلك في حين أن مقاربة JAA ترى بتحقق حيازة شركة فيليب موريس سبباً للاعتقاد بأن نتائج الدراسات -التي تُظهِر صلة التدخين بسرطان الرئة وأمراض القلب- غير جديرةٍ بالاعتماد.

لم يتبقَّ لنا إلا أن نخطو من هنا خطوة واحدة لنرى ما يتبع مقاربة JAA كذلك من نتائج إشكالية بشأن التسويغ المعرفي لاعتقاد المجموعات، خذ مثلاً حالة **تجاهُل الأدلة**: لأن كل الأدلة التي تُظهِر خطر التدخين لم تكن متاحة للمجموعة بسبب رفض الأعضاء قبولها قبولاً مشتركاً، لم يدخل أيٌّ منها في بنية الأساس التسويغي لاعتقاد المجموعة؛ وعليه لا يَصعُب إطلاقاً تصوُّر حالاتٍ تتسبب فيها بقية الأدلة بجعل المجموعة تعتقد وبنحو مسوغ بأن التدخين لا يمثل أي مخاطر صحية، فقد تمتلك -مثلاً- المجموعة وصولاً لدراساتٍ أُجريَت بصورة جديرة بالاعتماد، لكنَّ عيِّنتها محدودة للغاية؛ تقتصر على أفراد لم يُصَبْ منهم أحد بسرطان الرئة أو أمراض القلب، مع كونهم أمضوا أعواماً في التدخين، سيأتي في هذه الحالة 'اعتقاد' فيليب موريس -بأن التدخين لا يضرّ بالصحة- مَبنيّاً بصورةٍ جديرةٍ بالاعتماد، وقادراً على إقامة دفاع ناجح، ومُؤسَّساً تأسيساً جيداً بالنظر إلى مجموع ما أتيح من الأدلة، الأمر الذي يجعله مسوغاً إبستمولوجياً؛ غير أن هذه محصّلة لا وجه لها.

يمكننا من هنا ملاحظة كيف تجعل JAA تسويغَ اعتقاد المجموعاتِ أمراً في منتهى السهولة؛ إذ يمكن لأي مجموعةٍ أن تتلاعب بالأدلة المتاحة عبر اختيار ما تقبله وما ترفضه، فتخرج في نهاية المطاف باعتقاداتٍ تُعَدّ مسوغة إبستمولوجياً حتى مع وضوح أنها ليست كذلك.

حاصل هذه الاعتبارات أن القبول المشترك لا يمكنه أن يؤسِّس لتسويغ اعتقاد المجموعات؛ فمن جهة، أظهرَت حالة **تجاهُل الأدلة** أن تلك الصورة من قبول أعضاء المجموعة المشترك ليست **ضرورية** من أجل أن تمتلك المجموعة سبباً ما؛ فشركة فيليب موريس قد امتلكَت سبباً للاعتقاد بضرورة وضع مُلصَقات التحذير على علب السجائر، حتى مع عدم قبول أعضائها هذا قبولاً مشتركاً. أما من الجهة الأخرى فقد أظهرَت حالة **تلفيق الأدلة** أن تلك الصورة من قبول الأعضاء المشترك ليست **كافية** من أجل أن تمتلك المجموعة سبباً ما؛ فشركة فيليب موريس لم تمتلك سبباً للاعتقاد بأن نتائج الدراسات -التي تكشف عن

صلة التدخين بالمشكلات الصحية- غير جديرةٍ بالاعتماد، حتى مع قبول أعضائها هذا قبولاً مشتركاً. وما توضحه كلتا الحالتين أن تسويغ المجموعات لا يمكن تحديده كليّاً عبر **عوامل تخضَع لتحكم أعضاء المجموعة الطوعيّ المُباشِر**؛ وذلك لكون التحكم الطوعيّ هو الذي مكّنَ أعضاء شركة فيليب موريس من أن يقرروا ببساطة عدم قبول ما كان عليهم أن يقبلوه قبولاً مشتركاً، وقبول ما لم يكن عليهم قبوله قبولاً مشتركاً، وبذلك يمكن أن توجِّه القبولَ المشتركَ **عواملُ منفصلة تماماً عن الصّدق**، كالأهداف الاقتصادية والقانونية لشركةٍ ما، وعليه فإن أي تفسير لتسويغ المجموعات يقوم كلياً على القبول المشترك عرضة لما سأطلق عليه **مشكلة التلاعب غير المشروع بالأدلة (IMEP)**:

IMEP: إذا أمكَنَ تحققُ تسويغ اعتقاد المجموعة بطرائق طوعيّة بالكامل، فسيمكن حدوث تلاعب غير مشروع بالأدلة المتاحة للمجموعة؛ وذلك يقطع الصلة بين تسويغ المجموعة المعرفي والإفضاء إلى الصدق.

بما أن مقاربة JAA تواجه مشكلة IMEP كما هو بيِّن؛ فذلك سيضطرنا إلى البحث في مواضع أخرى من أجل إيجاد تفسير لتسويغ اعتقاد المجموعات.

قد يأتي بطبيعة الحال مناصرٌ لمقاربة JAA فيُجري تعديلاً على جوهرها واضعاً قيوداً إبستمولوجية على امتلاك المجموعة السبب المُعطَى، ووجاهة السبب؛ فيقول على سبيل المثال: لا يتحقق امتلاك مجموعة ما السبب (د) لتعتقد بأن (س) إلا إذا وفقط إذا أعرَب أعضاء المجموعة الفاعلون بنحو ملائم عن استعدادهم لقبول السبب (د) قبولاً مشتركاً بوصفه سببَ المجموعة لتعتقد بأن (س)، إذ تُفهَم 'بنحو ملائم' بدلالتها الإبستمولوجية الخاصة؛ حيث لا يعود -بحسب هذا القول- ذلك القبول المشترك إلى إرادة الأعضاءِ الفاعلين، بل إلى الأدلة المتاحة لهم، ولولا ذلك لما وجدنا سبيلاً للتحقق من أن شركة فيليب موريس قد امتلكَت السبب المَعنيّ في حالة **تجاهُل الأدلة**، ولم تمتلكه في حالة **تلفيق الأدلة**.

غير أن الإشكال في هذا النهج أن ما يقدمه لم يعُدْ تفسيراً لا-إجمالياً توسعياً لتسويغ المجموعات. ولرؤية هذا؛ لاحِظ كيف ستتعامل هذه الصورة المُعَدلة من JAA مع حالة **تجاهُل الأدلة**: لم يقبل الأعضاء الفاعلون قبولاً مشتركاً أن مخاطر التدخين تقدِّم لشركة فيليب موريس سبباً للاعتقاد بضرورة وضع مُلصَقات تحذيرية على علب السجائر، إلا أن المجموعة قد امتلكَت هذا السبب لوجود الأدلة متاحة لأعضائها. لكن بأي معنى يكون هذا تفسير قبولٍ مشتركٍ وقد أدت الأدلة المتاحة كامل المهمة، وأصبح القبول المشترك غيرَ ذي صلة إطلاقاً بامتلاك المجموعة ذلك السبب من عدم امتلاكها؟

يمكن أن نقدم هذه النقطة بصيغة مُعضِلة: إما أن يحدِّد القبول المشترك أسبابَ المجموعةِ وإما لا يحددها، فإذا حددها تعرّضَت وجهة النظر لمشكلة التلاعب غير المشروع بالأدلة، وإذا لم يحددها فوجهة النظر ليست تفسير قبول مشترك؛ وفي كلتا الحالتين، تظل النزعة اللا-إجمالية التوسعية معتلّة.

4.2 إعادة النظر في حُجَج التفاوت

وضعَت حُجَج التفاوت حجرَ الأساسِ للنزعة التوسعية في تسويغ المجموعات، وقد رأينا كيف تواجه الصورة النموذجية لهذا النهج -أي مقاربة القبول المشترك- إشكالاتٍ جسيمةٍ تدعو إلى رفضها. لكن، ما موقفنا الآن من حُجَج التفاوت؟ أهدِفُ في هذا الجزء من الفصل إلى أن أجادل ببطلان حُجتَي التفاوت الرئيستين واحدة بعد الأخرى، جدالاً سيُغلِق ملف النزعة التوسعيّة في تسويغ المجموعات.

لنبدأ مع حالة **أدلة مغايرة**: تذكّرْ أن التفسير القياسي المَطروح لمثل هذه الحالات أن هيئة المحلفين قد اعتقدَت بوصفها مجموعة وبنحو مسوغ ببراءة المُدَّعى عليه، مع عدم اعتقاد أيٍّ من المحلفين بهذه القضية بنحو مسوغ، لأن دليل شهادةِ السّماع قد دحضَ تسويغهم. لكن، لمَ علينا اعتبار مفهوم التسويغ في هذين التقييمين مفهوماً إبستمولوجياً؟ فالنزوع لقول إن هيئة المحلفين قد اعتقدَت

بنحو مسوغ ببراءة المُدَّعى عليه لم يأتِ إلا لكون أدلة شهادات السّماع غير مشروعة في المحاكم؛ إلا أن من الواضح أن كون الشيء غيرَ مشروعٍ لا يعني أنه غير جديرٍ بالاعتماد أو غير مفضٍ للصدق، انظر -مثلاً- كيف أن أدلة شهادات السّماع عُدَّت بعمومها غير مشروعة لأن الشاهد لا بد «أن يُؤتَى به ليشهد في المحكمة على مقعدِ الشهود، حيث يتلقى الأسئلة والاستجواب المضاد بشأن أُسُس تقريره ومؤهلاته لإقامة هذا التقرير» (Wigmore 1904, p.437). وبذلك ليست مشكلة أدلة شهادات السّماع هنا في ترجيح أنها غير جديرةٍ بالاعتماد أو تفتقر إلى خاصيّة الإثبات، بل بحرمان الطرف المقابل إمكانَ مواجهة مصدر المعلومة، وهذا أمر عمَليّ أو إجرائيّ، وليس بالضرورة أمراً إبستمولوجياً، ويتضح هذا عند تصوُّرنا دليلاً من شهادة سماعٍ ناتجاً عن عملية جدارتها بالاعتماد أكثر بكثير من دليل مباشر، ومُؤسَّساً تأسيساً أفضل، غير أن الأول سيظل غيرَ مشروعٍ أمام المحكمة بخلافِ الأخير. إذن، فمجرّد جعل أمرٍ ما غير مشروع لا يكشف بالضرورة شيئاً عن حالته الإبستمولوجية.

عند تطبيق هذه الاعتبارات على حالة **أدلة مغايرة**، سيُصبِح دليل شهادة السّماع الجديرة بالاعتماد -بأن المُدَّعى عليه شوهد وهو يهربُ من مسرح الجريمة وقد تناثر الدم على ملابسه- وثيق الصلة إبستمولوجياً باعتقادات هيئة المحلفين، حتى لو منعَتْ قوانين المحكمة أخْذَهم تلك الشهادة في الحُسبَان عند إصدار الحكم. وحصيلة هذا اعتبار أن هيئة المحلفين وأفرادها -على حد سواء- قد اعتقدوا بنحو مسوغ بأن المُدَّعى عليه مذنب من **جهةٍ إبستمولوجية**، وأن هيئة المحلفين مسوغة **قانونياً** للاعتقاد ببراءة المُدَّعى عليه، لأن استبعاد القانون لشهادات السّماع -كما ذكرنا آنفاً- قد ينفصل تماماً عن سمة الإفضاء إلى الصدق، الأمر الذي نجده بحذافيره في حالة أدلة مغايرة، وعليه فإن هذه الحالة لا تُثبِت ما تدّعيه حُجَج التفاوت: أن التسويغ المعرفي لاعتقاد المجموعة قد يتفاوت عن التسويغ المعرفي لاعتقادات أفرادها[14].

(14) يعترض كالستروب على هذه الخطوة فيقول (2016): «إن مفتاح المسألة هنا في =

قد يردّ الآن شميت على هذه الحُجّة مذكراً إيانا أن هيئة المحلفين مجموعة ميثاقية، وبذلك فهي مُلزَمةٌ العملَ وفقاً لميثاقها، كقوله إن المحكمة «تستبعد شهادات السّماع استبعاداً لا غبار عليه، فما صفتها القانونية إلا الصفة الوحيدة التي تعمل بها» (Schmitt 1994, p.274)، فباللحظة التي تأخذ بها هيئة المحلفين دليل شهادة السّماع تلك وتبني اعتقاداً بأن المُدَّعى عليه مذنب على هذا الأساس، فإنها لن تعودَ هيئة محلفين؛ وعليه لن تصِفَ الحالة مشهداً تعتقد فيه هيئة المحلفين بنحو مسوغ بأن المُدعَّى عليه مذنب[15].

إلا أن هذا الردّ مغلوط، لا شك أن هيئات المحلفين قد ترتكب الأخطاء أو تخالف القوانين، وتظل مع ذلك هيئة محلفين، وهذا يَحدُث في المجموعات طوال الوقت؛ إذ قد يُخالِف فريق كرة سلةٍ القوانينَ حين يواصل لاعبوه المراوغة المزدوَجة بالكرة، ويظل مع ذلك فريق كرة سلةٍ يمارس رياضته، إنما هو فريق سيّئ ويلعب في غاية السوء، كذلك قد تأخذ هيئة المحلفين أدلة شهادات السّماع عندما تبني اعتقاداً إما ببراءة المُدَّعى عليه وإما بإدانته، وتظل مع ذلك

= كون تلك المعايير التي تحكم مُختَلف هيئات المحلفين معايير إبستمولوجية، بمعنى أنها تحدِّد نوع الأدلة وقوتها ممّا يمكن أن يُستفَاد منه لتتوصل هيئات المحلفين إلى قرار (أو تبني اعتقاداً)؛ فمع كون قرار هيئة المحلفين فِعلاً قانونياً صِرفاً، إلا أن تسويغه خاصيّة إبستمولوجية لتلك المجموعة، لأن هذا التسويغ يخصّ تأسيس هيئة المحلفين قرارها على أدلة مقبولة وقوية بما يكفي، والتي -بدورها- مقيدة بتلك المعايير. وبما أن المعايير قد تتفاوت من هيئةِ محلفين إلى أخرى، فالخصائص الإبستمولوجية لعملية التوصل إلى قرارات مسوغة قد تتفاوت كذلك». إن هذا الرد يغفل عن أن المعيار القانوني الذي يستبعد شهادات السّماع لا يفضي دائماً إلى الصدق؛ وعليه فذلك التسويغ قانونيّ بطبيعته وليس إبستمولوجياً، ومجرد كون المعايير القانونية تحكم الأدلة ليس أمراً كافياً -كما هو واضح- من أجل جعل الاعتقادات الواقعة ضمن هذه المعايير مسوغة إبستمولوجياً؛ إذا تبنّتْ شركة ما معايير للأدلة تستبعد النظر في الدراسات العلميّة التي تُعارِض سَلامة منتجاتها، فلا شك أن الاعتقادات التابعة لهذه المعايير لن تكون مسوغة إبستمولوجياً.

(15) أشكر مارك تومسون على إثارة هذه النقطة.

هيئة محلفين منخرطة في تداولاتها، إنما هي هيئة تنتهك القوانين لا أكثر، أضِف إلى ذلك -وبخلاف فريق كرة السلة- أن حكم الهيئة ما دام لم يستند إلا إلى أدلة مشروعة، فلن يكون حتى من الواضح ما إذا كانت هيئة المحلفين هذه سيئة بوجه عام. لا شك أن انتهاك مجموعة ما قدراً كافياً من القوانين -أو نوعاً من القوانين كالمؤسِّس منها- قد يسلبها كونها تلك المجموعة، فإذا حمل اللاعبون الكرة في أرجاء المَلعب دون أن يراوغوا بها أبداً أو يحاولوا إحراز هدف، فقد لا يشكلون فريق كرة سلةٍ بعد هذا، غير أن النقطة المركزية التي أودّ تأكيدها هنا أن مجرد مخالفة مجموعةٍ ميثاقيةٍ لأحد القوانين التي جاء بها ميثاقها لا يجعل هذه المجموعة غير موجودة، لذا وبالنظر إلى أن هيئة المحلفين في حالة **أدلة مغايرة** لم تأخذ أدلة شهادات السّماع إلا عند بناء اعتقادها، لا عند إصدار حكمها؛ فلا يوجد ما يدعو إلى استنتاج أن مَن اعتقد بأن المُدَّعى عليه مذنب ليس **هيئة المحلفين** ذاتها.

ثمّ يوجد اعتراض آخر على الإستراتيجيّة التي اتخذها شميت ليدافع عن قراءته مشهدَ **أدلة مغايرة**، يتمثل في أنّ ربْط التسويغ المعرفي بميثاق المجموعة سيفتح باباً لحدوث صورةٍ من صور مشكلة التلاعب غير المشروع بالأدلة، إذ لم يركز شميت إلا على مثال ميثاق المحكمة -أو هيئة المحلفين- الذي يستبعد قبول أدلة شهادات السّماع، ولم يحدِّد أي قيودٍ على مواثيق المجموعات؛ فما الذي يمنع تشكيلَ مجموعةٍ يستبعد أصل ميثاقها أيّ دليل يتعارض مع اعتقادها بأن -مثلاً- الكائنات الفضائية قد زارت مدينة روزويل بولاية نيو مكسيكو؟ إذ في مثل هذه الحالة، قد ينتهي الأمر بالمجموعة معتقدةً بنحو مسوغ بأن الكائنات الفضائية قد زارت روزويل، لمجرّدِ أن ميثاقها قد استبعَدَ الأدلة المتاحة بصورةٍ غير مشروعة؛ ولا شكّ أن هذا غير مقبول.

لننتقل الآن إلى حالة **تفاوُت في ظروف المُخاطَرة**، التي فسَّرتْها ماثيسن -كما جاء آنفاً- أن لجنة التوظيف قد اعتقدَتْ بنحو مسوغ بأن جونز مرشّح مؤهل، مع عدم وجود أيّ عضو في اللجنة يعتنق هذا بنحو مسوغ لمعارضتهم

جميعاً تلك القضية، ذلك لكونهم أكثر حذراً معرفياً من المجموعة بكُليّتها؛ غير أني سأقدم هنا اعتراضاً على دعوى أن حالتَي الاعتقاد هاتين -على تباينهما- مسوغتان، فأتساءل عن دور ظروف المُخاطَرَة المعرفية؛ إذ يمكن لعوامل براغماتية -بحسب ماثيسن- أن تحدِّدَ هذه الظروف، وهذا أمر بالغ الأهمية في حالة **تفاوُت في ظروف المُخاطَرَة**، لأن ما جعَلَ لجنة التوظيف أقلّ حذراً معرفياً هو تكليف القسم بأن تقدِّم اللجنة مجموعة من الأسماء المُرشَّحة للوظيفة، وعليه فإن التشكك «في غير مَحلّه» عند تفكير اللجنة الجماعيّ، غيرَ أن هذا سيفتح الباب على مصراعيه لحدوث صورةٍ من صور مشكلة التلاعب غير المشروع بالأدلة: فإذا أُتيحَ للأهداف العمَليّة تحديد ظروف المُخاطَرَة المعرفية، وكان لهذه الظروف أن تسوغ حالات اعتقاديّة متباينة، فما الذي سيمنع المجموعات من التلاعب بظروف المُخاطَرَة لديها لتلائم تماماً مقاصدها العمَليّة غير المسوغة؟ على سبيل المثال، انطلاقاً من الأهداف الماليّة لشركة فيليب موريس، لا شك بمعقوليةِ -من وجهة نظرٍ عمَليّة- أن تكون الشركة في مُنتَهى الحذر حين يتعلق الأمر بقبول شهادة العلماء بشأن تبعات التدخين الصحيّة؛ الأمر الذي يمكن أن يجعلنا نعُدّ الشركة مسوغة معرفياً بردّها الاعتقاد بتبعات التدخين وفقاً لمعاييرها الصارمة فيما تأخذه من أدلة، حتى وإن بدَت جدارة هذا الاعتقاد بالأخذ بيّنة؛ ما يدل على أن سَير ظروف المُخاطَرَة بالصورة الذي رسمَتْها ماثيسن محل شكٍ كبير.

إن لدينا إذن أسباباً قوية لردّ أبرز أمثلة النزعة التوسعية وحُجَج التفاوت التي تهدف إلى دعمها على السواء، ما يقطع بنا شوطاً طويلاً نحو إغلاق ملف الإبستمولوجيا الجماعيّة التوسعية؛ إذ لم يقتصر الأمر على مقاربة القبول المُشترَك بصفتها الصورة السائدة من النزعة اللا-إجمالية التوسعية، بل أيضاً حُجَج التفاوت القائمة على حالات مثل **أدلة مغايرة وتفاوُت في ظروف المُخاطَرَة** التي تُعَدّ خط الدفاع الأول المُقدَّم لتلك النزعة؛ فإذا انهارت تلك المقاربة وهذه الحُجَج ينهار عندئذٍ مركز النزعة اللا-إجمالية التوسعية.

5.2 النزعة الإجمالية التفريغية، ومُفارَقة تسويغ المجموعة، ومشكلة الداحض

في ضَوء الإشكالات الجسِيمة التي تواجهُها النزعة التوسعية لتفسير تسويغ اعتقاد المجموعات -التي قدمناها مطورةً آنفاً-، من الطبيعي أن يأتي رد الفعل مائلاً للنزعة التفريغية، وما الإجمالية إلا وجهة النظر التفريغية الأكثر قبولاً عند شريحة واسعة، ويُفهَم فيها تسويغ اعتقاد مجموعةٍ ما بالنظر فقط إلى تسويغ اعتقادات أعضائها؛ إذ يوجد -على وجه الخصوص- جانبان لوجهة النظر هذه، يقابلان جانبَي النزعة اللا-إجمالية التوسعية؛ أما الجانب الأول فالدعوى السلبية، وهي كما يأتي:

النزعة التفريغية: إن اعتقاد المجموعة (أ) المسوغ بأن (س) لا يتطلب اعتقاد المجموعةِ ذاتها المسوغ بأن (س) الذي يتجاوز -أو يتباين عن- اعتقادات أعضاء (أ) المسوغة بأن (س).

أما الجانب الآخر فالدعوى الإيجابية، وهي كما يأتي:

النزعة الإجمالية: يُفهَم اعتقاد المجموعة (أ) المسوغ بأن (س) بالنظر فقط إلى اعتقاد كلّ أو بعض أعضاء (أ) بأن (س) بنحو مسوغ.

تُستمَدّ الإجمالية التفريغية من إطار استخراج مُجمَل الأحكام[16]، فكما

---

(16) يمكن اللجوء إلى موارد إطار استخراج مُجمَل الأحكام لدعم تفسير إجمالي تفريغي لاعتقاد المجموعات المسوغ (كما فعل ألفين جولدمان فيما يلي)، لكن لا بد من ملاحظة أن إجراءات استخراج المُجمَل ليست دائماً داعمة لهذه النزعة؛ فقد تُعَاد على سبيل المثال صياغة إجراء 'استخراج مُجمَل المقدمة' -الذي جاء في الفصل الأول- لجعله يتناول الاعتقاد المسوغ عوضاً عن الاعتقاد فقط، فتنتج عن ذلك حالة تمتلك فيها المجموعة اعتقاداً مسوغاً لا يمتلكه أيّ عضو فيها.

ذكرنا بالفصل الأول: «إجراءات استخراج المُجمَل آليّاتٌ يمكن لمجموعةٍ متعددةِ الأعضاء استعمالها لدمج [/ لإجمال] اعتقادات الأفراد أعضاء المجموعة أو أحكامهم، على نحو يُفضِي إلى اعتقادات أو أحكام جماعية تعتنقها المجموعة بكُليّتها» (List 2005, p.25)[17]، فالإجراء الديكتاتوري مثلاً «حين تَصدُر الأحكام الجماعية دائماً عن عضو ثابت في المجموعة حُدِّد سابقاً [الديكتاتور]» (List 2005, p.28)، حيث يُحَدَّد حكم المجموعة بالعودة إلى حكم عضو واحد فيها أي الديكتاتور، أما إجراء الأغلبية «حين لا تَحكُم مجموعةٌ ما بصدق قضيةٍ ما إلا حين تَحكُم أغلبية أعضاء المجموعة بصدقها»، حيث يُحَدَّد حكم المجموعة بالنظر إلى أحكام أغلبية أعضائها الأفراد (List 2005, p.27)، أما إجراء الأغلبية العظمى فلا تَحكُم فيه المجموعة بصدق قضيةٍ ما إلا حين تحكم الأغلبية العظمى من أعضاء المجموعة بصدقها، حيث يؤخَذ حكم المجموعة بالنظر إلى أحكام الأغلبية العظمى من أعضائها الأفراد، ثم إجراء الإجماع وهو أن «تُصدِر المجموعة حُكْماً على قضيةٍ ما إذا وفقط إذا أجمَع أعضاءُ المجموعة على تأييد ذلك الحُكم» (List 2005, p.30)، حيث يؤخَذ حكم المجموعة بالنظر إلى إجماع كل أعضائها. ومع وجود اختلافات لا تخطئها العين بين وجهات النظر هذه، غير أنها جميعاً تُحدِّد حكم المجموعة بالعودة إلى أحكام أعضائها الأفراد.

يمكن بسهولة توسيع هذا الإطار -الذي يستخرج أحكام الجَماعات من مُجمَل أحكام أعضائها- ليشمل الاعتقادات المسوغة، وهذا تماماً ما فعله ألفين جولدمان[18] حين طرَح واحدة من أكثر وجهاتِ النظر الإجمالية التفريغية تفصيلاً حتى وقتنا الراهن[19].

---

(17) للاستزادة في نظرية استخراج مُجمَل الأحكام انظر ليست وبيتيت (2002 و2004)، وديتريش (2005)، وليست (2005)، وبولي وفان هيس (2006)، وكارياني (2011).

(18) انظر جولدمان (2014).

(19) للاطلاع على وجهات نظر في معرفة الجَماعات ذات طبيعة إجمالية -بصورةٍ =

من الأسئلة الأولية الواجبة مُعالجتها عند تطوير وجهة نظرٍ كهذه في استخراج مُجمَل الاعتقادات المسوغة: كيف علينا فهم العلاقة التي تربط اعتقاد المجموعة بتسويغ المجموعة؟ لم يصرّح جولدمان بشأن تأييده تفسيراً بعينه لاعتقاد المجموعة، إلا أنه ذهب مع ليست وبيتيت (2011) في اعتمادِ إطارٍ تأتي به اعتقادات المجموعات حصيلة عمليةٍ تأخذ بيانات اعتقادات الأعضاء بوصفها مُدخلات، ثم تُنتِج الاعتقادات الجماعية بوصفها مُخرَجات؛ ويُطلِق جولدمان على هذا المشهد 'عملية استخراجِ مُجمَل الاعتقاد' أو BAF، وتوازي أمثلة BAF أمثلة الأحكام التي ناقشناها آنفاً، إذ وفقاً لقاعدة الأغلبية مثلاً، تعتقد المجموعة بأن (س) إذا وفقط إذا اعتقدَت أغلبية أعضائها بأن (س)، وهلمّ جرا.

لكن، ما الذي يُحدِّد أي قاعدة BAF تمثل القاعدة المناسبة لتشكيل اعتقاد مجموعةٍ ما؟ توجد عدة إجابات مُحتَملة عن هذا السؤال -كما رأينا في الفصل الأول-؛ إذ قد يجادل البعض بأن المجموعات يمكنها اختيار أي قاعدة BAF تلائمها، في حين يجادل آخرون بأن تحديد قاعدة BAF يعود كلياً للقوى السيكولوجية-الاجتماعية الفاعِلة ضمن البُنيَة الجماعية، دون أيّ اختيار أو

= أو بأخرى- انظر كورليت (1996 و2007) وموكير (2002) وتوميلا (2011)؛ إذ جادَل مثلاً موكير (2002) بأن في الظروف المناسبة، «'يعرف' المجتمع أمراً ما إذا عرفه عضو واحد فيه على الأقل» (p.4)، وبذلك فموكير يقول بالكفاية، أما توميلا -في المقابل- فيركز على الضرورة؛ إذ جادلَ بأنه «لا يمكن للمجموعة أن تعرف ما لم يعرف أعضاؤها أو جزء منهم على الأقل القضيةَ محلّ النظر» (Tuomela 2011، p.85)، غير أن توميلا قد جادلَ في الوقت ذاته أنه «لتعتقد [المجموعة (أ)] بأن (س)، يُفترَض بأعضاء (أ) أن يعتقدوا (يقبلوا) جماعياً بأن (س) حالَ عملهم بوصفهم أعضاء للمجموعة، وبذلك فهم يلتزمون جماعياً أن (س)، إلا أن اعتقاداتهم الفردية بشأن (س) -سواء كانت (س) أم (لا-س)- يمكن أن تغاير تلك الاعتقادات التي يعتنقونها بوصفهم أعضاء (أ)» (Tuomela 2011, p.86)، وبذلك لا يمكن -بحسب توميلا- لمجموعةٍ ما أن تعرف أن (س) دون معرفة بعض أعضائها ذلك، وقد تعرف مجموعة ما أن (س) مع عدم اعتقاد أيّ من أعضائها مُفرَداً بأن (س).

مُدخلاتٍ من المجموعة ذاتها، أما جولدمان فتوقفَ هنا ولم يلتزم نهجاً مُحدَّداً.

غيرَ أن ما التزمه جولدمان؛ ألا ضرورة لربط تفسير الاعتقاد المُعتمَد بنظريةٍ ما في تسويغ المجموعات. خذ المثال الآتي لما يُطلِق عليه جولدمان 'عملية استخراجِ مُجمَل التسويغ' أو JAF:

JAF-1: إذا اعتقدَ ما لا يقلّ عن ستين في المائة من أعضاء المجموعة (أ) بأن (س) بنحو مسوغ، فإن المجموعة (أ) مسوغة هي الأخرى للاعتقاد بأن (س). (Goldman 2014, p.17)

تمثل JAF-1 قاعدة الأغلبية العظمى في تسويغ المجموعات، حيث تعتقد المجموعة بنحو مسوغ بأن (س) إذا وفقط إذا اعتقدَتْ أغلبية عظمى من أعضائها بأن (س) بنحو مسوغ، لكن يمكن أن يَحدث -وعادة ما يَحدث- بحسب جولدمان تفاوتٌ بين BAF وJAF في المجموعات؛ إذ من المقبول تماماً -على سبيل المثال- استعمال قاعدة الأغلبية في BAF للتوصّل إلى اعتقادِ المجموعة، ثم الاعتماد على قاعدة الأغلبية العظمى في JAF لتحديدِ تسويغ المجموعة ذاتها، يقول:

> «لاحِظ أن JAF-1 توازي [عملية استخراجِ مُجمَل الاعتقاد بالأغلبية العظمى التي ناقشناها آنفاً]، لكن لا صلة ضرورية بينهما؛ كأن يكون على JAF أن 'تسلِّم' أو تعتمد أي قاعدة BAF تختارها المجموعة، أو -عكس ذلك- أن تُصنِّف BAF بأنها غير مناسبة لإنتاج اعتقادات جماعيّة مسوغة وفقاً لقاعدة JAF مناسبة» (Goldman 2014, p.17).

وبذلك لا حاجة -بحسب جولدمان- إلى ربط تفسير اعتقاد المجموعات بنظريةٍ في تسويغ المجموعات، ولا إلى ربط الأخيرة بالأول؛ غير أن ثمّة ما يدعونا إلى الشك في هذا الزعم، لملاحظته تأمّل ما يأتي:

انفصال: ورَد في اللوائح الداخلية لنادي النباتيين في جامعة نورث وسترن (VCNU) أن يحدِّد رئيسُ النادي المُنتخب اعتقادات المجموعة بكُليّتها، وانطلاقاً من قاعدة BAF الديكتاتورية هذه، واعتقاد الرئيس الصادق بأن الشطائر النباتية أفضل صحيّاً من شطائر اللحوم؛ أصبح هذا الاعتقاد اعتقاد النادي، في الوقت ذاته؛ استُعمِلت قاعدة JAF بالأغلبية العظمى من أجل التوصل إلى مدى تسويغ النادي لاعتناقه ذلك الاعتقاد، ولأن ستين عضواً من أصل مائة اعتقدوا بنحو مسوغ بأن الشطائر النباتية أفضل صحيّاً من شطائر اللحوم، فقد اعتقد النادي بذلك بنحو مسوغ. في حين أن الرئيس ذاته لم يعتنق ذلك الاعتقاد إلا نتيجة تفكير رغبَويّ، وعليه لم يكن ضمن الأعضاء الستين المعتقدين به بنحو مسوغ.

في حالة **انفصال**، اقترنَتْ BAF الديكتاتورية مع JAF ذات الأغلبية العظمى اقتراناً يبدو مشروعاً بحسب جولدمان، إلا أن حصيلته أمران كلٌّ منهما يمثل إشكالاً؛ أما الأول فوقوع انفصال تام للعملية أو الأساس المُشكِّل للاعتقاد الجماعي عن السمات المسوِّغة للاعتقاد ذاته، أي في حين أن اعتقاد النادي لم يحدده سوى الرئيس، أثّرَ ستون عضواً **آخرون** بالمجموعة فيما إذا كان هذا الاعتقاد مسوغاً؛ وهذه نتيجة غريبة، كالقول في الحالة الفردية إن العقل هو المسؤول عن اعتقادك بأن (س) لكن تسويغ هذا الاعتقاد سيُحَدّد عبر الشهادة كلياً. أما الإشكال الثاني فمع أن الاعتقاد قد تشكَّلَ عبر عمليةٍ غير جديرةٍ بالاعتماد ولا أساس إبستمولوجيّ لها -أي التفكير الرغبويّ-، إلا أنه أصبح في نهاية المطاف مُعتنَقاً بنحو مسوغ؛ ما يوازي القول إن من الممكن أن يكون أصل الاعتقاد غير ذي أهمية إبستمولوجيّة إطلاقاً لتسويغه، وهذه نتيجة لا مناص من عدِّها غير مقبولة إبستمولوجياً، ولا سيما إن صدرَتْ من مُناصرٍ للعمليات الجديرة بالاعتماد مثل جولدمان.

إلا أن الاعتراض الأكبر أن ذلك سيفتح البابَ على مصراعيه لتفشي

حالات جيتير[20]. فإذا أمكنَ تحديد اعتقاد المجموعة وتسويغها عبر عمليتَي استخراج مُجمَلٍ مختلفتين كلياً، فإن هذا لن يتيح فصل العملية المشكِّلة للاعتقاد الجماعي عن سمات التسويغ فحسب، بل سيتيح أيضاً فصل صدق الاعتقاد عن تسويغه. ففي حالة **انفصال** مثلاً، لم تكن إلا مسألة حظ أن ينتهي المطاف برئيس النادي معتنقاً اعتقاداً صادقاً بأن الشطائر النباتية أفضل صحيّاً من شطائر اللحوم، إذ إن تشكيل اعتقاداتٍ على أساس من التفكير الرغبويّ فقط يَندُر أن يُنتِج اعتقادات صادقة بمعظمها، كذلك لم تكن إلا مسألة حظ أن ينتهي المطاف بالنادي معتنقاً هذا الاعتقاد الصادق الذي أيضاً لا نرى علاقة بين صدقه وتسويغه؛ فالأعضاء الستون الذين اعتقدوا لأسباب وجيهة بأن الشطائر النباتية أفضل صحيّاً من شطائر اللحوم لم يؤدوا أيّ دور إطلاقاً في تشكيل ذلك الاعتقاد الجماعي الصادق في المقام الأول، وهذا وصف موازٍ تماماً للتشخيص التقليدي لحالات جيتير، يكشف عن تبعات القيام بفصل الاعتقاد الجماعي عن التسويغ الجماعي من تعريض المعرفة الجماعية لأن تكون جيتيريّة.

لا شك أن الحل البيّن لهذا الإشكال أن نُلزِم أي قاعدة JAF أن يكون استخراجها للمُجمَل -على الأقل- من الاعتقادات المسوغة للأعضاء ذاتهم المسؤولين عن تشكيل الاعتقاد الجماعي، إلا أن هذا فقط يردّ دعوى أن تفسير اعتقاد المجموعة يمكن أن يستقل تماماً عن تسويغ المجموعة، ويوجب بذلك أن تعمل أي BAF وJAF معاً بالتزامن كي لا تتفشى حالات كحالة **انفصال**[21].

مع وضع ما سبق في الحُسبَان، لننتقل الآن إلى النزعة الإجمالية التفريغية، حيث طرح جولدمان مفهومَين مختلفَين لتسويغ المجموعات في إطار استخراج

---

(20) لحالات جيتير الأصل، انظر جيتير (1963).

(21) قد تمتلك نزعة العمليّات الجديرة بالاعتماد (process reliabilism) التي تبناها جولدمان المواردَ اللازمةَ لرد هذا الإشكال، لكن لن يأتي الرد إلا بصورة تقتضي وجود علاقة **قائمة** بين BAF وJAF؛ وبذلك يظلّ ما طرحته قائماً بأن هاتين العمليتين لاستخراج المُجمَل لا يمكن فصلهما.

المُجمَل، أطلق عليهما التسويغ **الأفقي** والتسويغ **الرأسي**، وأيسر طريقة لبيان هذين المفهومين تكمن بالنظر في الحالة الآتية:

> **الأسُس المختلفة**: تتكون المجموعة (أ) من مائة حارس ح1–ح100 للمتحفِ البريطانيّ، اعتقدَ أول عشرين حارساً ح1–ح20 بنحو مسوغ بأن الحارس ألبرت يخطط لسرقة لوحة شهيرة من داخل المتحف (القضية=A)، فاستنتج كلٌّ منهم استنباطاً من A قضية (وجودية) بوجود حارس يخطط للسرقة (القضية=T)، أما بقية الحراس الثمانين فلم يعتقدوا بأن A ولم يمتلكوا مسوغاً للاعتقاد بذلك، في حين أن ثاني عشرين حارساً ح21–ح40 اعتقدوا بنحو مسوغ بأن برنارد يخطط لتلك السرقة (القضية=B)، فاستنتج كلٌّ منهم استنباطاً من B القضية T، وبقي الثمانون الآخرون غير معتقدين بأن B ولم يمتلكوا مسوغاً للاعتقاد بذلك، في حين أن ثالث عشرين حارساً ح41–ح60 اعتقدوا بنحو مسوغ بأن سيسيل يخطط لتلك السرقة (القضية=C)، فاستنتجوا بدورهم القضية T استنباطاً من C، وبقي الثمانون الآخرون غير معتقدين بأن C ولم يمتلكوا مسوغاً للاعتقاد بذلك؛ وهكذا اعتقد ستون عضواً في المجموعة (أ) بأن T (بنحو مسوغ) استنباطاً من مقدماتٍ اعتقد كلٌّ منهم بها بنحو مسوغ. (Goldman 2014, p.16)

ما ستخلصُ إليه معظم عمليّات استخراج المُجمَل الرائدة -كإجراء الأغلبية وإجراء الأغلبية العظمى- أن المجموعة (أ) هنا قد اعتقدَتْ بأن T. لكن، هل اعتقادها بهذه القضية مسوغ؟ يقول جولدمان:

«... يُمكِننا النظر إلى اعتقاد المجموعة (أ) بأن T من منظورَين: المنظور **الأفقي** والمنظور **الرأسي**، أما المنظور الأفقي فيقتصر عند معالجة مسألة الحالة التسويغية لاعتقاد (أ) بأن T على العودة إلى اعتقادات (أ) الأخرى؛ أي الاعتقادات على **المستوى الجماعيّ** [...]، واعتقاد (أ) بأن T من هذا المنظور الأفقي ليس مسوغاً؛ إذ مع كون (أ) قد اعتقدَتْ بأن T، إلا أنها لم تستنتج T

من اعتقاد مسوغ على المستوى الجماعيّ ذاته، أما من منظور **التسويغ الرأسي** فاعتقاد (أ) بأن T على خلاف ذلك؛ فانطلاقاً من كلّ اعتقادات الأعضاء بأن T، ونسبة مَن هو مسوغ منهم [...] بحسب [...] معيار التسويغ الرأسي، سيبدو اعتقاد (أ) بأن T مسوغاً (لأن 60% من أعضاء (أ) اعتقدوا بأن T بنحو مسوغ)» (Goldman 2014, p.18).

إذن من وجهة نظر جولدمان، إذا رأينا المشهد بمنظور التسويغ الرأسي فقد اعتقدَت المجموعة (أ) بنحو مسوغ بأن أحدهم يخطط للسرقة من داخل المتحف، إذ لم يكن تحديدُ حالة الاعتقاد الجماعيّ التسويغية عائداً إلى الاعتقادات الجماعية، بل إلى اعتقاداتِ كل الأعضاء ونسبةِ المسوغ منها، وبما أن للأعضاء أسُساً مختلفة عند الاعتقاد بأن أحدهم يخطط للسرقة، فلا أساس على المستوى الجماعيّ يمكن بواسطته استنتاج اعتقاد المجموعة المسوغ؛ وعليه لم يتحقق التسويغ الأفقي. أما إذا شوهِد اعتقاد المجموعة -بأن أحدهم يخطط للسرقة- بوصفه مستقلاً عن الأساس الجماعيّ، فإن نسبة اعتقادات الأعضاء المسوغة ستمنحه تسويغاً رأسياً؛ وهذا المنظور الرأسي هو عين ما ذهب إليه جولدمان عند تقديم دعواه الإيجابية لتسويغ اعتقاد المجموعات.

إلى جانب ذلك، يزعم جولدمان أن من الأفضل أن يؤخذ التسويغ متدرّجاً، وبذلك اعتبار التسويغ مفهوماً تراتبياً لا تصنيفياً، غير أنه لم يقدِّم نظرية كاملة في إمكان التدرّج التسويغي للكائنات الجماعية، بل قدَّم بضعَ مبادئ نموذجية يُعطي بها تصوّراً عن النتائج التي يمكن لنظريةٍ كهذه تحقيقها؛ إذ لو افترضنا أن لمواقف الأعضاء الاعتقادية حالة تسويغية تصنيفية، فالمبدأ المركزيّ هو:

مبدأ (GJ): إذا استُخرِجَ اعتقاد مجموعةٍ ما بأن (س) بناءً على معطيات مواقف أعضائها بشأن (س)، فعندئذٍ (مع ثبات **المتغيّرات الأخرى**) كلما زادت نسبة الأعضاء **المعتقدين** بنحو مسوغ بأن (س)، وقلّت نسبة الأعضاء **الرافضين** أن (س) بنحو مسوغ، زادت درجة -أو مستوى- تسويغ المجموعة للاعتقاد بأن (س). (Goldman 2014, p.28)

إذن بحسب جولدمان، تعتمد الحالات التسويغية لمواقف الأعضاء الاعتقادية على العمليّات التي أوصلَتْهم فردياً إلى مواقفهم الشخصية، أما الحالة التسويغية للاعتقاد الجماعي فتعتمد -كما جاء في (GJ)- على الحالات التسويغية لمواقف أعضائها؛ أي بعبارة أوجز: يزيد تسويغ المجموعة كلما زادَت نسبة تسويغ أعضائها الأفراد[22].

إن مبدأ (GJ) ليس ذا معقوليّة حدسيّة فحسب، بل يمكن أيضاً دعمه بسهولة عبر تطبيق نظام استخراج المُجمَل على تسويغ المجموعات، غيرَ أنّي سأجادل فيما يلي بضرورة رفضِه، لكونه يؤدي إلى الوقوع فيما أطلق عليهما **مُفارَقة تسويغ المجموعة ومشكلة الداحض**.

لنقارن ابتداء بين حالة **الأُسُس المختلفة** الآنف ذكرها والصورة الآتية منها:

> **الأُسُس المتعارضة**: تتكون المجموعة (أ) من مائة حارس ح$_{1}$–ح$_{100}$ للمتحفِ البريطانيّ، اعتقدوا جميعاً بنحو مسوغ بوجود مَن يخطط لسرقة لوحة شهيرة من داخل المتحف، وبأنه أحد هؤلاء الخمسة المحتملين: ألبرت أو برنارد أو سيسيل أو ديفيد أو إدموند. إذ اعتقد أول عشرين حارساً ح$_{1}$–ح$_{20}$ بنحو مسوغ بأن ألبرت هو مَن يخطط للسرقة (القضية=A)، فاستنتج هؤلاء العشرون استنباطاً من A قضية (وجودية) بوجود حارس يخطط للسرقة (القضية=T)، أما بقية الحراس الثمانين فلم يعتقدوا بأن A ولم يمتلكوا مسوغاً للاعتقاد بذلك، في حين أن ثاني عشرين حارساً ح$_{21}$–ح$_{40}$ اعتقدوا بنحو مسوغ بأن برنارد هو مَن يخطط للسرقة (القضية=B)،

(22) تظهَرُ هنا مشكلة فورية مع مبدأ (GJ): إن درجة -أو مستوى أو رتبة- الاعتقاد المسوغ بأن (س) عند أعضاء المجموعة الأفراد لا تلعب أيَّ دور في تحديد درجة -أو مستوى أو رتبة- تسويغ الاعتقاد الجماعي بأن (س)؛ حيث لا يُنظَر في الأخير إلا إلى نسبة الأعضاء المعتقدين بنحو مسوغ بأن (س). (أنا مدينة لمُحكِّم مجهول الاسم أثار هذه النقطة).

> فاستنتج كلٌّ منهم استنباطاً من B القضية T، وبقي الثمانون الآخرون غير معتقدين بأن B ولم يمتلكوا مسوغاً للاعتقاد بذلك، في حين أن ثالث عشرين حارساً ح$_{41}$–ح$_{60}$ اعتقدوا بنحو مسوغ بأن الحارس سيسيل هو مَن يخطط للسرقة (القضية=C)، فاستنتجوا بدورهم القضية T استنباطاً من C، وبقي الثمانون الآخرون غير معتقدين بأن C ولم يمتلكوا مسوغاً للاعتقاد بذلك، في حين أن رابع عشرين حارساً ح$_{61}$–ح$_{80}$ اعتقدوا بنحو مسوغ بأن ديفيد هو مَن يخطط للسرقة (القضية=D)، فاستنتجوا كذلك T استنباطاً من D، وبقي الثمانون الآخرون غير معتقدين بأن D ولم يمتلكوا مسوغاً للاعتقاد بذلك، في حين اعتقدت المجموعة الأخيرة التي تضمّ كذلك عشرين عضواً ح$_{81}$–ح$_{100}$ بنحو مسوغ بأن ديفيد هو مَن يخطط للسرقة (القضية=E)، فاستنتجوا T استنباطاً من E، وبقي الثمانون الآخرون غير معتقدين بأن E ولم يمتلكوا مسوغاً للاعتقاد بذلك؛ وهكذا اعتقد مائة عضو في المجموعة (أ) بالقضية T بنحو مسوغ استنباطاً من مقدماتٍ اعتقد كلٌّ منهم بها بنحو مسوغ[23].

في حالة **الأسُس المختلفة** الأصل، اعتقد ستون من أصل مائة عضو في المجموعة (أ) بنحو مسوغ بوجود حارسٍ يخطط لسرقة لوحة شهيرة من داخل المتحف، وعليه فالمجموعة ذاتها تعتقد بهذه القضية بنحو مسوغ. أما في حالة **الأسُس المتعارضة**، فقد اعتقد مائة عضو من أصل مائة في المجموعة (أ) بنحو مسوغ بوجود حارسٍ يخطط لتلك السرقة، وعليه فالمجموعة ذاتها -كذلك- تعتقد بالقضية بنحو مسوغ؛ بذلك ووفقاً لمبدأ (GJ)، سيكون مستوى تسويغ المجموعة أكبر في **الأسُس المتعارضة** منه في **الأسُس المختلفة**، ذلك لأن نسبة الأعضاء المسوَّغين للاعتقاد بتلك القضية في الحالة الأولى أكبر من نسبتهم في الأخيرة.

---

(23) تشبه هذه الحالة ما ناقشناه في مسألة هشاشة الأسُس بالفصل الأول.

لكن دعنا نلقِ نظرة فاحِصة على حالة **الأسُس المتعارضة**؛ اعتقد أول عشرين حارساً فيها ح1–ح20 بنحو مسوغ بأن ألبرت هو مَن يخطط للسرقة، لذا وبالنظر إلى أن كل الحراس قد علِموا بأن المُشتبَه بهم هم فقط ألبرت وبرنارد وسيسيل وديفيد وإدموند، فإن كل واحد من أولئك العشرين اعتقد كذلك بنحو مسوغ بأن برنارد وسيسيل وديفيد وإدموند لم يخططوا للسرقة، في الوقت الذي اعتقدَ فيه ثاني عشرين حارساً ح21–ح40 بنحو مسوغ بأن برنارد هو مَن يخطط للسرقة، واعتقدوا أيضاً بنحو مسوغ -انطلاقاً من اعتقادهم الآخر- بأن ألبرت وسيسيل وديفيد وإدموند لم يخططوا للسرقة، وهكذا ينطبق القول ذاته على المجموعات الفرعية الثلاث الأخرى: اعتقدَت كلٌّ منها أن حارساً واحداً فقط يخطط للسرقة، واعتقدَت كذلك أن الحراس الأربعة المتبقين ليسوا مَن يخطط لها(24).

إننا الآن في موضعٍ يُتيح لنا رؤية 'مُفارَقة تسويغ المجموعة' بجلاء: كل واحدٍ من الخمسة المُشتبَه بهم، اعتقد ثمانون من أصل مائة عضو أنه لم يخطط للسرقة وبنحو مسوغ؛ ما يجعل المجموعة (أ) وفقاً لكل عمليات استخراج مُجمَل الأحكام تقريباً قد اعتقدَت أيضاً بنحو مسوغ بأن كل الخمسة المُشتبَه بهم لم يخططوا للسرقة، ونظراً إلى أن المجموعة قد علِمَت بنحو مسوغ أن المُشتبَه بهم المحتمَلين هم فقط ألبرت وبرنارد وسيسيل وديفيد وإدموند، فسيرقى اعتقاد المجموعة المسوغ -بأنْ لا أحد منهم يخطط للسرقة- إلى كونه اعتقاداً مسوغاً بأنْ لا أحد إطلاقاً يخطط لعملية سرقة؛ غير أن المجموعة (أ) في المنظور الرأسي قد اعتقدَت بنحو مسوغ بوجود مَن يخطط لسرقة لوحة شهيرة من المتحف، لأن مائة عضو فيها قد اعتقدوا بذلك بنحو مسوغ. إذن، سيوصلنا مبدأ (GJ) إلى ما بوسعنا أن نطلق عليها **مفارقة تسويغ المجموعة**: أن ينتهي الأمر

(24) للاطلاع على نقاشٍ أكثر في قضايا المجموعات ذات الأسُس المتعارضة، انظر كارياني (2013).

بالمجموعة (أ) معتقدةً بأنْ لا أحد يخطط للسرقة، ومعتقدة كذلك بوجود مَن يخطط للسرقة[25].

لعل من الواضِح أن هذه المفارقة تقوم على قبول القول إن اقتراناً متضادّاً قد وقع في الاعتقاد الجماعيّ المسوغ؛ فالمجموعة اعتقدَت بنحو مسوغ بأن أولئك الحراس الخمسة لم يخطط أيٌّ منهم للسرقة، وعليه فهي تعتقد بأنه لم يكن ألبرت، ولا برنارد، ولا سيسيل، وهلمّ جرا. لنضَع هذه الاعتقادات الجماعية المسوغة بالصورة الآتية:

~A

~B

~C

~D

~E

ثم إن المجموعة قد اعتقدَت كذلك بنحو مسوغ بوجود مَن يخطط للسرقة، وبأن المُشتبَه بهم المحتمَلين هم فقط ألبرت وبرنارد وسيسيل وديفيد وإدموند؛ وعليه فالمجموعة تعتقد بنحو مسوغ بأن:

(A v B v C v D v E)

من هنا يقع تناقض **مفارقة تسويغ المجموعة** نتيجة الاقتران المتضادّ؛ حين ننتقل من الحزمة الأولى من اعتقادات المجموعة المسوغة أعلاه إلى ما يأتي:

(~A & ~B & ~C & ~D & ~E)

---

(25) تَجدُر الإشارة هنا إلى أن مفارقة تسويغ المجموعة تماثل الناتج العام لنظرية استخراج مُجمَل الأحكام، الذي يفيد بأن لا قاعدة للأغلبية العظمى -دون الإجماع- ستكفل على الدوام الخروج بحزمة متماسكة من المواقف الجماعية لا تتضادّ في الاستنباط. (أشكر مُحكِّماً مجهولَ الاسم على هذه النقطة).

وبصيغةٍ أخرى، يمكننا القول إن المجموعة تعتقد بنحو مسوغ بأن:

~(A v B v C v D v E)

حصيلة هذا أن المجموعة (أ) تعتقد بنحو مسوغ بأن (A v B v C v D v E)، وأن ~(A v B v C v D v E)، أي بوجود مَن يخطط للسرقة وأنْ لا أحد يخطط للسرقة، وهكذا يقع التناقض. قد يأتي مؤيدٌ لمبدأ (GJ) فيعترض على مفارقة تسويغ المجموعة بإنكار وقوع اقترانٍ متضادّ في الاعتقاد الجماعيّ المسوغ، لمحاولة تلافي التناقض.

لكن لاحِظ؛ حتى مع رفض وقوع اقترانٍ متضادّ، ستظل لدى المجموعة (أ) حزمة اعتقاداتٍ غير مُتمَاسكة البتة، وإن لم تصل إلى التناقض؛ فبما أن -على وجه التحديد- كل الحراس المائة اعتقدوا بنحو مسوغ بوجود مَن يخطط للسرقة، فالمجموعة تعتقد بذلك وبنحو مسوغ، في الوقت الذي اعتقدَ فيه كلهم أيضاً وبنحو مسوغ بأن السارق لا بدّ أن يكون إما ألبرت أو برنارد أو سيسيل أو ديفيد أو إدموند، وبذلك فإن إحدى هذه القضايا، أي A أو B أو C أو D أو E، لا بد أن تكون صادقة، الأمر الذي سيجعل المجموعة -عند رؤية المشهد من المنظور الرأسي للتسويغ- قد اعتقدَت أيضاً بأن إحدى هذه القضايا صادقة؛ وهكذا فالمجموعة (أ) تعتقد بنحو مسوغ بأن:

(A v B v C v D v E)

إلا أن كل قضية من هذه القضايا الخمس، اعتقدَ ثمانون من أصل مائة حارسٍ بأنها كاذبة وبنحو مسوغ، ما يعني أن المجموعة ذاتها -وفقاً لكل عمليات استخراج مُجمَل الأحكام تقريباً- اعتقدَت بنحو مسوغ بأن A وB وC وD وE هي قضايا كاذبة؛ وبهذا فالمجموعة (أ) تعتقد أيضاً بنحو مسوغ بأن:

~A

~B

~C

~D

~E

بذلك وإذا كان المنظور الرأسيّ لهذا المشهد صائباً؛ فإن المجموعة (أ) تعتقد بنحو مسوغ بحزمة غير مُتمَاسكة البتة من القضايا، ما يكفي مفارقة تسويغ المجموعة كي تقوِّض مبدأ (GJ).

تَجدُر الإشارة كذلك إلى أن هذه ليست حزمة اعتقاداتٍ يمكن امتلاكها عقلانياً على كونها غير مُتمَاسكة، كما في بعض المفارقات الأخرى؛ إذ مفارقة التمهيد مثلاً (Preface Paradox) تتناول المؤلفَ حين يعتذر عن الأخطاء الواردة في كتابه، مقرِّراً بهذا وجود خطأ واحد على الأقل في الكتاب، وبذلك فهو يلتزمُ بحزمةِ دعاوى غير مُتمَاسكة: كلّ ما ورَد في الكتاب من دعاوى مُفرَدة من جهة، ودعوى إن واحدة على الأقل من تلك الدعاوى قد جانبَت الصواب -من جهةٍ أخرى-؛ غير أن اعتذار المؤلف بالتمهيد ذو معقوليّة إبستمولوجية لِمَا لدينا جميعاً من أسباب قوية تدل على عدم معصوميّتنا[26]. لكن لاحِظ: ليس لدى المؤلف في مفارقة التمهيد أيّ سببٍ يدعو إلى مراجعةِ دعوى بعينها، فبالنظر إلى أسُسِ حيازة الاعتقادات، قدَّرَ المؤلف الأدلة التي تصبّ في مصلحة ذلك الاعتقاد مقابل الاحتمال الضئيل للغاية بأنه قد جانَبَ الصواب، وعليه لن يغيّرَ المؤلفُ أياً من اعتقاداته تلك وإن أطالَ النظر فيها. إلا أن هذه ليست الحال مع مفارقة تسويغ المجموعة؛ فلكل دعوى بأن أحد الحراس الخمسة يخطط للسرقة، ثمانون عضواً في المجموعة يمتلكون دليلاً مُضاداً لها بوسعهم تقديمه، ولو أجْرَت المجموعة تداولاً جماعياً للتوصُّل إلى موقفٍ ثابتٍ لشق عليها الأمر، أضِف إلى ذلك أن بوسعنا في مفارقة التمهيد افتراض أن الاعتقادات مستقلة إلى

(26) لمفارقة التمهيد بصورتها الأصل، انظر ماكنسون (1965)، انظر أيضاً مفارقة اليانصيب عند كيبورغ (1961). ولحُجج تجادِل بأن التماسك ليس شرطاً للاعتقاد المعقول عند الأفراد، انظر كلاين (1985) وفولي (1987) وكريستنسن (2004) وماكنسون (2012).

حدٌّ كبير، بمعنى أن أياً منها قد يُقبَل أو يُرَدّ دون أن يكون لهذا أي تأثير في الدعاوى الأخرى الواردة في الكتاب، بخلاف الأمر مع مفارقة تسويغ المجموعة: قبول دعاوى جماعةٍ فرعيةٍ سيستلزم بالضرورة ردّ دعاوى جماعاتٍ فرعيةٍ أخرى؛ لذا لا يمكن بسهولة أن نلمّ شملها جميعاً بوجهة نظر واحدة. ثم ختاماً، بوسع المؤلف في مفارقة التمهيد أن يتصرَّف بنحو متماسك فيقبل كل دعوى على حِدَة، دون أن يراهن -مثلاً- على صدق **كل** الدعاوى، في حين أن مجموعتنا في مفارقة تسويغ المجموعة ليس بوسعها ذلك؛ فإذا أجرَت المجموعة حواراً مع الشرطة -على سبيل المثال-، ستقول إن أحد الحراس الخمسة يخطط للسرقة، ثم ستقول باستبعاد هؤلاء الخمسة جميعاً عن الاشتباه؛ وعليه فإن اللا-تماسك في بعض المفارقاتِ يمكن أن يُقبَل عقلانياً، إلا أنه في مفارقة تسويغ المجموعة ليس كذلك.

إذن فوقوع مبدأ (GJ) في مفارقة تسويغ المجموعة كافٍ للتشكيك فيه، وسيُمكّننا كذلك تأمّل حالة **الأسُس المتعارضة** من ملاحظة خطأ (GJ)؛ فمع أن نسبة الأعضاء في هذه الحالة المعتقِدين بنحو مسوغ بأن شخصاً ما يخطط للسرقة، أكبر من نسبتهم في حالة **الأسُس المختلفة**، إلا أن مستوى تسويغ المجموعة أقلّ في الأولى منه في الأخيرة؛ ذلك لحيازة المجموعة في حالة **الأسُس المتعارضة** 'داحضاً' للاعتقاد بوجود مَن يخطط لسرقة لوحة من المتحف، والذي لم يكن بحوزتها في حالة **الأسُس المختلفة**؛ لنُطلِق على هذه المشكلة التي تواجه (GJ): مشكلة الداحض.

علينا أولاً -لفهم هذه المشكلة- أن نأخذ مُنعَطفاً نتناول فيه الدواحض: يوجد نوعان مركزيّان من الدواحض تُؤخَذ عادة بوصفها تعارض التسويغ، أولها ما يمكن أن نُطلِق عليه **دواحض سيكولوجيّة**، وتأتي إما ناقضة وإما **طاعنة** في التسويغ؛ حيث الداحض السيكولوجيّ شكٌّ أو اعتقادٌ يمتلكه (م) يشير إلى أن اعتقاده بأن (س) إما كاذب (أي ينقض تسويغه)، وإما أنه قد بُنِي/أُبْقي دون جدارةٍ بالاعتماد (أي يطعن في تسويغه)، وتأتي هذه الدواحض حال **امتلاك** (م)

إياها، بغض النظر عن حالتها الإبستمولوجية وقيمة الصدق فيها[27]. أما النوع الآخر فيمكننا أن نُطلِق عليه **دواحض معياريّة**، وقد تكون كذلك إما ناقضة وإما طاعنة؛ حيث الداحض المعياريّ شكٌّ أو اعتقادٌ لا بد أن يمتلكه (م) يشير إلى أن اعتقاده بأن (س) إما كاذب (أي ينقض تسويغه)، وإما أنه قد بُنِي/أُبْقي دون جدارةٍ بالاعتماد (أي يطعن في تسويغه). إذ تأتي هذه الدواحض بوصفها شكوكاً أو اعتقادات **يجب** على (م) امتلاكها (سواء امتلكها أم لا)، بسبب وجود أدلة معينة متاحة[28]. إن الفكرة المُستخرَجة هنا أن ثمة أنواعاً من الشكوك والاعتقادات، سواء امتلكَتْها الذات أم يجب عليها ذلك، تتضمن **لا-عقلانية** غير مقبولة إبستمولوجياً في المنظومات الاعتقادية كي تدحض التسويغ أو تطعن فيه.

علاوة على ذلك، فإن الداحضَ ذاته قد يأتي مدحوضاً أو غير مدحوض؛ هَب أن هارولد -مثلاً- اعتقدَ أن في الفناء الخلفيّ لمنزله يوجد حيوان الكميت، فقد رآه هناك هذا الصباح، لكن أخبرَتْه روزماري بأن ذلك الحيوان وَشَق، وليس الكميت، فاعتقَدَ بدوره ذلك؛ إن تسويغ هارولد في مثل هذه الحالة للاعتقاد بوجود الكميت في فناء منزله الخلفيّ قد دحضه اعتقادٌ ناقِضٌ اكتسبه من شهادة روزماري، لكن بما أن الدواحض السيكولوجيّة قد تكون هي ذاتها اعتقادات، فإنها أيضاً عُرضَة للدحض، على سبيل المثال؛ هَب أن هارولد راجَع كتاباً

(27) للاطلاع على وجهاتٍ نظر مختلفة فيما أطلقت عليه دواحض سيكولوجيّة، انظر مثلاً بونجور (1980 و1985)، ونوزيك (1981)، وجولدمان (1986)، وبولوك (1986)، وبلانتينجا (1993)، وبيرجمان (1997)، وريد (2006)، ولاكي (2008).

(28) لمناقشاتٍ تضمنت ما أطلقت عليه دواحض معياريّة عبر زوايا مختلفة، انظر بونجور (1980 و1985)، وجولدمان (1986)، وفريكر (1987 و1994)، وتشيزم (1989)، وبورج (1993 و1997)، وماكدويل (1994)، وأودي (1997 و1998)، وويليامز (1999)، وبونجور وسوزا (2003)، وهاوثورن (2004)، وريد (2006)، ولاكي (2008)؛ ما تتفق عليه كل هذه المناقشات أن الدليل قد يدحض المعرفة (التسويغ)، حتى وإن لم تُقِم الذات من هذا الدليل أيَّ شكوك أو اعتقادات.

يخصّ الحياة البرية في أمريكا الشمالية، فاكتشف أن طرف الذيل الأبيض يؤكد أن ما رآه حقاً حيوان الكميت، فقدَّمَ ذلك له داحضاً لداحضِ اعتقادِه الأصل بوجود الكميت في فناء منزله الخلفيّ، ولعل من الواضح أن داحضَ الداحضِ قد يُدحَض -بدوره- بمزيدٍ من الشكوك والاعتقادات، التي بدورها قد تدحضها شكوك واعتقادات أكثر، وهلمّ جرا. وتنطبق على الدواحض المعيارية اعتبارات مشابهة، لكن في الأدلة لا في الشكوك والاعتقادات، عندما يمتلك المرء داحضاً لاعتقاده بأن (س)، ولا يمتلك ما يدحض هذا الداحض؛ فإن لديه **داحضاً غير مدحوضٍ** للاعتقاد بأن (س)، ووجود دواحضَ غير مدحوضةٍ هو ما يعارض التسويغ ثم المعرفة، لا وجود الدواحض فقط.

مع وضع هذه النقاط في الحسبان، لِنعُد إلى مشهد **الأسُس المتعارضة**؛ لا أخاله يغيب عن القارئ امتلاك المجموعة (أ) داحضاً سيكولوجياً ناقضاً لاعتقادها -الذي يفيد وجود مَن يخطط لسرقة لوحة من المتحف- لم يُدحَض بدوره، فقد استلزم اعتقادها بأن لا أحد يخطط للسرقة كونَ الاعتقاد بوجود مَن يخطط للسرقة كاذباً؛ وبهذا دُحِض تسويغ الاعتقاد الأخير[29]، ما يعني أن اعتقاد المجموعة (أ) بوجود مَن يخطط للسرقة غير مسوغ، مع أن كل أعضائها امتلكوا اعتقاداً مسوغاً بذلك؛ في المقابل، لا سبب يدعونا إلى عَدِّ اعتقاد المجموعة مدحوضاً في حالة **الأسُس المختلفة** بالصورة ذاتها، إذ حتى لو أضفنا إلى الحالة الأصل أن كل الحراس المائة اعتقدوا بنحو مسوغ بأن السرقة سيقترفها واحدٌ فقط من خمسة حراس مُحتمَلين -ألبرت وبرنارد وسيسيل وديفيد وإدموند-؛ فإن أكثر ما نحصل عليه أن يعتقدَ أربعون في المائة بأنه ليس ألبرت، وأربعون في المائة بأنه ليس برنارد، وأربعون في المائة بأنه ليس سيسيل،

(29) قد يُظَن بأن مشكلة الداحض تقوّض مُفارَقة تسويغ المجموعة، لأننا إذا أتحنا دحض أحد الاعتقادات، فقد لا نرى مفارقة في نهاية المطاف؛ لكن -على سبيل الرد- لاحِظ أن أيّ مفارقة للاعتقادات المتضادة يمكن أن تُؤخَذ بوصفها تضمّ دواحض ناقضة، وهذا لا يقلل من المفارقة فيها.

وستون في المائة بأنه ليس ديفيد، وستون في المائة بأنه ليس إدموند، وهذا لا يجعل المجموعة بأيّ حالٍ من الأحوال تعتقد بألا أحد يخطط للسرقة من المتحف. انطلاقاً من هذا، فإن مستوى تسويغ المجموعة (أ) في حالة **الأسُس المختلفة** أكبر ممّا هو عليه في **الأسُس المتعارضة**، مع أن نسبة الأعضاء المُعتقدين بنحو مسوغ بوجود مَن يخطط للسرقة في الأولى أقل منهم في الأخيرة؛ وهكذا تكشِف مشكلة الداحض خطأ مبدأ (GJ)[30].

6.2 مشكلة الأدلة الجماعيّة

لقد رأينا كيف أن مُفارَقة تسويغ المجموعة ومشكلة الداحض أسقطتا مبدأ (GJ)، لكن أين يُوصِلنا هذا؟ إن هاتين المشكلتين عند (GJ) قد كشفتا -على أقل تقدير- عن عدم إمكان استخراج التسويغ الجماعي عبر مُجمَل تسويغ الأفراد **بصورة منفصلة عن الأسُس**، فإن الإشكالات لم تأتِ لحالة **الأسُس المتعارضة** إلا بعد أن أتاح مبدأ (GJ) وقوع هذا الانفصال، إذ لو استُخرِجَ فيها التسويغ الجماعيّ عبر مُجمَل حالات الأعضاء الاعتقادية وأسُسهم، لمَا اعتقدَت المجموعة بنحو مسوغ بوجود مَن يخطط لسرقةِ لوحةٍ من المتحف البريطاني؛ وذلك لعدم وجود أي اعتقاد مسوغ + أساس واحد عند أغلبية أعضاء المجموعة على الأقل، وإذا لم يكن لدى المجموعة اعتقاد مسوغ بوجود مَن يخطط للسرقة، فلا وجود لمفارقةٍ ولا لاعتقادٍ يمكن دَحضُه.

(30) تَجدُر الإشارة إلى أنه ومع إدراج جولدمان شرط «مع ثبات المتغيّرات الأخرى» في مبدأ (GJ)، إلا أن هذه المشكلات لا تقع ضمن هذا الشرط؛ لأن (GJ) مجرد انعكاسٍ لمفهوم التسويغ الرأسي: فوفقاً لهذا المبدأ، كلما ازدادت نسبة تسويغ الأعضاء ازداد التسويغ الجماعي، وهذا كافٍ لأن يتيح للتسويغ الجماعي أن يُحَدد بصورة منفصلة عن الأساس الجماعي لهذا التسويغ، لكن تذكر أن حالة **الأسُس المختلفة** هي التي حفَّزَتْ مفهومَ التسويغ الرأسي في المقام الأول، وبما أن حالة **الأسُس المتعارضة** امتداد لهذا المثال النموذجي للتسويغ الرأسي، فإنه لا يوجد أي وجه مُعتبَر يمكن فيه الإحالة إلى شرط **ثبات المتغيرات الأخرى**.

غيرَ أن إشكال هذه الإستراتيجيّة أنها ستوصلنا إلى قول إن المجموعة لم تعتقد في حالة **الأسُس المختلفة** بنحو مسوغ بوجود مَن يخطط للسرقة، وهو المشهد ذاته المُستَعمل للدفاع عن التسويغ الرأسي؛ وعليه فإننا إذا أردنا عدم الوقوع في مُفارَقة تسويغ المجموعة ولا مشكلة الداحض، وأن نُبقي مفهوم التسويغ الرأسي للمجموعات في الوقت ذاته، فإن علينا توجيه النظر في مواطن أخرى.

لنأخذ من أجل بلوغ هذه الغاية أشمل استنتاجٍ يُمكِن استخلاصه من هاتين المشكلتين: إن السمة المركزيّة التي تميز حالة **الأسُس المختلفة** عن حالة **الأسُس المتعارضة** تكمن -كما توحي أسماء الحالات- في تعارض أسُس اعتقادات الأعضاء في الحالة الأخيرة، في حين أنها في الأولى لا تتعارض بالضرورة؛ فكما جاء في وصفِ الحالة الأصل، اعتقدَ عشرون في المائة من المجموعة بأن ألبرت يخطط لسرقة المتحف، وعشرون في المائة بأن برنارد يخطط للسرقة، وعشرون في المائة بأن سيسيل يخطط للسرقة، فاستنتجَت كل واحدةٍ من هذه المجموعات الفرعيّة بالاستنباط قضيةً (وجوديّةً) بأن ثمة مَن يخطط للسرقة، لكن بما أن الحالة لا تتضمّن اعتقادهم بأن حارساً **واحداً فقط** يخطط لها، أصبح من المُمكِن أن يعتقدوا بأن من يفعلها أكثر من حارس؛ وعليه فإن كلّ الحراس الستين من أصل مائة قد تَصدُق اعتقاداتهم الفردية، لأن من المُحتَمل أن مَن يخطط للسرقة ألبرت وبرنارد وسيسيل معاً، وبذلك فإن حالة **الأسُس المختلفة** لا تنطوي بالضرورة على أسُسٍ تتعارض فيما بينها، وبهذا فإن أشمل استنتاجٍ يُمكِن استخلاصه من مفارقة تسويغ المجموعة ومشكلة الداحض أن تسويغ الجماعة لا يمثل مُجمَل تسويغ الأفراد فيها حين يتضمن الأخير **أسُساً** متعارضة.

لعلّ هذا سيُمكّننا من إنقاذ مبدأ (GJ) إن أعدنا صياغته كما يأتي:

(**GJ1**): إذا استُخرِجَ اعتقاد مجموعةٍ ما بأن (س) بناءً على معطيات مواقف أعضائها بشأن (س)، ولم تتعارض أسُس الأعضاء في الاعتقاد بأن (س)،

فعندئذ (**مع ثبات المتغيّرات الأخرى**)، كلما زادت نسبة الأعضاء **المعتقدين** بنحو مسوغ بأن (س)، وقلَّت نسبة الأعضاء **الرافضين** أن (س) بنحو مسوغ؛ زادت درجة -أو مستوى- تسويغ المجموعة للاعتقاد بأن (س).

إن مبدأ (GJ1) أعلاه يحافظ على تحقق تسويغ المجموعة في حالة **الأُسُس المختلفة** -على الأقل بالصورة التي وُصِفَت بها الحالة-، وينفي تحقق التسويغ في حالة **الأُسُس المتعارضة**، وهذا تماماً ما يحتاجه مؤيدو التسويغ الرأسي، لكن انظر هذه الحالة:

> **أُسُس غير متعارضة**: تتكون المجموعة (أ) من مائة حارس ح$_{1}$–ح$_{100}$ للمتحفِ البريطانيّ، اعتقد كلّ واحد منهم بنحو مسوغ بأن المسؤول عن سرقة لوحة شهيرة من المتحف كان رجلاً؛ إذ اعتقد أول عشرين حارساً ح$_{1}$–ح$_{20}$ بنحو مسوغ بأن السارق خرَجَ من دورات مياه الرجال قبل حدوث السرقة مباشرة (القضية=B)، فاستنتج كلّ واحد من هؤلاء العشرين استنباطاً من B ما مفاده إن مُرتكِب السرقة رجل (القضية=M)، أما بقية الحراس الثمانين فلم يعتقدوا بأن B ولم يمتلكوا مسوغاً للاعتقاد بذلك، في حين أن ثاني عشرين حارساً ح$_{21}$–ح$_{40}$ اعتقدوا بنحو مسوغ بأن للسارق لحية مُهذّبَة (القضية=G)، فاستنتجوا من Gأن M، وبقي الثمانون الآخرون غير معتقدين بأن G وليس لديهم مسوغ للاعتقاد بذلك، في حين أن ثالث عشرين حارساً ح$_{41}$–ح$_{60}$ اعتقدوا بنحو مسوغ بأنه قد رُحِّب بالسارق عند دخوله المتحف بلفظ 'السيد' (القضية=S)، فاستنتجوا من Sأن M، وبقي الثمانون الآخرون غير معتقدين بأن S وليس لديهم مسوغ للاعتقاد بذلك، في حين أن رابع عشرين حارساً ح$_{61}$–ح$_{80}$ اعتقدوا بنحو مسوغ بأن السارق قد تحدَّثَ بصوت غليظ (القضية=V)، فاستنتجوا من Vأن M، وبقي الثمانون الآخرون غير معتقدين بأن V وليس لديهم مسوغ للاعتقاد بذلك، في حين أن المجموعة الأخيرة التي تضمّ كذلك عشرين عضواً ح$_{81}$–ح$_{100}$ اعتقدَت بنحو مسوغ بأن

> اسم السارق ويليام (=W)، فاستنتجوا من W بأن M، وبقي الثمانون الآخرون غير معتقدين بأن W وليس لديهم مسوغ للاعتقاد بذلك؛ وهكذا، اعتقد مائة عضو في المجموعة (أ) بالقضية M بنحو مسوغ استنتاجاً من مقدماتٍ اعتقد كلّ واحد منهم بها بنحو مسوغ.

في الوقت ذاته، امتلكَت كل مجموعة فرعية متكوّنة من عشرين حارساً دليلاً يتضادّ مع أساس اعتقاد مسوغ عند مجموعة فرعية أخرى؛ إذ اعتقد ح1-ح20 بنحو مسوغ بأن (لا-G)، وذلك لحيازتهم دليلاً على أن لحية السارق مزيفة، واعتقد ح21-ح40 بنحو مسوغ بأن (لا-B)، لحيازتهم دليلاً على أن دورات المياه التي شُوهِد السارق يخرج منها كانت عائلية، واعتقد ح41-ح60 بنحو مسوغ بأن (لا-W)، لحيازتهم دليلاً على استعمال السارق اسماً مُستعَاراً، واعتقد ح61-ح80 بنحو مسوغ بأن (لا-S)، لحيازتهم دليلاً على أن مَن رُحِّب به بلفظ 'السيد' عند دخول المتحف لم يكن إلا رفيق السارق، واعتقد ح81-ح100 بنحو مسوغ بأن (لا-V)، لحيازتهم دليلاً على أن ذلك الصوت الغليظ الذي سُمِعَ في مسرح الجريمة ليس صوت السارق بل صوتٌ مُسجَّلٌ سابقاً.

كما يُوحِي مسمّى الحالة، لا تتعارض هنا أُسُس اعتقادات الأعضاء، بل يدعم بعضها بعضاً؛ فعندما تؤخذ القضايا B G S V W معاً، فإنها تقدّم دعماً قوياً -أقوى بكثير من أيّ دليل يؤخذ مُفرَداً- لاستنتاج أن المسؤول عن سرقة لوحة المتحف البريطاني كان رجلاً، وبذلك فإن حالة **أُسُس غير متعارضة** هذه تستوفي بجلاء ذلك الجزء المُضَاف في مبدأ (1GJ)، والناتج فيها أن المجموعة قد اعتنقت وبنحو مسوغ ذلك الاعتقاد المَعنيّ بشأن السارق.

لكن لاحِظ الجزء الثاني من الحالة: إلى جانب عدم تعارض أُسُس اعتقادات الأعضاء، امتلكَت كل مجموعة فرعية تضمّ عشرين حارساً دليلاً يتضادّ مع أساس اعتقاد مسوغ عند مجموعة فرعية أخرى؛ فقد كان -على سبيل المثال- أساس اعتقاد الحراس ح1-ح20 المسوغ -أن مَن ارتكب السرقة رجل-

يتمثل بخروج السارق من دورات مياهِ الرجال، إلا أنهم اعتقدوا أيضاً وبنحو مسوغ بأن لحية السارق مزيفة، ما يمثل دليلاً مضاداً لأساس اعتقاد الحراس الآخرين ح$_{21}$–ح$_{40}$، وهكذا ينطبق الأمر على كل المجموعات الفرعية؛ وحاصل ذلك أن لكل أساسٍ للاعتقاد، عشرين في المائة من أعضاء المجموعة اعتقدوا بنقيضه بنحو مسوغ.

ينتهي بنا هذا -بزعمي- إلى أن مجموعة الحراس بكليّتها لم تعتقد في حالة **أُسُس غير متعارضة** بنحو مسوغ بأن المسؤول عن سرقة لوحة المتحف البريطاني كان رجلاً؛ فلا أساس من أُسُس اعتقادات الأعضاء نجا من أدلة مضادة مباشِرة ومُلزِمة، بصيغةٍ أخرى؛ لا أساس سيظل قائماً لو حدَث إفصاح تام: لو كشف كل الأعضاء المائة كشفاً تاماً عن الأدلة والأدلة المضادة لديهم، **لمَا بقيَ سببٌ للاعتقاد بأن السارق رجل**، لكن بما أن مائة عضو في المجموعة (أ) اعتقدوا بنحو مسوغ بأن M، فإن مبدأ (1GJ) سيجعل مستوى تسويغ المجموعة بالغ العلوّ من جراء هذا الاعتقاد.

ليس من الصعب كذلك أن نتصوّر حالة مختلفة عن **أُسُس غير متعارضة** – سنطلق عليها **بديلة**– تُماثِل الحالة الأصل كما وُصِفت تماماً باستثناء تعديلين: 1 – يعتقد ستون فقط من أصل مائة حارس بنحو مسوغ بأن المسؤول عن سرقة اللوحة من المتحف البريطاني كان رجلاً، 2 – لا يمتلك أيّ من الأعضاء المائة دليلاً مضاداً لأي من تلك الأسس؛ سيأتي هنا مستوى تسويغ المجموعة –وفقًا لمبدأ (GJ1)– للاعتقاد بأن السارق رجل أقلّ مما هو عليه في حالة **أُسُس غير متعارضة**، لأن نسبة الأعضاء المعتقدين بذلك بنحو مسوغ في الأخيرة أكبر بكثير من الأولى، غير أن هذه النتيجة تبدو خاطئة؛ فمع وجودِ عددٍ أقل من الأعضاء المعتقدين بذلك بنحو مسوغ في حالة **بديلة**، إلا أن ثمة دعماً إبستمولوجياً لاعتقاد المجموعة في هذه الحالة أكبر بكثير من حالة **أُسُس غير متعارضة** حين يُنظَر إلى الكائن الجماعي بكُليّته؛ لنطلق على هذا الاعتراض العام على مبدأ (GJ1): **مشكلة الأدلة الجماعيّة**.

قد يطرَح أحدهم هنا ما يظنه حلاً يسيراً لهذه المشكلة، فيقول لمَ لا يُفهَم الدليل المضاد الوارد في حالة **أسُس غير متعارضة** بوصفه داحضاً غيرَ مدحوض تمتلكه المجموعة بشأن اعتقادها بأن السارق رجل؟ وعليه؛ فإن بوسعنا ببساطة أن نعدِّل مبدأ (GJ1) كي نشترط استبعاده كما يأتي:

مبدأ (GJ2): إذا استُخرِج مُجمَل اعتقاد مجموعةٍ ما بأن (س) بناءً على معطيات مواقف أعضائها بشأن (س)، ولم تتعارض أسُس الأعضاء في الاعتقاد بأن (س)، فعندئذٍ (**مع ثبات المتغيّرات الأخرى**)، كلما زادت نسبة الأعضاء **المعتقدين** بنحو مسوغ بأن (س)، وقلّت نسبة الأعضاء **الرافضين** أن (س) بنحو مسوغ؛ زادت درجة -أو مستوى- تسويغ المجموعة للاعتقاد بأن (س)، ما دامت أن المجموعة لا تملك داحضاً غير مدحوض للاعتقاد بأن (س).

إذا انطلقنا من مبدأ (GJ2) أعلاه، قائلين إن لدى المجموعة (أ) داحضاً غير مدحوض للاعتقادِ بأن السارق رجل، فقد يكون بوسعنا الاحتفاظ بالتسويغ الرأسي، مع حيازة الموارد اللازمة لإنكار وجود اعتقاد مسوغ لدى المجموعة (أ) في حالة **أسُس غير متعارضة**.

إلا أن ثمة إشكالاً مركزيّاً في هذه الإستراتيجية؛ فليس من الواضح فيها إطلاقاً وجه حيازة المجموعة -في حالة **أسُس غير متعارضة**- داحضاً غير مدحوض في إطار التسويغ الرأسي. ولملاحظة هذا تذكَّر أن المثال النموذجيّ لتسويغ المجموعات الرأسي استخرَجَ مُجمَل تسويغ الأعضاء دون مراعاةٍ للأسُس، وبهذا أمكَنَ أن ينتهي الأمر بالمجموعة مسوغة تسويغاً كبيراً للاعتقاد بأن (س)، ما دامت قد اعتقدَت نسبة مُعتبَرة من أعضائها بأن (س) بنحو مسوغ، بصرف النظر عمّا سوَّغَ لأولئك الأعضاء اعتقاداتهم؛ وعليه فإن وجهة النظر القائلة بالدحض الرأسي للمجموعة ستُتيح للمجموعات حيازة داحض للاعتقاد بأن (س)، ما دامت قد امتلكَتْه نسبة مُعتبَرة من الأعضاء أياً كان أساس ذلك

الدحض، إذ قد تمتلك مجموعة ما مثلاً -بحسب وجهة النظر هذه- داحضاً للاعتقاد بأن (س) مع أن بحوزة أعضائها دليلاً مضاداً مُغايراً بشأن ما إذا كان (س)، تماماً كما قد تعتقد مجموعة ما بأن (س) بنحو مسوغ مع أن بحوزة أعضائها أسباباً مُغايرَة للاعتقاد بأن (س)، لكن لاحِظ: لا نجد هذا إطلاقاً في حالة **أسُس غير متعارضة**، إذ لم يمتلك فيها أيُّ عضو من أعضاء المجموعة داحضاً للاعتقاد بأن السارق رجل، فلا أحد لديه دليل مضادّ على الأساس الذي بُنِيَ عليه هذا الاعتقاد؛ وإذا فُهِمَ تسويغ المجموعة -ثم داحضها- بمنظور استخراج المُجمَل الذريّ المنطلق من صميم التسويغ الرأسي -حيث يُستخرَج مُجمَل حالات الأعضاء الاعتقادية بصورة مستقلة عن علاقتها بحالات الاعتقاد الأخرى- فلن يبدو عندئذٍ أن ثمة وجهاً يُقال فيه بحيازة المجموعة داحضاً للاعتقاد بأن السارق رجل في حالة **أسُس غير متعارضة**.

قد يتقدّم بطبيعة الحال مؤيدٌ لمبدأ (GJ2)، فيطرح ببساطة قولاً مُغايراً كلياً في دحض المجموعات، جاعلاً اعتقاد (أ) يخرج مدحوضاً في حالة **أسُس غير متعارضة**؛ لكن لا أخاله إلا واضحاً أن أيّ قولٍ يجعل اعتقاد تلك المجموعة -بأن السارق رجل- ينتهي به المطاف مدحوضاً، لا بد أن يأخذ بمفهومٍ لتسويغ المجموعات مختلفٍ تماماً عن المفهوم الرأسي، فكما ناقشنا آنفاً؛ لا وجه يكون فيه اعتقاد المجموعة مدحوضاً رأسياً في حالة **أسُس غير متعارضة**، وعليه فإن هذه الإستراتيجية لن تقي القائلين باستخراج المُجمَل في النزعة الإجمالية التفريغية من مشكلة الأدلة الجماعيّة.

7.2 مشكلة الالتزامات المعياريّة للمجموعات

لقد رأينا كيف أن إجراء تعديلاتٍ على مبدأ (GJ) لم يُنقذ عمليّة استخراج المُجمَل في تسويغ المجموعات من الإشكالات التي تواجهها، إلا أن هناك اعتراضاً آخر أود تطويره كما يأتي:

> **الالتزامات المعيارية للمجموعة**: تتكوّن المجموعة (أ) من ثلاث ممرّضات $م_1$-$م_3$ يعملنَ في دار رعاية المسنين، اعتقدنَ جميعاً بنحو مسوغ بأن المريض أوبراين لا يواجه خطر الموت؛ فالممرّضة الأولى $م_1$ تعلم أنها قد نسيَت إعطاء أوبراين دواءه الأول، إلا أنها تعتقد بنحو مسوغ بأن هذا الإهمال وحده لا يكفي لتعريض أوبراين لخطر الموت، في حين أن $م_2$ تعلم أنها قد نسيَت إعطاءه دواءه الثاني، لكنها تعتقد -أيضاً- بنحو مسوغ بأن هذا الإهمال وحده ليس كافياً لتعريضه لمشكلات صحيّة جسيمة، في حين أن $م_3$ تعلم أنها قد نسيَت أن تعطي أوبراين دواءه الثالث، إلا أنها تعتقد بدورها بنحو مسوغ بأن هذا الإهمال وحده ليس كافياً لأن تصبح حياته في خطر؛ غير أن الممرّضات جميعاً $م_1$-$م_3$ في الوقت ذاته اعتقدنَ بنحو مسوغ بأن عدم تناول أوبراين كلَّ أدويته الثلاثة من شأنه أن يعرّضه لخطر الموت.

إلى جانب ذلك، كان قد اشتُرِطَ صراحةً على تلك الفرقة التي تضم الوظائف التي تشغلها الممرّضات $م_1$-$م_3$ أن يكونوا على تواصل دائم فيما بينهم في شؤون المرضى الذين يعتنون بهم عناية مُشتَركة، إلا أن $م_1$-$م_3$ اعتدن ألا يُفصِحن عمّا يَصدُر منهن من إهمال، وبذلك اعتقدَت كلٌّ واحدة منهن بنحو مسوغ بأن الممرضات الأخريَات قد أعطَين أوبراين دواءه، وعليه، ولعدم أدائهن مسؤولياتهن **بوصفهن** أعضاء تلك المجموعة؛ لم يمتلكن جميعاً $م_1$-$م_3$ تلك الأدلة الحاسمة التي يجب امتلاكها، والتي كانت لتكشف عن النقص الإبستمولوجي الواقع في اعتقادهن بأن أوبراين لا يواجه خطر الموت.

استناداً إلى ما أتيحَ من الأدلة لكل من $م_1$-$م_3$ فرديّاً، اعتقدْنَ جميعاً بنحو مسوغ بأن أوبراين لا يواجه خطر الموت، بل ولم تقصِّر أي منهن $م_1$-$م_3$ بصفتها فاعلاً إبستمولوجياً مُفرَداً في أي واجبات إبستمولوجية؛ فبمجرد أن نُسقِط عضويتهن في (أ)، لن يكون لديهن أي التزام -إبستمولوجي أو غير إبستمولوجي- لمناقشة شؤون رعاية أوبراين مع الأخريات، وبوسعنا إدخال هذا

مباشرة في المشهد فنقول إن مناقشة شؤون رعاية المرضى قد أُعلِنَ -لعدم جدارة النميمة بالاعتماد- حظرُها على الممرّضات، ما لم يصبحن أعضاء في فرقة مشتركة.

إلا أن المشهدَ مغايرٌ على المستوى الجماعيّ، فنظراً إلى الالتزامات المعيارية التي تعهدن بها م$_{1}$–م$_{3}$ بوصفهن أعضاء فرقة تمريض واحدة، فعليهن واجب إبستمولوجي أن يراجعن فيما بينهن شؤون رعاية أوبراين، ولو أنهن أدَّينَ هذا الواجب لعلمن جميعاً عدم تناوله الأدوية الثلاثة، ولاعتقدن جميعاً وبنحو مسوغ بأن أوبراين **يواجه** خطر الموت؛ ونقصُ الدليل الآتي من إهمال الواجبات الإبستمولوجية لا يُعفي عن المسؤولية تجاه ذلك الدليل، عند الأفراد والمجموعات على حدّ سواء، إذ وجوب الدراية بالدليل كافٍ لنزع التسويغ المعرفي، بصرف النظر عن حيازة هذا التسويغ من عدمها؛ وبذلك، فإن فرقة التمريض بكليّتها لم تعتقد بأن أوبراين يواجه خطر الموت، على أن كلّ أعضائها اعتقدَوا بذلك بنحو مسوغ؛ ولنطلق على هذا الاعتراض على عمليّة استخراج المُجمَل **مشكلة الالتزامات المعيارية للمجموعات**.

وقد يُطرَح هذا من حيث الدواحض، فالداحض المعياريّ -كما جاء سابقاً- اعتقادٌ لا بد أن تمتلكه الذات يشير إلى أن الاعتقاد محلّ النظر إما كاذب وإما بُنِي/أُبْقي دون جدارةٍ بالاعتماد، حيث تأتي هذه الدواحض المعياريّة بوصفها اعتقادات **يجب** أن تمتلكها الذات، سواء امتلكَتْها أم لا؛ وبهذا يمكننا القول إن م$_{1}$–م$_{3}$ قد امتلكنَ **بوصفهن** أعضاء في تلك المجموعة دواحضَ معياريّة للاعتقاد القائل إن أوبراين يواجه خطر الموت، إلا أنهن لم يمتلكنها **بوصفهن** أفراداً؛ إذ لولا عضويتهن في المجموعة لَما وُجِدَ أساس لقولنا إنه قد وجب عليهن إبستمولوجياً الاعتقاد بأن أوبراين لم يتناول أدويته الثلاثة، وبمجرد تحقق تلك العضوية في المجموعة قام هذا الأساس، الأمر الذي يدلّ بوضوح على أن اعتقادهن بأن أوبراين لا يواجه خطر الموت اعتقاد كاذب.

تَجدُر الإشارة هنا إلى أن تلك الالتزامات المعياريّة مع كونها نشأت بسبب

عضوية الممرّضات في فرقة التمريض تلك، إلا أنها مع ذلك **تُعَدّ إبستمولوجية**، لا مجرد التزامات مهنية أو احترازية؛ ولإدراك هذا لاحِظ كيف أن أدوار المرء المهنية غالباً ما تأتي بواجبات إبستمولوجية مستقلة، فإذا كان المرء طبيباً -مثلاً- فقد يكون مُلزَماً مهنياً بالرجوع إلى نتائج الفحص قبل أن يحدِّدَ تشخيص مريضٍ ما، وهذا واجب ناشئٌ من دوره بوصفه طبيباً، إلا أنه كذلك واجب إبستمولوجيّ بلا شك؛ وذلك لكونه يتعلق **بأدلة** وثيقة الصلة بالاعتقاد المَعنيّ -وهو بهذه الحالة 'التشخيص'- التي تؤثر فيما إذا كان لدى المرء **معرفة مُطابِقة**، وبالمثل تجري اعتبارات مشابهة على حالة **الالتزامات المعيارية للمجموعة**: نشأ واجب التداول مع بقية أعضاء فرقة التمريض في شؤون رعايتهن الجماعية لأوبراين من دور الممرّضات المهني، غير أن هذا الالتزام ذو طبيعة إبستمولوجية؛ فالأمر تحديداً يمسّ أدلةً تعرف الممرّضات صلتها الوثيقة باعتقاداتهن بشأن صحة أوبراين، والتي تؤثر تأثيراً مباشراً فيما إذا كُنَّ يعرفن أنه لا يواجه خطر الموت.

ليست -كما هو بيِّن- كلّ الواجبات الإبستمولوجية الناشئة من الأدوار المهنية من شأن إهمالها أن ينفيَ حيازة المعرفة؛ فقد تَطلبُ الإدارة -مثلاً- من فرقةِ التمريض أن يبنوا كل اعتقاداتهم في شؤون المرضى استناداً إلى الاستنباط المنطقيّ فقط، ومثل هذا المطلب قد يضمَن درجة دعمٍ إبستمولوجيّ عالية للغاية، إلا أنه أكثر صرامة ممّا يستلزمه الاعتقاد ليُعَدّ معرفةً، فبالإمكان أن يُقالَ -على أقل تقدير- إنه عندما يتعلق ذلك الواجب الإبستمولوجي بأدلةٍ لا يكون اعتناق الاعتقاد المَعنيّ دونها عقلانيّاً؛ فسينفي عندئذٍ إهمالُ هذا الواجب حيازةَ **معرفة مُطابِقة**. ولا شك أن هذا ما وقعَ في حالة **الالتزامات المعيارية للمجموعة**، فاعتقاد الممرّضات بأن أوبراين لا يواجه خطر الموت لن يصبح عقلانيّاً بمجرد أن يعلمْنَ جميعاً أن لدى زميلاتهن في العمل دليلاً ذا صلة مباشِرة بهذه المسألة بالذات.

أضِف إلى ذلك وكما فعلنا آنفاً مع حالة **أسُس غير متعارضة**، ليس من

الصّعب أن نتصورَ حالة بديلة لـ **الالتزامات المعياريّة للمجموعة** -سنطلِق عليها **بديلة2**- تُماثِل وصف الحالة الأصل تماماً باستثناء تعديلين: 1- اثنتان فقط من الممرّضات الثلاث اعتقدن بنحو مسوغ بأن أوبراين لا يواجه خطر الموت، 2- لم يُشترَط على مجموعة فرقة التمريض التي تضمّ وظائف تشغلها م$_1$-م$_3$ أن يتواصلوا دائماً فيما بينهم فيما يخصّ شؤون المرضى الذين يعتنون بهم معاً؛ سيأتي هنا مستوى تسويغ المجموعة (أ) -وفقاً لمبدأ (GJ)- للاعتقاد بأن أوبراين لا يواجه خطر الموت أقل ممّا هو عليه في حالة **الالتزامات المعياريّة للمجموعة**، لأن نسبة الأعضاء المعتقدين بذلك بنحو مسوغ في الأخيرة أكبر منها في الأولى، وهذا خاطِئ؛ فمع وجود عددٍ أقلّ من الأعضاء المعتنقين ذلك الاعتقاد بنحو مسوغ في **بديلة2** ,لم يقصر أحدٌ منهم بأي واجبات إبستمولوجية كما حدث في حالة **الالتزامات المعياريّة للمجموعة**، ما يعني أن لدى المجموعة درجة تسويغ أكبر للاعتقاد بأن أوبراين لا يواجه خطر الموت في حالة **بديلة2** منها في حالة **الالتزامات المعياريّة للمجموعة**، مع أن نسبة الأعضاء المعتقدين بهذا بنحو مسوغ أكبر في الأخيرة؛ وهذا يُظهِر -مرة أخرى- خطأ مَن يقولون باستخراج المُجمَل في تسويغ المجموعات.

8.2 تفسير اعتقادِ المجموعات المسوغ المُستمَدّ من كوندورسيه

قبل أن ننتقل إلى دعوايَ الإيجابية، يوجد نهجٌ آخر لتفسير اعتقاد المجموعات المسوغ أودّ تناوله؛ وهو نهج مُستمَدّ من نظرية هيئة المحلفين عند كوندورسيه طوَّره كريستيان ليست في أعماله[31]، ومع أن ليست قدّمَ تفسيره لمعرفة المجموعات على وجه الخصوص، إلا أن بوسعنا هنا تكييف طرحِهِ لملاءمة سياقنا؛ فبحسب وجهة النظر هذه 1- ليست نظرية استخراج مُجمَل الأحكام إلا أن يُرَدّ اعتقاد المجموعة **كلياً** إلى اعتقادات أعضائها، غير أن 2-

(31) انظر ليست (2005).

تسويغ اعتقاد المجموعة يُؤخَذ بوصفه خاصية جماعيّة قد يكتسبها اعتقاد المجموعة وقد لا يكتسبها، بحسب استيفاءِ شروطٍ بعينها لـ«تتبّع الصدق» أو «الجدارة بالاعتماد» على المستوى الجماعيّ؛ فقد يأتي -على سبيل المثال- مستوى «تتبّع الصدق» في اعتقادات أفرادِ لجنةٍ ما منخفضاً بالكاد يستوفي الحَدّ الأدنى لشرط احتمالية الصواب «أكبر من 1/ 2» عند كوندورسيه، إلا أنها لجنة تضُمّ طائفة كبيرة من الأفراد المستقلين، وتصل إلى ما يَقرُب من الكمال في جدارتها الجماعيّة بالاعتماد[32]. إذن وفقاً لمفهوم تتبّع الصدق أو الجدارة بالاعتماد في التسويغ: قد يُعَدّ اعتقاد المجموعة بأن (س) مسوغاً، مع أن كل الاعتقادات الفردية الداخلية لم ترقَ إلى الحدّ المطلوب لأن تكون مسوغة.

وبهذا فإن اعتقاد المجموعة المسوغ بحسب هذه الرؤية المُستمَدّة من كوندورسيه -وبخلاف رؤية جولدمان الإجمالية التفريغية- ليس مجرد استخراجٍ لمُجمَل اعتقادات الأفراد المسوغة؛ بل قد يُستخرَج من اعتقاداتٍ فرديةٍ ليست مسوغة جميعاً، وذلك حين يستوفي اعتقادُ المجموعة شرطَ تتبّع الصدق أو الجدارة بالاعتماد المذكور آنفاً على المستوى الجماعيّ، كما أن اعتقاد المجموعة المسوغ هنا -وبخلاف اللا-إجمالية التوسعية- يُبنَى على السمات المعرفية لاعتقادات الأعضاء، كل ما هنالك أن التسويغ على المستوى الجماعيّ يفوق ما يكتسبه أي اعتقاد مُفرَد؛ ما يجعل تفسير اعتقاد المجموعة المسوغ هذا لا يتسق مع التوجه اللا-إجمالي التوسعي، ولا التوجه الإجمالي التفريغي على حدّ سواء، ويناهض كما يبدو اشتراط تحققِ اعتقادٍ مسوغٍ على مستوى الأعضاء الأفراد؛ وعليه فإن هذا التفسير إذا أصاب فلن تكون اعتقادات الأفراد المسوغة -بأيّ نوعٍ أو كمٍّ- ضرورية لبناء اعتقاد مجموعة مسوغ[33].

---

(32) انظر لمناقشة مطوَّلة في هذا ليست (2005).

(33) أشكر مُحكِّماً مجهول الاسم على تقديم هذا التفسير البديل لاعتقاد المجموعات المسوغ.

لا سبيل لإنكار أن هذا النهج المُستَمدّ من كوندورسيه يُظهِر إمكان وجود قيمةٍ معرفيةٍ على مستوى الاعتقاد الجماعيّ لا نجدها على مستوى الاعتقادات الفردية، غيرَ أن السؤال الذي أود طرحه هنا على سبيل الرد: هل تُعَدّ هذه القيمة بنحو معقول تسويغاً معرفياً؟ أزعم -ولأسباب عدة- أن الجواب لا.

إن وجهة النظر هذه -ابتداء- تأخذ اعتقادات ذات أساس معرفيّ غير ملائم على أنها اعتقادات جماعية مسوغة، سواء على مستوى الأفراد أم المجموعة؛ لنبدأ بالأول: لاحِظ أنه لكي يوجَد اعتقاد مجموعةٍ مسوغ في وجهة النظر هذه، فإن الشرطَين المركزيّين هما: 1- أن تضم المجموعة عدداً كبيراً كافياً من الأعضاء المستقلين الذين 2- يستوفون شرط احتمالية الصواب «أكبر من 1/ 2». وبذلك فإن بوسع المجموعةِ اكتساب التسويغ المعرفي ببساطة عبر إدخال مزيدٍ من الأفراد لأعضائها دون أيّ اعتبارٍ لأُسُس اعتقاداتهم بعيداً عن الاستقلال؛ هَب -مثلاً- أننا نتحدث عن مجموعةٍ بحثٍ علميّ: لن يُؤخَذ بالحسبان ما إذا كان اعتقاد الأعضاء بأن (س) قامَ على أساس مُعطَيات تجريبية أم شهادة مُنحَازة، على بحث منهجيّ أم تفكير رغبوي، إذ ما دام الشرطان الآنفان استُوفيَا فإن تحقق تسويغ المجموعة ممكن، وعوضاً عن إطالة النظر في السيَر الذاتية للأعضاء المُحتَملين وتقييم جودة اعتقاداتهم الإبستمولوجية؛ ستتمكن المجموعة البحثية من التوصّل إلى اعتقاد جماعي مسوغ ببساطة عن طريق إحصاء اعتقادات الأفراد وإدخال عدد كبير كافٍ لاستيفاء الشرطَين، فلا حاجة إلى أيّ عضو يعاني مشقة إجراء التجارب.

وحَصيلة هذا إشكال مُختلف لكنه وثيق الصلة: **لا شك في أهمية** أسُس اعتقادات الأعضاء الفردية من أجل التسويغ الجماعيّ، غير أن التفسير المُستمَدّ من كوندورسيه لا يعترف بذلك؛ فمن البيِّن أن تسويغ مجموعةٍ أجرى أعضاؤها جميعاً تجاربَ علميّة جيدة فاستنتجوا اعتقاداً علمياً بأن (س)، أقوى من تسويغ مجموعةٍ أخرى اعتنق أعضاؤها الاعتقاد ذاته بسبب زيارتهم مواقعَ متفرقة على الإنترنت، فالمجموعة الأولى من المُرجَّح -مثلاً- أن تمتلك قدراً معتبراً من

الاعتقادات المسوغة المتقاطعة مع (س)، تمكنها من إقامة استنتاجات ملائمة بشأن (س)، وتفسير لماذا (س) وهلمّ جَرا، في حين أن المجموعة الأخيرة ليست كذلك، وحتى لو لم تكن أيّ من هذه السماتِ ضروريّة للتسويغ الجماعي؛ لا شك بتأثيرها في درجة أو مستوى التسويغ المعرفي الموجود، لكن بمجرد أن تتساوى المجموعتان في تتبّعُ الحقيقة أو الجدارة بالاعتماد على المستوى الجماعيّ؛ فسيَعُدّهما التفسير المُستمَدّ من كوندورسيه مجموعتين مسوغتَين بالقدر ذاته لذلك الاعتقاد، بل إذا أتت الجدارة بالاعتماد لاعتقاد المجموعة القائم على مواقع الإنترنت أكبر بقليلٍ من الاعتقاد القائم على تجاربَ علميّة جيدة، فسيأتي مستوى تسويغ الأول أكبر، مع كونه بأساسٍ غير ملائمٍ البتة من وجهة نظر علميّة.

لقد تناولنا فيما مضى أسُس الأعضاء، إلا أن ثمة أيضاً إشكالاً مماثلاً يمكن أن يُطرَح على مستوى المجموعة وبنيتها، فحين تمتلك إحدى المجموعات لحسن حظها جدارةً بالاعتماد على المستوى الجماعيّ، لحيازتها عدداً كبيراً كافياً من الأعضاء المعتقدين بأن (س) والمستوفين الشرطَين المذكورَين آنفاً، فقد ينتهي بها المطاف بتسويغ أكبر من مجموعةٍ ذات بنية تُجمَع فيها -مثلاً- الأدلة من كثب ويتداولها الأعضاء فيما بينهم ويفحصونها مراراً. أو قد تَعزل مجموعة ما أعضاءَها وتُجبِرهم على أخذ المعلومات من مصادرَ مشكوك فيها إبستمولوجياً، وتأتي مع ذلك بتسويغ أكبر من أخرى تجري فيها تداولاتٌ جماعية وتُبنَى فيها الاعتقادات على أساس طائفةٍ من الأدلة نُظِرَ فيها بتمعن؛ وهكذا، يفتقر النهج المُستمَدّ من كوندورسيه إلى موارد تجعل التسويغ الجماعي متصلاً بالطريقة التي يتحقق بها تتبّعُ الحقيقة أو الجدارة بالاعتماد على المستوى الجماعيّ.

(34) انظر مثلاً فانتل وماكرات (2002 و2009)، وستانلي (2005)، وويليامسون (2005)، وهاوثورن وستانلي (2008).

نرى أيضاً في نطاق الفعل الجماعي اعتبارات تُعارِض هذا النهج؛ إذ يوجد ارتباط وثيق -على أقل تقدير- بين اعتقاد مجموعةٍ ما بأن (س) وأن يجوز إبستمولوجياً لهذه المجموعة الفعل وفقاً لـ(س)[34]، وبعيداً عن الالتزام فيما إذا كان هذا الارتباط ارتباط ضرورة أم كفاية؛ لا شك أن بوسعنا القول إن المرء إذا اعتقد بنحو مسوغ بأن (س)، فسيجوز **عادة** له إبستمولوجياً أن يفعل وفقاً لـ(س)، ولا يمكن للمجموعات تقديم تقريرٍ أو إجراء مفاوضاتٍ أو توقيع عقودٍ أو انتهاك قوانين أو أداءِ أي من الأفعال التي تُنسَب عادةً إلى المجموعات دون أن يَصدُر فعلٌ ما من أعضائها، وهذا لا يعني -بلا شك- أنه في المجموعة (أ) والفعل (ع)؛ لا تفعل (أ) الفعل (ع) إلا حين يَصدُر من عضو واحد على الأقل من أعضاء (أ) الفعل (ع)؛ إذ قد يفعل أحد الأعضاء (ب)، وعضو آخر يفعل (ك)، وثالث يفعل (د)، أفعالاً إن جُمِعَت ستعني أن المجموعة (أ) قد فعَلت (ع). إلا أن (أ) لا تفعل (ع) إلا حين يَصدُر من عضو واحد على الأقل في (أ) فعل يَدخلُ سببياً في (ع). إلى جانب ذلك، يشيع في المجموعاتِ أن تُمنَح سلطة الفعل لأعضاء بعينهم بوصفهم فاعلين مُفوَّضين، ما يعني أن الأفعال الصادرة من هؤلاء الأفراد ستُعَدّ أفعالاً للمجموعة[35]؛ فقد يُمنَح -على سبيل المثال- متحدث رسميّ سلطة الإدلاء بشهادةٍ نيابة عن مؤسسة ما، ويُمنَح مدير تنفيذي سلطةَ شراء ممتلكاتٍ لشركة ما، ويُمنَح مسؤول إداري سلطة رفض توظيف عضو تدريسٍ في كلية ما، لكن لاحِظ أن في كل هذه الحالات؛ يؤدي الاعتقاد المسوغ عند الأفراد الفاعلين المُفوَّضين دوراً حاسماً في جعل أفعال تلك المجموعات جائزة إبستمولوجياً، فإذا عاد اعتقاد المسؤول الإداري أعلاه -والمتمثل بضرورة رفض عضو التدريس- إلى أن أحد أعضاء القسم الحاسدين مثلاً أوصاه بذلك، فلا شك أنه رفض غير ملائم إبستمولوجياً؛ فالمسؤول باستناده إلى أساسٍ كهذا، لم يكن في موضعِ إبستمولوجيٍّ مناسبٍ لرفض

(35) لمناقشة مُفصَّلة في قضية الفاعلية بالتفويض، انظر لودفيغ (2014) ولاكي (a2018 وb2018)، انظر أيضاً الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب.

توظيف عضو التدريس، ويتضح هذا أكثر إذا افترضنا أنه لا عضو في الكلية لديه أساس إبستمولوجيّ أفضل من هذا المسؤول. لكن بحسب النهج المُستمَدّ من كوندورسيه، الذي يفصل فصلاً تامّاً بين الاعتقاد الجماعي المسوغ واعتقادات الأعضاء المسوغة؛ فإن رفض ذلك المسؤول جائز إبستمولوجياً تماماً[36].

لهذه الأسباب مُجتمِعَة؛ أزعُم أن التفسير المُستمَدّ من كوندورسيه يكشف عن سماتٍ في المجموعات لا نزاع في قيمتها المعرفية، لكنه غير متسقٍ مع اعتقاد المجموعة المسوغ.

9.2 مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ

بعد أن رأينا كيفَ تُعاني الصورتان النموذجيّتان للنزعة اللا-إجمالية التوسعية والنزعة الإجمالية التفريغية من اعتراضاتٍ جسيمة، لِنعُدْ خطوة إلى الوراء كي نرى ما يمكننا استخلاصه من تلك الإشكالات التي عصفت بمُقارَبة القبول المشترك ومُقارَبة استخراج المُجمَل في تسويغ المجموعات.

تتعامل مُقارَبة القبول المشترك مع المجموعات على أنها كائنات معرفيّة يمكن أن تدور في فلكها الخاص بعيداً عن مُعطَيات الأدلة عند أعضائها الأفراد؛ فكما يتضح -مثلاً- في حالة **تجاهُل الأدلة**، حتى لو امتلك كل عضو من أعضاءِ شركة فيليب موريس قدراً هائلاً من الأدلة العلميّة التي تربط التدخين بسرطان الرئة، ستظل المُقارَبة تتيح للمجموعة ألا تقبل بهذه الأدلة اختياراً، وأن ينتهي بها المطاف معتقدة وبنحو مسوغ بأن التدخين لا يمثل خطراً على الصحة، إلا أن المجموعات لا يمكنها انتقاء واختيار الأدلة المتاح لها؛ فهي مُقيّدة

(36) طوَّرتُ هذه الحجة بإسهاب أكثر في سياق الردّ على نطاق أوسع من النظريات -أكبر من النظرية المُستمَدّة من كوندورسيه التي نوقشَت هنا- في لاكي (b2014) وفي الفصل الثالث من هذا الكتاب.

بالأدلة التي يمتلكها أعضاؤها الأفراد؛ وهذا هو الدرس الأهم الذي تُعلّمنا إياه مشكلة التلاعب غير المشروع بالأدلة.

أما مُقارَبة استخراج المُجمَل -في المقابل- فقد تجاوزت كليّاً هذه المشكلة ومسائلها حين جعلَت تسويغ المجموعة يعتمد على تسويغ الأعضاء، غير أنه تجاوزٌ أتى على حساب عدم الاعتراف بالقضايا الإبستمولوجية المغايرة الناشئة على المستوى الجماعيّ؛ فتسويغ المجموعة -عند مؤيدي مُقارَبة استخراج المُجمَل- مجرّد عملية «اعتقاد مسوغ مُدخَل-اعتقاد مسوغ ناتج»، غير أننا رأينا كيف يتجاهل هذا النموذج تعقيد الاعتقاد المسوغ على المستوى الجماعيّ، ولا سيما تلك **العلاقات القائمة في نطاق الأدلة بين اعتقادات الأعضاء وأسُسها من جهة، والالتزامات الإبستمولوجية الناشئة عن العضوية في المجموعة من جهةٍ أخرى.**

بصيغةٍ أخرى؛ هَبْ أننا نرى العلاقة القائمة بين تسويغ الأعضاء والتسويغ الجماعيّ بصفتها عمليّة آلية، ستكون عندئذٍ عملية في غاية البساطة عند مُقارَبة استخراج المُجمَل؛ فالمُدخَلات هي اعتقادات الأعضاء المسوغة، والعملية مجرّد استخراجٍ لمُجمَل تلك الاعتقادات، أما الناتج فاعتقاد جماعيّ مسوغ، غير أننا تناولنا ثلاثة جوانبَ -على الأقل- مهمة تُظهِر خطأ هذا النموذج؛ إذ كشَفت الحالة الأولى التي ناقشناها -حالة **الأسُس المتعارضة**- عن خطأ المقاربة من جانب **مُدخَلات** العملية التي تربط تسويغ الفرد بتسويغ المجموعة، والمتمثل بأن اعتقادات الأفراد المسوغة ليست كافية، بل لا بد من مراعاة **أسُس** هذه الاعتقادات كذلك. ثم كشَفت الحالة الثانية -حالة **أسُس غير متعارضة**- أن تعديل هذا الإشكال ليس كافياً أيضاً من أجل الخروج بتفسير معقول لتسويغ المجموعات؛ فقوّة الاعتراض التي تقدمها هذه الحالة تكمن **بإضافة أدلةٍ ليست جزءاً من أسُس** الاعتقادات الفردية المُستَخرَج مجملها، أدلة إضافية لا ترتبط باعتقادات الأفراد ممتلكي هذه الأدلة، بل باعتقادات أفراد آخرين في المجموعة؛ ومن سُبل محاولة تلافي هذا أن يُقال بضرورة توسيع نطاق مُدخَلات

العملية التي تربط التسويغَين الفرديّ والجماعيّ، ذلك مع إبقاء ما قلنا آنفاً: ضرورة أن تَدخُل في العملية اعتقادات الأفراد وأسُسها على حدّ سواء، إلا أن هذا ليس تفسيراً معقولاً لتسويغ المجموعات؛ بل هو بعيد تماماً عن إقامة نموذجٍ تهدف فيه المجموعات إلى تحقيق التسويغ واستعماله في تحديد ما عليها اعتقاده. ثم كشَفت لنا الحالة الثالثة -حالة الالتزامات المعياريّة للمجموعة- أن حتى توسيع نطاق المُدخَلات في الصورة المطروحَة لن يكفي لضمان الخروج بتفسير ملائم لتسويغ المجموعات، فما تخبرنا به هذه الحالة احتياج العملية ذاتها إلى تعديل ضروريّ، لا نطاق المُدخَلات فيها فحسب؛ وذلك لاستبعادها تأثير التوقعات/الالتزامات المعيارية للأفراد الذين تتضمنهم المجموعة، والواقعة عليهم بحكم عضويتهم فيها غالباً، مشهداً نجده بحذافيره في حالة الالتزامات المعيارية للمجموعة؛ إذ لم تقع على الممرّضات م1-م3 تلك الالتزامات الإبستمولوجية إلا لعضويتهن في فرقة التمريض على وجه الخصوص.

نقف الآن في مَوضعٍ يرينا بوضوح تلك الجوانب التي لم يكن فيها زعم جولدمان -بأن استخراج المُجمَل ينقل التسويغ- دقيقاً[37]؛ فاستخراج المُجمَل لا ينقل التسويغَ ببساطة من الأعضاء الأفراد إلى المجموعات، نظراً إلى كثرة الحالات التي يأتي فيها الناتج أقل تسويغاً من مُجمَل المُدخَلات بكثير، وقد يحدث هذا كما رأينا حين تتعارض أسُس اعتقادات الأعضاء، أو يصل مجموع الأدلة الجماعيّة إلى الصفر، أو حين يُخفِق الأعضاء باستيفاء الالتزامات المعيارية الناشئة على المستوى الجماعيّ.

وعليه لا ينبغي التعامل مع الاعتقادات المسوغة للمجموعات على أنها حالات يمكن أن تدور في فلكها الخاصّ بعيداً عن أدلة أعضائها الأفراد، ولا على أنها مجرّد مُجمَل اعتقادات الأعضاء المسوغة؛ بل ما أقترحه عوضَ ذلك أن تُفهَم المجموعات على أنها فاعل إبستمولوجيّ بحد ذاته، مع تقييد اعتقاداتها

(37) انظر جولدمان (2014، p.20).

المسوغة بالحالات الإبستمولوجية والالتزامات المعيارية لأعضائها الأفراد، لنطلق على هذا **مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ** في اعتقاد المجموعات المسوغ، التي وفقاً لها:

تعتقد المجموعة (أ) بنحو مسوغ بأن (س) إذا وفقط إذا:

(A) نسبة مُعتبرَة من الأعضاء الفاعلين في (أ): 1- اعتقدوا بنحو مسوغ بأن (س)[38]، 2- يُنتِج جَمع أسُس اعتقاداتهم المسوغة بأن (س) حزمةً اعتقاديةً متسقة.

(B) إن إفصاحاً تامّاً عن الأدلة المتعلقة[39] بقضية إن (س)، مصحوباً بتداول عقلانيّ بين أعضاء (أ) بشأن هذه الأدلة وبما تقتضيه المتطلبات

---

(38) عارَض سيلفا (2019) هذا الشرط فقدَّمَ حالة تتضمن هيئة محلفين يتوصل كل عضو فيها إلى اعتقادٍ ما بتفكير غير ملائم، وتتوصل مجموعة هيئة المحلفين بكليّتها إلى الاعتقاد الناتج ذاته لكن بتفكير ملائم، ثم جادل بأن اعتقاد المجموعة في هذه الحالة «مسوغ اعتقادياً، لأنها استجابت لأدلتها بصورة ملائمة، في حين لم يستجب أي عضو في المجموعة لأدلته بصورة ملائمة؛ وعليه لا أحد منهم مسوغ اعتقادياً» (Silva 2019, p.9)، غير أنه لا سبب يدعونا لافتراض تحقق اعتقاد جماعيّ مسوغ في مثل هذه الحالة، إذ يمكن ببساطة تفسير الأمر بأوصاف أخرى معقولة حدسيّاً كذلك؛ كأن نقول عنه حُكْماً مسوغاً، أو موقفاً رسميّاً مسوغاً، أو قبولاً جماعياً مسوغاً، وما إلى ذلك.

(39) أفترضُ هنا أن الأدلة المتعلقة بالقضية القائلة إن (س) ستضمّ الاعتقادات المؤثرة بهذه القضية، بما فيها تلك التي قد تنشأ عن 'استخراج مُجمَل المقدمة' في حالات «المُفارَقة الاعتِقادية»، وإذا كان هذا مظنة شك؛ فيمكن أن يُدرَج الإفصاح عن هذه الاعتقادات مباشرةً في الشرط (B) ليصبح كما يأتي:

B*. إن إفصاحاً تامّاً عن الاعتقادات والأدلة المتعلقة بقضية إن (س)، مصحوباً بتداول عقلانيّ بين أعضاء (أ) بما تقتضيه المتطلبات المعياريّة الإبستمولوجية لديهم أفراداً وجماعة؛ لن يُفضِي إلى أدلة إضافيّة تُنتِج عند جمعها مع أسُس اعتقادات أعضاء (أ) بأن (س) حزمة اعتقادية نهائية لا تُقيم احتمالاً بأن (س).

لاحِظ كذلك أن هذا الشرط يَنصّ على الإفصاح التام عن الأدلة المتعلقة بقضية إن (س)، ولا بد من التنبّه إلى أن هذا التعلق لا يقتضي وجود صلة مبدئية بل صلة ظرفية عارِضَة؛ الأمر الذي يُفترَض به إيضاح أن الشرط (B) ليس صارماً صرامة غير مقبولة.

المعياريّة الإبستمولوجية لديهم أفراداً وجماعة؛ لن يُفضِي إلى أدلة إضافيّة تُنتِج عند جمعها مع أسُس اعتقادات أعضاء (أ) بأن (س) حزمة اعتقادية نهائية لا تُقيم احتمالاً كافياً بأن (س)[40].

لنبدأ بالشرط (A1) المتضمِّن ثلاث سمات مركزيّة لا بد من إيضاحها؛ أما الأولى فإن اعتقاد المجموعة المسوغ -وفقاً لهذه المقاربة- يقتضي وجود اعتقادات مسوغة لأعضاء **فاعلين** في المجموعة، وهذا شرط طُرِح ابتداء في حالةٍ لأمَناء مبنى شركة مُحَاماة، إذ قُدِّمَت الحالة -كما جاءت آنفاً- لبيان أن القبول المُشترَك المنطلق من صميم النزعة التوسعية اللا-إجمالية يجب ألا يُقام إلا مع فئة الأعضاء المُناسِبة، وتنطبق هنا اعتبارات مماثلة؛ هَب أن كلّ أعضاء فريق خدمَة العُملاء بشركة فيليب موريس لم يكن بحوزتهم إلا أدلة مَحدُودة بشأن علاقة التدخين بسرطان الرئة، وعليه اعتقدوا بنحو مسوغ بأن التدخين ليس خطراً صحياً؛ حتى وإن شكل الفريق في هذا المشهد غالبيّة موظفي الشركة، ستظل الحالة الإبستمولوجية لاعتقادات الرئيس التنفيذيّ وأعضاء مجلس الإدارة وحدها المؤثرة فيما إذا كانت **المجموعة** تعتقد بذلك الأمر بنحو مسوغ؛ لكونهم الأعضاء المُمتلكين سلطة اتّخاذ القرار في ذلك الوَسَط.

ثانياً، لا بد أن تعتقد نسبة مُعتبرَة من الأعضاء الفاعلين بنحو مسوغ بأن (س) لتتمكن المجموعة من الاعتقاد بذلك بنحو مسوغ، ويتباين ما يُعَدّ نسبة مُعتبرَة من الأعضاء الفاعلين من مجموعة لأخرى؛ فقد تجيء في غاية الصِّغَر بعضو ديكتاتوري واحد، أو ضخمة تشمل جميع الأعضاء، إلا أن من البيِّن أن اعتقادَ عضو أو عضوَين بقضيةٍ ما بنحو مسوغ، في مجموعة ديموقراطية كلياً تضمّ خمسين عضواً، ليس كافياً كي تعتقد المجموعة بذلك بنحو مسوغ[41].

---

(40) لفهم الشرط (B) من زاوية حدسيّة، يمكن أن يُعَدّ مشابهاً في النطاق العام لما يقتضيه القانون حين ينصّ على ما «سيفعله الفرد العاقل».

(41) كما هو الأمر مع المفاهيم الأخرى متعدّدة المستويات في الإبستمولوجيا، كالتسويغ 'الكافي' للمعرفة؛ توجد فسحة للخِلاف بشأن حدّ النسبة 'المُعتبرَة' هنا وسببها، =

أما السّمة الثالثة والأخيرة فلاحِظ أن اعتقاد المجموعة بأن (س) سيكتسب حالة إبستمولوجية قويّة -يقوم عليها- من اعتقادات الأعضاء المسوغة التي ستُسوِّغ -بدورها- بحسب المتطلبات المفروضَة على مستوى الأفراد، كأنْ يَنتُج الاعتقاد عن عمليةٍ جديرةٍ بالاعتماد، أو يستند إلى أدلة كافية، أو يتتبّع الصدق؛ ومع أن استخراج مُجمَل هذه الاعتقادات المسوغة الفردية ليس كافياً لإقامةِ اعتقادٍ جماعيٍّ مسوغ، إلا أنه يضع الأساس لتسويغ المجموعة.

لننتقل الآن إلى شرط (A2)، حيث تستلزم المُقارَبة -وبخلاف النزعة الإجمالية التفريغية- أن يُنتِج جمع أُسُس الاعتقادات المسوغة بأن (س) عند الأعضاء الفاعلين المَعنيّين ذاتهم في (A1) حزمةً اعتقاديةً متسقة، وهذا ما علمَتنا إياه حالة الأسُس المتعارضة: لا ينتقل تسويغ الأعضَاء بسلاسة إلى التسويغ الجماعيّ، فأسُس اعتقادات الأعضاء قد تكون في غاية التعارض، وحين يَحدُث هذا سيقع الطرح في كلٍّ من مُفارَقة تسويغ المجموعة ومشكلة الداحض؛ بعبارةٍ أخرى، يعود -تحديداً- ظهور هذه المشكلات إلى كون التسويغ الرأسي يستخرج مُجمَل اعتقادات الأعضاء دون أيّ اعتبار لأسُسها.

أما السّمة الثانية الجديرَة بالملاحظة في الشرط (A2)، فضرورة أن تكون الحزمة الاعتقادية -الناتجة عن جمع أسُس اعتقادات الأعضاء الفاعلين بأن (س)- حزمة متسقة[42]. لاحِظ أن التماسك ليس مَطلباً هنا؛ ذلك لأن كثيراً من الفلاسفة قدموا حُجَجاً قويّة تقول بإمكان أن يكون الفرد عقلانياً مع حزمة اعتقادية غير مُتمَاسكة، وتصف 'مُفارَقة التمهيد' -التي أشرنا إليها آنفاً- هذا

= فقد يجادل البعض بأن السياقيّة (contextualism) هي الأفضل، في حين يذهب آخرون إلى تثبيت الحدّ وفقاً للجوانب العمَلية، أو التنسيق الاجتماعي الضمنيّ، لكن بما أن هذا نقاشاً عَرَضياً في مسار حجتي الراهن فسأتجَاوزه.

(42) لا بد من التأكيد أن الاعتقادات في هذه الحزمة ليست بأكملها اعتقادات جماعية؛ فقد لا يمتلك -مثلاً- عدد كافٍ من الأعضاء اعتقادات مُتضمَّنَة في الحزمة، وبذلك لا تُعَدّ اعتقادات للمجموعة.

النوع من المواقف؛ حين يظل المؤلف عقلانياً مع اعتقاده بكل الدعاوى الواردة في كتابه من جهة، واعتقاده كذلك بأن واحدة منها على الأقل قد جانبَت الصواب من جهةٍ أخرى، وبهذا لا يمكن اشتراط التماسك لإقامة اعتقاد عقلانيّ فرديّ؛ غير أن المجموعات هي الأخرى قد تقع بسهولةٍ في مثل هذه المواقف، وعند تطبيق اعتباراتٍ مماثلةٍ؛ سنصل إلى أن اشتراط التماسك أكثر صرامة ممّا ينبغي للاعتقاد العقلانيّ الجماعيّ كذلك[43].

كيف علينا إذن فهم شرط اتساق الحزمَة الاعتقادية الناتِجة عن استخراج المُجمَل؟ تتعدد سبُل فهمه -كما جاء في الفصل الأول-؛ أحدها أن يُقال بتحقق الاتساق عند وجود أدلة داعمة[44]، أو عند تجاوز سُلطة الدِّقة؛ أي حين يجب -للخروج بحزمة متسقة من الاعتقادات- ألا يوجد حزمة نظيرة لها أفضل أو أسوأ عند النظر إلى مستوى الدقة العام[45]. ولا أتخذ -هنا أيضاً- أيّ موقف بشأن كيفية أخذ هذا المفهوم تحديداً، إنما يكفي أغراضنا هنا أن يوجد حدسيّاً عدم اتساقٍ في حالة الأسُس المتعارضة، ووجود أطروحاتٍ بوسعها تفسير ذلك.

ثالثاً، لاحِظ أن الأسُس التي جُمِعَت معاً لإنتاج حزمة متسقة هي أسُس الاعتقادات المسوغة بأن (س) عند الأعضاء الفاعلين في (أ)، لذلك إذا اعتقد الأعضاء الفاعلون بأن (لا-س)، أو بأن (س) لأسباب دوغمائيّة أو لا-عقلانية؛ لن تصبح اعتقاداتهم وأسُسها ببساطة مرتبطة بالحالة التسويغية لاعتقاد المجموعة (أ) بأن (س).

ثم أخيراً فيما يخصّ الشرط (A) كاملاً؛ لا بد من إيضاح أن استيفاءه

---

(43) طرَح مع ذلك ليست (b2014) مفهوم «تماسك الدرجة K»؛ وهو مفهوم أقل صَرامة من التماسك التامّ، فهو يستبعد فقط وقوع لا-تماسك «فادح» في اعتقادات الفاعل، ويتيح ما هو أقل من ذلك؛ وهكذا يمكن أن يُفهَم الشرط الأول هنا فيستلزم هذا المفهوم الأقل صرامة للتماسك.

(44) انظر كولودني (2007).

(45) انظر بريجز وكارياني وإيسوران وفيتلسون (2014).

يقتصر على أُسُس الاعتقادات المسوغة عند **بعض** الأعضاء الفاعلين دون أُسُس البعض الآخر، فكل ما هو مطلوب أن تستوفي **نسبة مُعتبرَة من الأعضاء الفاعلين بالمجموعة** كلاً من (A1) و(A2)؛ وعليه فإن مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ تتيح تحقق الاعتقاد الجماعيّ المسوغ في حالاتٍ منها: 99 من أصل 100 عضو فاعل في المجموعة تتسق أُسُس اعتقاداتهم المسوغة بأن (س) مع بعضها، في حين أن أساس اعتقاد مسوغ بأن (س) عند العضو الفاعل الأخير لا يتسق مع أُسُس البقية[46]، إن عدم اتساق ذلك الأساس المُفرَد -بهذه الحالة- لا يمنع المجموعة من أن تعتقد اعتقاداً مسوغاً بأن (س)، وذلك لتحقق شرط اتساق أُسُس الاعتقادات المسوغة بأن (س) عند نسبة مُعتبرَة من الأعضاء الفاعلين.

لا أخاله إلا واضحاً أن تضمين (A1) في مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ من شأنه أن يجعلها تتجاوز تماماً مشكلة التلاعب غير المشروع بالأدلة التي تعانيها الآراء التوسعية اللا-إجمالية، إذ ممّا عرَّضَ مُقارَبة القبول المشترك لهذا الاعتراض جعْلهَا الأدلة المتاحة للمجموعات يمكن أن تكون مسألة اختيار لا أكثر، ولأن المجموعات بوسعها عادةً مُمارَسة التحكم فيما يُقبَل قبولاً مشتركاً؛ فستستطيع التلاعب بما هو متاح لها جماعياً من الأدلة وما ليس بمتاح، أما إذا ارتبَطَ تسويغُ الاعتقادات الجماعيّة بتسويغ اعتقادات الأفراد الأعضاء ارتباطاً ضرورياً، ولم تكن الأدلة المتاحة للأفراد اختياريّة، فلن يوجد ما يدعو إلى القلق بشأن إمكان تحقق التسويغ المعرفي لاعتقاد المجموعة عبر تلاعبٍ غير مشروعٍ بالأدلة؛ فعلى سبيل المثال، إذا اعتقدَت نسبة مُعتبرَة من الأعضاء الفاعلين في شركة فيليب موريس بأن التدخين يسبب مشكلات صحية بنحو مسوغ، فلا يمكن لأيّ قدر من القبول المشترك أو عدم القبول أن يجعل الشركة بكليّتها لا تعتقد بذلك بنحو مسوغ.

لا بدّ في الوقت ذاته من ملاحظة أن تضمين (A2) في مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ سينفي تحقق اعتقاد جماعيّ مسوغ في حالة **الأُسُس**

---

(46) أشكر شارون رايان على تعليقه الذي أدّى إلى إضافة هذه النقطة.

المتعارضة، وبذلك ستتجاوز المُقارَبة كلاً من مُفارَقة تسويغ المجموعة ومشكلة الداحض؛ حيث جَمْع أُسُس اعتقادات حرّاس المتحف البريطاني بأن (س) سيُنتِج حزمة اعتقادية غير متسقة، والمحصلة عدم تحقق اعتقاد مسوغ للمجموعة (أ) بوجود مَن يخطط لسرقة لوحة شهيرة من المتحف، مع كون كل أعضاء (أ) البالغ عددهم 100 يعتقدون بذلك، ولأن إسناد الاعتقاد المسوغ إلى (أ) هو الذي أنشأ مشكلات حالة **الأسُس المتعارضة** في المقام الأول، فإننا ببساطة لا نجدها في مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ.

في حين أن الشرط الأول (A) يتجاوز كلاً من مشكلة التلاعب غير المشروع بالأدلة ومُفارَقة تسويغ المجموعة ومشكلة الداحض، إلا أنه يصمُت حيالَ مشكلة الأدلة الجماعيّة ومشكلة الالتزامات المعياريّة للمجموعات، وهذا يقودنا إلى الشرط (B) من مقاربة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ: حيث نرى ستّ سِمات يجب بيانها؛ أما الأولى فلاحِظ الشرط **السلبيّ**: لا بد **ألا يُفضِي** الإفصاح التامّ والتداول العقلانيّ إلى أدلة إضافية تُنتِج عند جمعها مع أُسُس اعتقادات أعضاء (أ) بأن (س) حزمة اعتقادية نهائية لا تُقيم احتمالاً بأن (س)؛ ويعود هذا لكون استيفاء الشرط الأول (A) يقتضي جمع اعتقادات الأعضاء الفاعلين المسوغة التي تُقيم أُسُسها احتمالاً بأن (س)، وبذلك إذا اتسقت الحزمة الاعتقادية لهذه الأسُس فستُقيم الحزمة ذاتها احتمالاً بأن (س)؛ إن ما يفعله الشرط الثاني (B) ضَمان أن الإفصاح والتداول لن **يضيفا دليلاً**، أي ألا ينتهي المطاف بالمجموعة بحزمةٍ اعتقاديةٍ أكبر لا يُحتمَل فيها أن (س)، وتتعدّد سُبل فهم الاحتمال هنا، فقد يؤخذ -مثلاً- بصفته قائماً على التكرار أو النزعة أو بصفته علاقة قبلية، غير أن هذه تفاصيل ليست مهمّة في سياقنا هنا[47].

أما السمة الثانية، فالطبيعة الشرطيّة لـ(B)، إذ لم يستلزم أن يُفصِح أعضاء المجموعة حقاً عن كل الأدلة المعنية إفصاحاً تامّاً وينخرطوا في تداولات

(47) انظر مثلاً جولدمان (1979 و1986)، وكيبورغ (2001)، وفوميرتون (2004).

عقلانية، فهذه صرامة شديدة؛ بل حدَّدَ ما عليه أن يَثبُت من الأدلة إن فعل أعضاء المجموعة ذلك.

ثالثاً، إن الأدلة المَعنيّة بشرط الإفصاح والتداول هي الموجودة سابقاً، لا الأدلة التي ستوجد حال انخرَاط المجموعة بهذه الأنشطة في مواقفَ مُفترَضة، وهذا يفسر وجه اعتماد التسويغ الجماعيّ على الأدلة التي هي بحوزة أعضاء المجموعة، إلى جانب الكيفية التي تعيَّنَ عليهم تلقي الأدلة بها[48].

رابعاً، لا بدّ أن تتوافق التداولات العقلانية الواردة في الشرط (B) مع المتطلبات المعياريّة الإبستمولوجيّة التي تحكمُ الأعضاء الأفراد والمجموعة بكليّتها على حد سواء؛ ففي حين أن عضوية المرء في مجموعةٍ ما لن تعفيه من

(48) لنميّز على وجه الدقة بين: (ل) وهو دليل يمتلكه أعضاء المجموعة سابقاً، و(ل*) وهو (ل) أضيف عليه ما سيَنتُج عن الإفصاح التامّ والتداول العقلانيّ بشأن (ل)، و(ل**) وهو (ل*) أضيف عليه ما سيَنتُج عن وعيهم بما يفعلون حال انخراطهم بذلك الإفصاح والتداول؛ حيث يتجاوز الأخير (ل**) ماهيّة أدلتهم وكيف يتعيَّن عليهم تلقيها وبذلك لا يرتبط بتسويغ المجموعة الواقع. قد يعترض المرء بقول إن المجموعة لا تستطيع الاعتقاد بنحو مسوغ بأنها لا تتداول الآن؛ فبمجرد أن يُفصِح الأعضاء ويتداولوا الأدلة المعنية فإن هذه العملية ستُقيم دليلاً على التداول (أشكر جون هاوثورن على هذا الاعتراض)، لكن لا أخالها تَصعُب ملاحظة أن هذا الاعتراض يناقش (ل**)، وليس (ل*) الذي يخصّه الشرط الثاني (B).
بصيغة أخرى؛ إن الوعي بما يفعله المرء حال تداوله عادةً ما يَنتُج عن التداول، لكنه ينبع من التداول ذاته لا من الدليل الذي هو محتوى التداول؛ خذ مثالاً آخر على هذه الصورة: لنفترض وجوداً ضئيلاً لمجموعةٍ مُعطَاة؛ أي أن المجموعة يُحتمَل أن تُحَلّ رسمياً بأي لحظة، ثم هَب أن هذه المجموعة امتلكَت دليلاً يوم الاثنين على وجودها في ذلك اليوم، مع أنه لم يُشكّلْ أي اعتقاد عندئذٍ بأنها موجودة يوم الاثنين، ولم يبتّ ذلك الدليل بشأن ما إذا كانت المجموعة ستوجد بعد يوم الاثنين، وعليه ستتوقف تداولات الأدلة عن البتّ بشأن وجود المجموعة يوم الثلاثاء؛ غير أن المجموعة لو أجرت تداولاً يوم الثلاثاء، لأظهر هذا الفعل دليلاً جديداً على وجود المجموعة يوم الثلاثاء، لكن ظهوره لن يكون من محتوى ذلك التداول، وشرطنا المعنيّ هنا يخصّ الناتج الذي ستخرج به تلك التداولات، ولا يقتضي حدوث أيّ فعل تداولي.

واجباته -سواء الإبستمولوجية أو غيرها-، يمكن أن تجلب هذه العضوية كذلك واجبات جديدة؛ على سبيل المثال وكما رأينا في حالة **الالتزامات المعياريّة للمجموعة**، تطلبَت العضوية في فرقة التمريض من الممرّضات م$_1$-م$_3$ أن يتواصلنَ دائماً فيما بينهن بشأن المرضى الذين يعتنين بهم معاً، مع كون هذا غير متوقع منهن خارج تلك العضوية، وعليه إذا انتُهِكت -بحسب الشرط (B)- أي معايير إبستمولوجية، فردية أو جماعية، فستكشفُ عملية الإفصاح والتداول عن ذلك، الأمر الذي سينفي حيازة المجموعة اعتقاداً جماعيّاً مسوغاً.

لكن لاحِظ أن الشرط (B) لا يتطلب اتباع أعضاء المجموعة الأفراد **فعلياً** المتطلبات المعياريّة الإبستمولوجيّة التي تحكم كلاً من الأعضاء والمجموعة، وتتضح صرامة هذا المَطلب الشديدة عند تأمل الآتي: هَب أن المُمرّضة م$_1$ وحدها في حالة **الالتزامات المعياريّة للمجموعة** تعلم أنها قد نسيَت إعطاء أوبراين دواءه الأول، وتعتقد بأن هذا الإهمال وحده لا يكفي لتعريض أوبراين لخطر الموت، مع كون م$_1$ هنا أخلّتْ بمعيار إبستمولوجيّ للمجموعة حين لم توصل هذه المعلومة إلى بقية أعضاء فرقة التمريض، إلا أن هذا بحد ذاته غير كافٍ لنفي وجود اعتقاد جماعيّ مسوغ بأن أوبراين لا يواجه خطر الموت؛ إن الشرط (B) يقدم هنا الحكم الصائب تماماً: سيكشف إفصاح تامّ وتداول عقلاني بين أعضاء فرقة التمريض إخفاق م$_1$ في استيفاء ذلك المَطلب، لكنه سيكشف أيضاً أن هذا لا يعرض أوبراين لخطر الموت؛ وهكذا لن تُفضِي هذه العملية إلى أدلة إضافية تُنتِج عند جمعها مع أُسُس اعتقادات أعضاء (أ) بأن (س) حزمة اعتقادية نهائية لا تُقيم احتمالاً بأن أوبراين لا يواجه خطر الموت.

ولهذا صلة فيما قد يساور المرء من شكٍ بشأن الشرط (B): ماذا لو وُجِد عضو دوغمائي يُصِرّ على التشبث بدليل مُضلِّل، لكنه لم يشاركه فعلياً مع بقية أعضاء المجموعة، هل يجب أن تؤدي مشاركته التي لن تجعل تلك الحزمة الاعتقادية تُقيم احتمالاً بأن (س) إلى ألا تعتقد المجموعة فعلياً بأن (س) بنحو مسوغ؟ لاحِظ -رداً على ذلك- أن مجرد حيازة عضو دليلاً مُضاداً لا يؤدي بحدّ

ذاته إلى عدم استيفاء المجموعة للشرط (B) من مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ، بل يجب أن يكون ذلك الدليل مما سيصمد عند حدوث إفصاح تامّ عن كل الأدلة المَعنيّة، وتداول عقلاني بين الأعضاء وفقاً للمتطلبات المعياريّة الإبستمولوجية؛ إذ يُفترَض بهذه العملية أن ترفض أو ترد أي دليل مُضادّ تعود حيازته كلياً لأسباب دوغمائية أو لأي رذيلة معرفية أخرى. ويبدو أن (B) يقدم الحكم الصائب في تلك الحالات التي يمتلك فيها عضو دليلاً مُضاداً لم يشاركه فعلياً لكنه سيصمد أمام الإفصاح والتداول؛ هَب مثلاً أن عضواً فاعلاً في مجموعة بحثٍ علميّ امتلك دليلاً يقوض الاستنتاج القائل بفاعلية دواءٍ ما في علاج نوع معين من السرطان، لكنه لم يُفصِح عنه للأعضاء الآخرين، ولو شاركه لقبله كل الأعضاء الآخرين بتلك المجموعة البحثية، ولَنتجَتْ حزمة اعتقادية لا تجعل من المحتمل أن يكون الدواء فعالاً في علاج السرطان. هنا؛ الدليل المُضادّ الذي لم يُشارَك والذي يمتلكه عضو فاعل في المجموعة سينزع عن المجموعة اعتقادها المسوغ بأن ذلك الدواء فعال في علاج السرطان، وهذه محصلة صائبة -كما يظهر- يدعمها كوننا قطعاً سنحمِّل المجموعة مسؤولية العواقب الوخيمة المترتبة على علاج مرضى السرطان بهذا الدواء إذا علمنا أن أحد الأعضاء الفاعلين كان لديه دليل قويّ ضد فعاليته.

غير أن قضية أخرى متصلة بهذا السياق تظهر هنا: هَبْ أن ثمة عضواً متشككاً في مجموعةٍ ما لم يُفصِح لبقية الأعضاء عن مخاوفه الشكيّة، أليست إضافة حجة شكيّة إلى أي قضية أو حزمة من الاعتقادات ستُنتِج في نهاية المطاف حزمة اعتقادية لا تجعل من المحتمل أن (س)؟ وعليه؛ ألا ننتهي في مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ إلى أن مجرد وجود متشكك في مجموعةٍ ما سيجعل المجموعة ذاتها غير مسوغة لاعتناق أي اعتقاد؟[49] رداً على هذا، لا بد من بيان أن الحُجَج الشكيّة يجب أن تكون ممّا سيصمد عند حدوثِ إفصاح تامّ عن الأدلة المَعنيّة، وتداول عقلاني بين أعضاء المجموعة وفقاً

(49) أشكر نك ليونارد على طرح هذا الاعتراض.

للمعايير الإبستمولوجية الفردي منها والجماعيّ؛ ما يعني أن مسألة ما إذا كانت إضافة مخاوف شكيّة ستؤدي حقاً إلى حزمة اعتقادية لا تجعل من قضية معطاة احتمالاً تعتمد على قوة أدلة الحُجَج الشكية ذاتها، ذلك مع أن كثيراً من الناس -فلاسفة وغير فلاسفة- إن لم يكن معظمهم يرون أن بحوزتهم معرفة، حتى في مواجهة النزعة الشكيّة، لذا لا وجه لنفي أن تكون هذه الحال كذلك عند معظم المجموعات، ثم من ناحية أخرى؛ إذا كانت النزعة الشكيّة صائبة فلن يمتلك أحدٌ منا -أفراد أو جماعات- اعتقاداً مسوغاً، وسيعود هذا إلى صواب تلك النزعة لا إلى وجود عضو متشكك في المجموعة.

أما السِّمة الخامسة في الشرط (B)، فكون ذلك الإفصاح المُفتَرَض والتداول العقلاني بشأن الأدلة يتضمن كل أعضاء المجموعة، ولا يقتصر على الفاعلين منهم؛ وذلك لأن الأعضاء الفاعلين وغير الفاعلين -على حد سواء- قد يمتلكون دليلاً مضاداً للاعتقاد بأن (س)، أو ينتهكون المعايير الإبستمولوجية التي تؤثر تأثيراً كبيراً على الحالة التسويغية للاعتقاد الجماعيّ؛ لنفترض -على سبيل المثال- أن فرقة التمريض التي تتألف من م$_1$-م$_3$ هي جزءٌ من مجموعةٍ أكبر لطاقم دار رعايةٍ للمسنين، إذ تشمل الأخيرة عشرة أمناء لذلك المبنى؛ حتى وإن لم يكن هؤلاء الأمناء في حالة **الالتزامات المعيارية للمجموعة** أعضاء فاعلين في المجموعة، وبذلك لم يساهموا إيجابياً في الاعتقاد الجماعيّ المسوغ المتعلق بصحة أوبراين، إلا أن مشاهدتهم الممرّضات م$_1$-م$_3$ لا يُعطينَ المريض أدويته يمكن أن تُعَدّ دليلاً مضاداً فيما إذا كانت المجموعة تعتقد بنحو مسوغ بأن أوبراين لا يواجه خطر الموت، بل وعدم إيصالهم هذه المعلومات إلى رئيس فرقة التمريض قد يكون أيضاً انتهاكاً للمعايير الإبستمولوجية العامة التي تتبناها دار رعاية المسنين(50).

(50) قد يُلاحَظ وجود تفاوت في مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ: إذ لا يمكن إلا للأعضاء الفاعلين المساهمة إيجابياً في الاعتقاد الجماعيّ المسوغ، في حين أن أيَّ عضو يمكن أن يؤثر سلبياً في الحالة الإبستمولوجية للمجموعة؛ إلا أن هذا التفاوت لا ينبغي أن يكون مفاجئاً لوجوده كذلك على مستوى الأفراد، على سبيل المثال؛ كل مَن أخذوا تقريباً بالنزعة الخارجيّة (externalist) في التسويغ المعرفي يقبلون القول =

ثم أخيراً، لا بُدّ من بيان أن الشرط (B) ليس تابعاً لـ(A2)، ولمُلاحظة ذلك هَب أن أسُس اعتقادات الأعضاء الفاعلين المسوغة بأن (س) لم تكن متسقة ابتداء، ولم يفضِ الإفصاح التام والتداول العقلاني إلى دليل جديد يُنتِج عند جمعه مع هذه الأسس حزمة اعتقادية نهائية لا تُقيم احتمالاً بأن (س)، سيستوفي -في هذه الحالة- اعتقادُ المجموعة بأن (س) الشرطَ (B)، ولنقل إنه يستوفي أيضاً (A1)؛ لا شك أن عدم اتساق الأسُس ابتداء هنا سيجعل ذلك الاعتقاد غير مسوغ، والانتهاء إلى هذا الحكم -القائل بعدم تسويغ الاعتقاد الجماعيّ- هو تماماً ما يكفله الشرط (A2).

يكفل كذلك الشرط (A2) توزيع الأساس الذي يُحقق التسويغ الجماعيّ على أعضاء المجموعة الفاعلين توزيعاً شاملاً، إذ حتى في الحالات التي لا ينطلق فيها كل الأعضاء الفاعلين المعتقدين بأن (س) بنحو مسوغ من أساسٍ واحدٍ لاعتقادهم؛ سيُراعي هذا الشرط وجود نسبة مُعتبرَة منهم تعتقد بذلك بأسُسٍ يمكن توحيدها من حيث المبدأ، وبهذا المعنى فإن ترابطاً سينشأ بينهم يميِّز الظواهر الحقيقية للمجموعات.

لننظر الآن -مع وضع النقاط السابقة في الحُسبَان- في الكيفية التي يتعامل

= إن الأسباب السلبية قد تقوّض المعرفة، حتى وإن لم تكن الأسباب الإيجابية ضرورية لتحقق المعرفة. وبالمثل، إيجاد تسويغٍ للاعتقاد أصعب من إيجاد تسويغ للشك؛ فقد أشك -مثلاً- في أن سيارة جديرة بالاعتماد على أساس ما طرحه بائع القطع المستعملة من أسئلةٍ تخصّ حالة السيارة، لكني لن أعتقد أن سيارة أخرى جديرة بالاعتماد على أساس شهادة الرجل ذاته بأنها كذلك. خذ أيضاً حالة صحيفة هارمان الشائعة (1973): قرأت جيل في إحدى الصحف أن الرئيس قد اغتيل، ومع أن الحدث قد وقع إلا أن الحكومة تكتّمَت عليه، ما جعل بقية الصحف ومحطات التلفاز تنشر أن الرئيس بخير، وأن مَن قتله المُجرمُ حارسَ الرئيس الشخصي؛ جادلَ هارمان أن جيل في هذه الحالة لا تعرف أن الرئيس قد اغتيل، لكن ما يهمّنا هنا أن هذا الاستنتاج إذا كان صائباً؛ فالدليل الذي لا يمتلكه المرء يمكن أن يقوّض معرفته، وهذا لا يقال أبداً في مسألة اكتساب المعرفة.

بها الشرط (B) مع مشكلة الأدلة الجماعيّة، إذ تعود هذه المشكلة -التي نوقشَت آنفاً- إلى اعتراضٍ تمثله حالة **أُسس غير متعارضة**، حين اعتقدَت المجموعة بأن مَن سرق لوحة شهيرة من المتحف البريطاني كان رجلاً، ولم يحدث أيّ تعارضٍ في أسُس الاعتقادات الفردية عند حراس المتحف، غير أن كل مجموعة فرعية متكونة من عشرين حارساً قد امتلكَت دليلاً يتضاد مع أساس اعتقادٍ مسوغٍ عند مجموعة فرعية أخرى، وبذلك وعند النظر إلى المجموعة بكُليّتها؛ لن نجد لديها أي أدلة، إذ لا أساس من أسُس اعتقادات الأعضاء نجا من دليل مضاد له. لكن لاحِظ: بمجرد أن ينخرط الحراس المائة بإفصاح تامّ وتداول عقلاني ستظهر كل الأدلة المضادة للأسُس، فحين يُفصِح مثلاً أول عشرين حارساً ح$_{1}$–ح$_{20}$ أن لديهم دليلاً على أن لحية السارق مزيفة، سيدرك كل الأعضاء أن هذا سيقوّض أساس اعتقاد كلٍّ من ح$_{21}$–ح$_{40}$، وهكذا إذا فعلت ذلك كل المجموعات الفرعية الخمس، لا شك أنه لن يبقى دليلٌ للاعتقاد بأن المسؤول عن تلك السرقة كان رجلاً، وبذلك فإن إفصاحاً تامّاً وتداولاً عقلانياً بين الحراس في حالة **أسُس غير متعارضة** سيُفضي دون شك إلى أدلة إضافية ستُنتِج عند جمعها مع أسُس اعتقادات الأعضاء حزمة اعتقادية نهائية لا تُقيم احتمالاً لمصلحة تلك القضية؛ وعليه فإن مجموعة حراس المتحف البريطاني -بحسب مُقاربة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ- لم تعتقد بنحو مسوغ أن المسؤول عن تلك السرقة كان رجلاً، مع كون كل الحراس المائة اعتقدوا بذلك؛ وهذا تماماً الحُكم المَطلوب.

لننتقل الآن إلى مواجهة الشرط (B) لمشكلة الالتزامات المعياريّة للمجموعات؛ إذ في حالة **الالتزامات المعيارية للمجموعة** -المذكورة آنفاً- اعتقدَت كل ممرضةٍ من الممرضات م$_{1}$–م$_{3}$ بنحو مسوغ بأن أوبراين لا يواجه خطر الموت، في حين أن كلاً منهن كذلك لم تؤدِّ واجبها الإبستمولوجي الجماعيّ المتمثل بإخبار بقية أعضاء فرقة التمريض عن نسيانها إعطاء أوبراين دواءه. في هذه الحالة، لو انخرَطت الممرضات في عملية إفصاح تام وتداول

عقلانيّ بشأن كل تلك المعلومات، وأضيفت هذه الأدلة إلى الأُسُس السابقة، فلا شك أن الحزمة الاعتقادية الناتجة لن تُقيم احتمالاً بسلامة أوبراين من خطر الموت، لأن تلك الحزمة ستحوي اعتقاداً بأن م$_1$-م$_3$ نسينَ جميعاً إعطاء أوبراين دواءه، وستحوي كذلك اعتقاداً بأن عدم إعطاء أوبراين كل أدويته الثلاثة سيعرّضه لخطر الموت. إذن فمُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ تقدم -مرة أخرى- الحكم الصائب: لم يستوفِ الاعتقاد الجماعيّ لفرقة التمريض الشرطَ (B)، وبذلك فإن المجموعة لا تعتقد بنحو مسوغ بسلامة أوبراين من خطر الموت، مع أن كل الممرّضات الثلاث اعتقدن بذلك فردياً وبنحو مسوغ[51].

---

(51) جادلَ سيلفا (2019) لكي يستبدل بوجهة نظري رأياً أطلَق عليه **نزعة مسؤولية المَجموعات عن الأدلة** (ERG) ومفادها:

تعتقد المجموعة (أ) بنحو مسوغ بأن (س) على أساس الدليل (د) إذا وفقط إذا: 1- كان (د) سبباً كافياً للاعتقاد بأن (س)، ولم تتضمن الأدلة النهائية التي يمتلكها عددٌ كافٍ من الأعضاء الفاعلين في (أ) دليلاً إضافياً (د*)؛ حيث (د) و(د*) معاً ليسا سبباً كافياً للاعتقاد بأن (س)، 2- كانت المجموعة (أ) مسؤولة إبستمولوجياً عند الاعتقاد بأن (س) على أساس (د).

شرط المجموعة المسؤولة:

إن المجموعة (أ) مسؤولة إبستمولوجياً عند الاعتقاد بأن (س) على أساس (د) إذا وفقط إذا: 1- أدى عددٌ كافٍ من الأعضاء الفاعلين في (أ) واجباتهم الإبستمولوجية الجماعيّة المتصلة بـ(أ)، 2- أقامت (أ) اعتقادها على (د) بصورة ملائمة.

لا يُتيح لي ضيق المساحة هنا لأناقش بإسهابٍ وجهة نظر سيلفا اللافتة هذه، غير أني سأشير فقط إلى نقطتين مقلقتين فيها: أولاً، قد يمتلك أعضاء فاعلون في مجموعةٍ ما دواحض، وتظل المجموعة ذاتها مسوغة -بحسب ERG-؛ ذلك لأن الأدلة النهائية التي يمتلكها 'عددٌ كافٍ' من الأعضاء الفاعلين لا يمكن أن تُدخِل دليلاً إضافياً داحضاً (E*)، وعليه فإن بوسعنا أن نفترض امتلاك 'بعض' الأعضاء الفاعلين أدلة مضادة، لكن كيف يمكن لاعتقاد جماعيّ مسوغ أن يتوافق مع حيازة عضو فاعل دليلاً يعارض معارضةً مباشرةً أدلة يمتلكها أعضاء فاعلون آخرون؟

ثانياً، تشترط ERG أن يؤدي أعضاء (أ) الفاعلون أولئك واجباتهم الإبستمولوجية الجماعيّة المتصلة بـ(أ)، لكن ماذا لو تباينَت -من نَواحٍ مهمة- هذه الواجبات عن الواجبات الإبستمولوجية العامة؟ فعلى سبيل المثال وكما ذكَرنا آنفاً، يستبعد المحلفون =

10.2 اعتراض جوهريّ على مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ

أود هنا أن أقدم وأرُدّ على اعتراض جوهري يُمكِن أن يُوَجّه إلى مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ، والمتمثل بوقوعها فيما يشبه مشكلة التلاعب غير المشروع بالأدلة (IMEP)، فإذا كان تسويغ المجموعة -بحسب الاعتراض- يعتمد على تسويغ اعتقادات أعضائها، ألا يتيح هذا تحديد الحالة الإبستمولوجية للاعتقاد الجماعيّ عبر تلاعب متعمَّد بعضوية المجموعة؟ فبمجرد أن تود إحدى المجموعات أن تمتلك اعتقاداً جماعياً مسوغاً ما، فإنها ستقبل/تزيل الأعضاء من أجل تحقيق هذه الغاية. هَب مثلاً أن شركة فيليب موريس أصبحت لا تضم إلا موظفين جُدد يعتقدون سابقاً وبنحو مسوغ بأن الأدلة العلمية التي تكشف عن التبعات الوخيمة للتدخين أدلة غير جديرة بالاعتماد، وتُقيل كل مَن يعتقدون بخلاف ذلك، ألا يمكن -في مثل هذه الحالة- أن ينتهي المطاف بالشركة معتقِدةً بنحو مسوغ بأن تلك الأدلة غير جديرة بالاعتماد لكونها -تحديداً- قد تلاعبَت تلاعباً غير مشروع باعتقادات الأعضاء المسوغة؟[52] أليست هذه مجرد مشكلة IMEP باختلاف طفيف؟

رداً على ذلك؛ أول ما يجب بيانه أن أيّ مقاربة في تسويغ المجموعات ستواجه هذا الاعتراض، بعكس مشكلة IMEP التي تقع فيها JAA، إذ نرى في

= أدلة شهادات السّماع حتى مع كون هذا الاستبعاد ليس خالياً من النفع الإبستمولوجي العام فحسب، بل وغالباً ما يحوي ضرراً إبستمولوجياً، كأن يحيد بنا عن الصدق، وقد نرى هذا الضرر أيضاً في واجبات إبستمولوجية أخرى بمجموعات أخرى، فقد تستبعد مجموعة ما -مثلاً- الشهادة العلمية الآتية من مصادرَ لا تعتمدها، وتربط معايير الاعتماد صراحةً بالدوافع المالية، وبذلك تؤدي المجموعة واجباتها الإبستمولوجية الجماعيّة المتصلة بـ(أ)، لكنها واجبات -موضوعياً- ليست إلا ذات إشكالات معرفية عميقة؛ فما الذي سيجعلنا نقول إن تلك المجموعة مسوغة؟

(52) أشكر ستيو كوهين وخوان كوميسانا وبريان ميلر على هذا الاعتراض.

الجانب التوسعي مثلاً؛ قد لا توظف شركة فيليب موريس إلا موظفين جُدداً سيقبلون قبولاً مشتركاً بأن الأدلة العلمية التي تكشف عن التبعات الوخيمة للتدخين أدلة غير جديرة بالاعتماد، وتُقيل كل الذين لن يفعلوا ذلك، ما يؤدي إلى أن تعتقد الشركة -بحسب JAA- وبنحو مسوغ بأن التدخين ليس خطراً، ثم نرى كذلك في الجانب التفريغي؛ أن شركة فيليب موريس قد لا تضم إلا موظفين جُدداً يعتقدون سابقاً وبنحو مسوغ بأن الأدلة العلمية التي تكشف عن التبعات الوخيمة للتدخين أدلة غير جديرة بالاعتماد، وتُقيل كل مَن يعتقدون بخلاف ذلك، ما يجعل الشركة تعتقد -بحسب النزعة الإجمالية التفريغية- وبنحو مسوغ بأن التدخين ليس خطراً. إن ما يكشفه هذا ببساطة أن جزءاً من طبيعة التسويغ الجماعيّ أن التغيرات الحادثة في عضويةِ مجموعةٍ ما يمكن أن تغير الحالة التسويغية لاعتقاداتها الجماعية.

أما النقطة الأخرى الجديرة بالإيضاح، فهي وجود تفاوت مهمٌ بين مشكلة IMEP التي تقع فيها JAA، والصورة التي يُزعَم أن مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ واقعة فيها؛ حيث يجعل التلاعب بالأدلة غير المشروع في الأولى اعتقادَ المجموعة مسوغاً بسهولة، بخلاف الأخيرة؛ إذ في المقاربات التي يعود فيها تحديدُ الأسبابِ المتاحةِ للمجموعة إلى القبول المشترك، يتاح للمجموعة أن تقيِّد الأدلة المتاحة لها تقييداً غير مشروع، كي تنتهي إلى اعتقادات مسوغة ليست مسوغة حدسياً، لكن عندما يوضع قيدٌ إجماليٌّ على التسويغ الجماعيّ، فسيجلب هذا القيد مفهوماً إجمالياً شاملاً الدواحض كذلك، فإذا أرادَت المجموعة أن تمتلك اعتقاداً جماعياً مسوغاً ما، فقبلَت/أزالت الأعضاء من أجله، سيدرك بعض أعضائها على الأقل ذلك، وإذا أدرك بعضهم على الأقل ما يجري من تلاعبٍ بالأدلة بتلك الطريقة فسيكون لديهم داحض ضد قبول تلك القضية المَعنيّة، وسيمنع ذلك المجموعة من أن تكون مسوغة لاعتناق ذلك الاعتقاد المُرَاد.

لكن قد يَسأل سائل: ماذا إذا أراد فرد من خارج المجموعة أن تحققَ

الأخيرة اعتقاداً جماعياً مسوغاً ما، فقبلَت/أزالت الأعضاء لذلك؟ فهذا الفرد ليس عضواً، وعليه لن يُعَدّ الدليل الذي بحوزته داحضاً للاعتقاد الجماعيّ، ألا يمكن بذلك أن ينتهي الأمر بالمجموعة معتنقة اعتقاداً مسوغاً عبر تلاعب بالأدلة من فعل فردٍ من خارجها؟

غير أن مجرد إمكان أن يُتَلاعَب بالأدلة تلاعباً غير مشروع فيُقيم ذلك اعتقاداً مسوغاً ليس أمراً مفاجئاً البتة؛ إذ يحدث هذا على مستوى الأفراد والمجموعات على السواء، فعلى سبيل المثال، إذا خضعتُ بإرادتي لعمليةٍ لمحو الذاكرة، فلا شك أن تسويغ اعتقاداتي المَبنيّة على الذاكرة سيتغير جذرياً، وبأمثلة أكثر واقعية: قد أختار عمداً ألا أشاهد إلا أخبار شبكة BBC لأن صديقي يعمل هناك، وقد يُخفِي عني طلابي الموارد التي استعانوا بها لأنهم لم يودوا أن أعرف بشأن سرقتهم الفكرية، وقد أسترشد بذوي الشعر الداكن في اتجاهات الطرُق دائماً من باب العادة لا أكثر. إن الأدلة المتاحة لي في مثل هذه الحالات مُقيّدة -إما مني وإما من الآخرين-، ولا يمنعني هذا بالضرورة من امتلاك اعتقادات مسوغة بشأن تلك القضايا، فإذا كانت أخبار BBC أو كان ذوو الشعر الداكن مثلاً مصادرَ جديرة بالاعتماد للمعلومات، فقد تقدم شهاداتهم الأساس الإبستمولوجي الذي يلزمني لاكتساب معرفة، كذلك إذا كنتُ جاهلة كلياً بتلك الموارد التي استعانَ بها طلابي، فلا دليل يقدمونه سيُقيْم أو يدحَض اعتقادي بأصالة عملهم. وذلك ينطبق أيضاً على المجموعات؛ إذ يمكن أن يختار أعضاء شركةٍ ما الاعتماد فقط على شبكة CNN لأن لمديرهم التنفيذي أسهماً فيها، أو لا يفتح الأعضاء أبداً أدراج زملائهم في العمل لأن ذلك يخالف قوانين الشركة، أو يعتمد كلٌّ منهم دائماً على محاميه الشخصيّ عند طلب استشارة قانونية من باب العادة؛ لن يمنع هذا التقييد للأدلة المتاحة بحدِّ ذاته -كما أسلفنا- تلك المجموعة المَعنيّة من حيازة اعتقادات مسوغة، فالمصادر قد تظل جديرة بالاعتماد أو تقدم أدلة كافية.

حين نطبّق هذا على المَسألة التي بين أيدينا، فإن الفرد الواقع خارج

مجموعةٍ لكنه أراد لها التوصل إلى اعتقاد جماعيّ مسوغ ما، فقبلَت/أزالت الأعضاءَ لذلك؛ لا يبدو مختلفاً عن فردٍ من خارج مجموعةٍ يقيّد عمداً الأدلة المتاحة لها، وإذا أمكن أن يَنتُج مع وجود الفرد الأخير اعتقاد مسوغ -كما رأينا-، فإني لا أرى سبباً يمنع من أن يَنتُج كذلك مع وجود الفرد الأول.

بصيغةٍ أخرى، حين لا يكون إسناد الاعتقاد المسوغ مُشكِلاً إبستمولوجياً -أياً كانت الحالة الواقعة-، فإن بإمكاننا أن نسمي التلاعب بالأدلة تلاعباً **غير مباشر**؛ وهو الذي ينطوي على تقييدٍ لوصول المرء إلى الأدلة، ويختلف اختلافاً مهماً عن التلاعب **المباشر** بالأدلة الذي يتضمن تجاهل الأدلة التي يكون المرء على درايةٍ سابقةٍ بها، أو تلفيق أدلة لا وجود لها. والمثال النموذجي على الأول اختيار عدم قراءة صحيفة ما، وعلى الأخير قراءة صحيفة ثم تجاهل ما ورد فيها عمداً؛ وعليه فإن مشكلة IMEP التي تقع فيها JAA تنطوي على تلاعب مباشر بالأدلة، في حين أن المشكلة التي يُقال بوقوع مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ فيها لا تنطوي إلا على تلاعب غير مباشر بالأدلة.

11.2 الخلاصة

لقد رأينا كيف أن مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ تتجاوز جميع الإشكالات التي تواجه النهجَين المُهيمنَين في الدراسات السابقة لتفسير تسويغ اعتقاد المجموعات؛ ففي حين ينحصر تركيز التوسعيين اللا-إجماليين على ما **تفعله** المجموعة، أي مسألة دخول أعضائها في قبول مُشترَك، ينحصر تركيز التفريغيين الإجماليين على ما هو **بحوزة** المجموعة، أي ما إذا كانت الاعتقادات الفردية لأعضائها مسوغة. أما مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ فإنها تشمل -في المقابل- كل هذين المكوّنين؛ فهي تأخذ المجموعات بصفتها فاعلاً إبستمولوجياً بقيود معيارية ودليلية يقتصر وجودها على المستوى الجماعي، كالحساسية تجاه العلاقات القائمة بين الأدلة التي يمتلكها الأعضاء، والالتزامات الإبستمولوجية الناشئة من العضوية في المجموعة، إذ تؤثر هذه

القيود تأثيراً بالغاً فيما إذا كان للمجموعات اعتقاد مسوغ. في الوقت ذاته؛ تظل مسألة تسويغ المجموعة في منظور مُقارَبة الفاعل الإبستمولوجي الجماعيّ عائدة إلى حدٍّ كبيرٍ لتسويغ الأعضاء فيها، باعتبار أن الأخير يشمل اعتقاداتهم وأسُسها -على حد سواء-، وبذلك فإننا ننتهي إلى وجهة نظرٍ لا تفرّغ إبستمولوجيا المجموعات ولا توَسّعها، بل تضع في الحُسبَان أن الاعتقادات الجماعية المسوغة مقيّدة في -دون إمكان ردّها كلياً إلى- اعتقادات الأعضاء المسوغة.

الفصل الثالث

معرفة المجموعات

توجد وجهتا نظر حظيتا بتأثير كبير في مَبحث معرفة المجموعات تتسمان بالطبيعة التوسعية اللا-إجمالية، وتمثلان تحدّياً لتفسير اعتقاد المجموعة المسوغ الذي طوّرتُه في الفصل الثاني؛ أما الأولى فعادةً ما يُطلَق عليها **المعرفة الاجتماعية**، وقد طوَّرَها ودافعَ عنها بإسهاب ألكسندر بيرد، ومثالها النموذجيّ تلك المعرفة التي يُزعَم أنها بحوزة المجتمع العلمي، حين لا يَعرِف أيّ فرد في هذا المجتمع قضية بعينها، لكن تؤدي المعلومات دوراً وظيفياً محدّداً فيه. أما وجهة النظر الأخرى فهي **المعرفة الجماعية**، التي تشغل حالياً مَكانة مهمّة في قانون الولايات المتحدة، إذ يمكن -بحسبها- أن تُنسَب المعرفة إلى مجموعةٍ عند جمع أجزاء المعلومات التي يمتلكها أعضاء تلك المجموعة الأفراد، وإذا أصابت وجهتا النظر هاتين -المعرفة الجماعية والاجتماعية- فسيلزم عن ذلك عدم صواب تفسيري لاعتقاد المجموعة المسوغ، تحديداً خطأ الجزئيّة التي تشترط اعتناق بعض الأعضاء الفاعلين في المجموعة الاعتقادات المسوغة المَعنيّة. سألقي في هذا الفصل نظرة فاحِصَة على هذين المفهومَين التوسعيّين في معرفة المجموعات، وسأجادل بأنهما يتعارَضان جميعاً مع سماتٍ جوهريةٍ للمعرفة، وبذلك يجب رفض اعتبارهما يفسّران المعرفة الجماعية.

1.3 المعرفة الاجتماعية

من الصّور التي يُقال فيها إن مجموعة مُعطَاة تعرف أن (س)، دون معرفة أيّ عضو فيها ذلك؛ حين تأتي المعلومات مُوزَّعَة داخل هذا الكائن الجماعي بطريقة «مُجَزأة»، ومن الأمثلة التي يُستشهَد بها كثيراً على ذلك، مثال إدوين هاتشينز حين قدّمَ مشهداً لطاقم سفينة ضخمة تُبحِر بأمانٍ نحو الميناء[1]، كل فردٍ من الطاقم مسؤول عن تتبع وتسجيل الموقع في نقطة محددة، إذ تُدخَل بعد ذلك النقاط إلى نظامٍ يحدّد مسارَ السفينة وموقعها. لا شك أن عملية إبحار السفينة الآمن -في هذا المشهد- نحو الميناء مَدروسة ومُقصودَة؛ ما جعل البعض يستنتج وجود معرفة جماعيّة متحققة، فجادلوا تحديداً بأن الطاقم بكُليّته يعرف أنهم يتجهون -مثلاً- شمالًا وبسرعة 12 ميلاً في الساعة، أو بأن السفينة بمجموعها تعرف هذا؛ ذلك مع عدم معرفة أي فردٍ من أعضاء الطاقم ذلك، وأخذوا هذا لبيان أهمية سِمَة الامتداد الاجتماعي في المعرفة[2].

غير أن ألكسندر بيرد دافعَ مؤخراً عن مفهومٍ أكثر راديكاليّة لتلك المعرفة المُمتدّة اجتماعياً، لا يقتصر فيه إمكان حيازة المعرفة على المجموعات المُهَيكلة وذات الهَدف المُوحَّد -كطاقم السفينة-، بل يشمل أيضاً كائنات جماعية كبيرة غير مُهَيكلة وبأهداف متباينة، ويسمي هذه الظاهرة **المعرفة الاجتماعية أو أن يُعرَف اجتماعياً**، ومن أمثلتها النموذجية أن «كوريا الشمالية تعرف كيف تصنع قنبلة ذرية»، و«نَمَت المعرفة العلمية نمواً أسّياً منذ الثورة العلمية»؛ حيث الكائن الجماعي في مثل هذه الحالات يعرف أن (س) مع عدم وجود أيّ عضو فيه على درايةٍ بأن (س)، وعليه يتبيّن -بحسب بيرد- أن المعرفة الاجتماعية لا تتبع حالات الأفراد العقلية.

---

(1) انظر هاتشينز (1995).

(2) ذهب البعض إلى أكثر من ذلك فجادلوا بأن مثال هاتشينز يجب أن يكون «نموذجاً لمعرفة الجماعات، عوضَ أمثلة هيئة المحلفين أو مجلس إدارةٍ يتحتم عليه الخروج بقرار مُحَدّد» (Klausen 2015, p.823).

سأجادل في الجزء الأول من هذا الفصل بأن المعرفة ليست مُمتدّة اجتماعياً بذلك المعنى الراديكاليّ المطروح[3]، ولحجتي شقان: يبيّن الشق الأول ما يَنتُج عن الأخذ بـ'المعرفة الاجتماعية' أو 'أن يُعرَف اجتماعياً' من مشكلات إبستمولوجية جسيمة، أما في الشق الثاني فأقترح أن يُستعَاض عن قول إن الكائنات الجماعية تعرف معرفة اجتماعية، بأن نصِف هذه الكائنات بأنها في موضع يُمكّنها من أن تعرف.

ابتداء، لا سبيل لإنكار أننا عادة ما ننسب المعرفة إلى مجموعات كبيرة غير مُهَيكلة، فنتحدث عن معرفة الولايات المتحدة بقتل أسامة بن لادن، ومعرفة المجتمع العلميّ أن لتغير المناخ أثراً شديداً في الحياة البرية، ومعرفة الليبراليين أن قناة فوكس نيوز متحيّزَة؛ وهذه جميعاً أمثلة لما يسميه بيرد **مجموعات عضوية**، فبخلاف المجموعات المؤسَّسة أو المُهَيكلة التي تستمد تماسكها من قبول مُشترك أو قوانينَ خارجية؛ ما يجعل المجموعات العضوية تتماسك **التضامن العضوي** الذي «ينطوي على روابط ناشئة عن الاختلاف، يمثلها في المقام الأول ذلك الاعتماد المُتبادَل الذي يُحدِثه تقسيم العمل؛ حيث السمة المركزية لتقسيم العمل اعتماد الأفراد والمؤسَّسات على أطراف أخرى تمتلك مهارات وقدرَات مغايرة» (Bird 2010, p.37)، إذ في نطاق العلم على سبيل المثال؛ يظهر تقسيم العمل في الكيفية التي تربط بها التخصّصات والحقول الفرعية العلماءَ ببعضهم، يطرح بيرد لبيان ذلك ما يأتي:

> «... يَدرس علم الأحياء القديمة العلاقات التي كانت قائمة بين حيوانات مُنقرضَة، حيث يعود جزء كبير من الأدلة إلى عمر الصخور المجاورة لما عُثِر عليه من أحافير للحيوانات، وعليه فهو يعتمد على عمل الجيولوجيين،

(3) تركيزي هنا على وجهة نظر بيرد الراديكالية -وذلك يعود إلى حدٍّ كبير إلى كونه طوَّرَها بدقة شديدة-، إلا أن حُجَجي تنطبق كذلك على الأطروحات التوسعية اللا-إجمالية الأقل حِدّة في معرفة المجموعات.

في حين أن الجيولوجيين ذاتهم يستعينون في تأريخ الصخور كثيراً بالتقنيات الإشعاعية لعيّنات الصخور، التي تعتمد بدورها على النظريات والأدوات التي طوَّرَها الفيزيائيون» (Bird 2010, p.38).

إن ذلك الاعتماد المُتبادَل الذي نجده بين العلماء نموذج مثاليّ لتقسيم العمل الذي تدور حوله المجموعات العضوية، تلك المجموعات التي يراها بيرد حوامل للمعرفة الاجتماعية، إلا أن المعرفة الاجتماعية هنا -وبخِلاف كل المفاهيم الأخرى في معرفة المجموعات- لا تتبع حالات الأفراد العقلية؛ لاحِظ قوّة هذه الدعوى: إنها لا تقول بإمكان أن تعرف المجموعة أن (س) دون أن يعرف أيّ عضو بالمجموعة أن (س)، فهذا قول -كما أسلفنا في الاعتقاد والتسويغ- لقِيَ قبولاً كبيراً في الدراسات السابقة لإبستمولوجيا الجماعات، وقد تُقام فيه شروط أقلّ صرَامة على أعضاء المجموعات كتحقق قبولهم المشترك؛ بل إن ما تقوله المعرفة الاجتماعية يتمثل بإمكان أن تعرف المجموعة العضوية أن (س) دون وجود أي اعتقاد فرديّ بأن (س)، ولا قبول مشترك بأن (س)، ولا التزام بأن (س)، بل دون وجود أيّ فرد -أكان عضواً في المجموعة أم لم يكن- على أدنى درايةٍ بأن (س)، ودَعَت لهذا القول حالات منها:

معلومات مُتاحَة: كان الدكتور (ن) يعمل في نطاق العلوم السائدة لكن في حقلٍ لم يحظَ آنذاك باهتمام كبير، فاكتشفَ يوماً اكتشافاً كتبه في ورقةٍ بحثيةٍ أرسلها إلى المجلة (م)، التي بدورها نشرَت الورقة بعد اجتيازها عمليّة التحكيم المعتادة. بعد بضعة أعوام، في الوقت (و)، مات الدكتور (ن)، محكمو المجلة ومحرّروها إما ماتوا وإما نسوا كل ما يخصّ المجلة، الأمر ذاته الذي حدث مع أولئك القلة الذين قرؤوا المجلة عند صدورها. لكن بعد بضعة أعوام، أجرَت الأستاذة (ج) بحثاً يقوم على نتائج تقع في حقل الدكتور (ن)، ففتَشت الفهارس إلى أن وجدت اكتشاف الدكتور (ن) في المجلة (م)، فاستشهدَت بورقة الدكتور في بحثٍ شاع شيوعاً كبيراً، ولأن

ما طرحه الدكتور مهمٌّ في هذا المجال الجديد؛ فقد قرأ ورقة الدكتور واستشهَد بها بعد ذلك كثيرٌ من العلماء. (Bird 2010, p.32)

لنقل إن (و1) هو الوقت الذي نُشِر فيه لأوّل مرة الاكتشاف العلمي (س) للدكتور (ن)، أما (و2) فالوقت الذي مات فيه كل مَن قرؤوا الورقة، و(و3) وقت عثور الأستاذة (ج) على ورقة الدكتور، ما أدى إلى أن يقرأها ويستشهد بها الكثير؛ إن ثمة هنا -بحسب بيرد- ذاتاً جماعيّة -أي المجتمع العلميّ أو 'العلم الشامل'- تعرف أن (س) طوال تلك المراحل، فيقول:

«هل كان اكتشاف الدكتور (ن) جزءاً من المعرفة العلميّة؟ أزعم أنه كذلك، طوال تلك المدة المَعنيّة التي تشمل دون شك مرحلة البداية والنهاية؛ فبمجرد أن نشرَ الدكتور (ن) في مجلة معروفة ومُفهرَسة، فإنه أضاف إلى مجموع المعرفة العلميّة بالطريقة التي يُمارِسها شهريّاً عشرات المئات من العلماء. لاحِظ الآن الوقت الوسيط؛ لا يبدو أن لموت الدكتور وموت/نسيان مَن قرؤوا الورقة الأصل صلة بكونها تمثل مساهمة في المعرفة العلمية، فالمهم أن الاكتشافَ كان في الفضاء العام، متاحاً عبر الوسائل المعتادة لأيّ فردٍ، كالأستاذة (ج) حين احتاجَت إليه» (Bird 2010, p.32).

إذن فالمجتمع العلميّ بحسب بيرد كان يعرف أن (س) في الوقت (و2)، حين لم يكن لدى أيّ فرد أدنى درايةٍ بأن (س)؛ وهذه محصّلة استُعمِلَت لدعم الدعوى السلبية القائلة إن المعرفة الاجتماعية ليست تابعة لحالات الأفراد العقلية، واستُمِدّ منها كذلك لإقامة دعوى إيجابية بأن المعرفة الاجتماعية ليست بأصلها إلا مسألة إمكان وصولٍ للمعلومات المَعنيّة عند أعضاء الكائن الجماعي، حال احتياجهم إليها.

لكن لا شك أن إمكانَ الوصول هذا ليس كلّ ما تأتي به المعرفة الاجتماعية، إذ نرى هنا أطروحة بيرد في «الدور الوظيفيّ للمعرفة»، التي جادل فيها -آخِذاً قدرات_الأفراد المعرفيّة نموذجاً- بأن البنيات الاجتماعية المؤهلة

لأن تكون عارفة معرفة اجتماعية لا بد أن تمتلك الخواص الآتية:

(i) تتسم بأن ما تُنتِجه قضَوياً بطبيعته **(القضَوية)**.

(ii) تتسم بآلياتٍ وظيفتها ضمان أو تعزيز احتمال أن تكون المُخرَجات المُشار إليها في (i) صادقة **(فرز الصدق)**.

(iii) تكون فيها المُخرَجات المُشار إليها في (i) مُدخَلات لـ: 1- الأفعال الاجتماعية أو 2- البنيات المعرفية الاجتماعية (بما في ذلك البنية [التي تُنتِج المُخرَجات] ذاتها) **(وظيفة المُخرَجات)**. (Bird 2010, pp.3-42)

من البيِّن أن لدى المجتمَعات العلمية كل هذه الخواصّ الثلاثة؛ فالأوراق المُحكّمة التي يُنتِجها المجتمع العلمي لا شك أنها قضَويّة، وتوجد بالوسط العلمي آليات كعملية التحكيم تعزز احتمالَ صدق المُخرَجات المتمثلة بتلك الأوراق، أما النتائج البحثيّة المنشورة بالمجلات العلمية فهي مُدخَلات مباشرة للأفعال الاجتماعية، كاستعمال أدوية جديدة للأمراض أو تطبيق تقنيات حديثة للأعمال التجارية.

عند دمج كل هذه الاعتبارات؛ سيظهَرُ لنا المفهوم الآتي للمعرفة الاجتماعية:

المَعرفة الاجتماعيّة (SK): تَعرِفُ البنية الاجتماعية (ب) معرفة اجتماعية أن (س) إذا وفقط إذا: 1 - كانت (س) صادقة[4]، 2 - كانت لدى (ب) الخواصّ الثلاثة (i) و(ii) و(iii)، 3 - أتيحَت معلومة أن (س) لوصول[5] أعضاء (ب) حال احتياجهم إليها[6].

---

(4) يقول بيرد: «لا أجد حرَجاً من كون وجهة نظري تنزع للصدق (veritistic)، وهي امتداد للإبستمولوجيا التحليليّة التقليديّة التي ترى أن المعرفة تستلزم الصدق» (Bird 2010, p.24).

(5) قد تُطرَح أسئلة في مفهوم إمكان الوصول هنا، لكن هذا خارج نطاق اشتغالنا في هذا الفصل.

(6) مع أن بيرد جادلَ طوال ورقته (2010) بأن إمكان الوصول أساس المعرفة =

إن بإمكان SK ليس فقط تفسير ذلك التحقق المزعوم لمعرفة المجتمع العلمي في مثل حالة **معلومات مُتاحَة**، بل وكذلك تفسير سلوكنا المُعتاد حين ننسب المعرفة إلى الكائنات الجماعية -كالولايات المتحدة-، غير أني وعلى هذه المزايا؛ سأجادل فيما يلي بأن المعرفة الاجتماعية ليست في واقع الأمر معرفة، لِما يترتب عن أخذ SK من تبعات إبستمولوجيّة لا يمكن قبولها.

2.3 المعرفة الاجتماعية والفعل

إن أول ما تجب ملاحظته أنه أياً كانت وجهة نظر المرء في مدى توسّع الكائنات الجَماعيّة وحالاتها، لا يمكن للمجموعات أن تُعَدّ مستقلة كلياً عن أعضائها الأفراد، إذ حتى أولئك الذين جادلوا بأن للمجموعات «إرادة مستقلة»[7] أقرّوا بوجود علاقة وثيقة لا نزاع فيها بين المجموعات وأعضائها بيَّنَها قول ليست وبيتيت الآتي:

> «لا شك أن فعل الفاعل الجماعيّ يُحَدّد بأفعال أعضائه، ولا يمكن فصل هذين الأمرين؛ إذ لا يمكن لأي فاعلٍ جماعيّ أن يبني مواقفَ قصدية لا تعود بطريقة أو بأخرى إلى معطيات مُعيّنة من أعضاء تلك المجموعة، ولا يمكن لأي فاعلٍ جماعيّ التصرف دون أن يتصرف واحد أو أكثر من أعضاء المجموعة» (List and Pettit 2011, p.64).

= الاجتماعية، فقال على سبيل المثال: «ما هو مهم [لتحقق المعرفة الاجتماعية] أن تكون المعلومات في متناول أولئك الذين يحتاجون إليها» (2010، p.48)، إلا أنه خفّف هذا المَطلب في نهاية ورقته فقال: «... إن أساس الأمر يتمثل بالتكامل الوظيفي؛ إذ تؤدي المعرفة دوراً اجتماعياً [...] [فما هو] محوريّ لتحقق معرفة اجتماعية ليس إمكان الوصول إلى المعرفة؛ بل قدرة المعرفة على أداء دور اجتماعي [...] بحسب بنية المجموعة وتنظيمها، حيث إمكان الوصول أبرز وسيلة لذلك» (2010، p.48). وهذا قول أضعف حتى من SK، ولأن ما سيأتي من حُجَجٍ سيكشف كله عن ضعف SK الشديد؛ فسأتجاهل هذا القول المُشابه.

(7) انظر بيتيت (2003).

إن هذه العلاقة بين المجموعات وأعضائها تتضح تحديداً حين يتعلق الأمر بالأفعال؛ إذ لا يمكن لمجموعةٍ ما تقديم تقريرات، أو الدخول في مفاوضات، أو توقيع عقود، أو انتهاك قانون، أو القيام بأيّ فعل من الأفعال التي تُنسَب عادةً إلى المجموعات دون أن يَصدُر فعلٌ من أعضائها، وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن في أيّ مجموعة مُعطاة (أ) وفعل مُعطى (ع)، لا تؤدي (أ) الفعلَ (ع) إلا حين يؤدي عضو واحد فيها على الأقل الفعلَ (ع)؛ فقد يؤدي عضو الفعلَ (ب)، ويؤدي آخر الفعلَ (ك)، في حين يؤدي ثالث الفعلَ (د)، ثم إذا جُمِعَت كل هذه الأفعال اقتضت أن المجموعة (أ) قد فعلت (ع)، على سبيل المثال؛ قد ينسى أحد العاملين في دار رعايةٍ للمسنين أن يقلِب أحد المرضى كيلا يُصَاب بقرحة الفراش، وقد ينسى عامل آخر تنظيف قرحة فراش المريض ذاته، وينسى عامل ثالث إعطاء هذا المريض مضادّه الحيوي، إذ كل فعل من هذه الأفعال قد يكون ضرورياً لكنه ليس كافياً لوفاة المريض، وبذلك يمكن أن يُدان الكائن الجماعي بارتكاب جريمةِ قتلٍ بالإهمال، مع عدم إدانة أيٍّ من العاملين فيه بعينه، ومع كون المجموعة قد ارتكبَت تلك الجريمة دون أن يرتكب أيٌّ فرد فيها هذا الفعل؛ إلا أنها لم تكن لتستطيع ارتكابه دون أن تَصدُر من الأعضاء أفعالٌ متصلة به، كعدم قلب المريض وتنظيفه، وهذا يَدعم القول بضعف تلك العلاقة التي تربط المجموعات بأعضائها في مسألة الأفعال، والذي مفاده:

مَبدأ فعل المجموعة/ الأعضاء (GMAP): في أيّ مجموعة مُعطاة (أ) وفعل مُعطى (ع)؛ لا تفعل (أ) الفعلَ (ع) إلا حين يفعل عضو واحد فيها على الأقل فعلاً يُساهِم سبباً في تحقق (ع)[8].

(8) لا بد من الإشارة هنا إلى أني سأناقش صوراً مختلفة من «الفاعليّة بالتفويض» في الفصلين التاليين، يمتلك فيها فاعلٌ ما سلطة إصدار فعلٍ ما نيابة عن مجموعةٍ ما، وقد يكون هذا الفاعل عضواً في تلك المجموعة وقد لا يكون، لكني لا أرى أن هذا يُعارض مبدأ GMAP؛ ففي كل حالات الفاعليّة بالتفويض، ثمة فعل يَصدُر من أحد أعضاء المجموعة يُساهِم سبباً في الفعل الجماعي، سواء كان في منح السلطة =

إن ما يبيّنه مَبدأ GMAP أنه وفي حين أن فعل المجموعة لا يمكن أن يَصدُر مستقلاً عن أعضائها، إلا أن هذا الفعل قد يتجاوز ما يفعله أيٌّ من الأعضاء فردياً.

أما الأمر الآخر الجدير بالملاحظة، فالعلاقة الوثيقة القائمة بين المعرفة والفعل، حيث الرأي الذي شهِدَ قبولاً كبيراً في هذه المسألة يشترط -ضرورةً- من أجل معرفة أن (س): أنْ يكونَ من الملائم إبستمولوجياً استعمال قضية إن (س) بعقلانية عمَليّة، إذ جادَلَ على سبيل المثال جيرمي فانتل وماثيو ماكرات بأن «(أ) [لا تعرف] أن (س) إلا إذا كان من العقلاني أن تفعل (أ) وفقاً لـ(س)» (Fantl and McGrath 2002, p.78)[9]. وعليه فإن عقلانية الفعل وفقاً لـ(س) شرط ضروري من أجل معرفة أن (س) بحسب فانتل وماكرات، في حين جادَلَ آخرون بوجود علاقةٍ أقوى تجمع المعرفة بالعقلانية العمَليّة؛ يقول جيسون ستانلي وجون هاوثورن: «حين يختار المرء استناداً إلى (س)؛ ليس من الملائم اعتبار قضية إن (س) سبباً لهذا الفعل إلا إذا وفقط إذا كان المرء يعرف أن (س)» (Hawthorne and Stanley 2008, p.578)[10]، وبالمثل يؤكد تيموثي ويليامسون أن ’المعيار الإبستمولوجي للمُلاءَمة‘ في المنطق العمَليّ يمكن تعيينه بالنحو الآتي: «يعرف المرء أن (س) إذا وفقط إذا كانت (س) تمثل مقدمة ملائمة في منطق المرء العمَليّ» (Williamson 2005, p.231)[11]، وبما أن القول بكفاية معرفة (أ) أن

= للفاعل، أو قبول السلطة المُحَالة، أو عدم الاعتراض (وهذا تَركٌ يساهم سببياً في الفعل الجماعي) وهلمّ جرا.

(9) تتحدث الصياغة الصريحة لهذا الاقتباس عن الاعتقاد المسوغ لا المعرفة، إلا أن فانتل وماكرات قالا بعد هذا مباشرة: «... قد يبدو أننا نفرض قيداً مُفرط الصّرامة على التسويغ ومن ثم على المعرفة» (Fantl and McGrath 2002, p.79)، وبذلك يتبيّن أن فانتل وماكرات اعتزما تطبيق هذا الشرط على التسويغ والمعرفة على حدٍّ سواء. انظر أيضاً فانتل وماكرات (2009).

(10) حدَّدَ هاوثورن وستانلي في شروطهما «الخيارات المُستنِدة إلى (س)» لأن (س) قد لا تحمل ببساطة أيّ صلة بالفعل المُعطى.

(11) الصورة السياقيّة (contextualist) من هذا المبدأ: «إن إسناد ’معرفة‘ قضيةٍ ما بصيغة =

(س) لتتحقق عقلانية فعل (أ) وفقاً لـ(س) يكافئ منطقيّاً القول بضرورة عقلانية فعل (أ) وفقاً لـ(س) لتتحقق معرفة (أ) أن (س)، فإن كلاً من هاوثورن وستانلي وويليامسون يتفقون مع فانتل وماكرات، إلا أنهم أيضاً يعتقدون بضرورة معرفة أن (س) ليكون من الملائم إبستمولوجياً استعمال قضية إن (س) في المنطق العمَليّ، إذ نجد رأياً مشابهاً عند ستانلي (2005) حين كتَب: «قولنا إن فعلاً ما قائم فقط على اعتقادٍ بعينه إنما هو انتقادٌ لهذا الفعل لعدم استيفائه المعيار المتوقع، أما قولنا إن فعلاً ما قائم على معرفة؛ إنما هو تقريرٌ بأن هذا الفعل قد استوفى ذلك المعيار» (Stanley 2005, p.10). إن ستانلي هنا يقترح أن المعرفة كافية ليس فقط لنكون بموضع إبستمولوجي ملائم للاستناد إلى (س) في المنطق العمَليّ، بل أيضاً لنكون بموضع يمكّننا من الفعل وفقاً لـ(س)، ومع أن هذه الاختلافات الدقيقة بين الأقوال لافتة للنظر؛ غير أني سأركز هنا على أوجه التشابه بينها، إذ إنها جميعاً تؤيد على الأقلّ ما يأتي:

مَبدأ المعرفة/ الفعل (KAP): تعرف (أ) أن (س) فقط إذا كان من العقلاني إبستمولوجياً أن تفعل (أ) وفقاً لـ(س). أو ما يكافئ هذا: إن من العقلاني إبستمولوجياً أن تفعل (أ) وفقاً لـ(س) إذا كانت (أ) تعرف أن (س)[12].

تَجدُر الإشارة هنا إلى أن مَبدأ KAP يقول إن المعرفة كافية لجعل الفعل ملائماً **إبستمولوجياً**، ولكن قد توجد أوجهٌ أخرى للمُلاءَمة لا تكفي المعرفة فيها؛ قد أتيقن -على سبيل المثال- من أن زميلي المَخمُور يجعل من نفسه أضحوكة في حفلٍ يُقيمه قسمنا الأكاديميّ، ويبقى من غير الملائم أن أتصرف

= المضارع المتكلم يَصدُق، في سياقٍ مُعطى، إذا وفقط إذا كانت تلك القضية مقدمة ملائمة في المنطق العمَليّ لذلك السياق» (Williamson 2005، p.227).

(12) تَجدُر الإشارة إلى أنني جادلتُ في لاكي 2007 ضدّ مبدأ يشبه مبدأ KAP هذا، إلا أن الشرط الذي دافعتُ عنه -والذي هو أقل صرامة- يمكن أن يدعم حُجَجي هنا أيضاً ضدّ SK.

وفقاً لهذا فأواجهه بشأن سلوكه؛ فقد يكون فعلي هذا ليس من الحكمة لأنه سيُعكّر صداقتنا، أو ليس من التهذيب لكونه سيُحرِجه كثيراً، أو أنه ببساطة بلا معنى فهو على أيّ حال لن يتذكر أفعالي غداً؛ وبذلك فإن مواجهتي زميلي غير ملائمة بكلِّ هذه الأوجه، وتظل -مع ذلك- ملائمة إبستمولوجياً وتتماشى مع مَبدأ KAP.

لقد أتت الأقوال التي دافعَت عن مَبدأ KAP من مُنطَلقات متباينة، تنطبق على المستوى الفردي والجماعي على حدٍّ سواء؛ فمنها ما انطلق من أن للمبدأ احتِكاماً حدسيّاً، فإذا اخترتُ -مثلاً- الذهاب إلى المطار بعد ساعةٍ مما يُتوَقع، فإن معرفتي بوقوع تأخير لتلك الرحلة ستبدو كافية لجعل فعلي هذا مقبولاً إبستمولوجياً، وإذا سُئِلتُ عن اختياري فإفصاحي عن معرفتي تلك سيحلّ الإشكال تماماً، بخلاف الأمر حين أقدم زعماً أقل؛ كظنّي أن الرحلة تأخرت أو كوني مسوغة للاعتقاد بأنها كذلك، وبالمثل إذا استعملَت شركة BP المشتتات النفطيّة لتنظيف التسرُّب النفطي بخليج المكسيك، فإن معرفة الشركة أنها فعالة وآمنة ستبدو كافية لجعل هذا الفعل مقبولاً إبستمولوجياً، وإذا سُئِلَت شركة BP عن فعلها فإن الكشف عن معرفتها تلك سيحلّ الإشكال تماماً، بخلاف الأمر حين تُقدِّم زعماً أقل كظنّها أن المشتتات فعالة وآمنة.

أما البعض الآخر فانطلَق من أن لمبدأ KAP قدرة نظرية مهمّة، إذ قيل إن الاستناد -مثلاً- إلى القضية القائلة 'إن تذكرة اليانصيب هذه ستخسر' في منطق المرء العمَليّ وأفعاله المَعنيّة غيرُ ملائمٍ إبستمولوجياً إذا هو لم يمتلك إلا دليلاً احتماليّاً على ذلك، غير أنه يُقبَل إبستمولوجياً الاستناد إلى هذه القضية بمجرد أن يتعلم المرء اليانصيب[13]، وبوسع مَبدأ KAP أن يفسِّر بسهولة الحالة الأخيرة -دون الأولى- إذا سلمنا بتحقق معرفة المرء فيها أن التذكرة ستخسر. وبالمثل، قيل عند وجود معاييرَ منخفضة في إطارٍ سياقيٍّ ما، كمثال ديروز حين زعمَ يوماً

---

(13) انظر مثلاً هاوثورن (2004).

معرفة أن البنك مفتوح ولم تك مسألة إيداع مُرتّبه الشهري ذات أهمية بالغة، سيبدو من الملائم إبستمولوجياً الاستناد إلى القضية المَعنيّة في المنطق العمَليّ والفعل[14]، أما عند ارتفاع المعايير كأن يكتب ديروز شيكاً ضخماً ومهمّاً فيحتاج أن يتحقق من توفر أموال كافية بحسابه المصرفيّ، فسيبدو الاستناد إلى القضية غير ملائم[15]، وبوسع مبدأ KAP -هنا أيضاً- تفسير الحالة الأولى بسهولة -دون الأخيرة- عند التسليم بتحقق المعرفة فيها.

ثم انطلق آخرون من كون مَبدأ KAP يفسّر وجهَ أهميّة المعرفة وقيمتها الخاصة، يقول فانتل وماكراث: «إذا كنتَ تعرف أن (س)، فإن في (س) ضماناً كافياً لتسويغك لمُمارَسة الفعل المُعطَى» (Fantl and McGrath 2009، p.66)، وبذلك فإن في أيّ مثال لمنطق عمَليّ أو فعل (ع)؛ تكفي معرفة المرء أن (س) ليكون المرء مسوغاً إبستمولوجياً ليفعل (ع)، ثم جادل فانتل وماكراث بأن هذا المبدأ «يَحفظ للمعرفة أهميتها الخاصة» (Fantl and McGrath 2009، p.182)[16]، وفي طرحٍ مُشابه قال هاوثورن إن «...أهمية مفهوم المعرفة يكمن معظمها في تلك الصلة [...] [بين المعرفة والفعل]، ويبدو -في المقابل- أن أي طرح يقطع هذه [الصلة] من المُرجَّح أن يُزعزع وبشدة حدسيّة المعرفة لدينا» (Hawthorne 2004, p.31)، في حين أكَّدَ ستانلي أن إنكار وجود علاقة بين المعرفة والفعل من شأنه أن «يُهمِّش دور المعرفة في منظومتنا المفاهيميّة المَعهودة» (Stanley 2005, p.10).

---

(14) انظر ديروز (2002).

(15) انظر مجدداً ديروز (2002).

(16) قالا على وجه التحديد: «لم نُحصِ بطبيعة الحال كل الأطروحات اللا-معرفية التي يُحتمَل أن تقدم تسويغاً بمستوى المعرفة، لكننا نجد فيما نطرحه ما يدعو إلى الاعتقاد، على الأقل بحسب نزعة إمكان الخطأ، بعدم وجود أطروحة كهذه، وإذا لم توجد حقاً فيبدو أن KJ يَحفظ للمعرفة أهميتها الخاصة» (Fantl and McGrath 2009، p.182).

مع وضع المَبدأين GMAP وKAP في الحُسبَان، لنعُد إلى المثال النموذجي للمعرفة الاجتماعية (SK): كان المجتمع العلمي في الوقت (و2) يعرف أن (س) مع عدم وجود أيّ فردٍ فيه آنذاك على دراية بأن (س)، وبحسب مَبدأ KAP؛ إذا كانت المجموعة (أ) تعرف أن (س) فمن العقلاني إبستمولوجياً أن تفعل وفقاً لـ(س)، لنفترض -للإيضاح- أن (س) هو اكتشافُ إنزيمٍ يؤثر في نمو الخلايا السرطانية، والمجموعة بحسب مَبدأ GMAP لا يمكنها أن تفعل إلا عبر أعضائها؛ وعليه فإن أفعال (أ) ستأتي من أفرادٍ ليس بينهم مَن هو على أدنى درايةٍ بأن (س)، ولنُضِفْ -لمزيد إيضاح- إلى المشهد المُتصَوّر أن ثمة دكتوراً (ف) عُرِفَ عالمياً بصفته باحثاً بارزاً مختصّاً بأحدث أدوية السرطان، وأنه تحدّث في مؤتمر عن حال المجتمع العلمي الراهنة فسُئِل عن (س)، إذ بوسعنا في هذا السياق اعتبار الدكتور (ف) -بصورة أو بأخرى- متحدثاً باسم المجتمع العلمي[17]. إن مُحصّلة جمْعنا SK مع المَبدأين GMAP وKAP على هذا النحو مفادها: إن من العقلاني إبستمولوجياً للمجتمع العلمي (أ)، عبر أفعال الدكتور (ف)، تقرير أن (س) في المحاضرات والأبحاث المنشورة، واعتماد أدوية السرطان المستنِدة إلى (س)، وإجراء مزيدٍ من التجارب لمعالجة السرطان القائمة على (س)، والتقدم للحصول على مِنَحٍ مالية تُسلّم بأن (س)، وهلمّ جرا. لكن هل هذا يبدو صائباً؟

إذا كان الدكتور (ن)، وبطبيعة الحال كل أعضاء المجتمع العلمي الأحياء، ليس لديهم أي دليل إطلاقاً على أن ذلك الإنزيم المَعنيّ يؤثر حقاً في نمو الخلايا السرطانية، فبأي وجه سيكون من العقلاني إبستمولوجياً أن يقرر المجتمع العلمي أن (س)؟ أو أن يعتمد أدوية السرطان المستنِدة إلى (س)؟ ولو صدرَت من المجتمع العلمي هذه الأفعال فإنها لن تبدو مرتبطة بتلك المعرفة المَعنيّة، بل ستكون مسألة حظٍ لا أكثر، والغياب التام للأدلة التي تُبنَى عليها هذه الأفعال لن يقتصر على جعلها أفعالاً غير عقلانية وغير مقبولة إبستمولوجياً

(17) سنسهب في مناقشة دور المتحدثين الرسميين في المجموعات بالفصول اللاحقة.

فحسب، بل سيجعلها كذلك هوجَاء وغير مسؤولة. تصوَّر -مثلاً- أن الدكتور (ف) ضُغِط عليه ليبيّن كيفية تأثير ذلك الإنزيم في نمو الخلايا السرطانية، أو عمّا إذا وُجِدَت أي مخاطر لعلاج السرطان عبر استهداف ذلك الإنزيم، أو عن قوة الأدلة الداعمة لهذا الاكتشاف، أو ما إذا كان الإنزيم مرتبطاً ببعض أنواع السرطان دون بعضها الآخر؛ سيقف الدكتور -ممثلاً المجتمع العلمي- صامتاً أمام كل هذه الأسئلة لا ينبس ببنت شفة، الأمر الذي يشير إلى أن من غير المقبول إبستمولوجياً أن يفعل المجتمع العلمي وفقاً لذلك -أي وفقاً لاكتشاف إنزيمٍ يؤثر في نمو الخلايا السرطانية- بأي صورة من الصور التي تُعَد نموذجية في المعرفة. وإن ما تخلص إليه هذه الاعتبارات أن المَبدأين GMAP وKAP إذا كانا صائبَين، فإن SK خاطئة: لا يمكن للمجموعة أن تعرف أن (س) في وقت لا يوجد فيه أي فردٍ بالمجموعة على دراية بأن (س).

تَجدُر الإشارة هنا إلى أن هذه الحجة لا تُعارِض وصفَ بيرد للبنية الاجتماعية، نظراً إلى استيفاء المجتمَعات العلمية بعمومها الشرط (iii)؛ فالنتائج البحثيّة المنشورة في المجلات العلمية عادةً ما تمثل مُدخَلات للأفعال الاجتماعية، وبذلك فإن ما أقوله ليس عدم مشاركة المجتمَعات العلمية إطلاقاً في الفعل الاجتماعي، بل: عند وجود حالة من المعرفة الاجتماعية المجردة -كأن يكون الوصول إلى المُخرَجات المعنية متاحاً لكن لم يفعله أي فرد-، لن يكون عندئذٍ من العقلاني إبستمولوجياً للمجتمع العلمي أن يفعل وفقاً لها.

قد يرد مباشرةً هنا بيرد فيقول: يمكن لمجموعةٍ ما أن تفعل بعقلانية بناء على معرفتها الاجتماعية أن (س)، مع عدم وجود أي فردٍ فيها على دراية بأن (س)، وذلك إذا أتى فعلها نتيجة نظام موجَّه لهدف مُعطَى (goal-directed) يستجيب بنحو ملائم لمُدخَل 'إن (س)'؛ انظر مثلاً الحالة الآتية:

> **مَعلومات مُوزَّعَة:** جمعَت لجنة سكان الأمم المتحدة والمُكوَّنة من 47 عضواً البيانات من أجل إصدار تقرير بعنوان «رسم بيانيّ للنمو السكاني»،

> إذ عمل كل عضو بصورة مستقلة فأدخل ما جمعَه في حاسب آليّ عالج بدوره تلك البيانات وقدَّمَ منها قائمة من النتائج بصفتها مُخرَجات، كان من بينها الازدياد المطرد لمعدل مواليد اللاتينيين في الولايات المتحدة، وهي نتيجة لا يعلمها أيّ عضو في تلك اللجنة ولا أي فرد خارجها[18]، غير أنها أُرسِلَت تلقائياً إلى صحيفة نيويورك تايمز التي نشرَت ما يأتي: «بحسب لجنة سكان الأمم المتحدة، معدل مواليد اللاتينيين في الولايات المتحدة في ازدياد مطرد».

قد يُجادِل بيرد هنا بأن لجنة السكان هذه تعرف أن معدل مواليد اللاتينيين في الولايات المتحدة في ازدياد مطرد، وأن من العقلاني أن تفعل اللجنة استناداً إلى هذه المعرفة، كأن تقرر الأمرَ لصحيفة نيويورك تايمز، مع عدم وجود أيّ عضو فيها آنذاك على درايةٍ بالأمر، فما أعضاء اللجنة إلا تروسٌ في نظام متطور إلى حدٍّ بعيد، يأخذ البيانات من الأعضاء بصفتها مُدخَلات، ثم يُنتِج نيابة عن المجموعة أفعالاً بصفتها مُخرَجات، ويمكن لهذا أن يحدث سواء علمَ الأفراد أم لم يعلموا.

وللرد على هذا لا بد من بيان نقطتَين؛ أما الأولى فليس من الواضح ما إذا كان الناتج الوارد في حالة **مَعلومات مُوزَّعَة** يُعَدّ حقاً فعلاً صادراً من لجنة سكان الأمم المتحدة، بل ليس من الواضح ما إذا كان فعلاً أصلاً، ناهيك من نسبته إلى تلك اللجنة. هل يفعل باب السوق المركزي حين يستجيب لأجهزة الاستشعار التي يفعّلها المتسوق؟ هل يفعل المصعد حين يأخذني إلى الطابق السادس لأنني ضَغطتُ زرّ الطابق السادس؟ يُفترَض بالإجابة أن تكون لا؛ إذن ما الفارق البيّن بين هذه الحالات ومعلومة معدّل مواليد اللاتينيين التي أُرسِلَت إلى صحيفة نيويورك تايمز؟

للإجابة عن هذا السؤال، لنعُدْ خطوة إلى الوراء وننظر في العلاقة بين

---

(18) هذه صورة مُعَدلة -تعديلاً كبيراً- من حالة ورِدَت في توليفسن (2007).

الاعتقاد والفعل. إن من الأدوار التقليدية للاعتقاد أنه -كما الرغبة- يُعَقلِن الفعل[19]، فإذا أردتَ أن تفسر فعلي حين أتوجه نحو إبريق القهوة في المطبخ، فيمكنك إحالته إلى رغبتي في احتساء القهوة، وإلى اعتقادي بأنها داخل ذلك الإبريق في المطبخ، لكن تأمّل الآن علاقة ذلك الاعتقاد المنسوب إلى لجنة سكان الأمم المتحدة -أن معدل مواليد اللاتينيين في ازدياد مطرد- بأفعال تلك اللجنة[20]، لنقل مثلاً إن اللجنة عقدَت اجتماعاً لكل أعضائها البالغ عددهم 47 ليدلوا بأصواتهم في مسألةٍ ترتبط ارتباطاً مباشراً بتلك النتيجة، كوجوب توفير تمويل إضافيّ لبرامج هذه المجموعة العرقية؛ إذا لم يوجد حينها أي عضو في اللجنة على درايةٍ بنتائج بحثهم، فلا شك أن أصوات المجموعة ستذهب ضِدّ التمويل الإضافيّ للبرامج اللاتينية بالولايات المتحدة، فكيف يمكن التوفيق بين هذا وكون لجنة السكان تعتقد -بل وتعرف- أن معدل مواليد اللاتينيين في ازدياد مطرد؟ حتى وإن ذهبَت أصوات اللجنة لأجل التمويل، لا شك أن هذا لن يأتيَ بسبب أن اعتقادها عقلَنَ فعلها في الوجه المطروح؛ إذ لا صلة إطلاقاً بين مُخرَجات الحاسب الآلي وأصوات الأعضاء في هذه الحالة، وبهذا فإننا نرى دليلاً قوياً على أن لجنة سكان الأمم المتحدة، في حالة **مَعلومات مُوزَّعَة**، لم تعتقد -وبذلك لم تعرف- أن معدل مواليد اللاتينيين في ازدياد مطرد[21].

إذن لن تُبقيَ إستراتيجيةٌ كهذه العلاقةَ بين المعرفة الاجتماعية والفعل، ولا شك أن لمؤيّدِ المعرفة الاجتماعية (SK) أن ينكر مَبدأ KAP ببساطة، إما بعمومه وإما في نطاق المجموعات، غير أن لهذه الخطوة ثمناً باهظاً؛ فالأمر لن يقتصر على فصل المعرفة الاجتماعية عن الفعل في حالات نادرة أو مُفترَضة، بل

---

(19) للاطلاع على مناقشة هذا القول التقليدية انظر ديفيدسون (2001).

(20) أفترضُ هنا أن اللجنة إذا عرفَتْ أن معدل مواليد اللاتينيين في ازدياد مطرد، فهي تعتقد بذلك أيضاً.

(21) لحُجَج إضافية تدعم هذه المُحصّلة طُرِحَت انطلاقاً من تحميل الشركات مسؤولية أخلاقية؛ انظر فيلاسكيز (2003).

فصلها في كل **الحالات** عن الفعل، فبمجرّد أن توجد حالة لمعرفة اجتماعية مجردة، ويُقال إن مجموعة ما تعرف أن (س) دون أن تعود هذه المعرفة إلى حالةِ فردٍ عقلية؛ فسيُنتهَك بهذا مَبدأ KAP، وإن المرء حتى لو شك في صدق مَبدأ KAP، يكاد يُقبَل كونياً أن للمعرفة **علاقة ما وثيقة** بالفعل[22]، في حين أن المعرفة الاجتماعية تقطع حتى أضعف صلةٍ بالفعل من جرّاء انفصالها التام عنه، وهذا يُوقِع ضغطاً شديداً على قيمة المعرفة الاجتماعية أو أهميتها، لأنها إذا لم تستطِع تفسير أو عقلنَة أفعال الجماعات، فلمَ علينا الالتفات إليها؟

أضف إلى ذلك أن أولئك الذين ينكرون مَبدأ KAP يستعيضون عنه عادةً بمعيار إبستمولوجي أقل صرامة، لكن حتى هذه الخطوة لا يستطيعها مؤيدو المعرفة الاجتماعية (SK) لأنهم سيواجهون الإشكالات ذاتها؛ انظر -على سبيل المثال- **مَبدأ الفعل/الاعتقاد المسوغ** الذي مفاده: إن من العقلاني إبستمولوجياً أن تفعل (أ) وفقاً لـ(س) إذا كانت (أ) تعتقد بأن (س) بنحو مسوغ. إذا كانت -مع هذا المَبدأ- (أ) تعرف أن (س)، وبافتراض أن التسويغ ضروري لتحقق المعرفة الاجتماعية، فسيكون من العقلاني إبستمولوجياً أن تفعل (أ) وفقاً لـ(س)، وبما أنه لا يمكن للمجموعات بحسب مَبدأ GMAP أن تفعل إلا عبر أعضائها، فإن أفعال (أ) ستصدر من أفرادٍ لا أحد منهم على درايةٍ بأن (س)، وبذلك إذا فعلَت المجموعة (أ) وفقاً لـ(س)، فلن يكون فعلها هذا إلا مسألة حظٍ لا أكثر. إذن إن مَبدأ GMAP ومَبدأ الفعل/الاعتقاد المسوغ إذا كانا صائبَين، فهذا سيجعل SK خاطئة مرة أخرى، الأمر الذي يُرينا كيف أن ما يدفع مؤيدي SK لإنكار مَبدأ KAP سيجعلهم في نهاية المطاف ينكرون حتى المعايير الإبستمولوجية الأضعف بكثير، ولا نزاع على أن هذه محصّلة غير مُرحَّب بها، إذ لا شك أن ثمة معياراً ما صائباً يربط الحالة الإبستمولوجية بالفعل.

---

(22) جادلتُ في عملي الصّادر عام 2010 ضد مَبدأ KAP، لاعتقادي بأنه شديد الصرامة، غير أني مع ذلك أقبل بوجود صلةٍ وثيقةٍ للغاية بين المعرفة والفعل.

3.3 المعرفة الاجتماعية والدواحض

حتى وإن غضَّ مؤيدو SK الطرفَ عن مشكلة فَصْلهم المعرفة الاجتماعية عن فعل المجموعات ومسؤولياتها، توجد مشكلة أخرى تواجه SK، انظر لملاحظتها هذه الإضافة إلى حالة الدكتور (ن) -المذكورة آنفاً-:

> إضافة: هَب أن كثيراً من أعضاء المجتمع العلمي في الوقت (و2)، لجهلهم بورقة الدكتور (ن) المَنشورة، اعتقدوا بأن (لا-س)، وأن المؤتمرَات العلميّة وورش العمل قد شهِدَت بغالبها آنذاك اتفاقاً جماعيّاً صريحاً للمشاركين بأن (لا-س)؛ وبذلك فعَلَ أعضاء المجتمع العلمي على أساس أن (لا-س)، فقرروا أن (لا-س) في المحاضرات والأبحاث المَنشورة، واعتمدوا أدوية السرطان المستنِدة إلى (لا-س)، وأجرَوا مزيداً من التجارب لمعالجة السرطان القائمة على (لا-س)، وتقدموا للحصول على مِنَحٍ مالية تُسلّم بأن (لا-س)، وهلمّ جرا.

إن النقطة الأولى الجديرة بالإشارة أن المجتمع العلمي هنا، وبحسب كل التفسيرات المطروحة لاعتقاد المجموعات، قد اعتقد بأن (لا-س) في الوقت (و2)[23]، فسواء أخذنا الاعتقاد الجماعي من حيث قبول أعضاء المجموعة المُشترَك للقضية المَعنيّة، أم من حيث اعتقاد أعضاء المجموعة الأفراد، أم من منظور وظيفيّ؛ لن يُرَى المجتمع العلمي في هذه الحالة التي وصفها المشهد إلا مُعتقِداً بأن (لا-س).

أما النقطة الثانية -وثيقة الصلة- أن المجموعات كما الأفراد، قد تمتلك دواحض، ويمكن أن نذكِّر هنا بما ورد في الفصل الثاني: يوجد نوعان مركزيان من الدواحض تُؤخَذ عادة بوصفها تعارض التسويغ ثم المعرفة -على مستوى الأفراد-، أولها **الدواحض السيكولوجيّة**، التي تأتي إما ناقضة وإما طاعنة في

(23) للاطلاع على تفسيرات متباينة لاعتقاد المجموعات انظر الفصل الأول.

التسويغ؛ إذ الداحض السيكولوجيّ شكٌّ أو اعتقادٌ يمتلكه (م) يشير إلى أن اعتقاده بأن (س) إما كاذب (أي ينقض تسويغه)، وإما أنه قد بُنِي/أُبْقي دون جدارةٍ بالاعتماد (أي يطعن في تسويغه). أما النوع الآخر **فالدواحض المعيارية**، التي تأتي كذلك إما ناقضة أو طاعنة؛ إذ الداحض المعياريّ شكٌّ أو اعتقادٌ لا بد أن يمتلكه (م) يشير إلى أن اعتقاده بأن (س) إما كاذب (أي ينقض تسويغه)، وإما أنه قد بُنِي/أُبْقي دون جدارةٍ بالاعتماد (أي يطعن في تسويغه). أضف إلى ذلك أن الداحض ذاته قد يأتي مدحوضاً أو غير مدحوض؛ فحين يكون لدى المرء داحض لاعتقاده بأن (س)، دون أن يكون لديه ما يدحض هذا الداحض، فإنه يمتلك **داحضاً غير مدحوض**.

عند تطبيق هذه الاعتبارات على المجموعات، سيَسهُل إلى حدٍ كبير فهم كيف يمكن للكائنات الجماعية أن تمتلك -على أقل تقدير- بعض الدواحض السيكولوجيّة: فعند فهمنا ما يعنيه أن تعتقد المجموعة (أ) بأن (س)، سنفهم أيضاً ما يعنيه أن تعتقد المجموعة بأن (س) وتعتقد أيضاً بأن (د)؛ إذ تشير القضية (د) إلى أن اعتقاد (أ) بأن (س) إما كاذب وإما بُنِي/أُبْقي دون جدارةٍ بالاعتماد، وحالة **إضافة** تمثل هذا المشهد بدقة: اعتقد المجتمع العلمي بأن (س) لأنه -كما يُزعَم- يعرف أن (س)، غير أنه اعتقد أيضاً بأن (لا-س)؛ وبذلك فإن اعتقاده بأن (لا-س) مثال تقليدي على داحضٍ سيكولوجيٍّ نقضَ اعتقاد المجموعة بأن (س)، داحضٍ لم يُدحَض هو ذاته.

يمكن أن يُستخلَص من هذه الحالة استنتاجان مختلفان، لن يُسَرّ مؤيدو SK بأي منهما؛ أما الأول فعند القول إن المجتمع العلمي في الوقت (و2) قد امتلك داحضاً سيكولوجيّاً ناقضاً، دُحِضَت به تلك المعرفة الاجتماعية، فللبعض أن يجادل بأن في هذا إشكالَين على الأقل، أحدهما أن الأمر سيبدو -إذا خلا من حُجّة- اعتباطياً من منظور إبستمولوجي، حين يتاح للحالات العقلية لأفراد المجموعة أن تساهم سلبياً في المعرفة الاجتماعية، دون أن يتاح لها أن تساهم إيجابياً، ولاحِظ هنا أن المعرفة الاجتماعية بأن (س) يحددها كلياً -بحسب

SK- استيفاؤها الشروط الثلاثة التي تقتضي وجود بنية اجتماعية ملائمة تعتقد اعتقاداً صادقاً بأن (س)، وتكون فيها قضية إن (س) متاحة لوصول أعضاء الكائن الجماعي حال احتياجهم إليها؛ وبذلك لم تُذكَر أي مساهمة إيجابية من الحالات العقلية للأعضاء أو للمجتمع العلمي ذاته في معرفة أن (س) في الوقت (و2)، فلماذا إذن تُقبَل المساهمة السلبية من تلك الحالات العقلية؟

مع أني أزعم أن هذا الإشكال الأول كافٍ لردّ القول إن المجتمع العلمي امتلك داحضاً سيكولوجيّاً ناقضاً في الوقت (و2)، إلا أنه يوجد إشكال آخر جدير بالذكر وإن كان أقل خطورة: إذا كان المشهد الموصوف في حالة **إضافة** يتضمّن داحضاً، فستكون نسبة تحقق المعرفة الاجتماعية أقل مما يُظَنّ، ولملاحظة هذا؛ هَب أن اكتشافاً ما قد نُشِرَ في مجلة مغمورة، يُثبت قطعاً أن انقراض الديناصورات كان نتيجة حدوث نشاطٍ بركانيٍّ بالغ الضخامة؛ إن هذا المشهد -بحسب SK- يمكن أن يُعَدّ مثالاً على المعرفة الاجتماعية، حتى لو مات مؤلف تلك الورقة المنشورة ومات كل مَن هم درايةٍ بها، غير أنه يبدو من المعقول والمُحتَمل حدوثه حقاً أن يأتي -فيما بعد- عدد كبير من أعضاء المجتمع العلمي يعتقدون بأن الانقراض قد حدَثَ نتيجة اصطدام نيزك، وبذلك ما بدا مثالاً على المعرفة الاجتماعية بادِئ الأمر ينتهي به المطاف مدحوضاً، ويهمنا أن هذا المشهد لا يبدو شاذاً أو غيرَ وارد؛ إذ في كثير من حالات المعرفة الاجتماعية المزعومة، يوجد احتمال قائم مُعتبَر لأن يمتلك الأفراد المعنيّون اعتقادات متعارضة تعمل بصفتها دواحض سيكولوجيّة إما ناقضة وإما طاعنة، أضِف إلى ذلك أن من بين الأفراد المعتقدين بالقضية أو مَن لا يشكون فيها، سيوجد كثير منهم قطعاً -أو من المُرجَّح غاية الترجيح- يجب عليهم أن يشكوا فيها أو ألا يعتقدوا بها، بسبب اعتقادات أخرى لديهم؛ ما يُنذِر بتقليص حالات المعرفة الاجتماعية إلى عدد صغير نسبياً، وإثارة تساؤلات بشأن أهمية هذه الظاهرة لحياتنا المعرفية.

أما البعض الآخر، وبعيداً عن الإشكالَين السابقين لقول إن المجتمع

العلمي في الوقت (و2) قد امتلك داحضاً نفسياً ناقضاً، فقد يُجادِل بأن تلك المعرفة الاجتماعية لم تُدحَض في الوقت (و2)، ويَزعم أن في مثل حالة **إضافة**، قد تعرف مجموعة ما أن (س) حتى وإن اعتقدَت بأن (لا-س)، ويمكن ذلك بطريقتَين مغايرتَين؛ أولاهما أن يحاول مؤيدو SK أن يدعموا ذلك القول فيزعموا أن من الممكن لمجموعةٍ أن تعتقد بأن (س) وأن (لا-س) في الآن ذاته ولا يكون لديها داحض سيكولوجيّ ناقض، غير أن مشكلة هذه الدعوى أنها تستثني المجموعات من معايير العقلانية، فتزيلها بذلك من نطاق العَقلنة تماماً، فالاعتقاد بأن (س) وبأن (لا-س) معاً ذروة اللا-عقلانية، وما الدواحض الناقضة إلا لتمنع هذا المزيج تحديداً من أن يكون مقبولاً إبستمولوجياً؛ حيث المجموعات إذا لم تخضع للمعايير القياسية للعقلانية، فستظهر أسبابٌ في غاية الوجاهة لاستبعادها من أن تكون عارفة، بصيغة أخرى؛ إذا لم تُعَدّ الذات غير عقلانية عند اعتقادها بأن (س) وبأن (لا-س)، فهذا إثبات جيد أن هذه الذات ليست عارفة على الإطلاق، بل هيَ مجرّد وعاء للمعلومات.

أما الطريقة الثانية لدعم قول إن تلك المعرفة الاجتماعية المَعنيّة لم تُدحَض في الوقت (و2)، فبزعم إمكان أن تعرف مجموعة ما أن (س) وتعتقد بأن (لا-س)، لأن الاعتقاد ليس شرطاً ضرورياً للمعرفة، وبهذا يمكن تلافي الاستنتاج القائل إن المجتمع العلمي يعتقد بأن (س) وبأن (لا-س)؛ فلا يوجد اعتقاد للمجموعة بأن (س)، بل معرفة اجتماعية أن (س). لكن سيتعين بعد ذلك على مؤيديّ SK بيان سبب ترجيحهم وجود هذه الصورة من المعرفة الاجتماعية على كون الاعتقاد شرطاً ضرورياً للمعرفة، ويبدو أن قدرتهم على فعل هذا ضعيفة؛ ليس فقط لِما في SK من اللا-معقولية الظاهرة **للوهلة الأولى**، بل أيضاً لوجود سبب وجيه يدعو -وبصورةٍ تكاد تكون كونيّة- إلى أخذ الاعتقاد بصفته ضرورياً للمعرفة، أي ضرورة وجودِ صلةٍ بين العارِف والقضية المعروفة، وذلك للتمييز بين **أن تعرف الذات أن** (س) وأن تكون فقط **في موضعٍ يُمكّنها من** معرفة **أن** (س)، ولاحِظ أن مؤيدي هذه الطريقة لا يمكنهم حتى أن يجادلوا بما هو أقل صرامة -كقبول

المجموعة أن (س)- ليَحلّ محلّ اعتقاد المجموعة بأن (س)؛ فالمعرفة الاجتماعية قد تخلو تماماً من حالات عقلية للأعضاء الأفراد[24]، وهذا إذن سبب آخر إضافيّ لرفض التسليم بأن SK تفسر معرفة الكائن الجماعي أن (س)[25].

4.3 أن تعرف، والتمَوضُع للمعرفة، ووجوبها

إلى جانب الإشكالات التي ناقشناها حتى الآن فيما يخصّ المعرفة الاجتماعية، يظهر لنا هنا سؤال آخر: لمَ علينا أن ننسب المعرفة إلى الكائنات

(24) أيّدَ كالستروب (2016) حُجَج بيرد، وهو على درايةٍ بالاعتراضات المذكورة بهذا الفصل، لكنه يقول إن طرحه: «قائم على احتمال وجود إجابات كافية»، ولا أخاله يخفى على القارئ أن ردّ كالستروب هذا لا يكفي؛ فهو يقرّ بوجود اعتراضاتٍ على وجهة نظره لكنه لا يحاول معالجتها.

(25) جادلَ برايس هيوبنر ضد أخْذِ ما هو مثل مفهوم بيرد للمعرفة الاجتماعية على أنه ظاهرة معرفية، مقدِّماً الأسباب الآتية: «إذا لم توجد طريقة لتعيين موضع تسويغ زعمٍ ما، ولا للتحقق منه أو إعادة تقديمه، ولم يوجد أحد مسؤول حقاً عن إقامته؛ فسيَصعُب فهم لماذا يجب أن نعدّه معرفة أصلاً» (Huebner 2014, p.214)، انظر أيضاً كوكلا (2012). قالت ديبورا توليفسن على سبيل الرد: «يبدو أن ما يحفز الشكيّة [عند هيوبنر] نزوعه للداخلية المعرفية (internalism)، التي تشترط لتحقق المعرفة القدرةَ على تقديم تسويغ ما أو التوصل إلى الأسباب، لكن لا يظهر هنا أيّ فردٍ بوسعه تقديم تسويغٍ ما أو التوصل إلى الأسباب، وعليه لا أحد، بما في ذلك المجموعة، يمكن أن يُحمَّل المسؤولية؛ فلماذا لا تُنتهَج النزعة الخارجية وتؤخَذ المعرفة الجماعية بوصفها نتيجة عملية جديرة بالاعتماد؟ إذ توجد عدة سبُل لإبقاء مفهوم المسؤولية الإبستمولوجية ضمن إطار النزعة الخارجية، قد لا يتضمن التعاون العلمي الراهن بصورته الشاملة عمليات جديرة بالاعتماد؛ إلا أن هذه مسألة تجريبيّة قد يُجيب عنها يوماً علمٌ يتناول المعرفة المُوزَّعَة» (Tollefsen 2014)، (انظر كلاوسن (2015) للاطلاع على تأييدٍ لرد توليفسن هذا)، لكن لعل من الواضح أن حُجَجي في هذا الفصل تقوم على السمات العامة للمعرفة، كارتباطها الوثيق بالفعل المقبول إبستمولوجياً، وعدم توافقها مع الدواحض، بذلك حتى وإن صَدَق ردّ توليفسن على ما طرحه هيوبنر (وكوكلا)، فلن يفيدنا التركيز على النزعة الخارجية في المعرفة هنا.

الجماعية أصلاً في مثل هذه الحالات؟ فعلى مستوى الأفراد، يوجد فارق واضح لا تخطئه العين بين أن **تعرف الذات أن** (س)، وأن **تكون في موضعٍ يُمكّنها من معرفة** (س)، وهو فارق يستند -على الأقل جزئياً- إلى التمييز بين المعلومات التي **حُصِل** عليها، والمعلومات **المتاحة للوصول فقط**؛ إذا كان لديّ -على سبيل المثال- رسالة غير مفتوحة على مكتبي تحوي اعترافاً من صديقي بارتكابه جريمة قتل، فلن يُقال إنني أعرف أن صديقي قد ارتكب تلك الجريمة قبل أن أفتح رسالته وأقرأ محتواها(26)، كل ما يمكن أن يُقال إنني في موضع يُمكّنني من معرفة ذلك، ولو أكّدتُ ارتكاب صديقي جريمة القتل أو فعلتُ وفقاً لذلك فأبلغتُ الشرطة عنه والمعلومات متاحة لي لكن لم أحصل عليها، لكان الأمر ليس مبتذلاً فحسب، بل أهوج وغير مسؤول كذلك، إذ لو تسألني الشرطة مثلاً عن سبب إبلاغي عن صديقي، لن يكون لديّ ما أقدمه إطلاقاً لدعم ما أزعمه.

لكن لمَ يجب أن يكون الموقف مغايراً إن تعلق الأمر بالمجموعات؟ فإذا نُشِرَ اكتشافُ إنزيمٍ يؤثر في نمو الخلايا السرطانية بورقة علمية متاحة للوصول، ولم يصل إليها أيّ من العلماء الأحياء، فلمَ لا نُطلِق الحكم ذاته الذي أطلقناه في الحالة الفردية: إن المجتمع العلمي في موضع يُمكّنه من معرفة ذلك الاكتشاف، لكنه لا يعرفه. فهذا الوصف ليس أكثر حدسيّة فحسب، بل ويتّسق جيداً مع الانفصال الذي ناقشناه آنفاً بين المعرفة الاجتماعية والفعل؛ فوجود ذلك الانفصال يعود -تحديداً- إلى كون هذه الظاهرة تتضمن مجموعات تكون في مَوضعٍ يُمكّنها من المعرفة، دون أن تعرف، ولا نرى في الأولى علاقة وثيقة بالفعل كما في الأخيرة عند تحقق المعرفة.

أضِف إلى ذلك أن كون المعرفة الاجتماعية ليست -في واقع الأمر- معرفة، لا يعني أننا لا يمكننا إطلاقاً تحميل المجموعات مسؤولية المعلومات

(26) لا شك أني أفترض هنا عدم حيازتي أيّ دليل آخر يرتبط بارتكاب صديقي تلك الجريمة.

المَعنيّة، ولنأخذ الحالة الفردية أولاً: هَب أن الأمر لم يقتصر على رسالة صديقي التي كانت غير مفتوحة على مكتبي، بل إنه طلَبَ مني صراحةً قراءتها قبل التوجه إلى مركز الشرطة للاستجواب. يمكن هنا إلقاء مسؤولية محتوى الرسالة علي، فقد **وجَبَ عليّ أن أعرف** أن صديقي ارتكب تلك الجريمة[27].

تنطبق على المجموعات اعتبارات مماثلة؛ يمكن ألا يقتصر الأمر على اكتشاف إنزيم يؤثر في نمو الخلايا السرطانية نُشِر بورقة علمية متاحة لوصول أيّ عالِم حي، بل على إلقاء مسؤولية إبستمولوجية لقراءة الورقة على أطباء الأورام المُمَارسين للمهنة، وكما في الحالة الفردية؛ يمكن إلقاء مسؤولية هذا الاكتشاف على مجتمع الأورام لأنه **وجَبَ عليه أن يعرف.**

إذن فالأمر لا يقتصر على أن للأخذ بالمعرفة الاجتماعية تبعاتٍ إبستمولوجيةٍ غير مقبولة، بل وأن دورها المُحتمَل يمكن لحالات أخرى أن تؤديه بصورة أفضل، كحالة الوجود في موضعٍ يُمكّن من المعرفة وحالة وجوب المعرفة؛ وعليه يمكننا أن نستنتج أن المعرفة ليست مُمتدّة اجتماعياً بالمفهوم الراديكاليّ الوارد في SK، بذلك فهي لا تمثل إشكالاً يواجه تفسير اعتقاد المجموعات المسوغ الذي طرَحناه بالفصل الثاني.

5.3 المعرفة الجماعية

أما وجهة النظر الأخرى في معرفة المجموعات فتتمتع بتأثير قوي ويُطبّقها قانون الولايَات المتحدة، وهي 'نزعة المعرفة الجماعية'، التي تعارض تفسيرِي لاعتقاد المجموعات المسوغ؛ ومثالها قضية قامَت في الولايات المتحدة ضدّ بنك نيو إنجلاند، حين اتُهِم البنك بارتكاب 31 انتهاكاً لقانون تقارير العملات ومُعامَلات النقد الأجنبي (CTR) وحُكِم عليه من جرّاء ذلك، وكانت تفاصيل

(27) أعني بقول 'وجَبَ عليّ أن أعرف' من حيث الداحض المعياري، لكن انظر جولدبيرغ (2017) للاطلاع على وجهة نظر أخرى.

القضية كالآتي: من مايو 1983 حتى يونيو 1984، زار جيمس ماكدونو بنك نيو إنجلاند (فرع برودنشال) في 31 مناسبة مستقلة لسحب أموال من حساب بنكيّ لشركةٍ ما، وبإحدى هذه المناسبات؛ قدَّمَ ماكدونو لموظف البنك شيكين مُستحقَي الدفع نقداً، أحدهما بمبلغ 8500$ والآخر بمبلغ 5000$، إذ يجب -وفقاً لقانون CTR- تقديم تقريرٍ للمُعامَلة النقدية كلما أُجريَت عملية سحب نقدي تتجاوز 10,000$، وعدم تقديم هذا التقرير يُعَدّ انتهاكاً للقانون، إلا أن موظف البنك المناوب لم يكن يعلم بذلك القانون، بخلاف مشرفه الذي كان يعلم ذلك لكنه لم يعلم بأن متطلبات القانون تستلزم جَمْع إيداعَي العميل، أما مُمَثل البنك الذي يعمل بالمكتب المركزي فقد كان يعلم بأن ذلك القانون يستلزم استخراج مجموع الإيداعات، لكن لم يعلم بحدوث تلك المُعَاملة (Ragozino 1995, p.433)، وهكذا لم يرتكب أيٌّ من هؤلاء الموظفين الثلاثة فردياً انتهاكاً جنائياً للقانون، إذ لم يَصدُر من أحدٍ منهم إخفاق فردي مُتعمَّد أحالَ دون تقديم التقرير، غير أن المحصّلة -بحسب نزعة المعرفة الجماعية- أن معرفة الموظفين الأفراد يُمكِن دمجها أو إلحاق بعضها ببعض، ثم إسنادها بنحو ملائم إلى البنك ذاته، فجاءت توجيهات المَحكمة الابتدائية إلى هيئة المحلفين في القضية كما يأتي: «إذا كان الموظف (أ) يعرف جانباً واحداً من متطلبات تقرير المُعامَلات النقدية، في حين أن الموظف (ب) يعرف جانباً آخرَ من تلك المتطلبات، ويعرف الموظف (ج) جانباً ثالثاً، فإن البنك يعرفها جميعاً» (Hagemann and Grinstein 1997, p.214)؛ وعليه فإن معرفة الموظفين الثلاثة -أي معرفة المناوب بسحب مبلغَين تجاوزا 10,000$ ومعرفة المشرف بضرورة تقديم التقرير ومعرفة مُمَثل البنك بضرورة جمع الإيداعات المتعدِّدة- يمكن دمجها ثم إسنادها إلى البنك، وبذلك توصلوا إلى أن بنك نيو إنجلاند استوفى شرط المعرفة اللازمة لتحقق **القصد الجنائيّ**، ما أدّى إلى صدور حكمٍ بالإدانة على انتهاك قانون تقارير العملات ومُعامَلات النقد الأجنبي.

لتقييم مفهوم المعرفة الجماعية هذا بتفصيل أكثر، لنأخذ حالة ذات بنية

مشابهة تُمكّننا من تحديد ما إذا كانت هذه النزعة صائبة بعمومها، لاحِظ أنها إنْ لم تكن كذلك؛ فسيدفعنا هذا لأن نعتقد بوجود تفسير مغاير لميلنا إلى تحميل البنك أعلاه مسؤولية إسقاطِ واجبِ تقديم التقرير: هَب أن ثلاثة من ضباط الشرطة يعملون معاً في الوحدة ذاتها التابعة لقسم شرطة شيكاغو (CPD)، إذ الضابط (أ) يعرف أنه 1: أتى بلاغ عن أن الطفل جيمي سميث البالغ من العمر سبعة أعوامٍ اختفى منذ صباح هذا اليوم من حي روجرز بارك في المدينة، وعلِمَ الضابط ذلك من رئيسه حين أبلغه. أما الضابط (ب) فيعرف أن 2: جيمي سميث يرتدي هذا الصباح قميصاً طُبِعَت عليه لوحة للفنانة فريدا كاهلو، لأن الضابط يعيش بجوار عائلة سميث ويتذكر تعقيبه كم يُحبّ لوحاتها حين رأى جيمي يخرج من المنزل. أما الضابط (ج) فقد شاهَدَ طفلاً يبلغ سبعة أعوامٍ يرتدي قميصاً طُبِعَت عليه لوحة لفريدا كاهلو يسير برفقة رجل، حين مرّ بحديقةٍ في حيّ إيدج ووتر جنوب روجرز بارك؛ وبذلك فإن الموظف (أ) يعرف فقط 1 دون 2 و3، والموظف (ب) يعرف فقط 2 دون 1 و3، والموظف (ج) يعرف فقط 3 دون 1 و2؛ إلا أن معرفة ضباط الشرطة الأفراد هؤلاء يُمكِن -بحسب نزعة المعرفة الجماعية- أن تُنسَب بنحو ملائم إلى قسم شرطة شيكاغو بوصفه مجموعة[28]، فالقسم يعرف 1 و2 و3 مع عدم معرفةِ أي ضابطٍ فيه ذلك.

لكن لنُمعِن النظر في هذا الاستنتاج، لا أخاله إلا واضحاً أنه إذا وُجِدَ أحد -فرد أو مجموعة- يعرف كلَّ هذه الوقائع الثلاث، فعلى هذا الفاعل العارِف التوجّه مباشرة إلى الطفل ذي السبعة أعوامٍ في الحديقة للتحقق من أنه جيمي سميث، ولا سيما إذا كانت تلك المعرفة بحوزة ضابطِ شرطةٍ أو وحدةٍ مُكلفةٍ بالعثور على الطفل المفقود، وهذا قول لا يدعمه فقط مَبدأ المعرفة/الفعل الذي ناقشناه بإسهاب بدءاً من جزء 2.3 حتى جزء 4.3 من هذا الفصل، ولكنه أيضاً قول حدسيّ؛ فإذا عرَفَت إحدى وحدات الشرطة أن طفلًا قد اختفى للتو،

(28) على أقل تقدير، يمكن أن تُنسَب المعرفة إلى وحدة شرطة شيكاغو التي ينتمي إليها هؤلاء الضباط الثلاثة، إلا أن هذا التمييز لن يغير شيئاً فيما يلي.

وعرفَت كذلك أن هذا الطفل الذي يطابق وصف الطفل المفقود يسير الآن في حديقةِ حيّ قرب المكان الذي شوهِدَ فيه آخر مرة، فلا شك بوجوب التحقق من أن هذا الطفل حقاً جيمي سميث[29]، ولنفترض بأنه كان كذلك، وكان يسير مع خاطفه في الحديقة، وعَلِم والداه أن ضابط شرطةٍ في الوحدة التي يُزعَم أنها تعرف 1 و2 و3 لم يتدخل؛ سيغمرهما الغضب والخيبَة وحقهما ذلك، لكن سيغمرها التعجب أكثر: كيف يمكن أن تعرف 1 و2 و3 ثم تترك ابننا يسير أمامك بين يدَي خاطفه؟

لكن لا شيء من هذا ينطبق على المشهد الموصوف؛ فعدم توجه وحدة الشرطة -الضابط (ج) تحديداً- إلى الطفل في الحديقة ليس أمراً يستدعي التعجب، إذ يَسهُل على الوحدة أن تبين للوالدين أن كل ضابطٍ امتلكَ جزءاً من تلك المعرفة، ولم يتواصل الضباط بنحو فعال، وعليه لم يكن لدى الضابط (ج) أيّ فكرةٍ عن اختفاءِ طفلٍ من روجرز بارك حين رأى ما رآه في إيدج ووتر، ومُجرَّد التوجه إلى طفل بدا للضابط طفلاً عادياً يسير بالحديقة برفقة رجل في منتهى الصعوبة دون دليلٍ يُثبِت وجودَ مشكلة، إذ لو أوقف الضابط (ج) الطفلَ جيمي سميث، لما أمكنه أن يرد على خاطفه حين يسأله عن سبب قدومه، لن يظهر أن لديه أيّ إجابة، وإذا نجَحَ في إبطال عملية الاختطاف فلن يأتي ذلك إطلاقاً من تصرفٍ يُحسَب تشريفاً له أو لوحدة الشرطة؛ بل مجرد حظ لا أكثر، والفعل الذي تَحكمُه المعرفة ليس حاصلَ حظٍ بهذه الصورة، وعليه فإن لدينا سبباً في غاية الوجاهةِ لإنكار أن وحدة الشرطة امتلكت حقاً معرفة، كما تزعم نزعة المعرفة الجماعية.

إن هذه المشكلة مُشابِهة لتلك التي نوقِشت آنفاً في المعرفة الاجتماعية (الجزء 4.3 من هذا الفصل)، إذ تقطع المعرفة الجماعية -كما اتخَذها قانون

(29) أفترض هنا عدم وجود كثير من الأطفال في إلينوي يرتدون قمصاناً طُبِعَت عليها لوحة لفريدا كاهلو.

الولايات المتحدة- الصلة الوثيقة بين المعرفة والفعل، والمعرفة -كما رأينا- تُعَدّ ضرورية وكافية لتحقق الفعل المقبول إبستمولوجياً، فإذا عرَفَ المرء -مثلاً- أن (س)، فإنه في موضع إبستمولوجي ملائم للفعل وفقاً لـ(س)؛ غير أن المعرفة الجماعية أن (س) لا تجعل المرء في موضع إبستمولوجي ملائم للفعل وفقاً لـ(س)، فما دام أن الضباط (أ) و(ب) و(ج) لم يتشاركوا فيما بينهم أجزاءَ المعرفةِ التي يمتلكونها، فإن أي فعل تتخذه وحدة الشرطة -سواء بصفتها مجموعة أم ضباطاً أفراداً- لاستجواب الطفل أو خاطفه لن يكون مسوغاً، فالأمر لن يبدو مختلفاً عن طائفة من ضباط لا يربطهم شيء، يتوقفون لاستجواب رجل وطفل عشوائيَّين يسيران في حديقة؛ وهذا لا يثير في نهاية المطاف إشكالات إبستمولوجية -كما أجادل هنا- فحسب، بل أيضاً إشكالات أخلاقية وقانونية، وذلك حين تُوقِف أجهزة تنفيذ القانون أناساً يسعون في معيشهم اليومي دون أي سبب إطلاقاً، وبما أن من سمات المعرفة المهمّة علاقتها بالفعل، بل وقيل إنها ما يجعل للمعرفة أهميّة أصلاً؛ فإن بين أيدينا هنا ما يدعو إلى استنتاج أن المعرفة الجماعية ليست في واقع الأمر معرفة.

قد يرد أحد مؤيدي نزعة المعرفة الجماعية مشيراً إلى قضية الولايات المتحدة ضد وايتفيلد (2011)، التي تعطي مثالاً على مدى تطبيق نزعة المعرفة الجماعية في قانون الولايات المتحدة: حين خرَجَ ضبّاط من شرطة مدينة كامدن في ثلاث سيارات شرطة، للقيام بدوريات في منطقةٍ يشيع فيها العنف وبيع المخدرات -بما في ذلك الكوكايين-، فلاحَظَ أحد ضباط الشرطة تبادلًا يدويّاً يقع في هذه المنطقة بين رجلٍ وآخر (المُتهَم)، فقبض ضابطان آخران على هذا المُتهَم، دون التواصل مع الضابط الأول، فطعَنَ المُتهَم في شرعية حجزه لأن مَن ألقى القبض عليه لم يشهَد ذلك التبادل اليدويّ، إلا أن الدائرة الثالثة لمحكمة الاستئناف الأمريكية، مستشهِدةً بنزعة المعرفة الجماعية، أيّدَت شرعيّة الحجز على أساس أنه: «تُنسَب المعرفة التي يمتلكها أحد ضبّاط تنفيذ القانون إلى الضابط الذي يباشر عملية الحجز أو التفتيش أو الاعتقال»، وبذلك رأت

المحكمة أنه ليس من الضروري لضابطٍ يعمل مع زملائه الضبّاط في ’فريق مُوحّد ومتماسِك‘ أن يُبلغهم بكل المعلومات المتعلقة بالحجز:

«لا معنى لرَفض تطبيق نزعة المعرفة الجماعية في موقفٍ ديناميكيٍّ سريعٍ كهذا الذي بين أيدينا، فقد عمل الضباط معاً فريقاً مُوحّداً ومتماسِكاً، وإنّ من غير العمليّ أن نتوقع من ضابط في مثل هذا الموقف أن يبلغ زملاءه بكل واقعةٍ يُحتمَل أن تكون وجيهة عند تحليل معقولية الاشتباه لاحقاً، أما عند تطبيق نزعة المعرفة الجماعية هنا؛ فلا شك أنه وُجِدَ اشتباه معقول دعا إلى حجز وايتفيلد».

وهكذا وجدَت الدائرة الثالثة لمحكمة الاستئناف أن المعرفة الجماعية لمجموعة الضباط -بكُليّتها- قد سوّغَت حجز ذلك المتهم.

إن الجانب المهم في منطق الدائرة الثالثة هذا يكمن في أن عمل الضباط معاً ’فريقاً مُوحّداً ومتماسِكاً‘ سوَّغَ -بحسبها- تطبيق نزعة المعرفة الجماعية، لكن ما معنى أن يعمل الضباط بوصفهم فريقاً؟ لنزعة المعرفة الجماعية في أحكام القضاء نهجان يجب التمييز بينهما عند إجابة هذا السؤال: فوفقاً **للنهج الرأسي**، يجوز لضابط تنفيذ القانون الذي يمتلك سبباً مُحتمَلاً أن يوجه ضابطاً آخر للتصرف دون أن يشاركه المعرفة المطلوبة المَعنيّة؛ على سبيل المثال، في قضية الولايات المتحدة ضد هنسلي (1985) أخبرَ أحدهم ضابط شرطةٍ في سانت برنارد بأوهايو أن هنسلي يقود سيارة هاربة من عملية سطو مُسَلح حدَثت في سانت برنارد قبل ستة أيام، فأرسل الضابط منشوراً «إعلان استدعاء» إلى أقسام الشرطة القريبة، يصِفُ فيه هنسلي والجريمة التي في إثرها يُبحَث عنه، مع طلب احتجازه إذا شُوهِد، فقرأ قسم شرطة كوفينغتون بولاية كنتاكي هذا المنشور على ضباطه، وعلى هذا قبضَت شرطة كوفينغتون على هنسلي بمجرد أن رأته، جادلَتْ هنا المحكمة العليا للولايات المتحدة استناداً إلى قضية سابقة -قضية وايتلي ضد واردن (1971)- فقالت:

«إن حاصل حادثة وايتلي أن رئيس الشرطة -الذي أعلنَ المنشور صوتيّاً- إذا كان يمتلك سبباً مُحتمَلاً يدعو إلى الاعتقال، فبإمكان الشرطة [المُعتقِلة] القبض على المتهم بصورة سليمة، حتى مع عدم درايتها بالوقائع التي دعَت بعينها إلى إقامة ذلك السبب المُحتمَل، وعليه فإن حادثة وايتلي تدعم القول المتمثل بأنه حين يظهر دليل على اعتقالٍ -جرى عند التفتيش- استندَ فقط إلى منشور أو إعلان؛ فإن قبوله يعود إلى ما إذا كان الضباط الذين قدَّموا المنشور لديهم سبب مُحتمَل يدعو إلى فعل الاعتقال، لا إلى معرفة المعتمدين على المنشور بالوقائع ذاتها التي دعَت زملاءهم إلى طلب المساعدة. وفي هذا القانون حسّ مُشترك بهذا العصر الذي يتسارع فيه تنقل المُشتبَه بهم جنائياً، ويرتفع احتمال فرارهم خارج الحدود الخاضِعة للقضاء؛ فهو يقلل من حجم معلومات المُشتبَه بهم التي يجب إيصالها إلى دوائرَ أخرى، ويُمكّن الشرطة في دائرةٍ ما من التصرف الفوريّ استناداً إلى معلومات دائرةٍ أخرى».

إن تعليل المحكمة العليا هنا إذن مفاده: حين يمتلك الضابط الذي قدَّم إعلاناً للاستدعاء المعرفة اللازمة لإقامة سبب مُحتمَل، ويطلب من بقية الضباط التصرف بناء عليها، فإن الاعتقال الناتج ملائمٌ حتى وإن جهل الضابط المُعتقِل تلك المعرفة. ولفهمٍ أكبر لمنطلقات هذا القول، انظر قضية رابطة بنسلفانيا ضد يونغ، حين جادلَت المحكمة العليا في بنسلفانيا بأن: "بعد الاطلاع على قضية وايتلي وقضية هنسلي، وجدناهما تشيران إلى أن نزعة المعرفة الجماعية تتضمّن دور الفاعلية؛ فحين يأمر أو يوجِّه ضابط شرطة ضابطاً آخر كي ينفذ الاعتقال، فقد حل الأخير محل الضابط المُصدِر للأمر وشاركه معرفته».

ولا تَعارُض إطلاقاً بين هذا النهج الرأسي لنزعة المعرفة الجماعية وتفسير اعتقاد المجموعات المسوغ الذي طرَحتُه في الفصل السابق، إذ توجد طريقتان -على الأقل- لفهم عدم التعارض هذا؛ أما الأولى فعبر تفسير عمل أقسام الشرطة معاً للقبض على المُشتبَه به على أن هذه الأقسام تمثل مجموعة مُوحّدة قامت لهذا الغرض، حيث تمتلك نسبة مُعتبرَة من الأعضاء الفاعلين المعرفة

اللازمة لإقامة السبب المُحتمَل، وبذلك يُعَدّ أولئك الضباط الذين قدَّموا المنشور أعضاء فاعلين في المجموعة، ولديهم الاعتقاد المسوغ المَعنيّ، أما مُجرّد عدم حيازة الضابط الذي أجرى الاعتقال ذلك الاعتقاد فليس بمشكِل، ولاحِظ أنه لا وجه هنا لقول إن اعتقال المُشتبَه بهم عشوائيٌّ أو مسألة حظٍ إطلاقاً؛ فالعلاقة بين المعرفة والفعل وثيقة للغاية، تُلحَظ حين يطلب عضو/أعضاء بالمجموعة يمتلكون المعرفة من عضو آخر أن يتصرفَ بناء عليها. أما الطريقة الأخرى لفهم عدم التعارض مع النهج الرأسي لنزعة المعرفة الجماعية؛ فحين يُؤخذ الضباط المُعتقِلون بوصفهم فاعلين مُفوَّضين[30] من الضباط العارفين، فتأتي أفعال الضابط المعتقِل -في هذا الإطار- تمثل أفعالَ الضابط العارف، وبذلك لن توجد فجوة بين المعرفة والفعل، وبما أن أفعال الضابط المعتقِل ليست إلا أفعال الضابط العارف؛ فإن المعرفة هي التي توجِّه عملية الحجز والاعتقال، وما كان لهذا أن يتحقق إلا -على الأقل جزئياً- عبر فاعل مُفوَّض يتصرف بمعرفةٍ وبسلطةٍ أتت من مُفوِّضِه، فمعرفة الضابط المعتقِل بوجود سبب مُحتمَل أتاح -جزئياً- لتلك المعرفة أن توجِّه فعله، حتى وإن لم يمتلك هو ذاته أي اعتقاد يكشف ماهية السبب المُحتمَل. إذن، تفسير اعتقاد المجموعات المسوغ الذي دافعنا عنه في الفصل السابق يدعم هذا النهج -كما أسلفنا-، فالضابط العارِف عضو فاعل يمتلك فردياً الاعتقاد المسوغ الذي يمثل أساسَ معرفة المجموعة المَعنيّة، أما الضابط الذي أجرى الاعتقال فمُفوَّض منه.

إن في كلّ هاتين القراءتين لنزعة المعرفة الجماعية بالنهج الرأسي، يتضح معنى أن تعمل مجموعة من الضباط 'فريقاً مُوحّداً ومتماسِكاً'؛ إذ توجد قنوات تواصلٍ مباشر بين الأفراد أو المجموعات الفرعية تقدمُ للضباط المعتقِلين أدلةً جيدةً على أن بحوزة أعضاءَ آخرين في المجموعة معرفة بالسبب المُحتمَل، حتى وإن لم تُذكَر معلومات مفصلة بهذا الشأن. وهذا أمر قياسيّ تماماً عند التحرك

(30) كما أشرتُ آنفاً، سأناقش الفاعليّة بالتفويض بإسهابٍ أكثر في الفصلين الأخيرين.

في إطار مجموعة؛ فغالباً ما يتبع أعضاءُ المجموعات معاييرَ تحقق ثقتهم بأن كل الأطراف تؤدي نصيبها من العمل، ما يتيح تواصلاً متسقاً يؤمِّن وجود ارتباط ملائم بين الحالات الإبستمولوجية والفعل، دون الحاجة إلى إحالة معلومات مفصلة قد تجعل العمل الجماعيّ أقل كفاءة وفاعلية، والأهم من ذلك أن هذه المعايير تتيح أيضاً توزيعاً ملائماً لإلقاء اللوم حين لا يؤدي الأعضاء واجباتهم المنصوص عليها، فإذا أخطأ -مثلاً- الضابط الأعلى رُتبَةً في قراءة منشورٍ أتى من دائرة مجاورة، فسيقع لوم الاعتقال غير المسوغ على عاتقه، لا على عاتق الضابط الذي أجرَى الاعتقال.

ثم نرى **النهج الأفقي** لنزعة المعرفة الجماعية في قانون الولايات المتحدة، الذي هو **أعمّ** من سابقه، وقد اتُخِذ في قضية الولايات المتحدة ضد وايتفيلد - المذكورة آنفاً-، وبحسبه: «لا ينحصر السبب المُحتمَل على معرفة ضابط واحد، إنما يُقدَّر السبب المُحتمَل عبر استخراج مُجمَل معرفةِ اثنين أو أكثر من ضبّاط تنفيذ القانون العاملين معاً» (Commonwealth of Pennsylvania v. Yong)، وفي قضية رابطة بنسلفانيا ضد يونغ (2015)، حكَمَت الأغلبية أن المحاكم التي تتخذ النهج الأفقي 'تجاهلَت الغرض الأهم لهذا القانون'، وذلك حين 'ألغت شرط أن يتواصل الضباط فعليّاً فيما بينهم'، ثم زعمَت الأغلبية أن «النهج المُوَسّع لنزعة المعرفة الجماعية لا يتسق مع المَطلب الأساس هنا: أن يدعم السبب المُحتمَل الاعتقالاتِ غير المسوغة»؛ إن ما نراه هنا -إذن- جدلاً محتدِماً في المحاكم الأمريكية بشأن النهج الأفقي لنزعة المعرفة الجماعية، وغالباً ما يُرفَض صراحةً أن يكفي جمع معرفة أعضاء المجموعة لتتحقق المعرفة اللازمة لإقامة سبب مُحتمَل، وهذا لا يعود فقط لكون المحاكم أثارت شكوكاً بشأن حيازة المجموعات معرفة جماعية إذا انقطع فيها تماماً التواصل المَعنيّ، بل ويعود أيضاً إلى ما قد يُنتِجه إسناد المعرفة هذا من مخاطِر.

إن الإشكالات التي طُرِحَت في قضية رابطة بنسلفانيا ويونغ تشبه إلى حدٍّ كبير تلك التي سبق ذكرها في هذا الفصل بشأن النهج الأفقي، إذ قالت الأغلبية

في المحكمة: «إن في كل نهجٍ يتيح جمع معلوماتٍ غير مُعلَنة، أو يسوغ أفعالاً تُتخَذ دون توجيهِ مَن لديه مستوى الاشتباه اللازم، سينشأ قلق بالغ على أمن المواطنين من تعدياتٍ مخالفة للدستور»، وأضافت الأغلبية اقتباساً من قضية الولايات المتحدة وماسنبورغ (2011، بتصَرّف لإضافة أدوات توكيد):

«لا قضيّة في المحكمةِ العليا [...] أبداً أُخِذَت فيها نزعة المعرفة الجماعية إلى سياق يتجاوز المعلومات أو التعليمات التي وصَلَت إلى الضباط الفاعلين (رأسياً)، وإن في المحاكم المجاورة مَن أجاز الجمع 'الأفقي' للمعلومات غير المُعلَنة. (See United States v. Ramirez, 473 F.3d 1026, 1032-33 (9th Cir. 2007) (collecting cases) [...].

إن سبب الأخذ بنزعة المعرفة الجماعية في المحكمة العليا، كما ذكرَت المحكمة بقضية هنسلي، أنها «مسألة حسّ مُشترك: [فهذا القانون] يقلل من حجم معلومات المُشتبَه بهم التي يجب إيصالها إلى دوائرَ أخرى [أو ضباط]، ويُمكّن الشرطة [...] من التصرف الفوريّ استناداً إلى معلومات دائرةٍ أخرى [أو ضابط]» (Hensley, U.S. 469 U.S. at 231)، وبذلك ستتحسن كفاءة تنفيذ القانون واستجابته [...]

في حين أن قانون الجَمع الذي تقدِّمه الحكومة لا يَخدم تلك المقاصد، **فبإلغائه شرط التواصل بين الضابط الآمِر والضابط الفاعل، لن يكون لدى الضباط قبل أن يباشروا التفتيش أو الحجز أيّ وسيلةٍ لمعرفة ما إذا كان الجَمع سيجعل سلوكهم قانونياً، أو حتى نسبة احتمالية ذلك**، فلن يمتلك الضابط حين يختار التفتيش [أو الحجز] أيَّ سبب، ولن يمتلك -في الظروف العادية- أيَّ وسيلةٍ لتقدير احتمالية امتلاك زملائهِ الضباط معلوماتٍ كافية غير مُعلَنة تسوغ التفتيش، ولكون الضابط لا يعلم سابقاً هل سيتحقق قانون الجمع، فإن هذا القانون لا يُتيح له اتخاذ طرق نافعة مُختصَرة كان ليسلكها لو أنه عَلِم بقانونيّة السلوك، كما حدث في قضية هنسلي. ولعل من المُرجَّح أكثر لضابط يعلم عدم حيازته سبباً للتفتيش، أن يغامر ويفعله هنا على أمل وجودِ معلوماتٍ غير مُعلَنة، وبما أن هذا يخلق

> حافِزاً للضباط لإجراء عملياتِ تفتيشٍ وحجزٍ يعلمون أنها قد تكون غير قانونية، فإن هذا يُخالِف مباشرةً مقاصد التعديل الرّابع العَريق في الدستور» (Massenburg, 654 F.3d at 494).

لاحِظ النقاط التي أُشيرَ إليها في هذا الاقتباس الطويل؛ إن الدائرة الرابعة تقرِّر هنا وبنحو لا لبسَ فيه أن أخْذ «المعرفة الجماعية» أفقياً فقط -أي أن تُجمَع شذرات المعرفة عند الأفراد وتُنسَب هكذا إلى المجموعة دون حدوث أي تواصل مَعنيّ فيها- يقطع الصلة بين المعرفة والفعل، وأفضل ما قد يَحدُث هنا من منظور إبستمولوجي أن يتصرف الضابط المعتقِل بناءً على تقديره وجود السبب المُحتمَل، عوضاً عن أن يعرف هذا السبب، ولا شك أن تقديراتٍ من هذا النوع لا ترقى إلى أن تكون معرفة بأي وجهٍ معقول، أما المشهد الأسوأ فأن يغامر الضابط المعتقِل مُستخِفاً بحياة الناس ويُجري تفتيشاً على أمل وجودِ معلوماتٍ غير مُعلَنة تُقيم سبباً محتملاً؛ وهذا -كما أسلفنا- يبدو بعيداً كلَّ البعدِ عن المعرفة الجماعية.

بناء على رأي الدائرة الرابعة هذا، قالت المحكمة العليا في بنسلفانيا:

> «في ضوء هذه الإشكالات، لا يُمكِننا الموافقة على طلب الرابطة لتفسير نزعة المعرفة الجماعية بمنظورها الأعمّ، واعتماد نهج أفقي غير مُقيَّد، [...] لن نؤيد نهجاً يمكن أن يحفز ضابطاً لا يمتلك مستوى الاشتباه اللازم ليتعدّى على حريّة تَحرُّك الأفراد، على أمل أن يكون لدى زملائه الضباط مستوى الاشتباه اللازم» (Massenburg, 654 F.3d at 494).

لا يَخفى هنا أنني أتفق مع المحكمة العليا في بنسلفانيا تماماً، وأعتقد بأن الحُجّة التي قدمتها المحكمة تشبِه إلى حد كبير الحُجّة التي ذكرناها آنفاً ضد المعرفة الاجتماعية، فما تقوله المحكمة وبوضوح: إن مجرّد جَمع شذرات المعرفة عند الأفراد -دون حدوث أي تواصلٍ مَعنيّ- ليس معرفة جماعية، ولكون المعرفة تسوّغ الفعل الموازي لها، فإن تسمية هذه معرفة سيؤدي وبنحو غير قانوني إلى قبول عمليات تفتيشٍ وحجزٍ تنتهك حقوق الأفراد، وهذا ليس

مُشكِلاً إبستمولوجياً فحسب، بل هو أيضاً خاطئ أخلاقياً وقانونياً؛ بصيغةٍ أخرى، للمعرفة علاقة وثيقة للغاية بالفعل، فهي -على سبيل المثال- تكفي عادةً لجعل الفعل مقبولاً إبستمولوجياً، إلا أن تفتيش الأفراد على أساس المعرفة الجماعية -حين تؤخذ أفقياً- غير مقبول، لذا فإن لدينا ما يدعو إلى استنتاج أن المعرفة الجماعية بهذا المعنى ليست في واقع الأمر معرفة.

إلى جانب ذلك وكما جادلتُ آنفاً في هذا الفصل، إن مجرد افتقار مجموعةٍ من ضباط الشرطة إلى المعرفة المَعنيّة لا يُسقِط عنها المسؤولية، فحين يجب على أعضاء المجموعة أن يتواصلوا داخلياً بالمعلومات اللازمة التي أقامت السبب المُحتمَل، وأن يمتلكوا بذلك المعرفة المَعنيّة، فإننا سنستطيع حينها دون شك إلقاءَ اللوم على الضباط فردياً وعلى المجموعة بكُليّتها على حد سواء، لعدم فعل ما وَجَب فعله. أو حين يكون الضباط في موضعٍ يُمكّنهم من معرفة تلك الوقائع؛ ما يجعل عدم قيامهم بمزيد من العمل الإبستمولوجي أمراً مُستَنكراً. إن النقطة الأهمّ هنا وبعيداً عن التفاصيل: عدمُ إسنادِ المعرفة لا يُسقِط بأي وجهٍ من الأوجه إسنادَ المسؤولية.

6.3 الخلاصة

لقد رأينا بهذا كيف يتجاوز تفسير اعتقاد المجموعات المسوغ -الذي دافعنا عنه في الفصل الثاني- أشدّ تحدّيَين من التحديات التي تواجهه، فالمعرفة الاجتماعية والمعرفة الجماعية تقطعان تلك العلاقة المهمة القائمة بين المعرفة والفعل، وتفسحان المجال لتجاوزاتٍ جسيمة، ليس فقط من جانب إبستمولوجيّ، بل من جوانبَ أخلاقيّة وقانونيّة كذلك. إن أجزاءَ المعلومات التي لا تُتاح إلا لوصول أعضاء المجموعة، وحالات المعرفة الفردية التي تُجمَع دون تواصل بينهم؛ لا ترقى لأن تكون معرفةً للجماعات بأي وجهٍ مُعتبَر. لننتقل الآن في الفصلَين الأخيرَين إلى بعض الأفعال التي بوسع المجموعات **فعلها**، وصلة هذه الأفعال بالحالات الاعتقادية للمجموعات واعتقاداتها المسوَّغة.

الفصل الرابع

تقرير المجموعات

تقدِّم المجموعات تقريراتٍ على الدوام، ولا يكاد يمرّ يوم دون أن نسمَع عن جامعةٍ تُعلن مبادرة جديدة، أو قسم شرطةٍ ينفي تهمة عنف، أو شركةٍ تُفصِح عن قيمتها المالية، ومع كثرة ما تبدو لنا تقريراتٍ تأتي من مجموعات، إلا أن في هذا الموضوع نُدرَة صادِمة للأعمال الفلسفية. إن هذا الفصل يهدف -على أقل تقدير- إلى بدءِ سد هذه الفجوة البحثية.

كما أسلفنا في الفصول السابقة، يوجد -بوجهٍ عامّ- اتجاهان مغايران لفهم الظواهر الجماعية بعمومها؛ فمن ناحية، نرى النزعة التفريغية التي لا يتطلب فيها تفسير تلك الظواهر إلى مواردَ نظريّة جديدة، بل يمكننا ببساطة أن نفهمها بالعودة إلى الظواهر ذاتها على مستوى الأفراد، فحالات المجموعات وأفعالها هنا ليست إلا 'مُجمَل' حالات الأفراد وأفعالهم، فلا تقرر مثلاً مجموعةٌ قضيةً ما -بحسب النزعة التفريغية في تقرير المجموعات- إلا حين يقرر أعضاءٌ بالمجموعة تلك القضية. أما عن أيّ أعضاءٍ نتحدث هنا؟ وتحت أي ظروف تُعَدّ تقريراتهم تقريرات جماعية؟ فهذه مسائل جديرة بالنظر، إلا أن الفكرة المركزية هنا: تقرير المجموعة قابل للردّ إلى تقريرات أعضائها الأفراد؛ وعليه فإن لدينا، بقدر فهمنا تقريرَ الفرد، المَورِد الأساس لتفسير تقرير المجموعات.

أما النزعة التوسعية من الناحية الأخرى، فليس فيها رَدٌّ للظواهر الجماعية

إلى مُجمَل ظواهر مستوى الأفراد، فقد تنشأ حالات للمجموعات وأفعال لها دون أيِّ حالة فردية مطابقة أو فعل مطابق عند أعضائها الأفراد، لذا يمكن - بحسب النزعة التوسعية في تقرير المجموعات- أن تقرر مجموعةٌ قضيةً ما مثلاً حتى حين لا يقررها أيُّ عضو من أعضاء المجموعة؛ وعليه فإن الظواهر الجماعية تتجاوز هنا، وبمعنى في غايَة الأهميّة، كل الظواهر الناشئة على مستوى الأفراد.

في هذا الفصل، سأطوّر وأدافع عن تفسير توسعي لمفهومٍ سأجادل بأنه المفهوم الأساس لتقرير المجموعات؛ وهو التقرير القائم على السلطة، سأبيّن أن المجموعات يمكن أن تقدِّم تقريراتٍ لم يقررها أيٌّ من أعضائها الأفراد، حيث المجموعة ذاتها هي المُقرِّر[1]، ثم سأجادل أن ما يدعم هذا الاستنتاج أكثر أن المجموعة ذاتها تخضع -وليس الأفراد- للمعيار (أو المعايير) الذي يَحكُم التقرير، ثم أفسّرُ في نهاية المطاف لماذا يختلف التقرير عندي عن الظواهر الجماعية التي نوقِشَت في الفصول الثلاثة السابقة، حين أطالب بأن يُفهَم مباشرةً من منظور توسعي.

1.4 صنفان من تقرير المجموعات

لنسلِّط الضوء ابتداء على أهمّ أبعاد تقرير المجموعات، حيث توجد طريقتان -على وجه التقريب- يُمكن فيهما لمجموعةٍ ما أن تقرر أن (س): أما

(1) لا بد أن أنبه -لعدم وقوع لَبس- بأنني جادلتُ في (Lackey 2014a) دفاعاً عن مقاربةٍ تفريغيةٍ في شهادة المجموعات، إلا أن موضوعي هنا يمكن أن نُطلِق عليه **ميتافيزيقا** تقرير المجموعات أو شهادتها (أستعمل هنا 'تقرير' و'شهادة' بالترادف)، أي ما يعنيه أن تقرر المجموعة أو أن تشهد، أما ما جاء في (Lackey 2014a) فأتناول به **إبستمولوجيا** تقرير المجموعات أو شهادتها، أي كيف نكتسب اعتقاداً مسوغاً أو معرفة عبر تقريرٍ للمجموعة؛ وعليه فإن وجهة نظري توسعية ميتافيزيقياً لكنها تفريغية إبستمولوجياً.

الأولى فيمكن للمجموعة فيها تقرير أن (س)؛ إذا قصَدَ كل أعضائها بنحو معقول إذاعة أن (س) معاً بأفعال فرديّة مُنَسّقة، ولنطلق على هذا الصنف **تقرير المجموعة المُنَسّق**، ومن أمثلته عملُ أعضاءِ مجموعةٍ سياحيّةٍ انتهى بهم المطاف إلى جزيرة صحراء خالية، من أجل أن يرسموا معاً على الرمال كلمة 'ساعدونا'، فينسِّق الأعضاء فيما بينهم أفعالاً تواصلية فرديّة تُذيع بمَجموعها وجهة نظر المجموعة ذاتها. ونجد مثالاً آخرَ على هذا التقرير المُنَسّق عند اجتماعِ أعضاءِ فريقٍ بحثيٍّ ليكتبوا مقالة معاً، كتابة جماعيّة، عبر مُحرّر مستندات جوجل -على سبيل المثال-؛ بمجرد أن يعمل هؤلاء الأعضاء معاً ويصيغوا -لِنَقُل- جملة واحدة، تماماً كما فعلَ أعضاء المجموعة السياحيّة على الرمال، سيكون هذا تقرير من الفريق البحثيّ، ولا بد من تمييز هذا المَشهد عن أن يكتب كلُّ عضو في المجموعة جزءاً مستقلاً فتُجمَع هذه الأجزاء بمقالة واحدة، وهو أسلوب شائع في تأليفِ الأعمال المشتركة أو التعاونية، والمشهد الأول يمثل تقريرَ مجموعة مُنَسّق، أما الأخير فليس إلا حزمة تقريراتٍ فرديّة.

على أهمية تقرير المجموعة المُنَسّق، إلا أن الصنف الآخر من تقرير المجموعات أكثر شيوعاً، وأعتقد أنه لم يُقَدّر حق قدره، يُقَدّمه متحدث رسمي (أو متحدثون رسميون)، وأريد بالمتحدثين الرسميين كل جماعة من أفراد مغايرةٍ للمجموعة ذاتها، وتتحدث نيابة عن المجموعة ممتلكةً السلطة الملائمة لذلك، وقد يكون المتحدث الرسمي عضواً بالمجموعة، كأن يمتلك رئيس قسم الفلسفة سلطةَ التحدثِ نيابة عن القسم في قرارات التوظيف، وقد يكون المتحدث الرسمي -في المقابل- ليس عضواً بالمجموعة، كأن يؤتى بمُحامٍ للتحدث نيابة عن قسم الفلسفة في قضية مُعَلّقة؛ ما أود بيانه هنا أن الطريقة القياسية التي تُقرِّر بها المجموعات إنما هي عبر متحدث رسمي (أو متحدثين رسميين)[2]، وحين تقرر مجموعةٌ ما عبر أفراد مُخوَّلين أقل عدداً من المجموعة بكُلّيتها، يتحقق ما

(2) يمكن أيضاً إقامة مجموعةٍ بهيكلة يُخوَّل فيها كل عضو لأن يكون متحدثاً رسمياً باسم المجموعة. (أشكر مُحكِّماً مجهولَ الاسم تسبَّبَ في إدراج هذه النقطة).

يمكننا أن نُطلِق عليه **تقرير مجموعة قائم على السلطة**، وسيُمثّل هذا الصنف من تقرير المجموعات المحور المركزيّ لهذا الفصل.

كيف علينا فهم وجه حيازة المتحدث الرسمي للسلطة اللازمة ليتحدث باسم مجموعةٍ ما؟ كان هذا السؤال غائباً إلى حدٍّ كبير عن دراسات الظواهر الجماعية، باستثناء ما نجده عند كيرك لودفيغ (2014)، ولكون ما طرحه يمثل النقاش المُوسَّع الوحيد لهذه المسألة في الدراسات السابقة، يَجدُر بنا الوقوف عنده للفحص والنظر.

2.4 حيازة سلطة المتحدث الرسمي

ركزَ لودفيغ في طرحه على تقديمِ مقاربة أسماها **الفاعلية بالتفويض**، التي بحسبها «يُعَدّ -أو مُعترَف به (يعادل) أو يمثّل- الفعل الصادر من فرد أو مجموعة فرعية فعلَ فردٍ آخرَ أو مجموعةٍ أخرى» (Ludwig 2014, p.76)، وأن تصبح متحدثاً رسمياً لإحدى المجموعات -بحسب لودفيغ- مثال نموذجي على الفاعلية بالتفويض، وهو ما يسميه كذلك جون سيرل **الوظيفة الوضعية**(3)، إذ «يقوم مفهوم الوظيفة الوضعية على فكرتين مركزيتين؛ أن يكون لموضوع أو أمر أو فرد وظيفة اجتماعية ما بمُعامَلات اجتماعية مُحدّدة، وأن يعود امتلاكه هذه الوظيفة إلى اكتسابه حالة ما بين مجموعة مَعنيّة من الناس، نتيجة موقفهم تجاهه» (Ludwig 2014, p.87)، ويُؤخَذ المال مثالاً قياسياً لبيان مفهوم الوظيفة الوضعية، فالعشرون دولاراً أمريكياً مجرد أوراق لا قيمة لها، ما لم يتواطأ أعضاءُ المجموعة المَعنيّون -كالبائعين والمستهلكين- على أن يكون لها حالة اجتماعية ما. وعلى غرار هذا، جادَل لودفيغ بأن الأفراد المُقدّمين للتقرير ليسوا متحدثين رسميين إلا إنْ قدمَهم بهذه الصفة أعضاء المجتمع المَعنيّون، ويدخل في المجتمع -هنا- أعضاء المجموعة والجمهور، إذ «الوظيفة الوضعية صفة يكتسبها

---

(3) انظر سيرل (1995).

الموضوع من أفراد مَعنيّين [...] تُمكّنه من تأديةِ دورٍ ما بمعاملة اجتماعية مُحدّدة، ولا بد أن يشمل هذا كل المنخرطين بتلك المُعامَلة الاجتماعية، فلا يصبح تخويل المجموعة المُعلَن لفردٍ ما فعالاً؛ إلا في سياق توجد فيه خطة فعليّة تحدد وظيفته داخل إطار فعل جماعي يصدر من مجموعة أكبر» (Ludwig 2014, p.89).

لنطلق على وجهة نظر لودفيغ هنا **نموذج الوظيفة الوضعية** للتحدث الرسمي، ومما يَنتُج عن هذا النهج أن أفعال الفاعلين بالتفويض لن تمثل -بذاتها- أفعال المجموعات، ذلك لأنه «بطريقةٍ أو بأخرى، يقتضي فعل المجموعة الصادر عن الفاعلية بالتفويض أن يساهم كل عضو في المجموعة» (Ludwig 2014, p.100). إن المتحدث الرسمي إذن بمجرَّد أن يقرر، فإن تقريره هذا حاصلُ أفعالِ كل أعضاء المجموعة، كمنحهم إياه سلطة التحدث نيابة عنهم، أو تواطئهم على ترتيبات مؤسّساتية تعطيه هذه السلطة.

غير أن إشكالين جوهريّين -على أقل تقدير- نجدهما في هذا المفهوم للوظيفة الوضعية؛ أولهما أن **التقرير الجماعي لا يقف على اعتراف الجمهور**، فللمجموعات أن تقرِّر عبر متحدثيها الرسميين حتى حين لا يعترف أعضاء الجمهور بأن المتحدث يتحدث باسم المجموعة رسمياً، بل حتى حين يرفضون صفته تلك وما يُصدِر من تقريرات، إلا أن لودفيغ أنكرَ إمكان وقوع هذا صراحةً فقال: «... إذا حدَّدَت المجموعة آليّة مُمكِنة لإعلانها الجماعي، لكن لم تذِعها للجمهور، أو لم يجدها الجمهور مقبولة، فرُفِضَ الالتفات إليها؛ فإن غاية المجموعة لم تتحقق، ومَثَل ذلك كمثل فردٍ يزعم أن شيئاً ما هو ختمٌ ملكيّ، دون أن يتواطأ الآخرون معه على ذلك» (Ludwig 2014, p.93)، لكن لنفترض أن رئيساً للشرطة -مثلاً- في مجتمع يكاد يكون متحيّزاً جنسياً بكامله، امتلَكَ السلطة الكاملة لتعيين متحدث رسمي يمثل القسم في تحقيقٍ لجريمة قتل ضجَّ بها الإعلام، فعيّن امرأة لهذا الدور ولأول مرة بتاريخ ذلك المجتمع، ولنسمِّها جين، ثم لنفترض أن هذا المجتمع رأى أن تعيين امرأةٍ غير مقبول إطلاقاً،

فرَفَض بذلك الإصغاء إلى جين أو قبول كلّ ما تقرره، هل يتحقق هنا تقرير جين باسم قسم الشرطة؟ الجواب نعم -عندي- دون شك؛ فكل ما هو مطلوب ليقرِّر متحدث رسمي أمراً باسم مجموعةٍ ما أن يمتلك السلطة لفعل ذلك، بغض النظر عن مدى اعتراف الجمهور الأفراد بذلك[4]، فإذا جاء في سياسات قسم الشرطة وآلياته -مثلاً- أن لدى الرئيس السلطة الكاملة لتعيين متحدث رسمي، ثم عيَّنَ الرئيسُ جين، فإنها ستمتلك سلطة التحدث الرسمي باسم القسم حتى وإن رفَضَ المجتمع المتحيّز جنسياً أداءها لهذا الدور وتجاهلَ كلّ ما تقوله.

على غرار هذا يأتي الحُكم أيضاً في حالات الأفراد: أولئك الذين قوبِلوا بالتجاهل لا يسقط تقريرهم أو كونهم مقرِّرين، فما هم إلا ضحايا إجحاف في الشهادة/الخبر[5]، أو لم تحقِّق تقريراتهم هدفها المنشود المتمثل بحصول أثر[6]، فإذا صرَّحَت امرأة -مثلاً- بعدم رغبتها ممارسة الجنس مع شريكها،

---

(4) تؤيد هذا الرأي ممارساتنا بعمومها المتعلقة بالمتحدثين الرسميين، ففي مقالة -على سبيل المثال- نشرَتها حديثاً CNN تناقش ما إذا كان الرئيس ترامب قد حاول إنهاء تحقيق روبرت مولر في مسألة التدخل الروسي، قيل إن محامي ترامب جون داود صرَّحَ أنه «كان يتحدث نيابة عن نفسه، ذلك مع أنه سبق أن قال لصحيفة ديلي بيست، التي نشرت البيان لأول مرة، إنه يتحدث باسم الرئيس. ذلك وقد أخبر CNN مَن هو مُقرَّب من [...] ترامب أن تعقيب داود لم يكن بتخويلٍ من الرئيس» (https://www.cnn.com/2018/03/17/politics/john-dowd-mueller-russia-investigation/index.html, accessed March 18، 2018).

(5) انظر فريكر (2007).

(6) أخذ البعض ما طرحه أوستن (1962) على أنه يستلزم حصول أثر من أجل تحقق أفعال الكلام الإنجازية (illocutionary speech acts)، انظر مثلاً لانجتون (2009)، ولاعتراضاتٍ على شرط الأثر هذا انظر أنتوني (2011). في حين أن فريكر (2012) تطبق هذه القراءة لأوستن على الشهادة فتقول: «دون أثره علي؛ مهما أحسنتَ في كلامك فلن يُقيم حقاً شهادة» (Fricker 2012, p.254). حتى لو كانت هذه قراءة صحيحة لأوستن؛ ستظهر -على أقل تقدير- ثلاثة إشكالات عند تطبيقها على الشهادة أو التقرير (سنستعمل لأغراضنا هنا 'الشهادة' و'التقرير' بالترادف)، أما الإشكال الأول فلا توجد أي أطروحة في الدراسات السابقة لماهية الشهادة تقول بشرط الأثر، =

فتقريرها هذا قائم حتى إن رُفِض أو قوبِل بالتجاهل، بل حتى وإن كان شريكها لا يقبل على أيّ حال أن تكون بموضعِ مُقرِّرٍ بوسعه الرفض، ذلك لأن لديها سلطة رفض الإيماءات الجنسية غير المرغوبة حتى وإن رُفِضَت هذه السلطة أو قوبِلَت بالتجاهل؛ وعليه فإني لا أتفق مع ما يزعمه لودفيغ بأن التقرير الصَّادر من متحدث رسمي -لإحدى المجموعات-، حين يرفضه الجمهور، يُصبح مثل «فردٍ يزعم أن شيئاً ما هو ختمٌ ملكيّ، دون أن يتواطأ الآخرون معه على ذلك»، بل هو مثل مَن يكون ضحية إجحاف في الشهادة/ الخبر(7).

ممّا يترتب -كذلك- على اشتراط اعتراف الجمهور أو قبوله ليقرر المتحدث الرسمي نيابة عن مجموعةٍ ما، أن تُحرَم النساء بالمجتمعات المتحيّزة جنسياً بصورة منهجية من أن يعملنَ متحدثاتٍ رسميات، كذلك السود بالمجتمعات العنصريّة، وهلمّ جرا. ثم هَب أن جين أصدرَت تقريراً باسم قسم الشرطة في الوقت (و1) حين كان المجتمع متحيّزاً، فتبدّل حاله بعد سنوات في الوقت (و2) فأصبحَ يقبل دورها متحدثةً باسم المجموعة؛ سينتقل عندئذٍ تقريرها من كونه ليس باسم المجموعة في (و1) إلى كونه كذلك في (و2)، وعليه لن يمثل وجهة نظر المجموعة في (و1)، وسيمثلها في (و2). وهذه النتائج جميعها مُشكِلة، فهي تخلِط بين تقرير المرء والتقدير الملائم الذي يتلقاه تقرير المرء.

= (انظر مثلاً كودي (1992) وفريكر (1995) وأودي (1997) وغراهام (1997) وإلغِن (2002) ولاكي (2008))، أما الإشكال الثاني فما يترتب على هذا القول من عدم تحقق شهادة المرء في مذكراته الخاصة التي لن تُقرَأ أبداً، كذلك في قاعة المحكمة حين لا يُصَدَّق، وما إلى ذلك. أما الإشكال الثالث، فإذا عُدَّ المرء كاذباً، انتفى بذلك أثره، ولن يوجد تقرير -بحسب ذلك الرأي-، وبما أن التقرير شرط ضروري للكذب؛ فحاصل ذلك أن من عُدَّ كاذباً لم يكذب، ولهذه الأسباب مجتمعة لا ينبغي أخذ حصول الأثر بصفته ضرورياً لتحقق الشهادة أو التقرير.

(7) المطابقة هنا كالآتي -لمزيدِ إيضاح-: تماماً كما يمكن للأفراد التقرير دون اعتراف الجمهور، يمكن كذلك للمجموعات التقرير عبر متحدثيها الرسميين دون هذا الاعتراف.

أما الإشكال الآخر في الوظيفة الوضعية عند لودفيغ: **هل تقرير متحدث رسمي نيابة عن مجموعةٍ ما، لا يقتضي قبول أعضائها بسلطة المتحدث أو اعترافهم بها؟** إذ يكفي المتحدث الرسمي أن تكون **بحوزته** السلطة، هَب أن كل الضباط الزملاء في قسم الشرطة المتحيّز -المذكور آنفاً- يرفضون قبول سياسةٍ تسمح للمرأة بأن تكون متحدثة رسمية باسم القسم، إذا عُيِّنَت جين مع رفضهم هذا، فإن تقريرها لن يكون باسم المجموعة -بحسب لودفيغ-، وذلك لضرورة أن يقبل كل أعضاء المجموعة الترتيبات المؤسَّساتية التي تقدم هذه السلطة، لكن إذا لم تتطلب سياسات قسم الشرطة وآليّاته اتفاقاً أو إجماعاً لإعطاء جين سلطة التحدث الرسمي، فلن يغيّرَ سخط الأعضاء أو عدم رضاهم شيئاً من أن تقريرها صادر باسم المجموعة.

جادَلَ لودفيغ -رداً على هذا الإشكال- بأن مجرد الموافقة على الانضمام عضواً في مجموعةٍ ما، يترتب على ذلك قبول سياساتها وآليّاتها، يقول: «بما أن تحقق حالة العضوية تقتضي الموافقة على تقسيم الأدوار والمسؤوليات (التي تحدِّد جزئياً دور العضوية)، فبمجرد أن ينضم أيّ فرد إلى مجموعةٍ ما، فإنه بذلك يُعرِب عن موافقته على ترتيباتها[8] عند قبول العضوية، فيساهم جوهرياً -بفعله هذا- في تخويل مختلف الأدوار فيها» (Ludwig 2014, p.97)، إلا أن هذا الرد سيؤدي إلى معضلة: إما أن عضوية المجموعة لا تقتضي قبولَ سياسات المجموعة وآليّاتها، وإما أن مفهوم القبول هنا لا معنى له.

لملاحظة هذا أضِف ابتداء **عضواً مُخرِّباً** إلى إحدى المجموعات؛ هَب أن ضابطاً بقسم شرطةٍ متحيّزٍ جنسياً اقتنعَ بخطأ مجموعته الأخلاقي، لذا 1- رفضَ

(8) تُعَدّ الموافقة الصريحة على سياسات المجموعة وآليّاتها لتحقق العضوية في المجموعة مطلباً صارماً، جادل لودفيغ بأن هذا المطلب ينطبق فقط على 'المؤسسات الحقيقية' إذ «يختار الأعضاء الانضمام، ثم يوافقون على شروط العضوية، التي تتضمن الموافقة على الترتيبات المؤسساتية» (Ludwig 2014, p.97)، غير أني -كما سأجادل لاحقاً- أقول بإمكان انضمام الأعضاء إلى المجموعات دون هذه الموافقة.

كل سياسات القسم المتحيزة وآليّاته، و2- سعى لتقويضها. لا شك أن هذا الضابط ما يزال عضواً في قسم الشرطة، لكن يَصعُب فهم وجه قبوله سياسات المجموعة وآليّاتها، فالقبول يؤخذ عادةً على أن من شأنه الظهور في أفعال الفرد، فقد يُقال إن أحدهم -مثلاً- يقبل بأن التدخين آمن وإن لم يعتقد هو بذلك، بل بمجرد أن يفعل كما لو أن التدخين آمن، فيقرِّر ذلك ويدافع عنه وهلمّ جرا[9]، ذلك لأن القبول غالباً ما يأتي حاصل نظرٍ في غايات المرء، كالعائد المالي المُترَتب على تزيين التدخين، إلا أن أفعال هذا العضو المخرِّب اتسَقتْ مع رفضه ولم تكشف عن قبوله الترتيبات المؤسَّساتية لقسم الشرطة.

بوسع لودفيغ -بطبيعة الحال- أن يقول إن مجرد انضمام هذا العضو المخرِّب لقسم الشرطة يعني قبوله سياسات القسم وآليّاته، حتى لو لم يظهر ذلك بأيٍّ من أفعاله، إلا أن هذا المفهوم للقبول ضعيف إلى حدٍّ يسلب القبول معناه، ولفهم هذا -بدقة- انظر هذه الحالة **لالتحاق مُخرِّب** بإحدى المجموعات: عُيّن أحد الضباط حديثاً في الشرطة، فاختارَ أن يلتحق بهذا القسم -تحديداً- لأنه يرفض كل سياسات القسم وآليّاته المتحيزة جنسياً، ويود أن يسعى في تقويضها. لا نزاع عندي على أن هذا المُلتحق المخرِّب عضو في قسم الشرطة، إذ لديه من السلطة والمزايا كما لدى أعضاء القسم جميعاً، ويتلقى مرتبه من القسم، وهلمّ جرا، إلا أنه لا وجه إطلاقاً للقول بقبوله سياسات القسم وآليّاته، فقد التحق بالمجموعة لهدفٍ واحدٍ يتمثل في تقويض هذه البنية المؤسَّساتية، لكونها ذات طابع متحيز جنسياً، والزعم أن كل ما سبق يظل متسقاً مع القول بقبوله هذه الهيكلة المؤسَّساتية سيسلب القبول معناه.

لذلك أرفضُ نموذج الوظيفة الوضعية للتحدث الرسمي، فالمتحدثون باسم

---

(9) لمناقشات مُفصّلة في هذا التباين بين القبول والاعتقاد، انظر مثلاً فان فراسن (1980)، وستالناكر (1984)، وكوهين (1989 و1992)، وراي (2001)، وهكلي (2007 و2011).

مجموعاتٍ ليسوا كالأموال أو الأختام الملكية التي تحتاج إلى موافقة الأطراف المنخرطين في المُعامَلات الاجتماعية -أو اعترافاً منهم- حتى تقوم ماهيّتها، ويمكن أن تُوصَف وجهة نظري هنا **بالتعددية**: تتعدد السبُل لحيازة تلك السلطة اللازمة لأن تكون متحدثاً رسمياً، ومن أكثرها شيوعاً أن **يحدث** اتفاقٌ **يَمنح** فيه أعضاءُ المجموعةِ -صراحة أو ضمناً- السلطةَ للمتحدث الرسمي، كأن ينتخب قسم الفلسفة -مثلاً- رئيسَ القسم ليتحدث نيابة عنه عند إيجاد وظائف، أو أن يمنحوا هذه السلطة بمجرد قبولهم العمل في مؤسسةٍ يُعَدّ فيها هذا من واجبات رئيس القسم، أو أن يوقع أعضاء المجموعة عقداً قانونياً يَمنح محامياً سلطة التحدث نيابة عنهم بقضية قائمة؛ إلا أن مَنح السلطة هذا -من أعضاء المجموعة- ليس وحده السبيل لاكتسابها.

من السبُل أيضاً **التقاليد أو الإرث**، كأن يمتلك عضو في نظام ملكي سلطةَ التحدث باسم شعبه في قضايا الأمن القومي -مثلاً-، يمكن أن تبقى لديه هذه السلطة حتى وإن رفضَ أعضاء ذلك الشعب صراحةً سلطته وتجاهلوا وجهات نظره المُعلَنة، بل وبخلاف رؤساء الدول الذين انتُخِبوا لمناصبهم؛ قد لا يكون لمواطنيّ النظام الملكي أي قولٍ فيمن يتحدث باسمهم، وإذا كانوا حصلوا على جنسيتهم بحق الولادة فقد لا يوجد أيّ وجهٍ لقول إنهم قبلوا تلك البنية المؤسَّساتية[10].

ثمّ نرى سبيلاً أخرى لاكتساب تلك السلطة في **عدمِ الاعتراض**، كأن تجتمع

---

(10) جادلَ لودفيغ بأن الجنسية حالة هجينة؛ إذ 'الأعضاء الفاعلون' هم مَن 'قبلوا العضوية'، وعليه؛ حين نقول إن مجموعة مؤسَّساتية هجينة فعلت أمراً بوصفها مؤسسة، فإن هذا «يستلزم (فقط) مساهمة كل أعضائها الفاعلين، سواء حَوَت أعضاء غير فاعلين أم لا» (Ludwig 2014, p.99)، لكن لمَ لا يُعَدّ أولئك الذين حصلوا على الجنسية بحق الولادة أعضاءَ فاعلين؟ ألا تمثل هذه المجموعة الفرعية الجزء الأعظم لمعظم الشعوب؟ لكن بما أن مسألة ضرورة قبول العضوية بالمجموعة لتحقق العضوية في محل شكٍ كبير، سيُستحسَن ألا يُدرجها المرء عند تفسيره الفاعلية الجماعية.

في إحدى الجامعات طائفة من المتظاهرين بنحو غير رسمي خارج مكتب العميد، من أجل التنديد بفصْل عضو هيئة تدريسٍ مُثبَّت، وحين تأتي وسائل الإعلام في اليوم الأول، تصرِّح لهم إحدى المتظاهرات -لنسمِّها ماري- فتقول: «إننا نَحتجّ على إنهاء خدمة عضو هيئة التدريس دون اتباع الإجراءات القانونية اللازمة». يُعَدّ تصريح ماري هذا -في اليوم الأول- مثالاً على تقديم الفرد رأيه باعتقاد كائن جماعي. بعبارة أخرى، هذا تقرير ماري لا تقرير المجموعة. لكن لنفترض أن المتظاهرين واصلوا التجمّع ولم يعترض أحدٌ على تصريح ماري باسمهم في وسائل الإعلام، ستكتسب ماري عندئذٍ في مرحلةٍ ما سلطةَ التحدثِ نيابة عن المجموعة، نتيجة عدم وجود اعتراضاتٍ من الأعضاء، ما يجعل تصريحاتها تصريحات للمتظاهرين[11].

إلى جانب ذلك، لعل من الأجدرِ أن يُترَكَ قائماً إمكان حيازة سلطة المتحدث الرسمي من منطلق الأخلاق أو الضرورة، فكما أن لديَّ سلطة رفض الإيماءات الجنسية، حتى وإن لم يُعترَف بهذه السلطة أو لم تُقدَّر؛ قد يمتلك الأبوان كذلك سلطة التقرير نيابة عن أطفالهم الصغار، حتى وإن كانوا يعيشون بمجتمع يرفض ذلك على الدوام.

ليست هذه إلا أمثلة على سبُل اكتسابِ السلطة، ولا شك بوجود المزيد كالمُصادَرة أو الإكراه، إلا أن النقطة الجوهرية الجديرة بالملاحظة هنا أن حيازة سلطة المتحدث الرسمي لا تتطلب أن يمنحها أو يقبلها أعضاء المجموعة، ولا الجمهور المَعنيّ، وأن تحديد ما إذا كان التقريرُ تقريرَ فردٍ أو مجموعةٍ يعود بمعظمه إلى امتلاك سلطة التحدث نيابة عن المجموعة المَعنيّة[12].

---

(11) قد ينكر لودفيغ (2014) أن هذا مثالاً لمتحدث رسمي يقرر باسم مجموعة، لزعمه أن المؤسسات الحقيقية وحدها يمكنها مَنْح السلطة للفاعلين بالتفويض، لكن هذا قول غير معقول؛ فقد تنمو مجموعات غير مُهَيكلة وغير رسمية ليصبح لديها متحدثون رسميون دون أي فعل 'انضمامٍ' واضح، أو موافقة على شروطٍ للعضوية.

(12) سأذكر ما يلزم كذلك لتمييز تقرير الفرد عن المجموعة فيما يأتي.

إن مفهوم السلطة هنا -إلى جانب كونه تعددياً- **وقائعيّ** أو **وصفي**، لا **معياري**، وعليه لا إلزام أن تكون هذه السلطة مشروعة أخلاقياً أو سياسياً، ولبيان ذلك إليك حالة اكتُسِبَت فيها السلطة بطريقة غير مشروعة: هَب أن في حالة المتظاهرين المذكورة آنفاً، يعود عدم اعتراض الأعضاء -على تحدّث فردٍ باسمهم- إلى أنهم يتعرضون لقمعٍ منه أو تنمُّر، أو هَب أن ثواراً استولوا على السلطة من شخصية سياسية للتحدث باسم طائفةٍ من المواطنين؛ هل المجموعات مَن قرَّر في مثل هذه الحالات؟

الجواب الموجَز عن هذا السؤال: نعم؛ فمجرَّد اكتساب السلطة بطريقة غير مشروعة من جانب أخلاقي -مثلاً- لا ينفي اكتسابها، والمُرَاد بالسلطة هنا -كما قلنا آنفاً- السلطة **الوقائعية** أو الوصفية، لا المعيارية؛ إذ حين يستولي على السلطة ثُلّة من المتمردين من رئيس دولةٍ ما، لقمع أقليّة عرقيّة فيها، يمكن عندئذٍ أن تتحقق سلطتهم للتحدث باسم الدولة، حتى وإن لم يكن استيلاؤهم على السلطة مشروعاً أخلاقياً. وينطبق ذلك على حالات الأفراد كذلك: قد نرى رجلَ أعمالٍ شديد الصلافة يصبح رئيساً لإحدى الشركات نتيجة صفقاتٍ غير أخلاقية، ولا ينفي هذا حيازته سلطة التحدث باسم تلك الشركة، أو هَب أن امرأة تشعر بسيطرة زوجها الشديدة إلى حدٍّ لا تعترض فيه أبداً حين يتحدث باسمها؛ قد يكتسب الزوج -من عدم الاعتراض المُطّرد هذا- سلطة التحدث باسم زوجته في نطاق واسع من القضايا، حتى وإن لم تكن آلية تحقق ذلك مشروعة أخلاقياً، ولا شك أن هذا ليس على إطلاقه؛ فسيبقى الحد الفاصل بين السلطة والقوة بيِّناً، إذ قد تأتي بعض الصَّدَمات النفسية من الشدّة بمكان تجعل عدم الاعتراض عائداً إلى **عدم القدرة** عليه، وبذلك يتعذر على المتحدث اكتساب السلطة من عدم الاعتراضِ هذا -على تحقق القوة- في مثل هذه الحالات؛ إن أهمّ ما أود بيانه هنا أن السلطة المُكتسَبة بطريقة غير مشروعة قد تظل سلطة قائمة.

إلا أن ثمة اعتراضَين على هذا المفهوم للسلطة جديرَين بالنظر؛ أما الأول فلنفترض أن ملكاً أخذ سلطة التحدث باسم الشعب دون أن يعلم أحدٌ منهم أن

تلك السلطة بحسب قوانين النظام الملكي تُعطَى للملكة. مَن المتحدث الرسمي باسم الشعب هنا؟ الملك أم الملكة؟

يُمكِن من وجهة نظري وصف هذا ببساطة بأنه تَعارضٌ في السلطة، فقد امتلك الملك سلطة التحدث باسم الشعب نتيجة عدم اعتراضهم، وامتلكَت الملكة سلطة التحدث باسمهم قانونياً، ويمكن أن يُحَلّ مثل هذا التعارض كأن يُجرَى تفاوضٌ لتعيين مَن لديه السلطة النهائية، غير أن هذا نادر الحُدوثِ لا في إطار ما أطرحه ولا في تقرير المجموعات، لنفترض أنني وزوجي عيَّنَ كلانا -دون علم الآخر- مُحامِياً مغايراً من أجل تمثيلي في قضيةٍ ما، فقال المحامي الأول -باسمي- إني أود التسوية في القضية، في حين أن الآخر صرَّحَ -باسمي كذلك- بعدم التسوية؛ أيُّهمَا متحدثي الرسمي حقاً؟ يوجد هنا كما قلنا تَعارضٌ في السلطة يجب حَلّه قبل تحديد ما الأمر الذي قرَّرتُه.

أما الاعتراض الثاني فهَب أن ملكاً يمتلك قانونياً سلطة التحدث باسم الشعب، إلا أن هناك استياء مُحتدِماً عند شعبه من وجود هذا النظام الملكي، فلا أحد يعترف بسلطته ولا أحد يراه متحدثاً رسمياً للشعب؛ هل سيظل يقرِّر باسمهم[13]؟

إذا بقيَ الملك ملكاً، واقترَن هذا الدَّور قانونياً بحيازة سلطة التحدث باسم الشعب -مثلاً-؛ فالجواب نعم، سيظل الملك يقرر باسم شعبه -على استيائهم-، إلا أن سخطهم الشديد يمكن أن يجلب تغيُّراتٍ اجتماعيةٍ **بوسعها** تقويض حيازة الملك تلك السلطة؛ فقد تزيد المعارضة لدرجةٍ يُسأل فيها عمّا إذا كان ما يزال للشعب ملك، أو عمّا إذا كان دور الملك أن يتحدث رسمياً باسم الشعب، ستصبح -في هذه الحالات- مسألة ما إذا كان الملك يقرر باسم الشعب مُبهَمة، وقد يقع تغيّرٌ اجتماعي جذريّ، ويتفكك النظام الملكي أو تُنزَع معظم سلطة الملك، ولا يكون تقريره بعدها باسم الشعب، وقد نرى كذلك حالة

(13) أشكر مايكل براتمان على هذا السؤال.

يُقيم فيها المواطنون مجموعات جديدة كحزبٍ ثوري أو مُعارِض، فينشأ -مع بقاء الملك ملكاً متحدثاً باسمهم- متحدثون رسميون لتلك المجموعات المُعارِضة.

لقد رأينا بهذا كيف أن حيازة سلطة التحدث الرسمي قد ترتكز على عدة سِمات، وما اتفاق الأطراف المُنخرطين في المُعامَلات الاجتماعية أو اعترافهم إلا جزءاً منها. لننتقل الآن إلى جانبٍ آخرَ للتحدث الرسمي يَجدُر بنا تسليط الضوء عليه.

3.4 استقلالية المتحدثين الرسميين

بعد أن رأينا كيف أن الطريقة القياسية التي تقرِّر بها المجموعات عبر تخويل متحدث رسمي (أو متحدثين)، أود هنا بيان نقطة جوهريّة أخرى؛ وهي أن معظم المتحدثين الرسميين يتمتعون بدرجةٍ من الاستقلالية أو الحُكْم الذاتيّ، فالمتحدث الرسمي -على أقل تقدير- ليس مجرد ببغاء أو أداة ناطقة بنصٍ سابق، تُكرِّر بالحرف الواحد ما أخبرها به أعضاء المجموعة، إنما هو في موضع أقوى بكثير؛ فعادةً ما يُصرِّح دون استشارة المجموعة أو أي أعضاء فيها عن محتوى التصريح ذاته، وهذا يعود -جزئياً على الأقل- لكون المتحدثين الرسميين يُطلَب منهم عادة التحدث 'الفوري' باسم عملائهم، فيجيبون عن أسئلة وإشكالات جديدة استنتاجاً من معلوماتهم السابقة، إذ قد يتمتع المتحدث الرسمي بخبرةٍ تتجاوز كل ما لدى المجموعة المُمَثَّلة بأعضائها، فلا تحتاج محامية -على سبيل المثال- إلى التشاور مع موكلها في كلّ مرةٍ تتحدث نيابة عنه، فجزءٌ ممّا تقوله على الأقل يَصبُّ في مسائلَ قانونية قد يجهلها موكلها تماماً.

حين نجمع بين السمات المركزيّة للتقرير القائم على السلطة كما جاء آنفاً -أن طريقة المجموعات القياسية للتقرير عبر تخويلها متحدثاً رسمياً (أو متحدثين)-، وأنَّ معظم المتحدثين الرسميين يتمتعون بدرجةٍ من الاستقلالية،

سيَنتُج عن ذلك إمكان أن تقرر المجموعة قضيةً ليست -هي ولا أعضاؤها- على أدنى درايةٍ بها. إليك مثالاً:

> **المتحدث الرسمي المستقل**: عينَتْ شركة فيليب موريس (د) متحدثاً رسمياً باسم الشركة -ليس عضواً في المجموعة- لتمثيل آرائها عند الجمهور[14]، وأخبرته الشركة صَراحةً أن وجهة النظر الرسميّة للشركة أن التدخين آمن صحياً أيّاً كان السياق، وحين عُقِدَ مؤتمر صحفي، سُئِل (د) بوصفه متحدثاً رسمياً لشركة فيليب موريس عمّا إذا كان التدخين يسبِّب المرض (م)، حيث لم يسمع أحدٌ من أعضاء الشركة قطّ عن المرض (م)، ولم يكن لديهم أيّ اعتقادات عن مدى خطورته، إلا أن (د) ردَّ نيابة عن شركة فيليب موريس نافياً أن التدخين يسبِّب المرض (م).

في حالة المتحدث الرسمي المستقل، قرَّرَت شركة فيليب موريس القضية القائلة إن التدخين لا يسبِّب المرض (م)، في حين لم يسمع أيُّ عضو في الشركة بهذا المرض، وذلك لأن (د) بحوزته سلطة التحدث باستقلالية نيابة عن شركة فيليب موريس حين يتعلق الأمر بأمان التدخين صحياً، حتى وإن تجاوز الأمر ما ناقشه صَراحةً مع أعضاء الشركة؛ إذن فإن أي تفسيرٍ ملائمٍ لتقرير المجموعات لا بد أن يشمل هذه السِّمة الفارقة للطريقة التي تقرر بها المجموعات[15].

---

(14) قد يُسأل: إذا عينَت شركة فيليب موريس متحدثاً من الخارج -أي (د)- لتمثيل آراء الشركة، فهل هذا سيجعل (د) عضواً في هذه المجموعة؟ لا شك أن الجواب لا؛ فإذا عيّنَت المحكمة العليا مساعداً قانونياً من الخارج لإتمام بحث قانوني، فإن هذا لن يجعل المساعد عضواً في المحكمة العليا. وإذا استأجرَت جامعة نورث وسترن شركة الإنشاءات بولي أند أندروز لترميم أحد مبانيها الأكاديمية، فإن هذا لن يجعل عُمّال البناء أعضاء في الجامعة؛ فرفع دعوى ضد هذه الشركة -مثلاً- ليس رفع دعوى ضد جامعة نورث وسترن.

(15) يمكن أن يَمنح الأفراد أيضاً سلطة التحدث نيابة عنهم لفردٍ آخر، كأن يمثل =

4.4 تقرير المجموعة المُنَسّق والقائم على السلطة

مع وضع ما سبق في الحُسبَان، سأقدم هنا تفسيري لتقرير المجموعة المُنَسّق (CGA) وتقرير المجموعة القائم على السلطة (ABGA) على التوالي:

CGA: تقرِّر المجموعة (أ) أن (س) تقريراً مُنَسقاً إذا وفقط إذا نسَّقَ أعضاء (أ) أفعالاً فردية ع$_{o}$...ع$_{n}$، قصَدَ بها جميعهم وبنحو معقول إذاعة أن (س) جماعياً عبر تلك الأفعال.

ABGA: تقرِّر المجموعة (أ) أن (س) تقريراً قائماً على السلطة إذا وفقط إذا كانت قضية إن (س) تابِعة للمجال (ج)، والمتحدث الرسمي (د) (أو المتحدثون) 1- قصَدَ وبنحو معقول إذاعة معلومة أن (س) عبر فعل فردي تواصليّ (أو أفعال) بمحتوى قابل للمشاركة[16]، و2- امتلكَ سلطة إذاعة المعلومات الواردة في (ج)، و3- فعَلَ ذلك انطلاقاً من سلطته بصفته مُمَثلاً (أ)[17].

= محامٍ عميلاً له، إلا أن تقرير المجموعات يتميز بأنه الطريقة القياسية التي تقرر المجموعات بها.

(16) لا بد من الإشارة إلى أنني في (لاكي 2006 و2008) طرَحتُ الشرط الأول على أنه ضروري وكافٍ لشهادة الفرد (أو لتقريره)، إلا أنه للتمييز بين ما يفعله المتحدث الرسمي حين يقدم شهادةً أو تقريراً نيابة عن فرد آخر، وحين يقدمها نيابةً عن نفسه، لا بد أن يبيّنَ تفسيري لشهادة الفرد (أو تقريره) هذا الأمر بوضوح، وعليه ينبغي أن يكون كما يأتي:

> 'إن (د) يشهد (أو يقرر) أن (س) عبر الفعل التواصليّ (ع) إذا وفقط إذا قصَدَ (د) وبنحو معقول أن يذيع نيابة عن نفسه معلومةَ أن (س)، عبر محتوى (ع) القابل للمشاركة (جزئياً)'.

أشكر ماريا يانكوفيتش على السؤال الذي أدّى إلى إدراج هذه الملاحظة.

(17) قد يتساءل أحدهم ماذا عن وجود نوع ثالث من تقرير المجموعات يمكن أن نُطلِق عليه **تقرير المجموعة المُوزَّع**؛ هَب أن أمامنا ثلاثة أعضاء في لجنةٍ ما، يُدخِل كلٌّ منهم معلومات بنظام آلي، فأدخلَ (ب1) أن (س)، وأدخلَ (ب2) أن (ش)، وأدخلَ (ب3) أن (ن)، فجمَعَ النظامُ هذه المعلومات وأصدر تقريراً للجمهور مفاده أن =

إن تقرير المجموعة المُنَسّق -كما جاء في CGA- ينطوي ببساطة على أفعال فردية مُنَسقة، كصفِّ الصخور على الرمال أو الكلمات في مستند، وبذلك يكفينا هنا ما قيل في الأفعال الفردية، وسأسخِّر ما بقيَ من هذا الفصل للتقرير القائم على السلطة؛ إذ توجد سمات تَجدُر الإشارة إليها.

أولاً، يقوم الشرط الأول في ABGA على نموذجٍ لتفسير شهادة الأفراد طوَّرتُه في موضع آخر[18]، إذ بتعيينه **الأفعال التواصلية** أُدخلَ التقريرات التي لا عبارات فيها، كالإيماءاتِ والإشاراتِ وما يَصدر من حركات أخرى، ثم كيلا تُعَدّ فيه تقريرات تلك الأفعال التواصلية التي يُقصَد بها إذاعة معلومة أن (س) عبر سمات في التقرير **ذاته** -كأن أقصد إذاعة معلومة أن صوتي سوبرانو عبر تقرير ذلك بصوت سوبرانو[19]-؛ فقد نَصَّ الشرطُ على ضرورة أن يقصد المتحدث وبنحو معقول إذاعة معلومة أن (س) عبر فعلٍ يمكن مشاركة محتواه -على الأقل جزئياً-، ثم نصَّ على ضرورة معقوليَّة ذلك القصد المَعنيّ؛ إذ ليس لمجموعةٍ أن تقرِّرَ أن اسمها فيليب موريس عبر الغمز للجمهور -حتى وإن قصَدَت إذاعة هذه المعلومة-، فهذا قصدٌ غير معقول، ما لم يوجد تواطؤ سابق على أن تسلسلاً معيناً من الغمز يفيد اسم فيليب موريس.

ثانياً، للمجموعة -بحسب ABGA- أن تقرر أن (س) حتى وإن لم يوجد أيُّ عضو فيها يقرر أن (س) أو يقصد إذاعة معلومة أن (س)، ما يتيح

= اللجنة ترى أن (م)، مع أنه لا عضو بالمجموعة على دراية بهذا الحاصل المُستخرَج؛ هل هذا تقرير جماعي؟ إذا تحدثنا بدقة فالجواب لا، وذلك ببساطة لأنه لا أحد بينهم قصَدَ إذاعة معلومة أن (م)، فمعرفة الجمهور المُستخرَجة آلياً أن (م) أتت من ذلك النظام لا من المجموعة، ويسند هذا القول أن اللجنة كانت لتعرف من تقريرها لو كان تقريراً جماعياً، إلا أنه حين استُخرِجَ أن (م) فاللجنة قد تعلم -مثلاً- من قراءة التقرير، عوضاً عن أن تعرف أن (م) من تقريرها ابتداء، لذا فإن تقرير المجموعة المُوزَّع ليس تقريراً إلا بمنظور الامتداد الاجتماعي.

(18) انظر لاكي (2006 و2008).

(19) هذا مثال ذكرَه أودي (1997) بتصَرُّف طفيف.

للمجموعات أن تمتلك متحدثين رسميين مستقلين يُصدِرون تقريرات فوريَّة باسمها، في حين أن أولئك المتحدثين ليس لهم -بحسب ABGA- أن يقرروا باسم مجموعاتهم بأيِّ موضوع، وهاتان مُحصّلتان نراهما في الشرط الثاني الذي يقتضي امتلاك المتحدث الرسمي (أو المتحدثين) سلطة إذاعة جزء/كل القضايا الواردة في المجال الذي تتبَعُه قضية إن (س)، فقد يمتلك -مثلاً- متحدث رسمي سلطة التحدث باسم شركة فيليب موريس في مسائل أمان التدخين، دون المسائل الماليّة للشركة؛ الأمر الذي يَجعل وجهة نظري تقدّم الحُكمَ الصائبَ في حالة المتحدث الرسمي المستقل، الذي مفاده أن شركة فيليب موريس قد قرَّرَت أن التدخين لا يُسبّب المرض (م).

ثم لاحِظ أن الشرط الثالث في ABGA يقتضي أن يقرر (د) باسم (أ) انطلاقاً من سلطته بصفته مُمَثلاً (أ)، ولبيان ذلك هَب أن المتحدث الرسمي لشركة فيليب موريس قد أخبر زوجته وهو في إجازته أن الشركة قد تجاهلَت الأدلة العلميّة الوجيهَة التي تشير إلى مخاطر التدخين؛ قد يكون في هذه الحالة قرَّرَ لزوجته شخصياً تلك الواقعة، لكنه لم يفعل هذا باسم الشركة، فمع تحقق السلطة لديه لإذاعة ذلك باسم الشركة، إلا أنه لم يفعلها انطلاقاً من هذه السلطة بل من كونه زوجاً لشريكته؛ وعليه فإن الشرط الثالث يَستبعِد مثل هذه التقريرات الفردية من أن تكون تقريراتٍ للمجموعات، حتى وإن امتلك أحد الأعضاء حقاً سلطة التحدث باسم مجموعته.

لفهمِ الشرطين الثاني والثالث الواردَين في ABGA بدقة، سأقدم تمييزاً مهماً بين **المتحدث الرسمي المُحتال والمتحدث الرسمي السيِّئ** -إن جازَت التسمية-.

أما المتحدث الرسمي المُحتال فهو الذي يقرر أن (س) باسم (أ) إما دون أن يمتلك السلطة لفعل ذلك، وإما لا يفعل ذلك انطلاقاً من هذه السلطة. وتوجد صورتان -على أقل تقدير- يكون فيهما المتحدث الرسمي مُحتالاً؛ أولاهما أن يقرر المتحدث (د) أن (س) باسم المجموعة (أ) دون وقوع قضية إن

(س) في المجال الذي يتمتع فيه (د) بسلطة تمثيل (أ)، كأن يقرِّر -مثلاً- المتحدث باسم شركة فيليب موريس أن فيلم الشركة المفضل Citizen Kane، أو أن الشركة لا تدعم زواجَ الشواذ، متجاوزاً انحصار سلطته للتحدث باسم الشركة على مسائل أمان التدخين؛ فيقع هنا محتوى الإفادة خارج نطاق سلطة (د) للتحدث باسم (أ)، وبذلك لا يُستوفَى الشرط الثاني في ABGA. أما الصورة الأخرى فحين يقرر المتحدث (د) أن (س) باسم المجموعة (أ) دون أن يهدِف بتقريره إلى إظهار وجهة النظر التي قصَدَت (أ) أن يقررها (د) نيابة عنها، كأن تمتلك شركة فيليب موريس متحدثاً أحمقَ يودّ أن يكون مُبلِّغاً عن مخالفات الشركة وكاشِفاً لممارسات الاحتيال فيها، إلا أنه لحماقته لم يُحسِن صنعاً وانتهى به المطاف مقرراً -دون عمد- ما ترغبه (أ) بدقة[20]. على أنه في هذه الحالة قرَّرَ فعلاً أن التدخين آمن، وعلى أن ذلك مَثَّل بدقة ما تود شركة فيليب موريس أن يصرِّح به (د) نيابة عنها؛ إلا أن (د) تحدث نيابة عن نفسه بصفته مُبلِّغاً عن المخالفات حين قدَّمَ ذلك التقرير، وليس نيابة عن الشركة، لذا وفي حين أن (د) امتلك سلطة التحدث باسم الشركة في مسائل أمان التدخين، إلا أنه لم يقرر أن التدخين آمن انطلاقاً من سلطته بصفته مُمَثلاً المجموعة (أ)، وعليه لم يَستوفِ الشرط الثالث في ABGA. إذن فإن المتحدث الرسمي المُحتال (د) حين يقرر أن (س) باسم المجموعة (أ)، فهذا التقرير هو تقرير (د) لا تقرير (أ)، ذلك إما لأن (د) لم يمتلك سلطة تقرير أن (س) باسم (أ)، وإما لأنه لم يفعل ذلك انطلاقاً من سلطته بصفته مُمَثلاً (أ).

أما المتحدث الرسمي السيّئ فهو الذي يقرر أن (س) باسم (أ) ويمتلك السلطة لفعل ذلك، غير أنه يُخفِق في قول ما قصدَت (أ) أن يقرره (د) باسمها، لإهماله أو عدم كفاءته. ومن صور حدوث ذلك ألا يُحسِن المتحدث الرسمي إطلاقاً استخلاصَ الاستنتاجات المَعنيّة المتسقة مع اعتقادات (أ) الأخرى؛ كأن

(20) أشكر آن باريل على هذا المثال.

يُسأل عمّا إذا كان التدخين يسبب المرض (م)، فيرُدّ بالإيجاب لعدم إدراكه أن شركة فيليب موريس تريده أن يُجيبَ بالنفي -باسمها- عن هذا السؤال، مع وضوح هذا الاستنتاج بالنظر إلى آراء الشركة الأخرى كلها في هذا النطاق. ومن الصور كذلك ألا يُرعِي المتحدث الرسمي سمعَه بانتباهٍ لدقائقِ وجهاتِ نظر (أ)؛ كأن يُسأل عمّا إذا كانت شركة فيليب موريس تتفق مع العلماء على أن التدخين يسبب انتفاخ الرئة، فيرُدّ بالإيجاب لكونه لم يُصغِ إلى ما نوقِشَ في اجتماعاتِ مجلس إدارة الشركة بعناية. إن (د) كان **متحدثاً رسمياً عديم الكفاءة** في الحالة الأولى، و**متحدثاً رسمياً مُهمِلاً** في الأخرى، غير أنه بكلتا الحالتين متحدث رسمي -سيّئ- كان تقريره تقريراً باسم شركة فيليب موريس؛ ذلك لامتلاكه سلطة تقرير أن (س) باسم (أ)، وفعله ذلك انطلاقاً من سلطته بصفته مُمَثلاً (أ)، كل ما هنالك أنه فعلها بمُنتهَى السوء؛ إذن، حين يقرر المتحدث الرسمي السيّئ (د) أن (س) باسم المجموعة (أ)، فإن هذا التقريرُ **تقريرَ (أ) لا تقريرَ** (د).

لعلّ الفارق بين المتحدث المُحتال والسيّئ يتضح بجلاءٍ حين نلحظ التبعات المُحتَملة لتصريحاتِ كلٍ منهما؛ إذ في الوقت الذي قد **تتنصل** فيه المجموعة من تقرير المُحتال أو تنكره بطريقةٍ ما أو تفصله عن عمله، قد يُجبَر المتحدث السيّئ على **التراجع** عن ذلك التقرير -باسم المجموعة- ويتعرض للتوبيخ أو التدريب. ويمكن أن نرى أمثلة تقريبية لهذا عند الأفراد في العبارة غير اللائقة حين يُطلِقها أحدهم وهو تحت التنويم المغناطيسي مقابل عبارةٍ يقولها في أثناء السُكْر: لم يقرِّر المرء في الحالة الأولى أي شيءٍ وبذلك يمكنه التنصل التامّ مما أطلقه، في حين أنه قدَّمَ في الحالة الثانية تقريراً فوجب عليه التراجع عنه، أو ربما الاعتذار صباحَ اليوم التالي.

قد يختلج في نفسِ القارئ شيء من أنّ حاصل ما أطرحه باعث للقلق؛ فقد يتحقق هنا تقرير إحدى المجموعات أن (س)، مع أن كل عضو فيها يَحتجُّ أن ذلك المتحدث الرسمي ارتكب خطأً فادحاً حين قرر أن (س) نيابة عنهم، وهذه نتيجة تَصدُق عندي حقاً حين يكون المتحدث الرسمي سيّئاً، دون الحالات

الذي يكون فيها مُحتالاً. خذ هذا المشهد لمتحدثٍ باسم فرد: عيَّنتُ محامياً ليس بمتقنٍ ولا بمتوسطِ إتقان، للدفاع عني بدعوى قضائية، فانتهى بي المطاف أقرر -عبر هذا المحامي- أنني سأقبل عرضَ تسوية، ولم يكن هذا إطلاقاً ما رغِبتُ الانتهاء إليه. وينطبق الأمر ذاته على الأفعال بدرجةٍ أعم: إذا قدَّمتُ لمستشار مالي أو سمسار في البورصة سلطةَ إجراءِ معاملات مالية باسمي، فقد ينتهي بي المطاف ببيع أحد أسهمي مع معارضتي ذلك وبشدة حين أعلم بالواقعة. ومن أجل ذلك علينا اختيار متحدثينا الرسميين وممثلينا عموماً بحكمة بالِغة.

لاحِظ أنه وفقاً لوجهة النظر هذه، يمكن أن يَطرح متحدثان رسميان، مُحتال وسيّئ، تقريرَين بالمحتوى ذاته وبظروفٍ متطابقة، فيأتي أحدهما تقريراً جماعياً والآخر تقريراً فردياً للمتحدث؛ كأن يقرِّر متحدث (د1) أن التدخين يسبب انتفاخ الرئة، لأنه يوَدُّ أن يكون مُبلِّغاً عن المخالفات، ويقرِّر متحدث آخر (د2) الأمر ذاته لإخفاقه في الخروج باستنتاجاتٍ هي واضحةٌ لمَن عاد إلى الآراء الأخرى لشركة فيليب موريس في هذه المسألة؛ إذا طرَح حينها (د1) و(د2) تقريراتهما باسم الشركة جواباً عن السؤال ذاته بمؤتمر صحفي واحد، فإن تقرير الأول لن يأتي إلا نيابة عن نفسه، في حين أن تقرير الآخر سيكون نيابة عن الشركة.

لا بُدَّ من الإشارةِ أخيراً إلى أن شروطاً كهذه -خصوصاً الشرطين الثاني والثالث- هي التي تُميّز **الفرد الذي يُصدِر تقريراً عن اعتقادات مجموعةٍ عن التقرير الجماعي**؛ هَب أن عضواً في شركة فيليب موريس -مثلاً- لا يمتلك سلطة التحدث باسم الشركة، لكنه صرَّحَ أن المجموعة ترى أن التدخين آمن، حتى وإن كان هذا العضو يعرف رأي مجموعته وادَّعَى أنه يتحدث باسمها، سيظل تقريره ليس تقريراً جماعياً، بل تقرير فردٍ عن رأي مجموعة، وهذا يَعُود -بحسب ABGA- لكون العضو ليس متحدثاً رسمياً يمتلك سلطة إذاعة المعلومات الواقعة بنطاق أمان التدخين نيابة عن الشركة، ولا جدال -كما جاء آنفاً- في وجودِ

حالاتٍ يحاول فيها أحد الأعضاء تقديم تقرير جماعيّ، وعلى قدر نجاح محاولته قد يَبني -جزئياً- سلطته بنفسه للتحدث باسم المجموعة، ولكن إلى حين تَحقُّق ذلك، فإنه يتحدث نيابة عن نفسه لا عن المجموعة.

5.4 تفسيران إضافيّان

ورَدت في الدراسات السابقة وجهتا نظر إضافيّتان في تقرير المجموعات[21]، أما الأولى فنجدها فيما طرحَته ميرندا فريكر بديلاً لمُقارَبة القبول المشترك، إذ يجب بحسبها «... تفسير شهادة المجموعات على أنها تقوم -على الأقل جزئياً- على **التزام مشترك للجدارة بالثقة فيما إذا كان (س)** (أو في أيِّ مسائلَ شبيهةٍ بـ(س) يمكن أن تحدد الخبرة أو المسؤوليّة الرسمية أو النطاق غير الرسمي للمسؤوليّة)» (Fricker 2012, pp.271-2, original emphasis). إن ما تقوله فريكر هنا إن الالتزام المشترك للجدارة بالثقة هو ما يُؤسِّس شهادة المجموعات، وعليه لا يبدو أن بوسع المجموعات -عند فريكر- أن تقدِّم تقريرات إنْ غابَ هذا الالتزام، غير أن هذا مَطلبٌ مُحيِّر؛ إذ يبدو أنه يَخلِط بين كونك **شاهداً بذاتك**، وكونك **شاهداً جيداً إبستمولوجياً**، ولا شك أن الفرد يمكن أن يشهد في كل القضايا دون أي التزامٍ للجدارة بالثقة، وهذا ما يفعله تماماً الكاذبون والذين يمَارسون مُختَلف ألوان الخداع، وكل ما يمكننا قوله عنهم إنهم ليسوا شهوداً جيدين إبستمولوجياً، لكنهم -مع كل ذلك- يبقون شهوداً. وينطبق الأمر ذاته على المجموعات، فالمجموعات التي لا يلتزم أعضاؤها التزاماً مشتركاً للجدارة بالثقة -كبعض الحكومات والشركات المُحتَالة- تبقى شاهدة مع كونها ليست جديرة بالاعتماد إبستمولوجياً، وإننا إذا سلّمْنا بتفسير فريكر لشهادة المجموعات، فإن ذلك لن يجعلنا فقط نواجه ضغطاً شديداً لتفسير أكاذيب

---

(21) طُرِحَت كل منهما على أنها تفسِّر شهادة المجموعات، لكن يمكن لأغراضنا في هذا السياق أن نأخذهما لتقرير المجموعات، لذا سأستعمل هنا 'الشهادة' و'التقرير' بالترادف.

المجموعات التي لا تستوفي بعمُومِها الجدارة بالثقة، بل وسيُعسِّر علينا إلقاء المسؤولية على تلك المجموعات لاقترافها مثل هذا الخداع.

استحضرَت فريكر تمييزاً قدَّمَه إدوارد كريغ (1990) بين كون المرء **شاهداً أو مُخبِراً**، وكونه **مَصدَراً للمعلومات**، ثـم جادلَت بأن ما تطرحه يفسِّر الأول فقط، فقد تكون آثار الأقدام على الرمال -مثلاً- أو الصور الفوتوغرافية مصادرَ للمعلومات، لكن لا يُعَدّ أي منهما شاهداً، ويأتي الأفراد على هذا النحو أيضاً، كأن أستنتج أنك متوتر من تردُّدِك حال إدلائك الشهادة، حتى وإن لم تصرِّح أنك متوتر، لكن لا شك -حتى وإن سَلَّمنا بهذا التمييز- أن ليس كل شاهدٍ سيّئٍ إبستمولوجياً هو مَصدر للمعلومات، وبمجرد قول شركة فيليب موريس إن التدخين آمن ستصبح شاهداً جماعيّاً، بعيداً عن كونها هنا -بطبيعة الحال- شاهداً سيّئاً إبستمولوجياً، وعليه فإن جوهر نقديْ لا يغيره تمييز كريغ. تابعَت فريكر في ورقتها لتقول: «على أيّ حال، إن زعمي الأصل أقل صرامة، ومَفادُه: إن كل مجموعةٍ تقوم جزئياً على التزام مُشتَرك للجدارة بالثقة (فيما يخص نطاقاً معيّناً من المسائل) هي ملائِمة تماماً للانخراط بعلاقاتِ انفتاحٍ تواصليٍّ مَبنية على الثقة -التي تميز الشهادة-» (Fricker 2012, p.272)، غير أن حتى هذا المفهوم الأقل صرامة مُشكِل؛ إذ لا نزاع -كما جاء آنفاً- على أن علاقات الانفتاح التواصليّ المَبنية على الثقة لا تميز الشهادة **بذاتها**، بل هي في أحسن الأحوال تميز الشهادة الجيدة إبستمولوجياً.

أما وجهة النظر الأخرى الواردة في الدراسات السابقة في شهادة المجموعات أو تقريرها، فقد قدمَتْها ديبورا توليفسن التي جادلَت بما يأتي:

إن المجموعة (أ) تشهَد أن (س) عبر الفعل التواصليّ (ع) إذا وفقط إذا:

1. قصَدَت (أ) بنحو معقول إذاعة معلومة أن (س) عبر محتوى (ع) القابل للمشاركة (جزئيّاً).

2. أتت إذاعة معلومة أن (س) إما عن طريق i: متحدث رسمي (د)، أو

ii: مُستنَد مكتوب.

3. في حال i: لا تعترض (أ) على قول (د) إن (س) باسمها. وإذا قصدَت (أ) أن يقولَ فردٌ ما (أو أفراد) إن (س)، فذلك يعني قول (د) إن (س)، واعتقاد (د) بأنه يعرف ذلك.

4. في حال i: يقول (د) إن (س) للأسباب الواردة في الشرط الثالث أعلاه.

5. في حال ii: لا تعترض (أ) على الطريقة التي أُذيعَت بها (س) كتابيّاً.

6. أذاعت (أ) معلومة أن (س) بالسياقات الاجتماعية والمعيارية الملائمة.

7. بمجرد إذاعة معلومة أن (س) بالسياقات الاجتماعية والمعيارية الملائمة؛ تُعَدّ (أ) بصفتها تُقدّم ضماناً بأن (س) صادقة. (Tollefsen 2009, pp.12-13)

في كل شرطٍ من الشروط أعلاه مسائل جديرة بالتوقف والنظر، ولنبدأ بالأول الذي استمَدَّته توليفسن مما طرَحتُه لتفسير شهادة الأفراد (2006 و2008)، إلا أن مشكلة تطبيقه هنا تكمن في أن قدرَته على استيعاب استقلالية المتحدثين الرسميين غير واضحة، وقدرَته كذلك على تحديد نوع شهادة المجموعة التي رأيناها في حالة المتحدث الرسمي المستقل؛ فقد شهدَت شركة فيليب موريس أن التدخين لا يسبب المرض (م)، مع أنه لم يقصد أيُّ فردٍ في المجموعة بنحو معقول إذاعة هذه المعلومة عبر إصدار (د) الفعل التواصليّ (ع)، وعليه فإن المجموعة ما لم تستطِع أن تقصد فعل شيءٍ لم يقصد أيُّ عضوٍ فيها فعله، سيكون الشرط الأول مُشكِلاً لشهادتها[22].

(22) لا بُدّ من الإشارة هنا إلى أنني لا أقول إن المجموعة لا يمكنها أن تقصد فعل شيءٍ لا يقصد أيُّ عضوٍ فيها فعله، لكن إنْ قام تفسيرُ أحدهم لشهادة المجموعات على أطروحةٍ بهذا الجوهر، فإن عليه أن يدافع عنها.

ثم نرى في الشرط الثاني ثلاث مشكلات؛ أما الأولى فما في القول بإذاعة المجموعة معلومة أن (س) إما عن طريق متحدث رسمي أو مُستنَد مكتوب من تمييزٍ غير ضروريّ، إذ لا شك أن بوسع المتحدث الرسمي التواصُل باسم المجموعةِ شفهيّاً أو كتابيّاً على السواء؛ إذن فالفقرة i تشمل .ii أما المشكلة الثانية فيَحدُث أن يوجَد أكثر من متحدث رسمي واحد لإذاعة معلومة أن (س)، كأن تُستدعَى مجموعة فرعيّة من الأفراد -مثلاً- لإيصال وجهة نظر الشركة، فيصبحون جميعاً متحدثين رسميين باسمها. إذن ينبغي تعديل الفقرة i وفقاً لذلك. أما المشكلة الثالثة فافتقار الشرط الثاني إلى ما يلزم كي يشملَ حالات شهادة المجموعات المُنسَّقة.

ثم حين ننتقل إلى الشرط الثالث نلحظ جوانبَ مقلقة فيه -بجزأيه-، إذ يستلزم أولاً ألا تعترض (أ) على قول (د) إن (س) باسمها، غير أن المتحدثين الرسميين يَغلُب -كما بينَّا آنفاً- أن يتمتعوا بشيء من الاستقلالية عند تحدثهم نيابة عن عملائهم، لذا فإنهم لا يَطرحون إفاداتهم للمجموعة لتوافق عليها قبل قولها، وبذلك لا يمكن للشرط الثالث أن يستلزم، عند كل شهادةٍ تقدمها مجموعة عبر متحدثها الرسمي، ألا تعترض المجموعة على قول (د) إن (س) باسمها **قبل قوله**، بل ولا يستلزم عدم الاعتراض هذا حتى في **أثناء القول أو بعده**، فلو قبلنا ذلك لاعتمَدَ تحديد ما إذا شهدَت المجموعة -أم لم تشهد- إلى ما قد يأتي بعد أعوامٍ من تقديم الإفادة، إذ قد تعترض مجموعة على شهادة متحدثها الرسمي بعد زمنٍ طويلٍ من تقديمه الإفادة. والأهمّ من كل ذلك أن هذا سيُتيح للمجموعات إنكار تقديم شهادةٍ حتى حين يكون أمراً بيِّناً لا جدال بوقوعه. هَب مثلاً أن شركة فيليب موريس في **حالة المتحدث الرسمي المستقل** حاولَت تفادي المسؤولية القانونية والأخلاقية المرتبطة بمشكلات التدخين الصحية، فأنكرَت أنها شهدت أن التدخين آمن، لعدم استيفاء هذه الشهادة الشرط الثالث؛ لن يقتصر الإشكال هنا على أن الشركة يظهَر أنها أدلت بالشهادة حتى مع عدم استيفاءِ الشرط، بل أن هذا سيُمكِّنها -وغيرها من المجموعات- من تجاوز الإطار المعياريّ بسهولةٍ لا ينبغي قبولها. وبما أن بوسع المتحدث

الرسمي -بلا شك- إذاعة المعلومات باسم مجموعته كتابيّاً، فإن المشكلات ذاتها تنطبق على الشرط الخامس.

أما الجزء الثاني من الشرط الثالث، فيتطلب أن (أ) إذا قصدَت أن يقولَ فردٌ ما (أو أفراد) إن (س)، فذلك يعني قول (د) إن (س)، واعتقاد (د) بأنه يعرف ذلك. لكن خذ هذا المثال: هَب أن شركة فيليب موريس تمتلك متحدثَين رسميَّين؛ ماريا أيام الاثنين والأربعاء والجمعة، وتيرينس أيام الثلاثاء والخميس، ثم هَب أن المجموعة أرادَت يوم الاثنين أن يُذاع باسمها أن التدخين آمن، لكن اتضح أن ماريا مريضَة فحلَّ محلها باللحظات الأخيرة تيرينس، فأبلغ الجمهورَ أن التدخين آمن باسم الشركة بشهادةٍ تامّةٍ كما لو أن ماريا قد قدمَتها، على أن المجموعة لم تُرِد أن يفعل تيرينس ذلك.

نَجِد أيضاً مشكلة في الشرط الرابع، الذي يقتضي أن (د) إذا أذاعَ معلومة أن (س) فإنه يفعل ذلك للأسباب الواردة في الشرط الثالث -أي لعدم اعتراض المجموعةِ على قوله إن (س) باسمها، ولقصْد المجموعةِ أن يقول إن (س)-. إلا أن هذه -كما أسلفنا- شروط شديدة الصَّرَامة، وتتجاهل تباين الأدوار المُعطَاة غالباً للمتحدثين الرسميين، إذ قد يُعَيِّن متحدث رسمي تحديداً لجمع المعلومات التي خرجَت بها المجموعة بأحد اجتماعاتها -مثلاً-، ثم ليُخرِج من هذه المعلومات رأياً سليماً قانونياً ويُذيعه للجمهور. إن قول هذا المتحدث الرسمي إن (س) -في هذه الحالة- لم يكن لقَصْد المجموعةِ أن يقول متحدثها ذلك، بل لكونها قصدَت أن يَستعمِل استقلاليته وخبرته القانونية لتقديم أفضل رأيٍ يناسب المجموعة من منظورٍ قانونيّ، رأيٍ سيمثل شهادة للمجموعة.

أما الشرط السادس الذي يقتضي أن تُذيعَ المجموعة (أ) معلومة أن (س) بالسياقات الاجتماعية والمعيارية الملائمة، فلا تُعَدّ فيه إفادات كتلك التي قدَّمَها المتحدث باسم شركة فيليب موريس لزوجته بإجازته على أنها شهادة للمجموعة؛

غير أن من الصعب إيجاد تمييز جوهريّ واضح بين السياقين الاجتماعي والمعياري **الملائمَين**، فقد رأينا إمكان تحقق ذات النتيجة عند مطالبة المتحدث المَعنيّ أن يمتلك سلطة التحدث باسم المجموعة التي يُمَثلها.

ثم نجد مشكلاتٍ في الشرط السابع هو الآخر، الذي يقتضي أن تُعَدّ (أ) بصفتها تُقدّم ضماناً بأن (س) صادقة، وقد جَادلتُ باستفاضة في موضعٍ آخر[23] ضد ما يُعرَف بمنظور الضمان في شهادة الأفراد، وتنطبق اعتراضاتي تلك على المجموعات بنحو مباشِر، لذا سأكتفي بذكر الآتي بإيجاز: إن هذا الشرط يجعل فعل الشهادة معتمداً على تلقي مُستلِمها، ولهذا تبعات ضد-حدسية. هَب أن إحدى الشركات استُدعيَت للإدلاء بشهادة ضد مؤسسةٍ شريكةٍ لها، فشككت هيئة المحلفين في جدارة المتحدث الرسمي بالثقة لوقوع تضاربٍ في المصالح. في مثل هذه الحالة، قد لا يرى المحلفون الشركةَ بصفتها تُقدّم ضماناً بأن (س) صادقة، مع أنها قدمَتْ شهادة دون شك[24].

توجد إذن مشكلات جَسيمة تُواجِه هذين التفسيرَين لتقرير المجموعات، مشكلات لا تعترض أي منها وجهة النظر التي يُدافِع عنها هذا الفصل.

---

(23) انظر لاكي (2008).

(24) لا بُدَّ أن أشيرَ هنا إلى أن تفسير توليفسن لشهادة المجموعات مُستمَد من مقاربة جاستن هيوز في أفعال الكلام الجماعية (group speech acts) التي بحسبها:

«عند المجموعة (أ) والمتحدث (د) والكلام (ك)؛ تقول (أ) إن (ك) إذا وفقط إذا:

1. توجد مجموعة (أ)، لديها قَصْد إنجازي، يذيعه (ك).
2. يعتقد (د) بأنه يعرف قَصْد (أ) الإنجازي ويعرف أن (ك) يذيعه.
3. لا تعترض (أ) على قول (د) إن (ك) باسمها، وإذا قصدَت (أ) أن يقولَ فردٌ ما (أو أفراد) إن (ك)، فذلك يعني قول (د) إن (ك)، ويعتقد (د) بأنه يعرف ذلك.
4. أن يكون الشرطان الثاني والثالث سبباً لقول (د) إن (ك)» (Hughes 1984, p.388).

وتنطبق حُجَجي الواردة هنا على مقاربة هيوز مع مُراعاة ما يقتضيه اختلاف المقام.

6.4 تقرير المجموعات غير قابل للردِّ إلى تقرير الأفراد

إذا أصَبتُ فيما أجادل به، فسيكون التقرير الصَّادر بنحو مُناسِب من متحدث رسمي باسم مجموعته مؤسِّساً لتقرير المجموعة، وعليه يجب فهم هذه الظاهرة من منظورٍ توسعي؛ أي إن المجموعات قد تقرر أن (س) حتى حين لا يقرر ذلك أيُّ عضوٍ فيها. في حالة المتحدث الرسمي المستقل على سبيل المثال، قررَت شركة فيليب موريس أن التدخين لا يسبب المرض (م) مع أنه لا عضو في الشركة إطلاقاً قد قرَّرَ ذلك أو حتى على درايةٍ بوجود المرض (م)، إذ لم يكن الطرف المُقرِّر هنا إلا المجموعة ذاتها.

قد يتساءل المرء عن مدى أهمية هذه المُحصِّلة، إذ حتى لو كان تقرير المجموعات لا يُرَدّ إلى تقرير (أو تقريرات) الأفراد من **أعضائها**، أليس رَدّه إلى تقرير (أو تقريرات) الأفراد سيظل ممكناً؟ ألا يمكن رَدّ تقرير المجموعة الوارد -تحديداً- في حالة المتحدث الرسمي المستقل إلى تقرير متحدثها الرسمي؟ وإذا كان كذلك، فمجرد ألا يكون المتحدث الرسمي عضواً بالمجموعة لا يبدو أنه يكشف عما هو ذو أهمية بالِغة في طبيعة تقرير المجموعات، وما القول إن في تقرير المجموعات بُعداً توسعياً إلا مسألة صغيرة في مُنتهَى الرد؛ أي هل يجب أن يعود الرد إلى أعضاءٍ بالمجموعة أم أفراد من خارجها؟ أما جوهر وجهة النظر هذه فتفريغي بصورةٍ لا لبسَ فيها.

إن هذا الفهم لتفسير تقرير المجموعات -الذي دافعتُ عنه بهذا الفصل- مغلوط عندي كليَّة، ورَدّي عليه بإيجاز: إذا صرَّحَ المتحدثون الرسميون باسم مجموعاتٍ يمثلونها، فإنهم لا يقررون -بأنفسهم- شيئاً إطلاقاً، وهذا حاصِل تدعمه وبوضوح أقوالهم التي ليس فيها أيٌّ من السِّمات النموذجية للتقرير، ولنأخذ ما تُعَدّ السِّمة الحاسمة هنا: أن التقريرَ يحكمُه معيار إبستمولوجي، بعكس أقوال المتحدثين الرسميين، حيث جادلَت طائفة مُعتبَرة بأن المعرفة - مثلاً- هي معيار التقرير؛ أي ليس للمرء أن يقرر أن (س) إلا إذا وفقط إذا عرَفَ

أن (س)[25]، ولأن هذا الطرح ليس مُحَصَّناً ضد الاعتراض، فقد استعاض عنه كثير من النقاد بمعيارٍ إبستمولوجيٍّ أقل صرامة، كالاعتقاد المسوغ أو معقوليّة الاعتقاد وما إلى ذلك[26]. لكن لاحِظ هنا: لا وجه إطلاقاً للقول بخضوع المتحدثين الرسميين لمثل هذه المعايير، هَب أن رئيس قسمٍ في الجامعة يعمل متحدثاً باسم قسمه عند التداول مع الإدارة بشأن خُطَط التوظيف المستقبلية، لن يُقيِّد تقريرُه أن (س) للإدارة -مهما كانت الظروف- بشرطِ أن يعرف، أو أن يعتقد اعتقاداً مسوغاً، أو أن يمتلك سبباً للاعتقاد بأن (س)؛ فهذه نقاط تركِّز على الاعتقاد -سواء بنحو مباشر أو غير مباشر-، في حين أن مسألة ما إذا كان الرئيس يعتقد أو لا يعتقد لا علاقة لها البتة بالمعايير الواجبة عليه بوصفه متحدثاً رسمياً. بتعبير أدق؛ إن المعيار السائد الذي يَحكُم المتحدثين الرسميين **أن يقرروا بأفضل ما يعكس رأيَ المجموعات التي يمثلونها**، ذلك لأن المتحدث الرسمي قد يؤدي كل ما عليه حتى لو أذاع -باسم المجموعة- قضيةً لا أساس عنده البتة لأن يعتقد بها شخصياً، بل حتى لو امتلكَ دليلاً ضدها، إذ لا وجود لمعيارٍ إبستمولوجيٍّ للتقرير يَحكُم المتحدثين الرسميين. وبما أن طرفاً ما قد قرَّر -بلا شك- في حالات كحالة **المتحدث الرسمي المستقل**، وأن هذا المُقرِّر يخضع للمعيار (أو المعايير) الذي يَحكُم التقرير، فإن المُحصِّلة المتسقة هنا أن ذلك الطرف هو المجموعة ذاتها، وبذلك سننتهي إلى مجموعةٍ تقرر أن (س) دون أن يقرِّر ذلك أيُّ فردٍ إطلاقاً[27]، وهذا طرح أبعد ما يكون عن النزعة التفريغية.

---

(25) انظر أنجر (1975)، وويليامسون (1996 و2000)، وأدلر (2002)، وديروز (2002)، ورينولدز (2002)، وهاوثورن (2004)، وفريكر (2006)، أما كوهين فقال إنه 'قد يتقبل' هذا الطرح (2004).

(26) انظر مثلاً دوفين (2006)، ولاكي (2007)، وماكينون (2013).

(27) تماماً كما قد ترفع مُحاميَة دعوى قضائية نيابة عن موكلها دون أن تكونَ بذاتها طرفاً بتلك الدعوى، يمكن كذلك لمتحدثٍ رسمي أن يقرر نيابة عن طرفٍ آخر دون أن يقرر ذلك بذاته.

ويَدعم هذا الاستنتاج النظر في سماتِ التقرير الأخرى؛ فإضافة إلى كونه محكوماً بمعيار إبستمولوجي، طرَح سانفورد جولدبيرغ بكتابه الأخير -الذي يتناول التقرير- ما يأتي[28]:

1. تمثيل الذات المُذاع: «يرى العديد أن التقرير ينطوي على كون المتحدث يمثل ذاته بصفته عارفاً ما يقرر، أو مُمتلِكاً -على الأقل- دليلاً عليه» (Goldberg 2015, p.7).

2. الإخلاص: «أما السِّمة الأخرى للتقرير -وهي ذات صلة بما يميز التقرير إبستمولوجياً، لكن تستحق أن تُفرَد بالذكر- فتتعلق بصلة التقرير بالاعتقاد؛ أي بتعبير أوضح، إذا قدَّمَ المرء تقريراتٍ بإخلاص فإنها ستعبر عن اعتقاداته أو تُبدِيها» (Goldberg 2015, p.8).

3. التخويل والمسؤولية: «لنفترض أنك تعتقد بقضيةٍ على أساس قول جونز، فسُئِلتَ عمّا يقوم عليه اعتقادك [...] يمكننا هنا قول إن تقرير جونز قد خوَّلك أو أتاح لك ذلك، وحين تُحيل الأمرَ إلى جونز بهذا النحو فسيكون على جونز ذاتها مسؤولية ذلك الزعم، إذن كأن المتحدث بتقريره أن (س) قد خوَّلَ المستمِع لإحالة أي اعتراضٍ مشروع على صدق الزعم له، وأقامَ المسؤولية عن مواجهة هذا الاعتراض» (Goldberg 2015, p.8).

نرى هنا أيضاً أن هذه السِّمات تنطبق على تقرير المجموعات، دون أن تنطبق على إفادة المتحدث الرسمي؛ ففي النقطة الأولى أعلاه، إذا صرَّحَ متحدث رسمي أن (س) باسم مجموعته، فلا وجه يُقال فيه إنه يمثل ذاته بصفته عارفاً أن (س)، أو مُمتلِكاً دليلاً على الاعتقاد بأن (س)، فالطرف المُمَثل الذي يتحدث باسمه هو الذي يمتلك تلك العلاقة الإبستمولوجية الملائمة مع 'إن

(28) جولدبيرغ (2015).

(س)'. وهذا مرتبط أيضاً بالنقطة الثانية؛ إذ حتى لو أراد المرء رفض وجود معيار إبستمولوجي يَحكُم التقرير، فلا شك أن التقريرات حين تُقدَّم بإخلاص ستعبر -بوجه عام- عن اعتقادات المُقرِّر أو تُبدِيها، وهذا -كما قلنا- لا ينطبق على إفادة المتحدث الرسمي إطلاقاً، فلا موضع للإخلاص هنا، بل لو أراد المتحدث الرسمي الإخلاص والإفصاح عمّا يعتقده شخصياً لتعرَّضَ لتوبيخ ونقد حاد من الطرف الذي يُمثّله. ثم إذا كان -في النقطة الثالثة- من الملائم الإحالة للفرد عند حدوثِ تقريرٍ قائمٍ على السلطة، فلا بد أن يُفعَل هذا أيضاً للمجموعة فيُحَال التقرير لها عوضاً عن المتحدث الرسمي، فالمجموعة هي مَن اعتنق الرأي، وهي التي تتحمل مسؤولية ذلك التقرير الصّادر، وليس رسول المجموعة الذي من المُحتمَل أنه لا يعرف إلا لماماً عن سبب اعتناقها ذلك الرأي، وستلزمه مراجعة المجموعة التي يمثلها قبل أن يَرُدّ على أي اعتراض. يجب إذن إدراك أن المتحدثين الرسميين لا يقررون أيَّ شيءٍ في حالات تقرير المجموعات القائم على السلطة، إنما هم وسيلة تقدِّم بها المجموعات تقريراتها لا أكثر.

ممّا أود معالجته هنا ما يأتي: جَادلتُ في الفصول الأولى من هذا الكتاب دفاعاً عن وجهات نظر في الظواهر الجماعية -كاعتقاد المجموعة واعتقاد المجموعة المسوغ- تميل إلى التفريغيّة[29] أكثر من وجهة نظري هنا في تقرير المجموعات[30]، حيث أدافع بهذا الفصل عن تفسير لتقرير المجموعات ينزع للتوسعيّة بصورةٍ لا تخطئها العين؛ فهل يوجد ما يبين عدم الاتساق هذا دون إقحام فرضيات إضافية؟

نعم، وهو كالآتي: لا تكون النزعة التوسعية صائبة إلا إذا وفقط إذا أمكَن مَنح السلطة لفاعل آخر -أو كائن كالفاعل- من أجل فعل شيءٍ نيابة عن المرء؛

(29) لا بُدّ من الإشارة هنا إلى أنني لم أدافع إطلاقاً عن وجهة نظر تفريغية صِرفة، إنما جادلتُ دفاعاً عن وجهات نظرٍ تشترط أن يمثل أفرادٌ من أعضاءِ المجموعة الظاهرةَ المَعنيّة.

(30) انظر لاكي (2016)، والفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب.

إذ يمكنني مثلاً مَنح السلطة لمُحامٍ عيَّنته من أجل أن يتحدث باسمي، ويكذب ويُمَارس الهراء باسمي، ويتصرف باسمي، يمكن عندئذ في كل هذه الحالات أن تأتي أفعالي عبرَ أفعال طرفٍ آخر، حتى وإن كنت شخصياً جاهلة تماماً بالأمر؛ فنخرُج بذلك بتفسيرات ذات طبيعة توسعية لكل هذه الظواهر. في حين أنه لا يمكنني -في المقابل- أن أمنحَ السلطة لفردٍ آخر ليعتقد باسمي، أو يرغب باسمي، أو يعتقد اعتقاداً مسوغاً أو يعرف باسمي، مع أن بوسعي الإحالة للآخرين دون شك في مثل هذه الحالات؛ كأن يسألني أحدهم 'أين ترغبين تناول العشاء؟' فأجيب 'حيثما ترغب ابنتي'، ما يعني إعطاء ابنتي السلطة لتختار أين سنتناول وجبتنا التالية، وبهذا إحالتي الأمر لرغباتها؛ لكن لا شيء ممّا تفعله هو جزء من حالاتي العقلية.

قد يتساءل القارئ هنا عمّا إذا كان هناك تعارض في الإطار العام لما أطرحه، فإني -من ناحيةٍ- أقول إن حالات كاعتقاد المجموعة أو معرفتها تتطلب اعتقاداً من الأعضاء أو معرفة منهم، ثم أقول -من ناحيةٍ أخرى- إن تقرير المجموعة لا يتطلب حتى دراية عضو واحد في المجموعة بالقضية المُقرَّرَة، فقد تقرر مجموعة أن (س) مع عدم وجود أي اعتقادٍ أو معرفةٍ بأن (س)؛ ألا يوجد بذلك تعارض بين استعمالي معياراً إبستمولوجياً للتقرير -يتصل بالاعتقاد- من أجل تنظيري التوسعي، ثم نفيي ضرورة وجود اعتقاد للمجموعة من أجل أن يتحقق تقريرها؟

على سبيل الرد، دعني أولاً أبيّن أن ما أطرحه هنا هو في تقرير المجموعات، لا في التقرير المقبول إبستمولوجياً، لذلك طرَحتُ أمثلة عدة -كمثال المتحدث الرسمي المستقل- تمثل حالات تقدِّم فيها المجموعة تقريراً، وإن لم يكن بالضرورة بطريقة ملائمة إبستمولوجياً، كشركة فيليب موريس الذي تحقق تقريرها أن التدخين لا يسبب المرض (م) مثلاً، مع كون هذا دون شك ليس فعلاً ملائماً إبستمولوجياً؛ إذ لا أساس إطلاقاً للاعتقاد بمثل هذه الدعوى.

ثم إنه انطلاقاً ممّا طرحته في تقرير المجموعة القائم على السلطة، لا شك

في معقولية القول -في إطار ما أطرحه- بإمكان وجود تقريرات للمجموعات مقبولة إبستمولوجياً حتى وإن لم تمتلك المجموعة ذاتها المعرفة المَعنيّة، ولا أرى هذا مُشكِلاً، فقد جادلتُ باستفاضة بموضع آخر بأن التقرير على مستوى الأفراد قد يكون ملائماً إبستمولوجياً دون معرفة، بل حتى دون اعتقاد، وحاصِل ذلك أخْذِي بما أسميه **معيار معقولية الاعتقاد** للتقرير[31]، الذي يترتب عليه أن تقرير المجموعة وتقرير الفرد يشتركان ببساطة في عدم اشتراط المعرفة والاعتقاد، ويمكن أن تُرَى المشكلات المذكورة آنفاً على أنها تقدم حُجَجاً أكثر ضدّ **معيار المعرفة** للتقرير وما على شاكلته. ثم بطبيعة الحال، ونظراً إلى مزيج الآراء التي اعتَنقتُها، فإننا لن نخرج عن احتمالين: إما ألا تقرر المجموعة بنحو ملائم أن (س) إلا إذا وفقط إذا كان من المعقول أن تعتقد المجموعة بأن (س)، وإما أن تختلف المعايير التي تحكم التقرير على مستوى الفرد عنها على مستوى المجموعة. أُفضِّل الخيار الأول، أما الجِدال دفاعاً عنه فيقع خارج نطاق هذا الفصل؛ إنما ودَدت بيان أن وجهة نظري التوسعية في تقرير المجموعات متسِقة مع استعمالي السِّمات العامة للتقرير من أجل وجهة النظر هذه.

جدير بالذكر كذلك أن لوجهة النظر التي أطرحها في طبيعة تقرير المجموعات أثراً كبيراً في إبستمولوجيا شهادة المجموعات، فإذا كانت الإفادة الواردة تحديداً في حالة **المتحدث الرسمي المستقل** مثالاً على مجموعةٍ تقرر - كما أسلفنا-، فوجهة النظر التي تتمتع بقبول كبير في إبستمولوجيا شهادة الأفراد -وجهة النظر التي تقول بالانتقال transmission[32]- لا يمكن أن تنطبق على

---

(31) انظر لاكي (2007 و2008).

(32) من مؤيدي القول بالانتقال بمُختلَف صوره ويلبورن (1979، 1981، 1986، 1994)، وهاردويغ (1985، 1991)، وروس (1986)، وبورج (1993، 1997)، وبلانتينجا (1993)، وماكدويل (1994)، وويليامسون (1996، 2000)، وأودي (1997، 1998، 2006)، وأوينز (2000، 2006)، ورينولدز (2002)، وفوكنر (2006)، وشميت (2006). وللاطلاع على اعتراضات عليه انظر لاكي (2008).

شهادة المجموعات، إذ المعرفة وفقاً لوجهة النظر هذه تنتقل عبر الشهادة، فلا يعرف (ق) أن (س) على أساس شهادة (د) بأن (س)، إلا إذا عرفَ (د) أن (س). لكن تأمل هذه النسخة المُعَدّلة من حالة **المتحدث الرسمي المستقل**: هَب أن التدخين حقاً لا يسبب المرض (م)، وأن الجمهورَ عرفَ ذلك على أساس المتحدث الرسمي لشركة فيليب موريس الذي صرَّح بالأمر؛ إن الجمهور بهذه الحالة يعرف أن التدخين لا يسبب المرض (م) على أساس شهادة الشركة، لكن لا وجه إطلاقاً يُقال فيه إن الشركة تعرف أن التدخين لا يسبب المرض (م)، فليس لدى الشركة أي فكرةٍ عن هذا المرض. وعليه؛ حتى وإن أصابَ القول بالانتقال في شهادة الأفراد، لا يمكن تطبيقه على مستوى المجموعات.

7.4 الخلاصة

قدَّمتُ في هذا الفصل إطاراً لتفسير تقرير المجموعات، يُميِّز بين صنفين منه، وهما تقرير المجموعات المُنَسّق والقائم على السلطة، ثم يجعل الأخير المفهوم الأساس. جادلتُ ضد النزعة التفريغية التي يُفهَم فيها تقرير المجموعة بالعودة إلى تقريرات الأفراد، فأوضَحت أن المجموعة قد تقرر قضية لا يقررها أي فرد. ثم جادلتُ دفاعاً عن وجهة نظر توسعية، حيث المجموعة ذاتها هي المُقرِّر، وهو حاصل يسنده كون السِّمات النموذجية للتقرير لا تنطبق إلا على المستوى الجماعي. إن المَزِية المركزية لما أطرحه أنه يُقيم وزناً لتلك العلاقة المهمة القائمة بين معظم المجموعات ومتحدثيها الرسميين، ثم الآثار المترتبة عن هذه العلاقة، إذ يمكن بذلك التمييز بين أن تقع مسؤولية التقرير على المستوى الجماعي، ومتى يتحملها فردٌ لم يكن يتحدث إلا نيابة عن نفسه.

الفصل الخامس

أكاذيب المجموعات

نُكثِر الحديث عادةً عن أكاذيب المجموعات، جاء في خبر نشرَته وكالة رويترز على سبيل المثال -عن دعوى قضائية رفَعَتها حكومة الولايات المتحدة ضدّ شركة BP- العنوان الآتي: «كذبت شركة BP بشأن حَجم التسرُّب النفطي في خليج الولايات المتحدة، كما صرَّح محامون للمحكمة»[1]، إذ جادل المُدَّعون بأن رسائل البريد الإلكتروني المتداولة داخل الشركة بعد حادثة تسرُّب عام 2010 مباشرة، قد كشَفت أن ما أذاعته الشركة بأن خمسة آلاف برميل نفط فقط يتسرَّب إلى المحيط يومياً، كان بقصدٍ للخداع؛ فالشركة كانت تعتقد بأن هذا غير صائب، بل وكانت تعرف أن معدل التسرُّب قد يصل في الواقع إلى مائة ألف برميل يومياً. وهذا ليس مثالاً يَندُر حدوثه؛ فمجرد إلقاء نظرة سريعة على أحدث الأخبار سيكشِف قصصاً عن أكاذيب شركات جوجل وفيسبوك، وإدارة ترامب، ومُختَلف شركات الأدوية.

إلى جانب ذلك، غالباً ما تنجم عن أكاذيب المجموعات عواقب وخيمة تمَسّ الطرف الكاذب والمَكذوب عليه على حدٍّ سواء؛ فبمجرد أن تكذب شركة BP بشأن عدد براميل النفط المُتسرِّبة إلى المحيط، قد يترتب على ذلك تغريمها

(1) http://www.reuters.com/article/2013/09/30/us-bp-trial-idUSBRE98T13U20130930, accessed July 20، 2019.

17,6 مليار دولار عِوضَاً عن 4,5 مليار دولار، ولو كانت إدارة ترامب قد كذبَت بشأن التدخل الروسيّ في انتخابات عام 2016، فإن هذا لن يسوغ فقط عزل دونالد ترامب، بل سيدعونا كذلك إلى التشكيك في شرعية العمليات الديموقراطية لدينا، وإن كذبَت شركة أدويةٍ عمّا يُحتمَل أن يحدث من آثار جانبية ضارة لدواء يعالج السرطان يدرّ أرباحاً طائلة، فقد يؤدي ذلك إلى تحملها مسؤولية مشكلات صحية عند عددٍ لا يُحصَى من المرضى ووفاتهم.

وعلى شيوع أكاذيب المجموعات وعمق آثارها التي عادةً ما تكون بعيدة المدى، لم نرَ من قبل أي معالجةٍ فلسفيةٍ لها[2]، وعليه فإن هذا الفصل يشق الطريق لسدّ تلك الفجوة المُستَغربة في الدراسات السابقة، وذلك بالتركيز على ماهيّة أكاذيب المجموعات، فبعد تقديم تفسير لكيفية فهم أكاذيب الأفراد، سأتساءل أولاً عمّا إذا كان يمكن فهم أكاذيب المجموعة من حيث أكاذيب أعضائها، ثم ثانياً عن إمكان تعيين أكاذيب المجموعة من حيث اتفاق أعضائها المُشترَك على الكذب. وبعد بيان أوجهِ خطأ هذين الرأيين، أقدم تفسيري لأكاذيب المجموعات، والذي يميل بنحو حاسم إلى كون **المجموعة ذاتها هيَ** من يُقدّم الإفادة المُعطاة؛ فبما أن ما تقوله المجموعة قد يأتي منفصلاً عما يقول أعضاؤها الأفراد، أجادل بأن المجموعة قد تكذب مع عدم كذب أي عضوٍ فيها، وقد لا يتحقق كذبها مع أن كل عضوٍ فيها يمارس الكذب؛ وعليه فإن هذا التفسير يضع إطاراً ليس فقط لفهم ماهيّة أكاذيب المجموعات، بل وأيضاً لتحميل المجموعات مسؤولية سلوكها اللغوي بوجهٍ أعم.

1.5 أكاذيب الأفراد

إن أول سبيلٍ يسلكها مَن يحاول فهم طبيعة كذب المجموعة أن يفسر ما ينطوي عليه كذب الفرد، إذ يرى الاتجاه التقليدي الذي تعود جذوره -على أقل

(2) الاستثناء الوحيد عند لاكي (b2018).

تقدير- إلى كتاب أوغسطين «في الكذب» أن هذه الظاهرة تنطوي على عنصرين مَركزيّين: أن يقول المرء ما لا يعتقد به، وأن يفعل ذلك بقصد الخداع. وبصيغة أكثر دقة:

LIE-T: إن (م) يكذب على (ن) إذا وفقط إذا (م): 1- قال لـ(ن) إن (س)، 2- اعتقدَ بأن (س) كاذبة، 3- قصَد أن يخدع (ن) بقول إن (س)[3].

ظل LIE-T بصفته التفسير المقبول لطبيعة الكذب -بوجهٍ عام- إلى وقت قريب، حين تعرَّضَ الشرط الثالث فيه لهجوم متكرر؛ إذ طرح المُعتَرضون أمثلة على كذب لا يتنازع في وضوحِه اثنان، لم يقصد المتحدث فيه خداع المستمع، وأظهروا بذلك أن الشرط الثالث ليس ضرورياً لتحقق الكذب. وجاءت الأمثلة المُضادّة التي استُعمِلَت لهذا الغرض على ثلاثة أنواع مركزية من الأكاذيب: الأكاذيب المكشوفة، وأكاذيب المعرفة، وأكاذيب الإكراه[4]. قُدِّمَت ثلاثتها بغرض إيضاح أن المفهوم التقليدي مغلوط بجوهره وبصورة حاسمة، إذ حاصِلها ليس فقط أن الكذب لا يتطلب قصدَ الخداع، بل وأن الخداع ليس جزءاً من ماهيّة الكذب بالمرة[5]. وهكذا، حَلَّتْ محلَّ LIE-T آراءٌ متباينة تجاوزت تلك التفسيرات المباشرة لطبيعة هذه الظاهرة. وبما أن قصد الخداع مِن أول ما يُنقَد في الكاذب، الأمر الذي يُظهِر الخطأ الأخلاقي ظاهر الوجَاهة في مثل هذا الفعل؛ فإن فَصْل الكذب عن الخداع سيقف دون تفسير خطئه الأخلاقي ظاهر الوجَاهة هذا.

---

(3) من أنصار الاتجاه التقليدي بمُختَلف صوَره آيزنبرغ (1964)، وتشيزم وفيهان (1977)، وويليامز (2002)، وماهون (2008).

(4) انظر سورِنسن (2007)، وفاليس (2009)، وكارسون (2010).

(5) نجد هذا القول صريحاً عند فاليس؛ فبعد أن قدّمَ أمثلة مضادة للشرط الذي يتطلب قصد الخداع من أجل تحقق الكذب، خرج بأن «هذه الحالات تُبيّن أن الكذب لا ينطوي دائماً على خداع» (Fallis 2009, p.43).

لقد شهدت الدراسات السابقة في مبحث الكذب -كما أزعم- انقلاباً مفاجئاً؛ فمع تسليمنا بأن تلك الأنواع الثلاثة هي حقاً أكاذيب، وأن المتحدث فيها لا يقصد خداع المستمع؛ إلا أن هذا لن يسوغ أبداً قطع الصلة بين الكذب والخداع كُليّاً، وعليه فإني أقدِّم التفسير الآتي عِوَضاً عن LIE-T:

LIE-L: إن (م) يكذب على (ن) إذا وفقط إذا (م): 1- قال لـ(ن) إن (س)[6]، 2- اعتقدَ بأن (س) كاذبة، 3- قصَد أن يُضَلّل (ن) بقول إن (س).

فيما يلي، لن أبيّن فقط أن كل الأكاذيب الثلاثة (السَّابق ذكرها) تدخل في LIE-L دون LIE-T، بل وأن تلك الآراء التي قالت بعدم اشتراط الخداع لتحقق الكذب أخطأت حين أدخلَت تحت مسمى الأكاذيب حالات نموذجية لما أسمَيته بموضعٍ آخر تقريرات غير ذاتية؛ الأمر الذي يبيِّن أن الكذب مرتبط بالخداع بالضرورة، بخلاف ما يُزعَم في النهج السائد في الفلسفة حاليّاً.

2.5 أمثلة مُضادّة للاتجاه التقليدي في تفسير الكذب

لنبدأ بالأكاذيب المكشوفة، وهي النوع الأول من الأمثلة المُضادّة للاتجاه التقليدي (LIE-T)؛ حيث الكذبة المكشوفة كذبة غير مُستَترة[7]، يقول فيها المتحدث إن (س) مع اعتقاده بأن (س) كاذبة، ويكون أمراً معلوماً أن ما قيلَ لا يعكس حقاً ما يعتقده المتحدث. ذلك كأنْ يُضبَط طالب -مثلاً- وهو يغش في الامتحان بوضوح، للمرة الرابعة في ذلك الفصل الدراسي، وتُرسَل كل الأدلة القاطعة لعميد الشؤون الأكاديمية. إن الطالب والعميد -في هذه الحالة- يعرفان جميعاً أنه قد غش في الامتحان، ويعرف كلٌّ واحدٍ منهما أن الآخر يعرف، غير أن الطالب على دراية بأن العميد لا يعاقِب الطلاب على عدم الأمانة الأكاديمية

(6) لتحليل معنى قول المرء إن (س) انظر تشيزم وفيهان (1977).

(7) هذا اقتباس من قاموس التراث الأمريكي (AHD) ورد في سورِنسن (2010).

إلا بوجود اعتراف، لذلك قال حين استُدعيَ إلى مكتب العميد: 'لم أغش في الامتحان'[8].

نرى في المثال السابق كذبة مكشوفة نموذجية؛ فالمتحدث قال قضية يعتقد بأنها كاذبة، وكان المتحدث والمستمع يعرفان جميعاً أنها كذلك، وأن الطرف الآخر يعرف، وعليه لم يقصد المتحدث خداع المستمع؛ فبقول الطالب إنه لم يغش في الامتحان، لم يقصد إقامة أيٍّ اعتقادات كاذبة عند العميد، لا بشأن عدم غشه في الامتحان ولا بشأن اعتقاداته المتصلة بهذه الواقعة، بل لعل الطالب كان يرغب أن يعتقد العميد بأنه غش، فقط ليستلذ قلة حيلة العميد. إن الطالب -هنا- قد كذب بلا شك، وذلك يدلّ على أن الشرط الثالث الوارد في LIE-T خاطئ[9].

أما النوع الثاني من الأمثلة المُضادّة لـ LIE-T فما أسماه سورِنسن (2010) أكاذيب المعرفة، حيث «يكون تقرير أن (س) كذباً معرفياً إذا قُصِد منه على وجه الدقة منع المُخاطَب من معرفة أن (س) كاذبة، دون قصد خداع المُخاطَب ليعتقد [بأن] (س)» (Sorensen 2010, p.610)، على سبيل المثال:

> «في فيلم سبارتاكوس (Universal Pictures، 1960)، طلبَ القائد الرومَانيّ ماركوس كراسوس من العبيد الأسرى تحديد مَن هو سبارتاكوس مقابل تخفيف الحكم عليهم، إلا أن سبارتاكوس [...] وقف كاشفاً هويته لحماية رفاقه من الصَّلب، غير أن العبد الذي على يمينه، أنطونيوس،

---

(8) هذا مثال ورَد عند كارسون (2010) بتصَرّف طفيف.

(9) ناقشَ كينيون (2003) أيضاً الأكاذيب المكشوفة، وأسماها 'تقريرات ساخرة'، لكن لأنه افترَض صدق LIE-T، خلصَ إلى أن مثل هذه التقريرات ليست كذباً. وهذا يبدو مُشكِلاً؛ ليس فقط لأننا نَعُدّ الأكاذيب المكشوفة كذباً في حديثنا المعتاد، بل وأيضاً لأن اتساق أفعالنا يدعم ذلك الحديث، فستتّهِم -مثلاً- مَن يقدم كذبة مكشوفة على منصة الشهود بأنه شهد زوراً، وسنَعُدّ مَن يكرر إصدار مثل هذه التقريرات كاذباً، وهلُمّ جرا.

وقف وصاح ’أنا سبارتاكوس!‘، ثم وقف العبد الذي على يساره وصاح أيضاً ’أنا سبارتاكوس!‘، ثم قاموا واحداً تلو الآخر حتى وقفت فرقة العبيد برُمّتها على أقدامهم يصرخون ’أنا سبارتاكوس!‘» (Sorensen 2010, p.608).

أصدَرَ كل عبدٍ في هذه الحالة كذبة معرفية، غيرَ أنه لم يقصد أحدٌ منهم -باستثناء أنطونيوس- خداع القائد ليعتقد بأنه هو سبارتاكوس حقاً، إذ بمجرد أن ادَّعَى العبد الثاني تلك الهوية، بات واضحاً أن القصد مَنع القائد كراسوس من أنْ يعرف مَن هو سبارتاكوس. وبما أن كل عبدٍ قد كذب هنا؛ فإن هذا يَكشف مرة أخرى خطأ الشرط الثالث الوارد في LIE-T.

أما النوع الثالث من الأمثلة المُضادّة لـ LIE-T فبوسعنا تسميتها أكاذيب الإكراه؛ إذ تَحدُث كذبة الإكراه حين يعتقد المتحدث بأن (س) كاذبة، إلا أنه يقول إن (س) لأنه مُكرَهٌ أو مذعور، لا بقصد الخداع؛ كأن يَشهد أحد العابرين الأبرياء قتلَ أحد أفراد عصابةٍ على يد عضو عصابةٍ أخرى عدوَّة لها، فيُهَدد بالقتل إذا هو شهد ضد القاتل، لذا يُصرِّح للمحكمة: ’لم أشهد قتل المتهم للضحية‘[10]. إنّ هذا العابر لم يقصد خداع المحكمة كي تعتقد بأنه لم يشهد جريمة القتل، إنما هدفه النجاة من انتقام أعضاء العصابة رفاق المتهم، بل لعله رغب وبشدة أن تعتقد المحكمة بأنه قد رأى الجريمة حقاً؛ وعليه ما انتهاء المحكمة مخدوعَةً من إفادة هذا العابر إلا نتيجة غير مقصودة من فعلٍ كان ضرورياً لحماية النفس، غيرَ أنه لا نزاع في أن العابر قد كذب على منصّةِ الشهود، ويدل على ذلك -جزئيّاً على الأقل- إمكان إدانته بشهادة الزور؛ ما يبيِّن مرة أخرى أن قصد الخداع ليس ضرورياً لتحقق الكذب.

(10) مثال ذكره كارسون (2010) بتَصرُّف طفيف.

3.5 تفسيرات للكذب لا تشترط الخِداع

أقامت تلك الأنواع الثلاثة من الأمثلة المضادة تحدياً هائلاً للاتجاه التقليدي في تفسير الكذب، وأثارَت بذلك موجة من وجهات النظر البديلة، نجد أبرزها عند فاليس (2009) وكارسون (2010) وسورِنسن (2007)، وهي كالآتي تباعاً:

LIE-F: إن (م) يكذب على (ن) إذا وفقط إذا (م): 1- قال لـ(ن) إن (س)، 2- اعتقدَ بأن (س) كاذبة، 3- اعتقدَ بأنه يقدِّم هذه الإفادة في سياقٍ يحكمُه معيار تداول مفاده: **لا تُدلِ بإفاداتٍ تعتقد بأنها كاذبة.** (Fallis 2009, p.34)

LIE-C: إن (م) يكذب على (ن) إذا وفقط إذا (م): 1- قال لـ(ن) إن (س)، 2- اعتقدَ بأن (س) كاذبة أو ربما كاذبة (أو لم يعتقد بأن (س) صادقة)، 3- قصَد أن يضمن صدقَ إن (س) لـ(ن). (Carson 2010, p.37)[11]

LIE-S: إن (م) يكذب على (ن) إذا وفقط إذا (م): 1- قدّمَ تقريراً لـ(ن) أن (س)، 2- لم يعتقد بأن (س). (Sorensen 2007, p.256)

يتطابق تقريباً الشرطان الأولان في كل من LIE-F وLIE-C وLIE-S، بفارق إتاحة LIE-C وLIE-S أن تُعَد كذباً حالاتُ الهراء التقليدية، التي لا يعتقد المتحدث فيها بأن (س) كاذبة ولا بأنها صادقة على حدٍّ سواء[12]. إلى جانب

(11) أدخل أيضاً كارسون شرطاً يقتضي كذب القضية المُقَدَّمة، إلا أن ضرورة هذا الشرط دُحِضَت قطعاً -كما أزعم- في حالةٍ ناقشها كارسون ذاته (Carson 2010, p.16)، وبذلك فإني أتفق في هذه النقطة مع أوغسطين حين قال: «... يَقوم الحكمُ على الفرد هل كذب أم لم يكذب وفقاً لقصده هو، ليس وفقاً لصدق محتوى القول من عدم صدقه» (Augustine 1952 [395], p.55). وقد اعترَض برونكانو بيروكال (2013) على تفسيري للكذب لأني لا أُسلِّم بأن الأكاذيب كاذبة بالضرورة، لكن غني عن البيان أني أعُدّ هذا من مزايا تفسيري، لا أمراً مُشكِلاً فيه.

(12) انظر فرانكفورت (2005) لمناقشة مسألة الهراء.

ذلك، تشترك التفسيرات الثلاثة جميعاً بسمة مشتركة وهي فصل الكذب عن الخداع فصلاً كليّاً. وبما أن مجرد قول المرء ما يعتقد بأنه كاذب ليس كافياً لتحقق الكذب، إذ عادة ما يُفعَل ذلك عند السخرية أو المزاح أو أداء دور في مسرحيةٍ ما، ولا يُعَد كذباً؛ فقد احتوى كل تفسير على مكوّنٍ إضافيٍّ لاستبعاد كل ما ليس بكذبٍ حقيقي، فأدخل فاليس -في التفسير الأول- شرط أن يعتقد المتحدث بأن قوله أتى في سياقٍ يحكمُه معيار تداول مفاده: **لا تُدلِ بإفاداتٍ تعتقد بأنها كاذبة**، ولأن هذا المعيار يستبعد حالات السخرية والمزاح والتمثيل، فإن LIE-F لا يَعُد هذه الحالات كذباً، الأمر الذي يفعله أيضاً كلٌّ من LIE-C وLIE-S؛ الأول لأن كارسون أضاف قصْد ضمان صدق القضية، على أنه وعد أو توكيد بأن ما يقوله المرء صادق[13]، والآخر لكوْن المتحدثين عادةً لا يقدمون تقريرات مباشرة عند السخرية والمزاح والتمثيل[14].

وبما أن كل تلك التفسيرات الثلاثة تفصل الكذبَ عن قصد الخداع، فقد شملت كلاً من الأكاذيب المكشوفة وأكاذيب المعرفة والإكراه، بخلاف LIE-T؛ إذ لا شك أن الطالب حين أنكر الغش أمام العميد، لم يعتقد أن السياقَ سياقُ سخرية أو مزاح، بل اعتقد أنه في معيار تداول مفاده: **لا تُدلِ بإفاداتٍ تعتقد بأنها كاذبة**، ولأنه أراد أن يسجل موقفاً يُنكِر به الغش في الامتحان فقد قصَد ضمان صدق ما يقول، وقدَّمَ بذلك تقريراً مباشراً. الأمر الذي ينطبق كذلك على أولئك العبيد الذين زعم كلٌ منهم أنه سبارتاكوس، والعابر البريء الذي أنكرَ أنه

(13) وفقاً لكارسون؛ يضمن المرء صدق إفادةٍ ما حين يدلي بها في سياقٍ «يَعِدُ [فيه] أو يوكِّد، صراحة أو ضمناً، أن ما يقوله صادق» (Carson 2010, p.26). أما هل يضمن المرء صدق تلك الإفادة فهي مسألة مستقلة عمّا يقصد المرء أو يعتقد.

(14) الشرط الوحيد لتحقق التقرير بحسب سورِنسن أن يكون له 'معقولية محدودة'، إذ يُؤخَذ ذلك كالآتي: «يمكنه الاعتقاد بالتقرير مَن لا يمتلك إلا الوصول إليه»، في حين أن 'المعقولية الشاملة' في المقابل هي «مصداقية مجموع الأدلة عند الفرد» (Sorensen 2007, p.255)، و«كثير ممّا نقوله لا يُقيم تقريراً، حيث نلحظ نقص القوة التقريرية في الكذب البيِّن (كما في الاستعارة) أو اللا-معقولية» (Sorensen 2007, p.256).

شهد جريمة القتل؛ فلا العبيد ولا العابر اعتقدوا أن ما قدَّمُوه من إفاداتٍ أتت في سياقات لا يسري فيها معيار التداول المُعتاد، وقد دعوا جميعاً مستمعيهم إلى الثقة بهم -حتى وإن كانت دعوة فارغة-، وكانت إفاداتهم تقريرات مباشرة.

4.5 عودة إلى الخِداع

على وجودِ مزايا في تفسيرات الكذب التي لا تشترط الخداع، إلا أني سأجادل هنا بأنها خاطئة؛ وذلك لِما في فصل الخداع عن الكذب من لوازمَ مُشكِلة.

أول ما تجب ملاحظته ابتداء تعدّد سُبل الخداع، ولعلّ أوضحها ما كان محل نظر مؤيدي تفسير اللا-خداع؛ أي أن يهدِفَ المرء إلى إقامة اعتقادات كاذبة عند الضحية المخدوعَة. كذلك نجد صورة أخرى أقل وضوحاً للخداع بأن يهدِفُ المرء إلى إخفاء المعلومات؛ حيث جاء في قاموس أكسفورد الإنجليزي أن الخداع «فعل أو ممارسة يُخدَع فيها طرَف ما، عبر إخفاء الصدق أو تحريفه»، ومع أن كارسون لم يَشترط الخداع لتحقق الكذب، إلا أنه زعم أن «المرء يخفي المعلومات حين يُصدِر أفعالاً يغطي بها معلومة عن أحدهم؛ بمعنى الحيلولة دون اكتشافها. وعادةً ما ينطوي إخفاءُ المعلوماتِ على خداع أو محاولة خداع» (Carson 2010, p.57)(15). انطلاقاً من ذلك، سأقدم التمييز الآتي الذي سيكفي غرضنا هنا وإن لم يشمل كل صور الخداع:

التزييف: إن (م) يُزيّف (س) لـ(ن)، إذا وفقط إذا قصَد (م) إقامة اعتقاد كاذب عند (ن) بشأن (س).

التضليل: إن (م) يُضلِّل (ن) فيما إذا كان (س)، إذا قصَد (م) إخفاء معلوماتٍ عن (ن) بشأن (س).

---

(15) اعتنَى كارسون (2010) بكلٍّ من الكذب والخداع، غيرَ أن من الواضح أنه لم يرَ بضرورة الأخير لتحقق الأول.

يمكن فهم إخفاء المعلومات بشأن (س) هنا بمنظور أعم، يشمل -فيما يشمل- إخفاء **الأدلة** المُتصِلة بـ(س). لاحِظ أيضاً أن إخفاء المعلومات يختلف عن كتم المعلومات اختلافاً مهماً؛ فكتمها يعني عدم تقديمها، وليس إخفاءها أو جعلها سراً، كأنْ أحاول -مثلاً- إيجاد مَن يتبنى جرواً صعب المِرَاس، فأكتم عنكَ معلومة أنه غير مُدرَّب ما دمتَ لم تسألني عن الأمر، لكن إذا أسرَعتُ لأنزع كل أغطية التدريب الموضوعة بكل أنحاء منزلي قبل مجيئك، فأنا أخفي عنكَ معلومة أنه غير مُدرَّب[16]. ثم لاحِظ أخيراً أن إخفاء المعلومات كافٍ - وإن لم يكن ضرورياً- لتحقق التضليل، وعليه فإنه مجرد مثال لظاهرةٍ أعم. إلى جانب ذلك، نجد صورة أخرى من صور الخداع في التزييف؛ أي حين يقصد المرء إقامة اعتقاد كاذب عند المُستَمع.

مع وضع هذا التمييز في الحُسبَان، لِنعُد إلى الأمثلة الثلاثة المُضادّة لـ LIE-T؛ لم يقصد الطالب -حين كذب على العميد كذبة مكشوفة- إقامة اعتقاد كاذب عند العميد بأنه لم يغش، إنما قصَد أن يُخفِي عن العميد دليلاً حاسماً ضرورياً من أجل عقاب الجامعة يكشفه الاعتراف بالخطأ، وبما أن العميد لن يستطيع دون هذا الدليل الآتي من الاعتراف اتخاذ أيّ إجراءٍ ضد الطالب، فقد كان قصْد الطالب الأبرز بإفادته إخفاء معرفته بما حدث حقاً[17]؛ وعليه فإن الطالب -بحسب تمييزنا السابق- لم يقصد أن يُزيّف الأمر للعميد، بل قصَد تضليل العميد.

ولا شك أن أولئك العبيد حين كذبوا على القائد كراسوس أكاذيبَ

---

(16) لنقاشٍ أكثر في التمييز بين كتم المعلومات وإخفائها، انظر كارسون (2010، pp.7-56).

(17) اعترضَ فاليس (2014) على تناوُلي الأكاذيب المكشوفة هنا فقال: «من الواضح أن الطالب لم يهدف إلى **إخفاء** اعترافه؛ إذ ما دام لم يعترف فلا وجود لاعترافٍ يُخفَى» (p.90). غير أن ما أقوله ليس إخفاء الطالب اعترافه، بل إخفاؤه **الدليل** الذي سيذيعه اعترافه، والمتمثل بمعرفته أو تذكره تلك الواقعة.

معرفية، لم يقصدوا جعله يعتقد بأنهم جميعاً سبارتاكوس، إنما قصَدوا إخفاء هوية سبارتاكوس الحقة؛ إذ كان هدف كل عبدٍ منهم -باستثناء أنطونيوس- إخفاء المعلومة التي تفيد بأن ذلك الرجل هو حقاً سبارتاكوس، وبذلك فإنهم قصدوا التضليل لا التزييف.

ثم في كذبة الإكراه التي قالها ذلك العابر للمحكمة، لم يقصِد بها جعل المَحكمة تعتقد بأنه لم يشاهد المُتهَم يقتل الضحية، إنما إخفاء شهادة العيان التي قد تُستَعمل للإدانة. بصيغة أخرى، لم يهدف ذلك العابر إلى منع المحكمة من إدانة المُتهَم، بل إلى منعها من إدانة المُتهَم بناءً على شهادته، وهذا -كما جاء آنفاً- تضليل لا تزييف.

تَجدُر الإشارة إلى أن المرء قد يتحقق تضليله بالوجه المَعنيّ هنا، حتى وإن كانت المعلومات التي قصَد إخفاءها تُعَدّ معرفة عامة مشتركة؛ فجهلك بما أُخفيَ عنك ليس ضرورياً لتقع ضحية للتضليل، ولاحِظ -لفهم هذا- أن التضليل يتطلب أن يقصد (م) إخفاء معلوماتٍ عن (ن)، إذ قد يقصد ذلك بطبيعة الحال حتى وإن أخفق في نهاية المطاف في تحقيق الأمر، بل حتى وإن كان إخفاقه حتمياً؛ يمكنني -مثلاً- أن أهدف إلى الفوز بسباق ماراثون، حتى وإن كنت أعرفُ أنني في نهاية المطاف لن أفوز. في هذا المعنى، حتى وإن كان «الإخفاء» مصطلحاً إنجازياً، أي حين يُخفِي (م) أن (س) عن (ن) فإنه يُنجِز تغطيةَ (س) عن (ن)؛ إلا أن «قصد الإخفاء» ليس كذلك دون شك، فبإمكان (م) أن يقصد إخفاء (س) عن (ن) حتى لو أخفق في تغطية ذلك. إذن؛ ليس بوسع مَن يؤيد تفسير اللا-خداع للكذب أن يجادل رافضاً قراءتي للحالات السابقة فيقول إن ما كُذِّبَ به معرفة عامة مشتركة[18]، وبذلك لا إخفاءَ للمعلومات ثم لا وجود للتضليل.

---

(18) لا بُدّ من الإشارة هنا إلى أن هذه المعرفة المشتركة نجدها فقط في مثالَي الأكاذيب المكشوفة وأكاذيب الإكراه، إذ من الواضح أن القائد في مثال أكاذيب المعرفة لا يعرف مَن هو سبارتاكوس.

لم تنجَح إذن أيٌّ من الأمثلة المُضادّة لـ LIE-T بإظهار عدم ضرورة مفهوم الخداع -بعمومه- لتحقق الكذب[19]. ذلك إلى جانب أن وجود هذه العلاقة الضروريّة بين الكذب والخداع قد يسنده النظر في حالةٍ لتقرير غير ذاتيّ[20] -كما أسميته في موضع آخر-، إذ تقوم هذه الظاهرة على ثلاثة مكونات كبرى: أما الأول فعدم اعتقاد الذات -لأسبابٍ غير إبستمولوجية إطلاقاً- بأن (س)، أما الثاني فمع عدم اعتقاد الذات بأن (س)، إلا أنها تُدرِك أن كل الأدلة المتاحة تدعم إن (س) جيداً، ثم الثالث أن تقرِّر الذات لهذا السبب أن (س) دون أن تعتقد هي بذلك؛ إليك حالة لتقرير غير ذاتيّ:

> **معلم يؤمن بنظرية الخلق**: ستيلا معلمة الصفّ الرابع، مسيحية مُتديّنة، ترتكز اعتقاداتها الدينية على علاقتها مع الله التي نشأت -بحسب قولها- منذ أن كانت طفلة صغيرة، حيث قام على تلك العلاقة اعتقادها بصحة نظرية الخلق (creationism)، ثم اعتقادها بخطأ نظرية التطور. إلا أن ستيلا تدرك تماماً أن ثمة قدراً هائلاً من الأدلة العلميَّة ضد هذين الاعتقادَين، وتعترف بوضوح أنها لم تبنِ التزامها بنظرية الخلق على الأدلة إطلاقاً، إنما

(19) اعترضَت ستافيل (2011) على كون أكاذيب المعرفة التي طرَحها سورِنسن أمثلة مضادة لـ LIE-T، فجادلَت بأن سورِنسن يفترض أن الخداع لا يحدث إلا إذا جُعِل المرء يعتقد مباشرة بقضية كاذبة، وبأن «هذا المفهوم للخداع يُحجِّر ما هو واسع بنحو غير معقول؛ فيتجاهل أن المرء قد يُخدَع بمجرد جعله يثق أكثر بقضية كاذبة» (Staffel 2011, p.301). ومع أني أتفق مع ستافيل على أن مفهوم الخداع الذي تفترضه الحجج المُقدَّمَة ضد LIE-T محدود للغاية، وعلى أن المتحدث قد يخدع المستمعَ حين يجعله يثق أكثر بقضية كاذبة؛ إلا أنه لا يَخفى أن ما اعتنَيتُ به في هذه الورقة مفهوم مغاير للخداع. ثم إن ستافيل أقرَّت بوجود أمثلة 'غير نمطية' لأكاذيب معرفةٍ لا خداع فيها، وهذا لا يَصدُق على مفهوم الخداع الشامل الذي أقدمه. تَجدُر الإشارة كذلك إلى أن هذه النقطة -أن المرء قد يُخدَع بجعله يثق أكثر بقضية كاذبة- طُرِحَت سابقاً عند كريشنا (1961) وتشيزم وفيهان (1977). (أشكر دون فاليس على إحالاته).

(20) انظر لاكي (2007 و2008).

على إيمانها الذاتي بخالقٍ قادر. غير أنها ترى أن اعتقاداتها الدينية لا علاقة لها بواجباتها التعليمية، لذا فإن من الواجب عليها -بصفتها معلمة- تقديم ما تدعمه الأدلة المتاحة من مواد ستتضمَّن دون شك صحة نظرية التطور؛ وعليه قالت ستيلا لطلابها اليوم عند تقديمها درساً في علم الأحياء التقريرَ الآتي: «لقد تطوَّرَ الإنسان العاقل الحديث من إنسان مُنتَصِب القامة»، مع أنها لا تعتقد بهذه القضية[21].

مع أن تقرير ستيلا -أن الإنسان العاقل قد تطوَّر من إنسان مُنتَصِب القامة- تَصدُق عليه كل تفسيرات اللا-خداع الثلاثة المذكورة آنفاً للكذب، إلا أن ستيلا لا يبدو أنها كذبَت على طلابها؛ لماذا؟ الجواب عندي لأن ستيلا -على وَجهِ التحديد- لم تقصد خداع أولئك الطلاب[22].

أول ما يُشَار إليه لبيان هذا أن تقرير ستيلا يستوفي وبجلاء تلك الشروط المنصوص عليها في LIE-F وLIE-C وLIE-S؛ فقد قالت ذلك لطلابها على اعتقادها بأنه كاذب، ثم لأنها لا تَعُدّ سياق الفصل الدراسي سياقاً ساخراً أو مازحاً أو مَسرحيّاً؛ فقد فعلَت ذلك مُعتقِدة بأنها في معيار تداول مفاده: **لا تُدلِ بإفاداتٍ تعتقد بأنها كاذبة**، وما إخلالها هذا المعيار إلا لاعتقادها بأن الواجب

(21) نشرَت صحيفة نيويورك تايمز (February 12, 2007, ``Believing Scripture but Playing by Science's Rules'') مقالة عن الدكتور ماركوس روس، الذي يحمل درجة الدكتوراه بالجيولوجيا في علم المتحجرات ويؤمن بنظرية الخلق، الأمر الذي يبيّن أن المشهد في حالة معلم يؤمن بنظرية الخلق ليس مجرد تجربة فكرية إطلاقاً، يقول كاتب المقالة: «إن الدكتور روس يرى -كما صرَّحَ- أن مناهج ونظريات علم المتحجرات من 'نماذج' دراسة الماضي، وأن الكتاب المقدس نموذج آخر، وفي نموذج علم المتحجرات؛ التواريخ الواردة في أطروحته ملائمة تماماً. وما اعتناقه رأياً مغايراً بصفته من الشباب المؤيدين لخلق الأرض إلا بحسب قوله 'فصلاً بين نماذج مختلفة'» (أشكر كرستينا لافون على إخطاري بهذه المقالة).

(22) لحالات أخرى لتقرير غير ذاتيّ تمثل إشكالاً لـ LIE-F وLIE-C وLIE-S، انظر لاكي (2007).

المتمثل بتقديم أقوى ما تدعمه الأدلة العلمية -عند شرح علم الأحياء- يتجاوز أو يُبطِل ذلك المعيار[23]. ثم إنها إلى جانب ذلك قد قصدَت أن تضمن صدق القضية القائلة إن الإنسان العاقل قد تطوَّر من إنسان مُنتَصِب القامة، فهي تَعِدُ طلابها بأن ما تقوله صادق، تماماً كما تفعل حين تصرح بما تعتقده هي[24]. ثم أخيراً، لا شيء في تقريرها أو في السياق يمنع من أن يرقى قولُها إلى كونه تقريراً.

أما النقطة الثانية الجديرَة بالملاحظة أن ستيلا لم تبتغِ بأيّ حالٍ خداع طلابها بقولها إن الإنسان العاقل قد تطوَّر من إنسان مُنتَصِب القامة، فعلى أنها لم تعتقد بذلك، إلا أنها رأت أن اعتقاداتها الدينية -القائمة تحديداً على علاقتها مع الله- **لا علاقة لها** بالمعلومات التي تُطرَح في درس علم الأحياء، وأن إبلاغ الطلاب باعتقاداتها الدينية عن أصل البشر يُشبِه -عند ستيلا- أن تشاركهم ما الجانب المُفضَّل لديها في نظرية التطور؛ إذ كلا الأمرَين لا علاقة لهما بدرس علم الأحياء. وعليه فإن ستيلا حين قالت لطلابها قضيةً تعتقد بأنها كاذبة، لم تقصد إقامة اعتقادٍ كاذبٍ عند طلابها أو إخفاء اعتقاداتها هي في تلك المسألة، فيمكننا تَصوُّر أنها ستخبرهم عن طيبِ خاطرٍ عن آرائها في نظرية التطور إذا هُم سَألوا؛ إنما كان قصْدها إخبارَ الطلاب عن النظريات التي حظيَت بالدعم الأكبر من الأدلة العلميّة الراهنة، ومنها نظرية التطور، دون نظرية الخلق.

ثم إن ستيلا لم تكذب على الطلاب، وعلى أن هذه المُحصّلة حَدسيّة؛ إلا

---

(23) ناقشَ فاليس (2009، pp.3-51) بإسهاب كيف يمكن تجاوز أو إبطال معيار التداول هذا، إلا أن هذه الحالة يمكن فهمها أيضاً على أن ستيلا قد اختارَت الإخلال بمعيار الجودة الأول عند جريس القائل ’لا تُدلِ بإفاداتٍ تعتقد بأنها كاذبة‘ من أجل استيفاء معيار الجودة الثاني عنده وهو ’لا تقُلْ ما تفتقر إلى أدلة كافية عليه.‘ للاستزادة في هذا انظر جريس (1989) والهامش رقم 195.

(24) لا بد أن نضع في الحُسبَان أن كارسون يرى بإمكان أن يهدف المرء إلى ضمان صدق قضيةٍ ما وهو يكذب؛ وعليه يمكن للمرء أن يَعِد المستمعَ بأن ما يقوله صادق، حتى مع علمه أن القول كاذب، وهو أمر مقارب لقطع وعدٍ يعرف المرء عدم استطاعته الوفاء به.

أنها قد تحظى بدعم أكبر عند إجراء تعديل طفيف على حالة **معلم يؤمن بنظرية الخلق**: هَب أن كل ما ذُكِرَ في ذلك المشهد بقيَ كما هو، باستثناء أن ستيلا حين قالت لطلابها إن الإنسان العاقل تطوَّر من إنسان مُنتَصِب القامة، لم يأتِ ذلك لأنها ترى أن اعتقاداتها الدينية بهذه المسألة ليست مرتبطة بدرس علم الأحياء الذي تقدمه، بل لكونها ستُفصَل من وظيفة التدريس إذا هي كشفَتْ عن مثل هذه الاعتقادات لطلابها؛ إن ستيلا في هذه الحالة ابتغَت -حين قرَّرَت ما لا تعتقده- إخفاء اعتقاداتها الدينية المرتبطة بهذه المسألة، وعليه فإنها قصدَت أن تُضَلّل طلابها، ذلك إلى جانب أن تقريرها يبدو كذباً[25].

لقد رأينا بذلك كيفَ أن تفسيرات اللا-خداع للكذب (LIE-F وLIE-C وLIE-S) تُدخِل تحت مسمى الكذب تقريراتٍ من الواضح أنها ليست كذلك، الأمر الذي يكشف عن إخفاقها في تقديم شروط كافية للكذب، هل علينا إذن أن نُضيفَ لها ببساطة شرطاً يقتضي 'قصدَ الخداع'؟ لا؛ فالمَطالب البديلة التي

(25) من اللافت أن فاليس قد تناول صورة مُعَدلة من حالتي هذه **معلم يؤمن بنظرية الخلق** (استعمَلها لغرض مختلف بالورقة التي استشهِد بها)، لكنه لم يدرك كما يبدو كامل مواضع القوة فيها؛ يقول:

> «قد 'تتعارض' معايير التداول مع بعضها، ومع اعتباراتنا الأخرى كذلك [...] فعلى سبيل المثال، حين يتعيّن على معلمةٍ تؤمن بنظرية الخلق إعطاءَ درس في التطور، فإن مبدأ الجودة الأول عند جريس سيتعارض مع مبدأ الجودة الثاني عند جريس نفسه، وإذا جاء إخلال المعلمة بالمعيار الذي يمنع قول ما تعتقد بكذبه من أجل امتثالها المعيار الذي يمنع قول ما تفتقر إلى أدلة كافية عليه؛ فإن البعض]...[قد ينزع إلى كونها لم تكذب. ولكي يشمل تعريفي هذا الحدس، يمكن أن يُعَدَّل لاستثناء مثل هذه الحالات» (Fallis 2009, p.52, note 74).

ليس من الواضح ما نوع 'الاستثناء' الذي قد يُضَاف إلى تفسير فاليس للكذب، كي يرد على هذا المثال المضاد دون إقحام فرضياتٍ ليستقيم معناه. ثم إن تسليم فاليس بأن هذه الحالة سيعالجها تعديل طفيف يبدو أنه أعماه عن النقطة الأشدّ عُمقاً؛ وهي وجود علاقة ضرورية بين الكذب والخداع. وإن الدعوى الإيجابية التي أدافع عنها تضع هذه النقطة في الحُسبَان، إذ تقدم تفسيراً مُوَحداً للكذب دون الحاجة إلى الاستعانة بتلك الخطوات الإضافية.

تقدمها (أي الشرط الثالث في LIE-F وفي LIE-C) ليست أيضاً شروطاً ضرورية لتَحقُّق الكذب[26]؛ فهي لا تُدخِل -على وجه التحديد- تحت مسمى الكذب تقريراتٍ من الواضح أنها كذلك، لملاحظة هذا تأمَّل هذه الحالة أولاً:

> **الأنثروبولوجي الخادِع**: زارَ الأنثروبولوجي شون جماعة قبَليّة منعزلة غاية الانعزال في غابات الأمازون الماطرة، ولم يكن شون يعرف أيَّ شيء إطلاقاً عن المعايير التي تَحكُم التداول فيما بينهم، غير أنه وَدَّ أن يكسب ثقتهم على وجه السرعة فقال 'جدتي أنثروبولوجية، عاشت قبل عقودٍ مع أفراد قبيلتكم، لذلك أشعر كما لو أنني أعرفكم سابقاً.' إن شون هنا لم يعتقد بكذب ما قاله فحسب، بل وصرَّحَ بذلك قاصداً خداع أفراد القبيلة ليعتقدوا بأن لديه صلة شخصية مع أسلافهم.

لم يستوفِ شون الشرط الثالث من LIE-F لكونه لم يعتقد أن معيار التداول آنذاك هو: **لا تُدلِ بإفاداتٍ تعتقد بأنها كاذبة**، لكن لا شك أن عدم اعتقاده هذا لم ينفِ عنه الكذب؛ ذلك لأنه لم يقل ما اعتقدَ بكذبه فحسب، بل أراد بذلك وبوضوح خداع أفراد القبيلة ليصدقوا ما هو كاذب. وإذا أردنا دعماً أكثر لقول إن تصريح شون كان كذباً فلنفترض أن إحدى اللجان أتت لتُحقق في اشتباهٍ بانتهاك أخلاقيّ في أساليبه البحثية؛ لن تتراجع هذه اللجنة بمجرد أن يقول لها 'إنني لم أكذب على أفراد القبيلة، إذ لم تكن لدي أيّ فكرة عن معايير التداول السارية فيما بينهم'.

تأمَّل الآن الحالة الآتية:

> **الصديق المُفسِد**: أرادَت فران إفساد العلاقة القائمة بين سام وبيتي، لكن دون أن تُحَمّل مسؤولية انفصالهما، فقالت لسام 'بيتي تخونك، لكن لا

---

(26) استبعَدتُ LIE-S لأنه لم يقدم شرطاً ثالثاً ليحل محل شرط قصد الخداع.

تأخذ كلامي هذا'. إن فران هنا لم تعتقد بكذب ما قالته فحسب، بل وفعلت ذلك أيضاً قاصدة خداع سام عمداً.

لم تستوفِ فران الشرط الثالث من LIE-C، لأنها لم تقصد ضمان صدق القضية القائلة إن بيتي تخون سام، فلكونها لم ترغب تحمل مسؤولية انفصال بيتي وسام، فقد وضَّحَت أنها لا تعِد أو توكِّد أن ما تقوله صادق، غير أن من الواضح أن فران كذبت هنا على سام، وهو حكمٌ يَدعمه تشابه هذا المشهد مع تلك الحالة النموذجية حين كذب ياغو على عُطيل في مدى إخلاص ديدمونة[27].

انطلاقاً من ذلك، أقدم تفسيرَ الكذب الآتي:

LIE-L: إن (م) يكذب على (ن) إذا وفقط إذا (م): 1- قال لـ(ن) إن (س)، 2- اعتقدَ بأن (س) كاذبة، 3- قصَد أن يُضَلِّل (ن) بقول إن (س).

يتلافى LIE-L كل الإشكالات التي واجهَتْ التفسيرات الأخرى، إذ يُقدِّم النتيجة الصائبة في كل الأمثلة الثلاثة المُضادّة لـ LIE-T؛ فبما أن المتحدث قصد أن يكون مُضَلِّلاً بكل من الأكاذيب المكشوفة وأكاذيب المعرفة وأكاذيب الإكراه، فتفسيري هذا سيعُدّها جميعاً حالات كذب. كما يُقدِّم كذلك الحكم

(27) طرح فاليس (2009) مثالاً مُضاداً لوجهة نظر كارسون، يصرِّح فيه شاهدٌ على جريمةِ قتلٍ فيقول 'إن توني كان برفقتي وقت حدوث الجريمة'، ثم يستأنف 'تعلمون أني بطبيعة الحال لا أجيد تذكر التواريخ والأوقات أبداً' (p.49). إلا أن كارسون رد على هذا المثال بما يأتي: «إذا كان القيد في 'تعلمون أني بطبيعة الحال لا أجيد تذكر التواريخ' قُصِد به إضعاف ضمان الصدق، لا إزالته؛ فعندئذٍ [...] سيُعَدّ هذا التصريح وفقاً لتعريفي حالة كذب، أما إذا قُصِدَ بالقيد -من جهة أخرى- إزالة كليّة أو إبطال لأي ضمان للصدق، فلن يكون التصريح كذباً» (Carson 2010, pp.9-38). إن هذا الرد حتى لو صدَق على حالة فاليس، فإنه لا يبدو معقولاً إطلاقاً في حالة **الصديق المُفسِد**؛ إذ لا شك أن فران كذبَت على سام، مع أنها قصدَت كما هو واضح إبطالَ أي ضمان للصدق بالتنصل صراحةً من مسؤولية ذلك القول.

الصائب في حالة **معلم يؤمن بنظرية الخلق** وصورتها المعدلة؛ فستيلا في المشهد الأصل لم تكذِب على طلابها، إذ كان هدفها إبلاغهم بما تدعمه الأدلة العلمية الراهنة بشأن نظرية التطور، لكنها كذبَت بالصورة المعدلة لأنها قصدَت إخفاء اعتقاداتها الدينيّة المتعلقة بنظرية الخلق كي لا تُفصَل من وظيفة التدريس. ثم إن تفسيري -علاوة على ذلك- يُقدِّم الحكم الصائب في الأمثلة المُضادّة للشرط الثالث الوارد في LIE-F وLIE-C؛ فنظراً إلى وجود قصد التضليل عند شون حين قال قولته لتلك الجماعة القبَليّة في حالة **الأنثروبولوجي الخادِع**، وفيما قالته كذلك فران لسام في حالة **الصديق المُفسِد**؛ فإن الحالتين وفقاً للتفسير LIE-L حالات كذب. ثم إن هذا التفسير -أخيراً- يميز بين الكذب من جهة، والسخرية والمزاح والتمثيل من جهةٍ أخرى؛ ففي الأول فقط نجد قصد التضليل، بخلاف الحالات الأخيرة. إذن، وفي حين أننا قد نجد بذلك وجهاً لقطع الصلة بين الكذب وقصد التزييف، إلا أن الكذب يظل مرتبطاً بأساسهِ بقصد التضليل.

5.5 النزعة الإجمالية والكفاية

انطلاقاً من تفسير كذب الأفراد الذي رأيناه في LIE-L، لننتقل هنا إلى فهم أكاذيب المجموعات، ولعلَّ من الأجدر -لتأطير نقاشنا- العودة أولاً إلى كذب المجموعة النموذجيّ المَطروح في الفصل الأول:

> **شركة تبغ**: تَعلمُ شركة فيليب موريس -إحدى أكبر شركات التبغ في العالم- عن الكم الهائل من الأدلة العلمية التي لا تكشِف فقط عن إمكان إدمان التدخين، بل وأيضاً صلته بسرطان الرئة وأمراض القلب. وفي حين أن أعضاء مجلس إدارة الشركة يعتقدون بصدق هذه النتيجة، إلا أنهم اتفقوا جميعاً اتفاقاً مشتركاً، لِمَا قد يؤول إليه الأمر مالياً، على أن الموقف الرسميّ لشركة فيليب موريس أن التدخين لا يسبب إدماناً شديداً ولا يضرّ بصحة الفرد، ثم نُشِر هذا الموقف بكل وسائطها الإعلانيّة.

بوسعنا أن نقول ألا مجموعة عُرِفت بسوءِ السّمعة لأكاذيبها كشركة فيليب موريس، وعليه فإن المشهد المَوصوف في **شركة تبغ** -والمقارب للوقائع الفعلية- يمثل تماماً الحالة التي على أيّ تفسير لأكاذيب المجموعات أن يحوي المواردَ اللازمة ليشملها.

وكما هو الحال مع الظواهر الجماعية الأخرى؛ قد يُفهَم كذب المجموعة من حيث ما يمكن أن نطلق عليه **النزعة الإجمالية البسيطة**، التي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

SS: تكذب المجموعة (أ) على (ن) بقولها إن (س) إذا وفقط إذا كذب كل أعضاء (أ) على (ن) بقولهم إن (س).

إذ يمكن بعد ذلك الاستعانة بتفسير كذب الأفراد الوارد في LIE-L لفهم كذب أعضاء (أ) على (ن)، وهكذا؛ سيقوم كذب المجموعة ببساطة من أكاذيب أعضائها الأفراد.

غير أن إشكالَين مباشرَين في SS يتطلبان تعديلاً طفيفاً، أما الأول فاشتراط كذب **كل** أعضاء (أ) على (ن) لتكذب المجموعة على (ن)، وهذا مَطلب في غاية الصرامة؛ إذ لا نزاع على أن كذب شركة فيليب موريس على الجمهور سيظل قائماً حتى وإن غابت ثُلة من موظفيها في إجازة أو لمرَض فأخلّ ذلك بالشرط، لذلك ربما يجب تعديل SS ليشترط كذب **بعض** أعضاء (أ) فقط على (ن) ليتحقق كذب المجموعة على (ن).

غير أن هذا سيظل غير كافٍ لجعل SS معقولاً، فماذا لو -على وجه التحديد- كان أفراد المجموعة الذين كذبوا على (ن) بقول إن (س) لا علاقة لهم إطلاقاً بالمجال المَعنيّ؟ كأنْ لا يَصدر الكذب على (ن) في مسألة آثار التدخين الضارة من أعضاء مجلس إدارة شركة فيليب موريس، بل من أُمَناء المبنى؛ هل يكفي هذا لتحقق كذب الشركة على (ن) في تلك المسألة؟ لا وبلا

شك، ما يدلّ على أن أكاذيب الأفراد في SS لا بد أن تأتي من الأعضاء المناسبين في المجموعة، لا من أي أعضاء فيها؛ إذ في معظم المجموعات تتباين أدوار الأعضاء إلى حدٍّ كبير، ولا يمتلك إلا قليل منهم السلطة أو القدرة لتحديد مُخرَجات المجموعة بكُليّتها، وغالباً ما يُطلَق على أولئك الذين بحوزتهم سلطة صناعة القرار هذه -كما رأينا في الفصول السابقة- مسمى **أعضاء فاعلين**[28]؛ إن أُمَناء المبنى إذن بهذه الحالة قد يُحدّدون -جزئياً على الأقل- ما إذا كانت الشركة تكذب بشأن نظافة مَرافِقها، لكن لا علاقة لهم فيما إذا كانت تكذب بشأن آثار التدخين الضارة، فهم أعضاء فاعلون في المسألة الأولى فقط، دون الأخيرة. وعليه يجب تعديل SS كما يأتي:

SS*: تكذب المجموعة (أ) على (ن) بقولها إن (س) إذا وفقط إذا كذب معظم الأعضاء الفاعلين في (أ) على (ن) بقولهم إن (س).

نجد في SS* مزايا ظاهرة، فهو يُقدِّم بسهولة الحكم الصائب بأن شركة فيليب موريس قد كذبَت على الجمهور في حالة **شركة تبغ**؛ فبما أن كل عضو في مجلس إدارة الشركة قد كذب فردياً بالتصريح للجمهور أن التدخين لا يسبب سرطان الرئة، فإن الشركة -بصفتها مجموعة- قد كذبَت أيضاً في هذه المسألة. إلى جانب أن SS* يفسر كذب المجموعة بموارد مُستمَدّة فقط من كذب الأفراد، وهذا لا يبسط الأمر فحسب، بل ويتجاوز أيضاً افتراضَ ظواهر -كاعتقاد المجموعات- تحتاج إلى مزيد من التفسير.

غير أن SS* على مزاياه هذه يواجه اعتراضَين، يدعوَان عندي وبنحو حاسم إلى الانصراف للبحث في مواضع مغايرة تماماً من أجل فهم أكاذيب المجموعات؛ الأول أن كل الأعضاء الفاعلين في المجموعة (أ) قد يقولون إن (س) لـ(ن)، مُعتَقدين بأن (س) كاذبة، وقاصدين أن يُضَلِّلوا (ن) فيما إذا كان

(28) انظر مثلاً توميلا (2004).

(س) بقولهم إن (س)؛ وتظل (أ) مع ذلك غير كاذبة في تلك المسألة. خذ مثلاً هذه الحالة:

> **أكاذيب شخصية**: تضمّ شركة فيليب موريس ثلاثة أعضاء فاعلين في مسألة ما إذا كان التدخين يسبب سرطان الرئة ع$_1$–ع$_3$، كذبَ كل هؤلاء الثلاثة على (ن) فصرَّحوا بعدم وجود علاقة سببية بين التدخين وسرطان الرئة، غير أن فعلهم هذا لم يأتِ إلا في سياقِ معرفتهم الشخصية بـ(ن)؛ فـ(ن) هي زوجة ع$_1$، وقد كذب ع$_1$ عليها لأنه لا يريدها أن تقلق بشأن تدخين ابنهم فليس بوسعها فعل أي شيءٍ لمنعه، في حين أن ع$_2$ هي صديقة (ن) المُقرَّبة، وقد كذبت ع$_2$ عليها حتى لا تسبب مشكلات زوجية إذا عارضَت قول ع$_1$، أما ع$_3$ فهو ابن (ن)، وقد كذب عليها كيلا تُلحّ عليه والدته للإقلاع عن التدخين.

في حالة **أكاذيب شخصية**، على أن كلّ الأعضاء الثلاثة الفاعلين بالشركة استوفوا شروط الكذب الثلاثة، وبذلك فقد كذبوا على (ن) فيما إذا كان التدخين يسبب سرطان الرئة، إلا أن شركة التبغ ذاتها لم تكذب على (ن)، ذلك لأن كذب كلٍ منهم على (ن) لم يأتِ من دوره موظفاً في الشركة، إنما أتى كُلّياً من معرفته الشخصية بـ(ن)، فقد كذب ع$_1$ على (ن) بصفته زوجها، وكذبَت ع$_2$ على (ن) بصفتها صديقتها المُقرَّبة، وكذب ع$_3$ على (ن) بصفته ابناً لها. بصيغةٍ أخرى؛ كان من الممكن أن يفعل كل من ع$_1$–ع$_3$ الأمر ذاته بحذافيره لـ(ن) حتى وإن لم يعمل أيٌّ منهم في شركة التبغ هذه[29]. الأمر الذي يُبيّن كيف أن السياق

(29) إذا جادلَ أحدُهم بأن هذا لا يكفي لمنع التقريرات المُقدمَة لـ(ن) من أن تكون أكاذيبَ للمجموعة، وذلك لأن ع$_1$–ع$_3$ اعتمدوا ضمنياً على سلطتهم بصفتهم عُرفوا خبراءَ بالتبغ، فمع أنهم بهذه الحالة لا يتحدثون بصفتهم الرسمية، إلا أن ما يقولونه قد يُؤخَذ على أنه يمثل وجهة نظر المجموعة على أيّ حال. لكن هذا التعقيد يمكن تحاشيه ببساطة عن طريق إضافة أن (ن) لم تكن على درايةٍ إطلاقاً أن ع$_1$–ع$_3$ يعملون بشركة فيليب موريس.

الذي يكذب فيه عضو المجموعة الفرد قد يؤثر في تحقق كذب المجموعة ذاتها من عدم تحققه، وتنطبق -كما رأينا في الفصل الرابع- اعتبارات مماثلة على نطاق أوسع في التقرير أو الشهادة؛ فإذا شهد الرئيس التنفيذي لشركة فيليب موريس بأن التدخين لا يسبّبُ مخاطرَ صحية، فستعتمد مسألة ما إذا كانت هذه الشهادة هي شهادة للشركة على أين ولمن قُدِّمت، فلا يستوي تقديمها باجتماع مجلس الإدارة للزملاء، وتقديمها لشريك الحياة في عُطلَة.

تنتهي بنا إذن حالة **أكاذيب شخصية إلى مُحصّلةٍ في أكاذيب المجموعات** مفادها: قد لا يتحقق كذب مجموعةٍ على أحد الأفراد فيما إذا كان (س)، مع أن كل عضو من أعضائها الفاعلين قد كذب على ذلك الفرد فيما إذا كان (س). وعليه؛ فإن SS* لا يقدِّم شروطاً كافية لتحقق أكاذيب المجموعات.

6.5 النزعة الإجمالية والضرورة

أما الاعتراض الآخر على النزعة الإجمالية البسيطة كما جاءت في SS* فيتمثل بأن من الممكن ألا أحد من الأعضاء الفاعلين في المجموعة (أ) قال لـ(ن) إن (س)، ولا اعتقدَ بأن (س) كاذبة، ولا قصَد أن يُضَلِّل (ن) فيما إذا كان (س) بقول إن (س)؛ وتُعَدّ (أ) مع ذلك قد كذبَت على (ن) فيما إذا كان (س). خذ مثالاً الحالة الآتية:

> **المتحدث الرسمي المُتلاعَب به:** عينَتْ شركة فيليب موريس (د) متحدثاً رسمياً -من خارج الشركة- عُرِف بالسذاجة ليمثل آراءها، إذ تتمثل مهمة (د) بأن يحضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة، ويستخلص بناء على المعلومات المتداولة فيها النتائج المناسبة، ثم يذيعها للجمهور باسم الشركة، إلا أن مجلس الإدارة في اجتماعٍ له عُقِد حديثاً، قدَّمَ بنحو إستراتيجي مجموعة محدودة للغاية من الأدلة العلمية التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين التدخين وسرطان الرئة، ذلك مع علمهم بوجود أدلة دامغة

> تُظهِر كذب ذلك في واقع الأمر، لكنهم قصدوا عمداً أن يتوصل (د) إلى استنتاجٍ بعدم وجود تلك العلاقة فيُعلِنه للجمهور، ذلك دون أن يصرح أيٌّ عضو فاعل في الشركة إطلاقاً عن عدم وجود هذه العلاقة، لا للأعضاء في غرفة الاجتماعات ولا لـ(د)، في حين أن (د) ذاته لم يكن يعرف إلا لماماً عن تلك الأدلة العلمية -تماماً كما ظنت الشركة-، وبذلك اعتقدَ ألا علاقة كهذه حقاً؛ وعليه صرَّحَ (د) في مؤتمر صحفي بصفته متحدثاً رسمياً لشركة فيليب موريس ألا علاقة بين التدخين وسرطان الرئة.

لنفترض أن (س) هي القضية القائلة بعدم وجود علاقة بين التدخين وسرطان الرئة؛ مع أن كل الأعضاء الفاعلين بالشركة -في حالة **المتحدث الرسمي المُتلاعَب به**- اعتقدوا بأن (س) كاذبة، لم يقل أيٌّ منهم صراحةً إن (س)، لا لـ(د) ولا للجمهور، وبذلك فقد استوفوا جميعاً الشرط الثاني من LIE، لكن دون استيفاء الشرطين الأول والثالث. علاوة على ذلك، إن (د) قال للجمهور إن (س) وهو يعتقد بأن (س) صادقة، وبذلك فهو لم يقصد بقوله ذلك أن يُضلِّل الجمهور فيما إذا كان (س)، إنما قصَدَ إذاعة رأي الشركة، وعليه فقد استوفى (د) الشرط الأول من LIE، ولم يستوفِ الشرطين الثاني والثالث. إذن؛ لا الأعضاء الفاعلون في الشركة ولا المتحدث الرسمي استوفوا شروط LIE الثلاثة كافة، إلا أن شركة فيليب موريس قد كذبَت على الجمهور بشأن العلاقة بين التدخين وسرطان الرئة في حالة **المتحدث الرسمي المُتلاعَب به**.

لإدراك هذا، لاحِظ أن شركة فيليب موريس قد تعمَّدَت جعلَ (د) يقول -وهو المتحدث الرسمي باسم الشركة- أمراً كاذباً للجمهور نيابة عنها، بقصدٍ ظاهرٍ أن تكون مُضلِّلة. وفي هذا السياق، مجرد أن الكلمات لم تخرُجْ تحديداً من أفواه الأعضاء الفاعلين في الشركة لا شأن له بكذب المجموعة على الجمهور من عدمه؛ فالتقرير مع كونه أتى من المتحدث الرسمي، إلا أنه تقريرٌ للمجموعة -كما رأينا في الفصل الرابع-، وهذا بدوره يعود إلى تلك

الصلة الخاصة القائمة بين المتحدثين الرسميين والجهات التي يمثلونها: فالتقرير الذي يُقدّمه المتحدث الرسمي ليس تقريره هو، بل تقرير الطرف المُمَثَّل، وعليه قد يكذب باسم المجموعة دون أن يدري، مُعتقِداً بصدق ما صرَّحَ به.

وتتضح هذه النقطة عند التمييز بين الكذب والاحتيال، إذ طرحَت جينيفر سول الحالة الآتية لبيان الفرق بين هاتين الظاهرتين: هَب أن رجل السياسة توني لم يعتقد بأن لدى العراق أسلحة دمار شامل، لكنه أراد إقناع جمهوره بخلاف ذلك؛ قارِن الآن بين ما يمكن أن يقول جواباً عن سؤال 'هل توجد أسلحة دمار شامل في العراق؟':

(أ) توجد أسلحة دمار شامل في العراق.

(ب) صدام حسين رجل في غاية الخطورة.

إذا افترَضنا أن توني في الحالتين قصَد جعل جمهوره يعتقد بأن لدى العراق أسلحة دمار شامل، فقد كذب في (أ)، واحتالَ فقط في (ب)؛ إذ إن محل الاختلاف هنا أن تصريح توني لم يكن صادقاً إلا في (ب)، مع إيصاله ما هو كاذبٌ عمداً في الحالتين. (Saul 2012, p.4)

قد يتساءل البعض هنا لمَ لا يكون تصريح (د) السابق مجرد مثال على الاحتيال على الجمهور، لا الكذب عليهم؟ لكن لاحِظ -جواباً عن هذا- أن الأعضاء الفاعلين بشركة فيليب موريس احتالوا **فقط** على (د)، فبانتقائهم عدداً محدوداً من الأبحاث التي تشير إلى عدم وجود تلك العلاقة، قدَّموا تصريحات صادقة لـ(د) بقصدِ إيصال ما هو كاذبٌ عمداً، غير أن حاصل احتيالهم على (د) أنْ كذبَت الشركة ذاتها على الجمهور؛ ذلك لأن كل الأطراف المَعنيّة على درايةٍ بأن تصريحات (د) **نيابة عن شركة فيليب موريس**، وتقريراته إنما هي تقريرات للشركة. وعلى هذا النحو، وما دام (د) يؤدي دورَه بصورة ملائمة بصفته المتحدث الرسمي لفيليب موريس؛ فإن الشركة ذاتها قد قرَّرَت ألا علاقة بين

التدخين وسرطان الرئة في اللحظة التي قرَّر فيها (د) ذلك. إذن؛ وفي حين أن التلاعب بـ(د) الذي اقترفه الأعضاء الفاعلون وقاهم تحقق كذبهم عليه، لم يُنجِ هذا شركة فيليب موريس من تحقق كذبها على الجمهور.

ويمكن أن يُدعَم هذا القول أكثر عند النظر إلى قدر التيسير والإرضاء المُتحصّل للمجموعات -كالشركات- من براءتها من الكذب، حين لا يُعَدّ كذباً ما فعلَتْه شركة فيليب موريس في حالة **المتحدث الرسمي المُتلاعَب به**؛ فسوف تستطيع المجموعات حينها توظيف متحدثين ساذجين، ثم الاحتيال عليهم بمعلوماتٍ منتقاةٍ بعناية، فيذيعون تصريحات كاذبة، كل ذلك دون أن تتحمل أيّ مسؤوليةٍ عن الكذب، ولا شك أن هذه نتيجة غير مقبولة.

إن حالة **المتحدث الرسمي المُتلاعَب به** تنتهي بنا إذن إلى مُحصّلةٍ أخرى في أكاذيب المجموعات، مفادها: قد تكذب مجموعةٌ على أحد الأفراد فيما إذا كان (س)، دون أن يكذب أيٌّ من أعضائها الفاعلين فيما إذا كان (س). وعليه؛ فإن SS* لا يقدِّم أيضاً شروطاً ضرورية لتحقق أكاذيب المجموعات.

7.5 مُقارَبة القبول المشترك في أكاذيب المجموعات

عندما تخفق المُقارَبات الإجمالية للظواهر الجماعية فتُستبعَد، فإن الخطوة الشائعة -كما رأينا آنفاً- الانتقال إلى نظريات القبول المشترك، التي تُفهَم فيها الظواهر الجماعية -كاعتقاد المجموعات وتسويغها- من حيث حدوث قبول مشترك للأعضاء الفاعلين في المجموعة، وليس ضرورياً ولا كافياً لتتحقق حالة ما للمجموعةِ أن يمثل تلك الحالة أعضاؤها الأفراد؛ وعليه فإن هذه المُقارَبة قد تحمل تفسيراً جيداً لتلك الحالات المُشكِلة التي واجهَت SS*، إذ يُمكِن فهم أكاذيب المجموعات هنا -على وجه الخصوص- من حيث القبول/الاتفاق المشترك على النحو الآتي:

JAA: تكذب المجموعة (أ) على (ن) بقولها إن (س) إذا وفقط إذا اتفقَ معظم

الأعضاء الفاعلين فيها اتفاقاً مشتركاً على الكذب على (ن) [بالوجه المذكور في LIE] بقول إن (س)[30].

إن JAA تُقدِّم المحصِّلة الصائبة في حالة **أكاذيب شخصية** بسهولة؛ فمع أن كلاً من ع$_1$–ع$_3$ كذبوا على (ن) بقولهم ألا علاقة سببية بين التدخين وسرطان الرئة، إلا أنهم لم يتفقوا اتفاقاً مشتركاً على الكذب على (ن)، وبذلك فإن شركة فيليب موريس لم تكذب على (ن). ثم إن JAA تُقدِّم كذلك الحكمَ الصائبَ في حالة **المتحدث الرسمي المُتلاعَب به** -على الأقل بأحد تأويلات المشهد-؛ فإذا كان مجلس الإدارة مثلاً قد اتفقَ اتفاقاً مشتركاً على ألا يقدِّمَ -بنحو إستراتيجي- إلا مجموعة محدودة للغاية من الأدلة العلمية التي تشيرُ إلى عدم وجود علاقة بين التدخين وسرطان الرئة، بقصدِ خداع المتحدث الرسمي؛ فبوسعنا عندئذٍ أن نجادل بأن هذا يُعَدّ اتفاقاً من الأعضاء الفاعلين على الكذب على الجمهور في تلك المسألة، وسينتهي الأمر بشركة فيليب موريس كاذبة كذلك على الجمهور.

لكن لا يَخفى إخفاق JAA في تقديم تفسير عام لأكاذيب المجموعات، فمن ناحية؛ لا يكفي اتفاقُ أعضاءِ المجموعةِ الفاعلين اتفاقاً مشتركاً على الكذب ليتحقق كذب المجموعة، هَب مثلاً أن كل عضو من الأعضاء الفاعلين في شركة فيليب موريس أخفى عن البقية ما يعتقده شخصياً في مسألة سلامة التدخين، غير أنهم اتفقوا جميعاً -بسبب ضغط الأقران- على أن يكذبوا على الجمهور فيقولوا إن التدخين آمن؛ إذا اتَّضحَ حينها أن كل الأعضاء الفاعلين اعتقدوا حقاً بسلامة التدخين، والتزموا جماعيّاً بالقضية القائلة إن التدخين آمن، فإن المجموعة لم تكذب على الجمهور بقولها ذلك، ودليل هذا أن الجمهور إذا

---

(30) بما أن فريكر (2012) جادلَت دفاعاً عن مقاربة عامة للقبول المشترك في شهادة المجموعات، يتطلبُ فيها تحقق شهادة المجموعة التزاماً مشتركاً للجدارة بالثقة، فليس من المُستبعَد أن تعتمد أيضاً مقاربة للقبول المشترك في أكاذيب المجموعات، يتطلبُ فيها تحقق كذب المجموعة التزاماً مشتركاً لعدم الجدارة بالثقة.

علمَ بجميع تفاصيل القضية قد يعُدّ الشركة جاهلة والتبَسَ عليها الأمر حين اعتقدَت أن التدخين آمن، بل وقد يراها مخادِعة -لاتفاق أعضائها على الكذب- لكنه لن يقول بحالٍ إن الشركة قد كذبت؛ ذلك أن الشركة قد اعتقدَت -وبكل وجهٍ ممكن- أن التدخين آمن حين صرَّحَت بذلك، بغض النظر عن الاتفاق المشترك على الكذب بهذه المسألة. إذن؛ تماماً كما أن موافقة المرء أن يكون سعيداً لن تجعله في واقع الأمر سعيداً، فإن الموافقة على الكذب لا تعني تحققه الفعلي.

أما من الناحية الأخرى، فاتفاق أعضاءِ المجموعةِ الفاعلين اتفاقاً مشتركاً على الكذب ليس ضرورياً لتحقق كذب المجموعة، هَب مثلاً أن كل ما جاء في حالة **المتحدث الرسمي المُتلاعَب به** بقيَ كما هو، باستثناء أن مجلس الإدارة قدَّمَ بنحو إستراتيجي مجموعة محدودة للغاية من الأدلة العلمية التي تشير إلى عدم وجود علاقة بين التدخين وسرطان الرئة **دون أن يتفقوا اتفاقاً مشتركاً على ذلك**؛ سيبدو عندئذ تورُّط شركة فيليب موريس بالكذب ليس أقل من المشهد الأصل، غير أن JAA تعُدّ المشهدين مثالَين لظاهرتين تختلفان جذرياً، فالأول كذب مجموعة، بخلاف الآخر.

إلى جانب ذلك، بوسعنا إضافة تعديل طفيف على حالة كذب المجموعة النموذجيّ -أي حالة شركة تبغ- التي طُرِحَت سابقاً في هذا الفصل: لنفترض أن أعضاء مجلس إدارة شركة فيليب موريس قرروا ألا يُقيموا أبداً اتفاقاً مشتركاً للكذب على الجمهور، وذلك -تحديداً- كي لا يتحملوا مسؤولية الكذب، إلا أن الشركة ومع درايتها بوجود كمٍّ هائلٍ من الأدلة العلمية التي تكشف عن وجود علاقة سببية بين التدخين وسرطان الرئة، نفت هذه العلاقة أمام الجمهور بقصدِ الخداع. إن الشركة هنا -بحسب JAA- لم تكذب، لعدم وجود قبول مشترك لفعل ذلك، ولا شك أن هذه مُحصّلة خاطئة.

تَجدُر الإشارة هنا إلى أن هذه الاعتراضات لا يمكن تجنبها بمجرد إجراءِ تعديلٍ طفيف؛ فالقبول/الاتفاق المشترك يقتضي بالضرورة نشاطاً قصدياً من

جانب أعضاء المجموعة المَعنيّة، وهذه السمة تحديداً -كما رأينا في الفصول السابقة- هي التي تجعل هذه التفسيرات للظواهر الجماعية تتجاوز الإشكالات التي تُعانيها وجهات النظر الإجمالية؛ إذ تعتمد الحالات الاعتقادية للمجموعات هنا -مثلاً- وبنحو حاسم على ما **تختار المجموعات فعله**، بعيداً عمّا **يعتقده** أعضاؤها الأفراد. كذلك إذا صرَّحَ كل عضو من أعضاء المجموعة بنحو إستراتيجي بأمرٍ لا يعتقده شخصياً، وبقصدٍ ظاهرٍ للخداع، فلن يجعل ذلك المجموعة ذاتها كاذبة، ما لم يوجد اتفاق مشترك لفعل ذلك. وفي حين أن هذا المكوّن القصديّ للنشاط المشترك هو ما يُمكّن من الرد على النزعة الإجمالية، إلا أنه أيضاً ما يترك وجهة النظر هذه عُرضَة لمثالٍ مُضادٌّ قاصم؛ إذ إن مجرد الاتفاق المشترك على الكذب لا يجعل المجموعة كاذبة، ومجرد رفض الاتفاق المشترك لا ينفي كذب المجموعة بالضرورة، وعليه فإن محل الإشكال يكمُن في صُلبِ تفسير القبول المشترك للكذب.

8.5 أكاذيب المجموعات

لقد رأينا كيف أن أكاذيب المجموعات لا يُمكِن فهمها من منظور إجمالي، ذلك أن كذب المجموعة قد يتباين إلى حدٍّ كبيرٍ عن أكاذيب أعضائها الأفراد؛ إذ يُمكِن ألا يتحقق كذب مجموعةٍ مع أن كل عضو فاعل فيها قد كذب، ويُمكِن أن يتحقق مع عدم كذب أي عضو فاعل فيها. ثم رأينا كذلك كيف أن الخطوة القياسيّة اللا-إجمالية المتمثلة بالتوجه إلى مُقارَبة القبول المشترك لن تنقذ الموقف هنا، فقد لا يتحقق كذب مجموعةٍ مع اتفاق كل عضو فاعل فيها اتفاقاً مشتركاً على الكذب، وقد يتحقق مع عدم حدوث أي قبول مشترك لفعل ذلك. فإلى أين يُوصِلنا هذا؟

ما أقترحه أن تُفهَم أكاذيب المجموعات على النحو الآتي:

G-LIE: تكذب المجموعة (أ) على (ن) إذا وفقط إذا (أ): 1- قالت لـ(ن) إن (س)، 2- اعتقدَت بأن (س) كاذبة، 3- قصدَت أن تُضَلّل (ن) فيما إذا كان (س) بقول إن (س).

إن أبرز ما خرجنا به مما سبَق ذكرُه أن أكاذيب المجموعات لا بُدّ -للأهمية- أن تَصدُر عن **المجموعة** لا عن الأفراد، وهذا ما تضمَّنَته G-LIE هنا؛ إذ جعلَت المجموعة هي الفاعل في صُلب التفسير. إلى جانب ذلك، يُمكِن أن يؤخذ الشرط الأول هنا مع تفسير تقرير المجموعات المطروح في الفصل الرابع، ويؤخذ الشرط الثاني مع اعتقاد المجموعات كما طوَّرناه في الفصل الأول، أما الشرط الثالث فقد نُشِرَت عدة أعمال في قصد المجموعات [31] -بخلاف اعتقاد المجموعات وتقريرها-، لذلك يُمكِن أن يؤخذ هذا الشرط من وجهة النظر التي يفضلها المرء[32].

يجب إذن فهم أكاذيب المجموعات من حيث تقديم المجموعات تقريرات مُنَسّقة أو قائمة على السلطة، إذِ الأهمّ هنا أن المجموعات كما يمكنها تقرير أن (س) دون أن يقرر أيُّ عضوٍ فردٍ فيها ذلك، قد تكذب فيما إذا كان (س) دون أن يكذب في ذلك أيُّ عضوٍ فردٍ فيها. ويوضح المتحدثون الرسميون الذين يمتلكون سلطة التقرير نيابة عن المجموعة -وبدقة- هذا التفاوت بين ما تفعله المجموعة وما يفعله أعضاؤها، لذلك أصبح تقرير المجموعة سمة مركزيّة لتحقق كذبها: إذ قد يمتلك الآخرون سلطة التحدث أو التقرير نيابة عنا، غير أنه يَصعُب كثيراً فهم وجه حيازتهم سلطة الاعتقاد أو القصد نيابة عنا؛ وعليه فإن

(31) انظر مثلاً توميلا (2006)، وتشانت وإرنست (2007)، ولودفيغ (2007)، وجيلبرت (2009)، وباشري (2013)، وكوبك وميلر (2018).

(32) ليس هذا بإطلاقه، فبعض وجهات النظر في قصد المجموعات لن تتلاءم مع معظم حالات الكذب التي نوقِشَت هنا، كوجهة النظر التي تتطلب لتحقق القصد معرفة مشتركة، ومنها ما طرَحه براتمان (1993) في القصد المشترك وأحدَث تأثيراً كبيراً، غير أنه سيتعارض مع تفسير أكاذيب المجموعات الذي طوَّرناه هنا.

تفسير تقرير المجموعات المطروح في الفصل الرابع هو ما يُمكّننا من فهم التفاوت في أكاذيب المجموعات.

ثم إن تقرير المجموعات القائم على السلطة -الذي طوّرناه في الفصل السابق- يضع إطاراً ليس لفهم أكاذيب المجموعات فحسب، بل للظواهر الأخرى المُشابِهة كذلك؛ إذ لا شك -على سبيل المثال- أن التقرير الذي جاء بحالة **المتحدث الرسمي المُتلاعَب به** كذبُ مجموعة، غير أن التقرير الوارد في الفصل الرابع بحالة **المتحدث الرسمي المستقل** يلائمه أكثر وصف هراء المجموعة؛ ذلك أنه لا نزاع على أن شركة فيليب موريس كانت تعتقد بكذب القول إن التدخين لا يسبب سرطان الرئة بحالة **المتحدث الرسمي المُتلاعَب به**، وبذلك استوفَت الشرط الثاني من G-LIE، إلا أن الشركة لم تعتقد أي اعتقاد بشأن المرض X بحالة **المتحدث الرسمي المستقل**، لذلك -وبهذا المعنى- يُمكِن أن نقول إن الهراء كما وصَفه هاري فرانكفورت يلائمها أكثر، ولعلّنا نُذكّر هنا أن فرانكفورت يرى الهراء كما يأتي:

> «يستحيل أن يكذب أحَدٌ دون أن يعتقد بأنه يعرف الصّدق، بخلاف إنتاج الهراء الذي لا يتطلب هذا الاعتقاد؛ وعليه فإن المرء حين يكذب يَستجيبُ للصدق، وهو بذلك يحترمه. إن الرجل الصادق لا يقول إلا ما يعتقد بصدقه، وبذلك لا بد للكاذب في المقابل أن يَعُدّ أقواله كاذبة، غير أن كل هذا يسقط عند مَن يُمارس الهراء؛ فهو ليس إلى جانب الصدق ولا إلى جانب الكذب، إن نظره ليس على الحقائق البتة -على عكس الرجلين الصادق والكاذب- إلا فيما يتقاطع مع رغبته في الإفلات من تبعات ما يقول. إنه لا يكترث فيما إذا كانت أقواله تطابق الواقع على نحو صائب، بل يختارها أو يختلقها بما يتناسب مع أغراضه» (Frankfurt 2005, pp.6-55).

بما أن شركة فيليب موريس بحالة **المتحدث الرسمي المستقل** لم تمتلك أي اعتقاداتٍ بشأن المرض X، لكنها قرَّرَت أنه آمن لمجرد أن ذلك يلائم أهدافها الاقتصادية، فإن تقريرها يظهر أنه حالة هراءٍ من المجموعة. وتفسيري لتقرير

المجموعات القائم على السلطة يقدم ما يلزم من مواردَ لتضمُّنِ ذلك: إذ نظراً إلى حيازة المتحدث الرسمي سلطةَ التقريرِ نيابة عن الشركة بشأن سلامة التدخين، فإن التقرير بشأن المرض X تقريرٌ للشركة، وعليه فإنها هي الطرف الذي مارسَ الهُراء، لا المتحدث الرسمي.

تَجدُر الإشارة أخيراً إلى أن نموذج تقرير المجموعات وأكاذيبها المطروح في هذا الكتاب يمكن أن يُرَى واضِعاً إطاراً لتفسير فعل المجموعات على نطاقٍ أوسع؛ ما يعني أن فعل المجموعات بعمومه يمكن أن يؤخذ بصفته إما مُنَسَّقاً وإما قائماً على السلطة، إذ لا يقتصر الأخير على المتحدث الرسمي، بل قد يأتي من فاعلٍ آخر يمتلك سلطة الفعل نيابة عن المجموعة. وعليه؛ يمكن لوجهة النظر التي طورناها هنا بلورَة فهمنا لفاعليّة المجموعات (agency)، ثم مسؤوليتها، بنحو شامل يتجاوز الكذب والهراء.

9.5 الخلاصة

طرحتُ في هذا الفصل تفسيراً لأكاذيب المجموعات، إذ لا يمكن بزعمي أن يقتصرَ فهمُ كذبِ مجموعةٍ ما على سماتٍ نشأت على مستوى الأفراد من أعضائها، كأن يكذبوا أكاذيب فردية أو يتفقوا اتفاقاً مشتركاً على الكذب، إنما المجموعة ذاتها الطرف الكاذب؛ وذلك إذا قالت إن (س)، مع اعتقادها بأن (س) قضية كاذبة، قاصدة بقولها ذلك أن تكون مُضَلِّلة فيما إذا كان (س). ومن أبرز ما يميّز تفسيري وَضْعه في الحسبان تلك العلاقة الفريدة القائمة بين معظم المجموعات ومتحدثيها الرسميين، بأوجه التداول الدقيقة والمعقدة الناشئة فيها، كإمكان انفصالِ ما تقول المجموعة عمّا يقوله أعضاؤها الأفراد. وهكذا من هذه الجوانب، يضع التفسير الذي أقدمه حجرَ الأساس ليس لفهم كيف تتحمّل المجموعات مسؤولية سلوكها اللغوي فحسب، بل كذلك لتحديد المواضع الملائمة التي تمَسّ فيها هذه المسؤولية أعضاءَ المجموعة ومتحدثيها الرسميين الممثّلين لها.

قائمة المراجع

Adler, Jonathan E. 2002. *Belief's Own Ethics*. Cambridge, MA: The MIT Press.

Alston, William P. 1988. "The Deontological Conception of Epistemic Justification." *Philosophical Perspectives* 2: 257-99.

Antony, Louise. 2011. "Against Langton's Illocutionary Treatment of Pornography." *Jurisprudence* 2: 387-401.

Audi, Robert. 1997. "The Place of Testimony in the Fabric of Knowledge and Justification." *American Philosophical Quarterly* 34: 405-22.

Audi, Robert. 1998. *Epistemology: A Contemporary Introduction to the Theory of Knowledge*. London: Routledge.

Audi, Robert. 2006. "Testimony, Credulity, and Veracity," in Jennifer Lackey and Ernest Sosa (eds.), *The Epistemology of Testimony*. Oxford: Oxford University Press, 25-49.

Augustine. 1952 [395]. "Lying" in Roy. J. Deferrari (ed.), *Treatises on Various Subjects*, Volume XVI. New York: Fathers of the Church, 53-120.

Austin, J. L. 1962. *How to Do Things with Words*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Bergmann, Michael. 1997. "Internalism, Externalism and the No-Defeater Condition." *Synthese* 110: 399-417.

Bird, Alexander. 2010. "Social Knowing: The Social Sense of 'Scientific Knowledge'." *Philosophical Perspectives* 24: 23-56.

Bird, Alexander. 2014. "When Is there a Group that Knows? Distributed Cognition, Scientific Knowledge, and the Social Epistemic Subject," in Jennifer Lackey (ed.), *Essays in Collective Epistemology*. Oxford: Oxford University Press, 42-63.

BonJour, Laurence. 1980. "Externalist Theories of Epistemic Justification." *Midwest Studies in Philosophy* 5: 53-73.

BonJour, Laurence. 1985. *The Structure of Empirical Knowledge*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

BonJour, Laurence and Ernest Sosa. 2003. *Epistemic Justification: Internalism vs. Externalism, Foundations vs. Virtues*. Oxford: Blackwell Publishing.

Bratman, Michael. 1993. "Shared Intention." *Ethics* 104: 97-113.

Briggs, Rachael, Fabrizio Cariani, Kenny Easwaran, and Branden Fitelson. 2014. "Individual Coherence and Group Coherence," in Jennifer Lackey (ed.), *Essays in Collective Epistemology*. Oxford: Oxford University Press, 215-39.

Broncano-Berrocal, Fernando. 2013. "Lies and Deception: A Failed Reconciliation." *Logos and Episteme* 4: 227-30.

Burge, Tyler. 1993. "Content Preservation." *The Philosophical Review* 102: 457-88.

Burge, Tyler. 1997. "Interlocution, Perception, and Memory." *Philosophical Studies* 86: 21-47.

Cariani, Fabrizio. 2011. "Judgment Aggregation." *Philosophy Compass* 6: 22-32.

Cariani, Fabrizio. 2013. "Aggregating with Reasons." *Synthese* 190: 3123-47.

Carson, Thomas L. 2010. *Lying and Deception: Theory and Practice*. Oxford: Oxford University Press.

Carter, J. Adam. 2015. "Group Knowledge and Epistemic Defeat." *Ergo* 2: 711-35.

Chant, Sara Rachel and Zachary Ernst. 2007. "Group Intentions as Equilibria." *Philosophical Studies* 133: 95-109.

Chisholm, Roderick M. 1989. *Theory of Knowledge*, 3rd edn. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

Chisholm, Roderick M. and Thomas D. Feehan. 1977. "The Intent to Deceive." *The Journal of Philosophy* 74: 143-59.

Christensen, David. 2004. *Putting Logic in Its Place*. Oxford: Oxford University Press.

Coady, C. A. J. 1992. *Testimony: A Philosophical Study*. Oxford: Clarendon Press.

Cohen, L. Jonathan. 1989. "Belief and Acceptance." *Mind* 98: 367-89.

Cohen, L. Jonathan. 1992. *An Essay on Belief and Acceptance*. Oxford: Clarendon Press.

Cohen, Stewart. 2004. "Knowledge, Assertion, and Practical Reasoning," in Ernest Sosa and Enrique Villanueva (eds.), *Philosophical Issues* 14: 482-91.

Corlett, J. Angelo. 1996. *Analyzing Social Knowledge*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

Corlett, J. Angelo. 2007. "Analyzing Social Knowledge." *Social Epistemology* 21: 231-47.

Craig, Edward. 1990. *Knowledge and the State of Nature: An Essay in Conceptual Synthesis*. Oxford: Clarendon Press.

Davidson, Donald. 2001. *Essays on Actions and Events*. Oxford: Oxford University Press.

DeRose, Keith. 2002. "Assertion, Knowledge, and Context." *The Philosophical Review* 111: 167-203.

Dietrich, Franz. 2005. "Judgment Aggregation: (Im)possibility Theorems." *Journal of Economic Theory* 126: 286-98.

Douven, Igor. 2006. "Assertion, Knowledge, and Rational Credibility." *The Philosophical Review* 115: 449-85.

Elgin, Catherine Z. 2002. "Take It from Me: The Epistemological Status of Testimony." *Philosophy and Phenomenological Research* 65: 291-308.

Fallis, Don. 2006. "Epistemic Value Theory and Social Epistemology." *Episteme* 2: 177-88.

Fallis, Don. 2009. What Is Lying?" *The Journal of Philosophy* 106: 29-56.

Fallis, Don. 2014. "Are Bald-Faced Lies Deceptive After All?" *Ratio* 28: 81-96.

Fantl, Jeremy and Matthew McGrath. 2002. "Evidence, Pragmatics, and Justification." *The Philosophical Review* 111: 67-94.

Fantl, Jeremy and Matthew McGrath. 2009. *Knowledge in an Uncertain World*. Oxford: Oxford University Press.

Faulkner, Paul. 2006. "On Dreaming and Being Lied To." *Episteme* 3: 149-59.

Foley, Richard. 1987. *The Theory of Epistemic Rationality*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Frankfurt, Harry G. 2005. *On Bullshit*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Fricker, Elizabeth. 1987. "The Epistemology of Testimony." *Proceedings of the Aristotelian Society*, 61 (supp): 57-83.

Fricker, Elizabeth. 1994. "Against Gullibility," in Bimal Krishna Matilal and Arindam Chakrabarti (eds.), *Knowing from Words*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 125-61.

Fricker, Elizabeth. 1995. "Telling and Trusting: Reductionism and AntiReductionism in the Epistemology of Testimony." *Mind* 104: 393-411.

Fricker, Elizabeth. 2006. "Second-hand Knowledge." *Philosophy and Phenomenological Research* 73: 592-618.

Fricker, Miranda. 2007. *Epistemic Injustice: Power and the Ethics of Knowing*. Oxford: Oxford University Press.

Fricker, Miranda. 2010. "Can There Be Institutional Virtues?" in Tamar Szabo Gender and John Hawthorne (eds.), *Oxford Studies in Epistemology*. Oxford: Oxford University Press, 235-52.

Fricker, Miranda. 2012. "Group Testimony: The Making of a Collective Good Informant." *Philosophy and Phenomenological Research* 84: 249-76.

Fumerton, Richard. 2004. "Epistemic Probability." *Philosophical Issues* 14: 149-64.

Gettier, Edmund. 1963. "Is Justified True Belief Knowledge?" *Analysis* 23: 121-3.

Gilbert, Margaret. 1987. "Modelling Collective Belief." *Synthese* 73: 185-204.

Gilbert, Margaret. 1989. *On Social Facts*. London and New York: Routledge.

Gilbert, Margaret. 1993. "Agreements, Coercion, and Obligation." *Ethics* 103: 679-706.

Gilbert, Margaret. 1994. "Remarks on Collective Belief," in Frederick F. Schmitt (ed.), *Socializing Epistemology: The Social Dimensions of Knowledge*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 235-55.

Gilbert, Margaret. 2002. "Belief and Acceptance as Features of Groups." *Protosociology* 16: 35-69.

Gilbert, Margaret. 2004. "Collective Epistemology." *Episteme* 1: 95-107.

Gilbert, Margaret. 2009. "Shared Intention and Personal Intentions." *Philosophical Studies* 144: 167-87.

Gilbert, Margaret. 2013. *Joint Commitment: How We Make the Social World*. Oxford: Oxford University Press.

Gilbert, Margaret and Daniel Pilchman. 2014. "Belief, Acceptance, and What Happens in Groups: Some Methodological Considerations," in Jennifer Lackey (ed.), *Essays in Collective Epistemology*. Oxford: Oxford University Press, 189-212.

Goldberg, Sanford C. 2015. *Assertion: On the Philosophical Significance of Assertoric Speech*. Oxford: Oxford University Press.

Goldberg, Sanford C. 2017. "Should Have Known." *Synthese* 194: 2863-94.

Goldman, Alvin. I. 1979. "What Is Justified Belief?" in George Pappas (ed.), *Justification and Knowledge*. Dordrecht: Reidel, 89-104.

Goldman, Alvin. I. 1986. *Epistemology and Cognition*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Goldman, Alvin. I. 2004. "Group Knowledge Versus Group Rationality: Two Approaches to Social Epistemology." *Episteme* 1: 11-22.

Goldman, Alvin. I. 2014. "Social Process Reliabilism: Solving Justification Problems in Collective Epistemology," in Jennifer Lackey (ed.), *Essays in Collective Epistemology*. Oxford: Oxford University Press, 11-41.

Graham, Peter J. 1997. "What Is Testimony?" *The Philosophical Quarterly* 47: 227-32.

Grice, Paul. 1989. *Studies in the Way of Words*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Hagemann, Thomas A. and Joseph Grinstein. 1997. "The Mythology of Aggregate Corporate Knowledge: A Deconstruction." *George Washington Law Review* 65: 210-47.

Hakli, Raul. 2007. "On the Possibility of Group Knowledge without Group Belief." *Social Epistemology* 21: 249-66.

Hakli, Raul. 2011. "On Dialectical Justification of Group Beliefs," in Hans Bernhard Schmid, Daniel Sirtes, and Marcel Weber (eds.), *Collective Epistemology*. Frankfurt: Ontos Verlag, 119-53.

Hardwig, John. 1985. "Epistemic Dependence." *The Journal of Philosophy* 82: 335-49.

Hardwig, John. 1991. "The Role of Trust in Knowledge." *The Journal of Philosophy* 88: 693-708.

Harman, Gilbert. 1973. *Thought*. Princeton NJ: Princeton University Press.

Hawthorne, John. 2004. *Knowledge and Lotteries*. Oxford: Oxford University Press.

Hawthorne, John and Jason Stanley. 2008. "Knowledge and Action." *The Journal of Philosophy* 105: 571-90.

Huebner, Bryce. 2014. *Macrocognition: A Theory of Distributed Minds and Collective Intentionality*. New York: Oxford University Press.

Hughes, Justin. 1984. "Group Speech Acts." *Linguistics and Philosophy* 7: 379-95.

Hutchins, Edwin. 1995. *Cognition in the Wild*. Cambridge, MA: The MIT Press.

Isenberg, Arnold. 1964. "Deontology and the Ethics of Lying." *Philosophy and Phenomenological Research* 24: 465-80.

Kallestrup, Jesper. 2016. "Group Virtue Epistemology." *Synthese* doi: 10.1007/ s11229-016-1225-7.

Kenyon, Tim. 2003. "Convention, Pragmatics, and Saying 'Uncle'." *American Philosophical Quarterly* 40: 241-8.

Klausen, Sren Harnow. 2015. "Group Knowledge: A Real-World Approach." *Synthese* 192: 813-39.

Klein, Peter. 1985. "The Virtues of Inconsistency." *The Monist* 68: 105-35.

Kolodny, Niko. 2007. "How Does Coherence Matter?" *Proceedings of the Aristotelian Society* 107: 229-63.

Kopec, Matthew and Seumas Miller. 2018. "Shared Intention Is Not Joint Commitment." *Journal of Ethics and Social Philosophy* 13: 179-89.

Krishna, Daya. 1961. " 'Lying' and the Compleat Robot." *British Journal for the Philosophy of Science* 12: 146-9.

Kukla, Rebecca. 2012. " 'Author TBD': Collaboration in Contemporary Biomedical Research. *Philosophy of Science* 79: 845-58.

Kyburg, Henry E. 1961. *Probability and the Logic of Rational Belief.* Middleton, CT: Wesleyan University Press.

Kyburg, Henry E. 2001. "Probability as a Guide in Life." *The Monist* 84: 135-52.

Lackey, Jennifer. 2006. "The Nature of Testimony." *Pacific Philosophical Quarterly* 87: 177-97.

Lackey, Jennifer. 2007. "Norms of Assertion." *Noûs* 41: 594-626.

Lackey, Jennifer. 2008. *Learning from Words: Testimony as a Source of Knowledge.* Oxford: Oxford University Press.

Lackey, Jennifer. 2010. "Acting on Knowledge." *Philosophical Perspectives* 24: 361-82.

Lackey, Jennifer. 2013. "Lies and Deception: An Unhappy Divorce." *Analysis* 73: 236-48.

Lackey, Jennifer. 2014a. "A Deflationary Account of Group Testimony," in Jennifer Lackey (ed.), *Essays in Collective Epistemology.* Oxford: Oxford University Press, 64-94.

Lackey, Jennifer. 2014b. "Socially Extended Knowledge." *Philosophical Issues* 24: 282-98.

Lackey, Jennifer. 2016. "What Is Justified Group Belief?" *The Philosophical Review* 125: 341-96.

Lackey, Jennifer. 2018a. "Group Assertion." *Erkenntnis* 83: 21-42.

Lackey, Jennifer. 2018b. "Group Lies," in Eliot Michaelson and Andreas Stokke (eds.), *Lying: Language, Knowledge, Ethics, and Politics.* Oxford: Oxford University Press, 262-84.

Lahroodi, Reza. 2007. "Collective Epistemic Virtues." *Social Epistemology* 21: 281-97.

Langton, Rae. 2009. *Sexual Solipsism: Philosophical Essays on Pornography and Objectification.* Oxford: Oxford University Press.

Levi, Isaac. 1962. "On the Seriousness of Mistakes." *Philosophy of Science* 29: 47-65.

List, Christian. 2005. "Group Knowledge and Group Rationality: A Judgment Aggregation Perspective." *Episteme* 2: 25-38.

List, Christian. 2014a. "Three Kinds of Collective Attitudes." *Erkenntnis* 79(9): 1601-22.

List, Christian. 2014b. "When to Defer to Supermajority Testimony-and When Not," in Jennifer Lackey (ed.), *Essays in Collective Epistemology.* Oxford: Oxford University Press, 240-9.

List, Christian and Phillip Pettit. 2002. "Aggregating Sets of Judgments: An Impossibility Result." *Economics and Philosophy* 18: 89-110.

List, Christian and Phillip Pettit. 2004. "Aggregating Sets of Judgments: Two Impossibility Results Compared." *Synthese* 140: 207-35.

List, Christian and Phillip Pettit. 2011. *Group Agency: The Possibility, Design, and Status of Corporate Agents.* Oxford: Oxford University Press.

Ludwig, Kirk. 2007. "Collective Intentional Behavior from the Standpoint of Semantics." *Nôus* 41: 355-93.

Ludwig, Kirk. 2014. "Proxy Agency in Collective Action." *Nôus* 48: 75-105.

Mahon, James Edwin. 2008. "The Definition of Lying and Deception," in Edward N. Zalta (ed.), *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (fall 2008 edn). Available at: https://plato.stanford.edu/entries/lying-definition/ accessed April 27, 2020.

Makinson, David. 1965. "The Paradox of the Preface." *Analysis* 25: 205-7.

Makinson, David. 2012. "Logical Questions Behind the Lottery and Preface Paradoxes: Lossy Rules for Uncertain Inference." *Synthese* 186: 511-29.

Mathiesen, Kay. 2011. "Can Groups Be Epistemic Agents?," in Hans Bernhard Schmid, Daniel Sirtes, and Marcel Weber (eds.), *Collective Epistemology*. Frankfurt: Ontos Verlag, 23-45.

McDowell, John. 1994. "Knowledge by Hearsay," in Bimal Krishna Matilal and Arindam Chakrabarti (eds.), *Knowing from Words*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 195-224.

McKinnon, Rachel. 2013. "The Supportive Reasons Norm of Assertion." *American Philosophical Quarterly* 50: 121-35.

McMahon, Christopher. 2003. "Two Modes of Collective Belief." *Protosociology* 18/19: 347-62.

Meijers, A. W. M. 2002. "Collective Agents and Cognitive Attitudes." *Protosociology* 16: 70-85.

Mokyr, Joel. 2002. *The Gifts of Athena*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Nozick, Robert. 1981. *Philosophical Explanations*. Cambridge, MA: The Belknap Press.

Owens, David. 2000. *Reason without Freedom: The Problem of Epistemic Normativity*. London: Routledge.

Owens, David. 2006. "Testimony and Assertion." *Philosophical Studies* 130: 105-29.

Pacherie, Elisabeth. 2013. "Intentional Joint Agency: Shared Intention Lite." *Synthese* 190: 1817-39.

Pauly, Marc and Martin van Hees. 2006 "Logical Constraints on Judgement Aggregation." *Journal of Philosophical Logic* 35: 569-85.

Pettit, Philip. 2003. "Groups with Minds of Their Own," in Frederick Schmitt (ed.), *Socializing Metaphysics*. New York: Rowman & Littlefield, 167-93.

Plantinga, Alvin. 1993. *Warrant and Proper Function*. Oxford: Oxford University Press.

Platts, Mark. 1979. *Ways of Meaning*. London: Routledge and Kegan Paul.

Pollock, John. 1986. *Contemporary Theories of Knowledge*. Totowa, NJ: Rowman & Littlefield.

Quinton, Anthony. 1975/1976. "Social Objects." *Proceedings of the Aristotelian Society* 75: 1-27.

Ragozino, Anthony. 1995. "Replacing the Collective Knowledge Doctrine with a Better Theory for Establishing Corporate *Mens Rea*: The Duty Stratification Approach." *Southwestern University Law Review* 24: 423-72.

Reed, Baron. 2006. "Epistemic Circularity Squared? Skepticism about Common Sense." *Philosophy and Phenomenological Research* 73: 186-97.

Reynolds, Steven L. 2002. "Testimony, Knowledge, and Epistemic Goals." *Philosophical Studies* 110: 139-61.

Riggs, Wayne D. 2008. "Epistemic Risk and Relativism." *Acta Analytica* 23: 1-8.

Ritchie, Katherine. 2013. "What Are Groups?" *Philosophical Studies* 166: 257-72.

Ross, Angus. 1986. "Why Do We Believe What We Are Told?" *Ratio* 28: 69-88.

Rupert, Robert D. 2005. "Minding One's Cognitive Systems: When Does a Group of Minds Constitute a Single Cognitive Unit?" *Episteme* 1: 177-88.

Rupert, Robert D. 2011. "Empirical Arguments for Group Minds: A Critical Appraisal." *Philosophy Compass* 6: 630-9.

Saul, Jennifer Mather. 2012. *Lying, Misleading, and What Is Said.* Oxford: Oxford University Press.

Schmitt, Frederick F. 1994. "The Justification of Group Beliefs," in Frederick F. Schmitt (ed.), *Socializing Epistemology: The Social Dimensions of Knowledge.* Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 257-87.

Schmitt, Frederick F. 2006. "Testimonial Justification and Transindividual Reasons," in Jennifer Lackey and Ernest Sosa (eds.), *The Epistemology of Testimony.* Oxford: Oxford University Press, 193-224.

Searle, John. 1995. *The Construction of Social Reality.* New York: Free Press.

Silva Jr., Paul. 2019. "Justified Group Belief Is Evidentially Responsible Group Belief." *Episteme* 16: 262-81.

Sorensen, Roy. 2007. "Bald-faced Lies! Lying without the Intent to Deceive." *Pacific Philosophical Quarterly* 88: 251-64.

Sorensen, Roy. 2010. "Knowledge-Lies." *Analysis* 70: 608-15.

Staffel, Julia. 2011. "Reply to Roy Sorensen, 'Knowledge-Lies'." *Analysis* 71: 300-2.

Stalnaker, Robert. 1984. *Inquiry.* Cambridge, MA: The MIT Press.

Stanley, Jason. 2005. *Knowledge and Practical Interests.* Oxford: Oxford University Press.

Tollefsen, Deborah. 2007. "Group Testimony." *Social Epistemology* 21: 299-311.

Tollefsen, Deborah. 2009. "*Wikipedia* and the Epistemology of Testimony." *Episteme* 6: 8-24.

Tollefsen, Deborah. 2014. "Review of Bryce Huebner's *Macrocognition: A Theory of Distributed Minds and Collective Intentionality*." *Notre Dame Philosophical Reviews.* Available at: https://ndpr.nd.edu/news/macrocognition-a-theory-of- distributed-minds-and-collective-intentionality/, accessed April 26, 2020.

Tuomela, Raimo. 1992. "Group Beliefs." *Synthese* 91: 285-318.

Tuomela, Raimo. 1993. "Corporate Intention and Corporate Action." *Analyse und Kritik* 15: 11-21.

Tuomela, Raimo. 1995. *The Importance of Us.* Stanford, CA: Stanford University Press.

Tuomela, Raimo. 2004. "Group Knowledge Analyzed." *Episteme* 1: 109-27.

Tuomela, Raimo. 2006. "Joint Intention, We-Mode and I-Mode." *Midwest Studies in Philosophy* 30: 35-58.

Tuomela, Raimo. 2011. "An Account of Group Knowledge," in Hans Bernhard Schmid, Daniel Sirtes, and Marcel Weber (eds.), *Collective Epistemology.* Frankfurt: Ontos Verlag, 75-117.

Unger, Peter. 1975. *Ignorance: A Case for Skepticism.* Oxford: Oxford University Press.

van Fraassen, Bas C. 1980. *The Scientific Image.* Oxford: Clarendon Press.

Velasquez, Manuel. 2003. "Debunking Corporate Moral Responsibility." *Business Ethics Quarterly* 13: 531-62.

Welbourne, Michael. 1979. "The Transmission of Knowledge." *The Philosophical Quarterly* 29: 1-9.

Welbourne, Michael. 1981. "The Community of Knowledge." *The Philosophical Quarterly* 31: 302-14.

Welbourne, Michael. 1986. *The Community of Knowledge*. Aberdeen: Aberdeen University Press.

Welbourne, Michael. 1994. "Testimony, Knowledge and Belief," in Bimal Krishna Matilal and Arindam Chakrabarti (eds.), *Knowing from Words*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 297-313.

Wigmore, John H. 1904. "The History of the Hearsay Rule." *Harvard Law Review* 17: 437-58.

Williams, Bernard. 2002. *Truth and Truthfulness: An Essay in Genealogy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Williams, Michael. 1999. *Groundless Belief: An Essay on the Possibility of Epistemology*, 2nd edn. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Williamson, Timothy. 1996. "Knowing and Asserting." *The Philosophical Review* 105: 489-523.

Williamson, Timothy. 2000. *Knowledge and Its Limits*. Oxford: Oxford University Press.

Williamson, Timothy. 2005. "Contextualism, Subject-Sensitive Invariantism and Knowledge of Knowledge." *The Philosophical Quarterly* 55: 213-35.

Wray, K. Brad. 2001. "Collective Belief and Acceptance." *Synthese* 129: 319-33.

Wray, K. Brad. 2003. "What Really Divides Gilbert and the Rejectionists." *Protosociology* 18/19: 363-76.

جينيفر لاكي

أستاذة الفلسفة في جامعة نورث وسترن في الولايات المتحدة، من أبرز الفلاسفة المختصين في الإبستمولوجيا الاجتماعية، تشغل رئاسة التحرير في مجلة Episteme الرائدة والتحرير في مجلة Philosophical Studies المُحكّمتين، حازَت عام 2015 على جائزة Dr. Martin R. Lebowitz and Eve Lewellis Lebowitz Prize الفلسفية، وحازَت عام 2005 على "جائزة الإبستمولوجي الشاب" (YEP).

نشرت عشرات الأوراق البحثية، ومن مؤلفاتها كتاب "التعلم من الكلمات: الشهادة بوصفها مصدرًا للمعرفة"، عن دار جامعة أكسفورد (2008)، وحرَّرَت عدة كتب من أهمها كتاب "مقالات في الإبستمولوجيا الاجتماعية" عن دار جامعة أكسفورد (2014)، وكتاب "إبستمولوجيا الخِلاف" عن دار جامعة أكسفورد (2013).

هدى ناصر العواجي

باحثة ومترجمة من المملكة العربية السعودية

مهتمة بفلسفة العقل والإبستمولوجيا الاجتماعية

hona22@gmail.com

من ترجماتها المنشورة:

- "نظريات النزعة التأسيسية في التسويغ المعرفي" لريتشارد فوميرتون وعلي حسن، موسوعة ستانفورد للفلسفة (SEP).
- "إبستمولوجيا الشهادة" لكريستوفر غرين، (IEP).

«تبدأ جينيفر لاكي هذا الكتاب من إسناد الكذب إلى الجماعات، كقولنا "إن شركة التبغ فيليب موريس قد كذبَت بقولها إن السجائر آمنة". فتُجادِل بأن هذا الإسناد إذا كان في محله، فإن علينا التسليم بأن للجماعات اعتقادات؛ فالكذب لا يتحقق إلا -على أقل تقدير- حين يقول المرء إن (س) معتقداً بأن (س) قضية كاذبة.

ثم تنطلق لاكي في مناقشة الموضوعات [...] واضعة نصبَ عينيها إحراز تقدمٍ في بيان المفاهيم الحاسمة في إبستمولوجيا الجماعات. [...] وذلك لتعيين الطرف المسؤول عن أفعال الجماعة: هل هو الجماعة بكُليّتها؟ أم أعضاؤها الأفراد؟ أم الطرفان معاً؟

إن هذا الكتاب لافت وثريّ؛ فقد قدمَت فيه جينيفر لاكي حُجَجاً رصينة وأصيلة، ثم أقامت من تلك الحُجَج إطاراً نظرياً في غاية الاتساق. وعليه فالكتاب يمثل مورداً لا غنى عنه لكل مهتم بإبستمولوجيا الجماعات والحقول المتقاطعة معها».

جيفري دون

أستاذ الفلسفة المشارك في جامعة ديباو
(DePauw University)
Notre Dame Philosophical Reviews
2021 .11 .03



إبستمولوجيا الجَماعات

شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً على العراق عام 2003 بدعوى أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل، ثم تبين للعالم عدم صحة هذه الدعوى، وقال الناس: لقد كذبت الإدارة الأمريكية.
كانت نظرية المعرفة (الإبستمولوجيا) التقليدية تنسب المعرفة إلى الذات العارفة الفردية، وتركز على الفاعلين الأفراد وحالاتهم الاعتقادية، مثل "يعتقد زيد بقضية معينة". أما أن ننسب الحالات المعرفية إلى الجماعات، مثل "كذبت الإدارة الأمريكية"، فهذا تحول في الإبستمولوجيا إلى الفاعل الجماعي.

إبستمولوجيا الجماعات حقل فرعي حديث من الإبستمولوجيا الاجتماعية، ظهرَ بصورة واضحة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، فعُقِدَت له المؤتمرات وكُرِّسَت له الأعداد في المجلات الأكاديمية. يُعنَى ببحث الخصائص والمفاهيم المعرفية للجماعات، ويمتاز بأهمية بالغة على المستويَين النظري والعملي على حدّ سَواء؛ فهو يُمكِّن من فهم ماهية الجماعة وملامحها المعرفية، وأفعالها -كالتقرير والكذب-، ثم ما إذا كانت مسؤولية تلك الأفعال تقع -قانونياً وأخلاقياً- عليها بصفتها كائناً واحداً، أم على أعضائها الأفراد، أم على الطرفين معاً. ثم بيان تلك العلاقة الدقيقة التي تربط الجماعات بمتحدثيها الرسميين، حين تمنحهم سلطة التحدث والفعل باسمها.

تقدّم جينيفر لاكي في هذا الكتاب الثري -أستاذة الفلسفة في جامعة نورث وسترن- خلاصة أعوام قضَتها بحثاً في أسئلة ظلت غائبة إلى حد كبير عن الدراسات الإبستمولوجية السابقة، وبذلك فإن هذا الكتاب يضع حجرَ الأساس في نطاق واسع من الموضوعات، ويشق الطريق لمزيدٍ من التنقيب والنظر.

ابن النديم للنشر والتوزيع
51 شارع نهار بلعيد فويدر ـ وهران
هاتف: 03 76 20 661 213 +
فاكس: 88 97 25 41 213 +
ص.ب: 357 السانيا زرباني محمد
وهران ـ الجمهورية الجزائرية
email: nadimedition@yahoo.fr

دار الروافد الثقافية ـ ناشرون
الإمارات العربية المتحدة ـ مركز الأعمال - مدينة الشارقة للنشر - المنطقة الحرة - خلوي: 28 28 69 3 961 +
email: rw.culture@yahoo.com
توزيع: دار الروافد الثقافية - الحمراء ـ شارع ليون ـ برج ليون، ط6 - بيروت ـ لبنان ـ ص.ب.113/6058
هاتف: 37 04 74 1 961 +

9786144661451